جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيـــل: DC/11/10

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه علوم

في: علوم التسيير

تخصص: علوم التسيير

العنوان

# تحليل علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية

# دراسة حالة دول شمال افريقيا

من إعداد:

حفاف وليد

تاريخ المناقشة:2019/01/15

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

| الاسم واللقب | الرتبـــة العلمية | المؤسسة | الصفـــة |
|---|---|---|---|
| د. نوبيات عبد القادر | أستاذ محاضر(أ) | جامعة المسيلة | رئيسا |
| أ د. سعيدي يحي | أستـــاذ التعليم العالي | جامعة المسيلة | مشرفًا و مقررًا |
| أ د. حميداتو محمد الناصر | أستـــاذ التعليم العالي | جامعة الوادي | ممتحنا |
| د. صلاح محمد | أستاذ محاضر(أ) | جامعة المسيلة | ممتحنا |
| د. نوي طه حسين | أستاذ محاضر(أ) | جامعة الجلفة | ممتحنا |
| د. حيدوشي عشور | أستاذ محاضر(أ) | جامعة البويرة | ممتحنا |

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

# بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ(46)قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ(47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ(48)ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ(49)﴾

**الآيات: من 46الى 49 من سورة يوسف**

# الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل الأصدقاء

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل

المتواضع...

وليد حفاف

# تشكرات

**بادءا ببدء احمد الله عز وجل أن وفقني لإنجاز هذا العمل، فله الشكر والمنى على ذلك، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم.**

**أتقدم بخالص الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور سعيدي يحي الذي شرفني بقبوله الإشراف على أطروحتي والى مساعدته لي في انجاز هذا العمل فأسال الله أن يجزيه عنا خير الجزاء.**

**كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل.**

**وليد حفاف**

# فهرس المحتويات

| العناوين | الصفحة |
|---|---|
| الاهداء | |
| الشكر | |
| فهرس المحتويات | |
| فهرس الجداول | |
| فهرس الأشكال | |
| قائمة الاختصارات والرموز | |
| المقدمة العامة | أ-ط |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر** | 1-43 |
| تمهيد | 2 |
| المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر | 3 |
| المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر | 3 |
| أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر | 3 |
| ثانيا: مصادر تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر | 5 |
| ثالثا: لمحة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر | 6 |
| المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر | 8 |
| أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية | 8 |
| ثانيا: أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث الغرض منها | 10 |
| المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار غير المباشر | 11 |
| أولا: الاستثمار الأجنبي غير المباشر من منظور التحليل الاقتصادي الكلي – الاستثمار المحفظي- | 12 |
| ثانيا: الاستثمار الأجنبي غير المباشر من منظور التحليل الاقتصادي الجزئي | 13 |
| المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات جاذبيته | 17 |
| المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي والدولة الأم | 18 |
| أولا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي | 18 |
| ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول الأم | 20 |
| المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة | 21 |
| أولا: المحددات الاقتصادية | 22 |

| | |
|---|---|
| ثانيا: المحددات السياسية والقانونية والمؤسسية | 24 |
| المطلب الثالث: مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر | 27 |
| أولا: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار | 28 |
| ثانيا: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد | 29 |
| ثالثا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية | 30 |
| المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر وحوافز جذبه | 31 |
| المطلب الأول: الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر | 32 |
| أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر والمساهمة في التكوين الرأسمالي | 32 |
| ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر والعون التكنولوجي | 32 |
| ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص العمالة | 33 |
| رابعا: الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الاستثمار المحلي | 34 |
| خامسا: آثار ايجابية أخرى | 34 |
| المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر | 35 |
| أولا: الآثار السلبية المحتملة على ميزان المدفوعات | 35 |
| ثانيا: الآثار السلبية على الاستثمار المحلي | 36 |
| ثالثا الممارسات الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات | 36 |
| رابعا: الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الاستهلاك | 37 |
| خامسا: ضياع بعض الموارد المالية على البلدان النامية | 38 |
| سادسا: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة | 38 |
| سابعا: الاستثمارات الأجنبية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية | 39 |
| المطلب الثالث: حوافز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر | 39 |
| أولا: أنواع الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر | 40 |
| ثانيا: سياسات منح الحوافز للمستثمرين | 40 |
| ثالثا: تقييم فعالية حوافز الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة | 41 |
| خلاصة الفصل الأول | 43 |
| **الفصل الثاني:العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية-الجوانب النظرية-** | 44-90 |
| تمهيد | 45 |
| المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية وسياساتها | 46 |
| المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية | 46 |
| أولا: تعريف التجارة الدولية | 46 |

| | |
|---|---|
| ثانيا: أهمية التجارة الدولية | 48 |
| ثالثا: أسباب قيام التجارة الدولية | 49 |
| رابعا: أسباب التخصص في التجارة الدولية | 50 |
| خامسا: محددات التجارة الدولية | 50 |
| المطلب الثاني: سياسات التجارة الدولية بين الحماية والحرية | 53 |
| أولا: سياسة حماية التجارة الدولية | 53 |
| ثانيا: سياسة حرية التجارة الدولية | 57 |
| المطلب الثالث: ادوات وأساليب سياسات التجارة الدولية | 59 |
| أولا: القيود التعريفية (الرسوم الجمركية) | 59 |
| ثانيا: القيود النقدية والمالية | 60 |
| ثالثا: القيود الكمية والتنظيمية | 62 |
| رابعا: القيود الإدارية والمالية | 66 |
| خامسا: القيود الفنية أو الحديثة | 67 |
| المبحث الثاني: العلاقة بين نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ونظريات التجارة الدولية | 68 |
| المطلب الأول: النظرية التقليدية للتجارة الدولية | 68 |
| أولا: النظرية التقليدية للتجارة الدولية نموذج هيكشر– أولين – ساموسون | 68 |
| ثانيا: نموذج Mundell 1957 | 69 |
| المطلب الثاني: نظرية دورة حياة المنتج | 70 |
| أولا: مرحلة الإنتاج الجديد | 70 |
| ثانيا: مرحلة المنتج الناضج | 70 |
| ثالثا: مرحلة المنتج النمطي | 71 |
| المطلب الثالث: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية) | 71 |
| أولا: نظرية الإوز الطائر | 71 |
| ثانيا: نظرية Kojima | 73 |
| المطلب الرابع: النظرية الانتقائية لجون دنينج (Jaon Dunning ) | 74 |
| أولا: النظرية الانتقائية لجون دنينج في الانتاج الدولي | 74 |
| ثانيا: نظرية جون دنينج والمستجدات السياسية والاقتصادية الدولية | 76 |
| المبحث الثالث: الآثار والروابط المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية | 77 |
| المطلب الأول: الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية على المستوى الجزئي | 78 |

| | |
|---|---|
| أولا: الاستثمار الاجنبي المباشر الافقي والتجارة الدولية | 78 |
| ثانيا: الاستثمار الاجنبي المباشر العمودي والتجارة الدولية | 79 |
| المطلب الثاني: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تجارة الدولة الأم وعلى تجارة الدولة المضيفة ( المستوى الكلي ) | 80 |
| أولا: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تجارة الدولة الأم | 80 |
| ثانيا: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تجارة البلد المضيف | 82 |
| المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية من جانب الاجراءات والسياسات | 86 |
| أولا: الاجراءات التجارية المتصلة بالاستثمار | 86 |
| ثانيا: اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة | 88 |
| خلاصة الفصل الثاني | 90 |
| **الفصل الثالث: اثر العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية على الدول النامية في ظل العولمة** | 153-91 |
| تمهيد | 92 |
| المبحث الأول: اتجاهات وتطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي (1992-2014 ) | 93 |
| المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي الوارد | 94 |
| أولا: تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي – الوارد- | 94 |
| ثانيا: تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد للدول المتقدمة | 95 |
| ثالثا: تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد للدول النامية | 96 |
| المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر في العالم واتجاهاته | 98 |
| أولا: الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من العالم | 98 |
| ثانيا: الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من الدول المتقدمة | 99 |
| ثالثا: الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من الدول النامية | 100 |
| المبحث الثاني: اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الدولية (الصادرات) في الدول النامية – التجربة الصينية والمكسيكية- | 103 |
| المطلب الأول: تطور التجارة العالمية | 104 |
| أولا: تطور التجارة العالمية خلال الفترة ( 1870-2015) | 104 |
| ثانيا: تطور التجارة الدولية للدول النامية | 106 |
| المطلب الثاني: اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الصادرات الصينية | 109 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الصادرات المكسيكية | 112 |
| أولا: السياسة الصناعية في المكسيك قبل اتفاق النافتا (NAFTA) | 112 |
| ثانيا: الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية المكسيكية بعد اتفاق النافتا | 113 |
| ثالثا: تطور الصادرات المكسيكية وتغير هيكلها | 114 |
| المبحث الثالث: الاستثمار الاجنبي المباشر والمنظمة العالمية للتجارة: اثر الاتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار الاجنبي المباشر على الدول النامية | 117 |
| المطلب الأول: ماهية اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS) | 118 |
| اولا: مفهوم إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة | 118 |
| ثانيا: أهمية اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة | 121 |
| ثالثا: الأحكام الرئيسية لاتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة | 122 |
| المطلب الثاني: علاقة الاتفاقيات الاخرى لمنظمة التجارة العالمية بالاستثمار الاجنبي المباشر | 122 |
| أولا: علاقة الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) بالاستثمار الاجنبي المباشر | 123 |
| ثانيا: علاقة اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) بالاستثمار الاجنبي المباشر | 125 |
| ثالثا: العلاقة بين اتفاقية التريمز (TRIMS) واتفاقية الدعم والتدابير التعويضية | 128 |
| المطلب الثالث: أثر اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS) على الدول النامية | 129 |
| المطلب الرابع: تقييم تطبيق اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية | 132 |
| المبحث الرابع: اثر التكاملات الاقتصادية الاقليمية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية – نماذج مختارة – | 135 |
| المطلب الاول: اثر التكامل الاقتصادي الاقليمي على الاستثمار الاجنبي المباشر | 136 |
| أولا: آليات تاثير التكامل الاقتصادي الاقليمي في الاستثمار الاجنبي المباشر | 136 |
| ثانيا: أثر التجمعات الاقليمية الكبرى على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر | 138 |
| ثالثا: الاتفاقيات الاقليمية الكبرى وتأثيراتها التنظيمية على الاستثمارات العالمية | 139 |
| المطلب الثاني: التكاملات الاقتصادية الاقليمية في افريقيا | 141 |
| المطلب الثالث: رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ASEN | 146 |
| المطلب الرابع: السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي– ميركوسور– | 149 |
| أولا: النشأة والتطور | 149 |

| | |
|---|---|
| ثانيا: الاستثمار الاجنبي المباشر في تكتل الميركوسور | 151 |
| خلاصة الفصل الثالث | 155 |
| **الفصل الرابع: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في دول شمال افريقيا (الجزائر، مصر، المغرب)** | 242-157 |
| تمهيد | 157 |
| المبحث الأول: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في مصر | 158 |
| المطلب الأول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر | 158 |
| أولا: تطور الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى مصر | 158 |
| ثانيا: أهم الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتحسين مناخ الاستثمار | 162 |
| ثالثا: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر | 164 |
| المطلب الثاني: تطور التجارة الدولية المصرية | 166 |
| أولا: تطور الصادرات المصرية | 167 |
| ثانيا: تطور الواردات المصرية | 169 |
| ثالثا: تطور الميزان التجاري في مصر. | 171 |
| المطلب الثالث: التحليل القياسي للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في مصر | 173 |
| أولا: تحديد متغيرات الدراسة | 173 |
| ثانيا: النموذج القياسي المستخدم في الدراسة | 174 |
| ثالثا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج | 175 |
| رابعا: اختبار درجات الابطاء الزمني | 176 |
| خامسا: اختبار جرانجر للسببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية | 178 |
| سادسا: معايرة نموذج (VAR) للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات | 179 |
| سابعا: معايرة نموذج (VAR) للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات | 182 |
| المبحث الثاني: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في المغرب | 185 |
| المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب | 185 |
| أولا: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المغرب | 186 |
| ثانيا: اهم الاجراءات التي اتخذتها المغرب لتحسين مناخ الاستثمار | 192 |
| ثالثا: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب | 194 |
| المطلب الثاني: تطور التجارة الدولية المغربية | 196 |
| أولا: تطور الصادرات المغربية | 196 |

| | |
|---|---|
| ثانيا: تطور الواردات المغربية | 199 |
| ثالثا: تطور الميزان التجاري في المغرب | 101 |
| المطلب الثالث: التحليل القياسي للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في المغرب | 203 |
| أولا: تحديد متغيرات الدراسة | 203 |
| ثانيا: النموذج القياسي المستخدم في الدراسة | 203 |
| ثالثا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج | 204 |
| رابعا: اختبار درجات الابطاء الزمني | 205 |
| خامسا: اختبار جرانجر للسببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية | 207 |
| سادسا: معايرة نموذج (VAR) للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات | 208 |
| سابعا: معايرة نموذج (VAR) للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات | 211 |
| المبحث الثالث: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في الجزائر | 214 |
| المطلب الأول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر | 215 |
| أولا: تطور الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر | 215 |
| ثانيا: أهم الاجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار | 220 |
| ثالثا: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر | 222 |
| المطلب الثاني: تطور التجارة الدولية في الجزائر | 224 |
| أولا: تطور الصادرات الجزائرية | 224 |
| ثانيا: تطور الواردات الجزائرية | 227 |
| ثالثا: تطور الميزان التجاري في الجزائر | 230 |
| المطلب الثالث: التحليل القياسي للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في الجزائر | 232 |
| أولا: تحديد متغيرات الدراسة | 232 |
| ثانيا: النموذج القياسي المستخدم في الدراسة | 233 |
| ثالثا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج | 234 |
| رابعا: اختبار درجات الابطاء الزمني | 235 |
| خامسا: اختبار جرانجر للسببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية | 236 |
| سادسا: معايرة نموذج (VAR) للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات | 238 |
| سابعا: معايرة نموذج (VAR) للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات | 240 |
| خلاصة الفصل الرابع | 244 |

| | |
|---|---|
| الخاتمة | 245 |
| المصادر والمراجع | 257 |

# فهرس الجداول

| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-3) | تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والتوزيع الاقليمي له خلال الفترة (1992-2014) | 95 |
| (2-3) | تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر والتوزيع الاقليمي له خلال الفترة (1992-2014) | 99 |
| (3-3) | تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات الصينية خلال الفترة (1980-2014) | 110 |
| (4-3) | قيمة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى المكسيك | 114 |
| (5-3) | تطور قيمة الصادرات المكسيكية الى العالم خلال الفترة (1993-2015) | 115 |
| (6-3) | اثر الغاء اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية | 130 |
| (7-3) | التغيرات في سياسات الاستثمار الوطنية 2008- 2015 | 133 |
| (8-3) | آليات تأثير التكامل الاقتصادي الاقليمي في الاستثمار الاجنبي المباشر | 137 |
| (9-3) | أهم مصادر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لدول الآسيان | 148 |
| (1-4) | تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر خلال الفترة (1990 - 2015) | 159 |
| (2-4) | تطور مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى مصر خلال الفترة (2003- 2015) | 161 |
| (3-4) | التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى مصر خلال الفترة (جانفي 2003 وماي 2015) | 162 |
| (4-4) | تطور الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة (1990-2015) | 167 |
| (5-4) | تطور الواردات السلعية المصرية خلال الفترة (1990-2015) | 170 |
| (6-4) | تطور الميزان التجاري المصري خلال الفترة (1990-2015) | 172 |
| (7-4) | نتائج اختبار(ADF) لجذور الوحدة لمتغيرات الدراسة (حالة مصر) | 176 |
| (8-4) | درجة التأخر في السلاسل الزمنية للمتغيرات (GDP).(CHAR). (IDE). (X) حالة مصر | 177 |
| (9-4) | درجة التأخر في السلاسل الزمنية للمتغيرات (GDP).(CHAR).(IDE).(M) حالة مصر | 177 |
| (10-4) | نتائج اختبار السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات في مصر | 178 |
| (11-4) | نتائج اختبار السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات في مصر | 179 |

| | | |
|---|---|---|
| (4-12) | تحليل مكونات التباين لنموذج الصادرات (X) في مصر | 181 |
| (4-13) | تحليل مكونات التباين لنموذج الواردات (M) في مصر | 184 |
| (4-14) | تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المغرب (1990-2015) | 187 |
| (4-15) | تطور مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى المغرب خلال الفترة (2003- 2015) | 189 |
| (4-16) | أهم عشرة دول مستثمرة في المغرب خلال الفترة جانفي 2003 وماي 2015 | 190 |
| (4-17) | التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى المغرب خلال الفترة جانفي 2003-ماي 2015 | 191 |
| (4-18) | تطور الصادرات السلعية المغربية خلال الفترة (1990-2015) | 197 |
| (4-19) | تطور واردات المغرب السلعية خلال الفترة (1990-2015) | 200 |
| (4-20) | تطور الميزان التجاري في المغرب خلال الفترة (1990-2015) | 202 |
| (4-21) | نتائج اختبار(ADF) لجذور الوحدة لمتغيرات الدراسة (حالة المغرب) | 205 |
| (4-22) | درجة التأخر في السلاسل الزمنية للمتغيرات (GDP).(CHAR).(IDE). (X) حالة المغرب | 206 |
| (4-23) | درجة التأخر في السلاسل الزمنية للمتغيرات (GDP).(CHAR).(IDE).(M) حالة المغرب | 206 |
| (4-24) | نتائج اختبار السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات في المغرب | 207 |
| (4-25) | نتائج اختبار السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات في المغرب | 208 |
| (4-26) | تحليل مكونات التباين لنموذج الصادرات (X) في المغرب | 210 |
| (4-27) | تحليل مكونات التباين لنموذج الواردات (M) في المغرب | 213 |
| (4-28) | تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر للفترة (1990-2015) | 216 |
| (4-29) | تطور مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2003-2015 ) | 217 |
| (4-30) | أهم عشرة دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة جانفي 2003 وماي 2015 | 218 |
| (4-31) | التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة جانفي 2003 وماي 2015) | 219 |
| (4-32) | تطور حجم وهيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2015) | 225 |
| (4-33) | تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2015) | 228 |
| (4-34) | تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (1990-2015) | 230 |

| | | |
|---|---|---|
| (4-35) | نتائج اختبار(ADF) لجذور الوحدة لمتغيرات الدراسة (حالة الجزائر) | 234 |
| (4-36) | درجة التأخر في السلاسل الزمنية للمتغيرات (GDP).(CHAR).(IDE).(X) حالة الجزائر | 235 |
| (4-37) | درجة التأخر في السلاسل الزمنية للمتغيرات (GDP).(CHAR).(IDE).(M) حالة الجزائر | 236 |
| (4-38) | نتائج اختبار السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات في الجزائر | 237 |
| (4-39) | نتائج اختبار السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات في الجزائر | 237 |
| (4-40) | تحليل مكونات التباين لنموذج الصادرات (X) في الجزائر | 240 |
| (4-41) | تحليل مكونات التباين لنموذج الواردات (M) في الجزائر | 242 |

# فهرس الأشكال

| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (1 -1) | الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية غير المباشرة | 14 |
| (1-3) | تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من الدول النامية ونسبتها من مجموع التدفقات العالمية الصادرة (2000 – 2014) | 101 |
| (2-3) | معدلات نمو التجارة العالمية | 105 |
| (3-3) | معدلات نمو كل من الصادرات والواردات في الدول النامية (2011-2015) | 107 |
| (4-3) | الاقتصاديات النامية المعروفة بأعلى صادرات ذات التقنية العالية لعام 2015 (بالمليار دولار) | 116 |
| (5-3) | تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة الى مجموعة مختارة من التجمعات الاقليمية والاقاليمية، متوسط الفترة (2005-2007) وعام 2013 | 139 |
| (6-3) | شبكات الاتفاقات المبرمة داخل المنطقة الواحدة في افريقيا | 142 |
| (7-3) | تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد الى خمس منظمات اقليمية للتكامل الاقتصادي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ( 1986-2011) | 143 |
| (8-3) | تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (1980-2011) | 147 |
| (9-3) | تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة الى السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي 1990-2011 | 152 |
| (1-4) | جذور الانحدار الذاتي AR لمعادلة الصادرات (حالة مصر) | 180 |
| (2-4) | جذور الانحدار الذاتي AR لمعادلة الواردات (حالة مصر) | 182 |
| (3-4) | تطور حصة الصادرات المغربية حسب المنتجات الرئيسية | 198 |
| (4-4) | تطور حصة الموردين العشر الأوائل للمغرب | 201 |
| (5-4) | جذور الانحدار الذاتي AR لمعادلة الصادرات (حالة المغرب) | 209 |
| (6-4) | جذور الانحدار الذاتي AR لمعادلة الواردات (حالة المغرب) | 211 |
| (7-4) | جذور الانحدار الذاتي AR لمعادلة الصادرات (حالة الجزائر) | 238 |
| (8-4) | جذور الانحدار الذاتي AR لمعادلة الواردات (حالة الجزائر) | 241 |

# قائمة المختصرات

| الاختصار | الدلالة باللغة الأجنبية | الدلالة باللغة العربية |
|---|---|---|
| UNCTAD | United Nations Conference on Trade and Development | مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) |
| OCDE | Organization for Economic Cooperation and Development | منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية |
| WTO | World Trade Organization | المنظمة العالمية للتجارة |
| TNCs | Transnational Company | الشركة عبر الوطنية |
| UNCTC | United Nations Centre on Transnational Corporations | مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية |
| NAFTA | North American Free Trade Agreement | اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية |
| GATT | General Agreement on Tariffs and Trade | الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة |
| TRIMs | Agreement on Trade-Related Investment Measures | اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة |
| GATS | General Agreement on Trade in Services | الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات |
| TRIPS | Agreement on Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights | اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارية من حقوق الملكية الفكرية |
| MAI | Multilatleral Agreement on Investment | الاتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار |
| TPP | Trans-Pacific Partnership | الشراكة عبر المحيط الهادئ |
| TTIP | Transatlantic Trade and Investment Partnership | الشراكة التجارية والاستثمارية العابرة للأطلسي |
| RCEP | Regional Comprehensive Economic Partnership | الشراكة الاقليمية الاقتصادية الشاملة |
| CETA | Comprehensive Economic and Trade Agreement | الاتفاق الاقتصادي والتجاري الشامل |

| | | |
|---|---|---|
| BRICS | groupe de cinq pays (Brésil, Russie, Inde, Chine, Afrique du Sud) | مجموعة بريكس |
| ASEAN | The Association of Southeast Asian Nations | رابطة دول جنوب شرق آسيا(آسيان) |
| Mercosur | Mercado Común del Sur | السوق المشتركة لامريكيا الجنوبية (الميركيسور) |
| ICSID | International Centre for Settlement of Investment Disputes | المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار |
| COMESA | Common Market for Eastern and Southern Africa | السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (الكوميسا) |
| GAFTA | Greater Arab Free Trade Area | منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا) |

# مقدمـــــة

ان ابرز مظاهر العولمة هو النمو السريع في تدفقات رؤوس الاموال والتجارة الدولية، وزيادة اهمية الخدمات في كل من التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر على السواء، وتكامل عمليات الانتاج على الصعيد العالمي، فمنذ اواسط الثمانينات بدأت علاقات جديدة تظهر نتيجة للتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية التي بدأت ملامحها وسماتها تتضح وتؤثر في التدفقات التجارية والمالية بحيث غيرت اتجاهات وأشكال الاستثمارات الاجنبية والتجارة الدولية مع ما ترتب عن ذلك من روابط بينهما، ان اهم التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية تعود الى انتشار الثورة التكنولوجيا والمعلوماتية في المواصلات والاتصالات، والى زيادة الانتاج الدولي عبر تصاعد عمليات تدويل الإنتاج، والى تحرير سياسات التجارة الدولية والاستثمار الاجنبي المباشر، تمثل هذه التغيرات المميزات الرئيسية للعولمة وما افرزته من تحرير اقتصادي غير من اتجاهات وأهداف التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر التي اصبحت تخضع لآليات كمنظمة التجارة العالمية، والإقليمية والشركات المتعددة الجنسيات.

ومن المظاهر المهمة لهذه التغيرات هو التشابك الحاصل بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، وقد ادى هذا الامر الى تزايد جهود الحكومات والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية لتأسيس ذي نهج متسق بسياسات الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في البيئة الجديدة لهما، فقد ركزت المنظمة العالمية للتجارة في الوثيقة الختامية لجولة اورغواي على وضع اتفاقية خاصة بإجراءات الاستثمارات ذات الاثر على التجارة الدولية، والمتعلقة بالإجراءات والشروط التي تضعها السلطات المحلية على الاستثمارات الاجنبية المباشرة، والتي تنطوي على تقييد او تشويه للتجارة العالمية.

ان تفاعل تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الدولية، قد ادى الى تكوين انماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي، حيث اصبحت قرارات الانتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقا لاعتبارات اقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، ولاشك ان الاستثمار الاجنبي المباشر يلعب دورا رئيسيا في تعميق هذه العملية وأصبحت مشاهدتها متزايدة بين الدول الصناعية والنامية، ولعل هذا الاتجاه يتيح للكثير من الدول النامية فرصة لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حيث تتيح الانماط الجديدة للتقسيم الدولي لتلك البلدان اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع الإنتاجية، وخير دليل ومثال على ذلك هو تجربة النمور الاسيوية في جنوب شرق آسيا، ولهذا تسعى العديد من البلدان النامية ودول شمال افريقيا على وجه الخصوص في استغلال هذا الاتجاه في تعظيم صادراتها من خلال جذب وتحفيز الاستثمارات الاجنبية التي تسمح لها بخروجها من دائرة انتاج السلع الاولية والاستخراجية الى الصناعات الاكثر فائدة من ناحية القيمة المضافة التصديرية، كما عمدت العديد من البلدان النامية الى اقامة مناطق حرة على اراضيها منها مناطق تجهيز الصادرات، التي تقدم مزايا قانونية وضريبية الى المستثمرين الاجانب بشكل رئيسي، متضمنة اعفاء من الرسوم على المدخلات المستوردة، ويتم تصدير مخرجات هذه المناطق كوسيلة لدعم الصادرات وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

لقد قامت العديد من الدول النامية ودول شمال افريقيا على وجه التحديد بوضع اجراءات تحفيزية رسمية من اجل جذب اكبر نسبة من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا لتحقيق اهداف مختلفة اهمها تشجيع عملية التصدير، التي تسعى من خلالها الى دفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها

ان اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر جعل العديد من الباحثين يسعى الى دراسة مدى تأثيره على التجارة الدولية، كعامل بديل لها من خلال احلال الواردات او عامل محفز لها من خلال تنشيط الصادرات، فقد اكدت بعض الدراسات الاثر الايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الدولية في حين شككت دراسات اخرى في اثاره عليها، ويتضح مما سبق اختلاف تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الدولية في الدول النامية نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدى وهذا ما يدفعنا للتساؤل والبحث عن العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في دول شمال افريقيا (الجزائر، مصر، المغرب) من خلال دراسة والبحث عن العوامل المميزة لاقتصادياتها والتي من شانها تحديد تلك العلاقة بالسلب او بالإيجاب وهذا ما يمثل محور دراستنا.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

**ما هو تأثير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية على الدول النامية؟ وما هي طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في دول شمال افريقيا (الجزائر، مصر، المغرب)؟**

ولمعالجة هذه الإشكالية، يتطلب منا الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- هل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية هي علاقة تبادلية (احلالية) ام تكاملية ؟
- ماهي تطورات واتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية في العالم؟ وما نصيب الدول النامية منها؟
- ما مدى مساهمة الاستثمارات الاجنبية المباشر في تنمية صادرات الدول النامية– الصين والمكسيك انموذجا–
- ماهو اثر اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS) على الدول النامية؟ وهل المنظمة العالمية للتجارة هي الهيئة الملائمة لإبرام اتفاقية عالمية للاستثمار؟
- ماهو اثر التكاملات الاقتصادية الاقليمة على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية؟
- ما اوجه التشابه والاختلاف بين واقع الاستثمار الاجنبي المباشر ووضع التجارة الدولية في دول الدراسة؟
- ما مدى مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية صادرات وتقليل واردات دول الدراسة؟

**الفرضيات:**

وللإجابة على هذه التساؤلات، نضع مبدئيا الفرضيات التالية:

- هناك علاقة تكامل قوية تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية، حيث تعملان معا ويقوي كل منهما الأخر.
- إن المتغيرات العالمية الراهنة، لها تأثير مباشر على الترابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية.
- تتميز الاتجاهات الجديدة للاستثمارات العالمية والتجارة الدولية بالقطبية والتمركز في المناطق الجغرافية العالمية الكبرى.
- توجد علاقة موجبة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وصادرات دول الدراسة
- توجد علاقة سالبة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وواردات دول الدراسة

**أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في دراسة التشابك الحاصل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، والدور الذي يلعبانه في تنمية اقتصاديات البلدان النامية، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة، إذ أصبح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية بحيث أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية منها على السواء تتنافس للحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق، كما ان دول شمال افريقيا (الجزائر، مصر، المغرب) في امس الحاجة الى الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتجارة من اجل تعزيز النمو الاقتصادي وخلق التنمية الاقتصادية في بلدانها.

**أهداف البحث:**

- تحليل وفهم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، ومحاولة الالمام بكل جوانب هذه العلاقة.
- تحليل وتقييم اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، والتعرف على الاثار المحتملة لهذا الاتفاق على الدول النامية.
- تحليل وتقييم واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في دول الدراسة، وإبراز اوجه التشابه والاختلاف بينهم.
- تسليط الضوء على تطور قطاع التجارة الدولية بشقيه الصادرات والواردات في دول الدراسة، ورصد اهم نقاط الضعف والتحسن في هذا القطاع.
- معرفة مدى مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية صادرات وتقليل واردات دول الدراسة.

- المساهمة بتقديم مجموعة من الحلول والاقتراحات التي تسمح بتحسين بيئة التجارة والاستثمار لدى دول الدراسة، بهدف رفع قدراتها في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم صادراتها.

**مبررات اختيار الموضوع:**

- الشعور بأهمية الموضوع خاصة في ظل البيئة العالمية الجديدة التي عرفت فيها التجارة الدولية والاستثمارات الدولية اتجاهات جديدة متأثرة بتحكم آليات و أدوات العولمة الاقتصادية في مراقبة وتسيير دواليب النظام الاقتصادي العالمي الجديد.
- الاهتمام بمعرفة ضعف حجم الاستثمارات الاجنبية المباشر وضعف اداء صادرات دول الدراسة وبدرجة اكبر في الجزائر.
- بالرغم من وجود العديد من المواضيع التي تناولت موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر او مواضيع التجارة الدولية، إلا ان هناك القليل من المواضيع التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في ظل العولمة من جهة وفي الجزائر من جهة أخرى، ودراستها بشكل مقارن مع بعض الدول المختارة.
- ارتباط هذا الموضوع بنوع التخصص الذي أدرس فيه، وكذلك لأهمية هذا الموضوع الذي يدرس على مستوى الاقتصاد الكلي والاقتصاد الدولي.

**حدود الدراسة:**

تم التركيز في هذه الدراسة على بعض دول شمال افريقيا ( الجزائر، مصر، المغرب) وهذا بناءا على عدة اعتبارات، تمكننا من اجراء دراسة مقارنة، وتتمثل هذه الاعتبارات فيما يلي:

- وجود الدول الثلاث في نفس الاقليم الجغرافي، وهو منطقة شمال افريقيا وتقع جنوب المتوسط، وكذا القرب من اوربا.
- تمتلك مواصفات مشتركة من حيث النهج الاقتصادي والنظام السياسي والبنية الاجتماعية، والثقافة والتاريخ واللغة والدين.
- تمتلك نفس المقومات الاقتصادية ونفس الضروف الاقتصادية، وهناك تشابه نسبي في بيئة الاستثمار ووضع التجارة الدولية.

اما حدود الدراسة من حيث المدة فهي تمتد من 1990 حتى 2015، وتم اختيار بداية الدراسة من 1990 نظرا لأنها تمثل بدايات الاصلاحات الاقتصادية داخل الدول الثلاث، من حيث تحسين بيئة الاستثمار والتجارة وذلك بهدف استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

**منهجية البحث:**

من اجل الاجابة على السؤال الرئيسي وما تبعه من تساؤلات فرعية التي يطرحها موضوع البحث، واختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، اضافة الى المنهج الكمي، حيث تم الاستناد الى المنهج الوصفي عند استعراض مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر ومحدداته وآثاره الاقتصادية المختلفة، كما اعتمدنا عليه في فهم وتحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية بشقيها الصادرات والواردات.

اما المنهج المقارن فقد تم الاعتماد عليه عند المقارنة بين واقع الاستثمار الاجنبي المباشر ووضع التجارة الدولية عند دول الدراسة، بينما المنهج الكمي فكان اعتمادنا عليه عند تحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية عند دول الدراسة باستخدام اساليب القياس الاقتصادي.

**الدراسات السابقة:**

- **دراسة (هناء عبد الغفار حنفي):** الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجا، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

قامت الباحثة بدراسة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في ظل العولمة والتحرير، كما ابرزت دور الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في تسريع التنمية الاقتصادية في دول شرق آسيا، مع التركيز على الصين، وقد توصلت في هذه الدراسة الى انه من المبكر جدا الاشارة الى تجربة الانفتاح الصيني امام الاستثمارات الاجنبية كنموذج يجدر الاحتذاء به من البلدان النامية لأسباب متعددة، منها اختلاف واقع وطبيعة الصين جغرافيا وسكانيا وتاريخيا عن بقية البلدان النامية من جانب، ولان التجربة الصينية مع ما اثبتته من تقدم ونهضة ومعدلات نمو اقتصادي كبير، إلا انها لم تخلو من العديد من المشاكل الاقتصادية والأزمات الاجتماعية.

**- دراسة (Lopez.P):**

" Foreign Direct Investment, Exports and Imports In Mexico", University of Kent, Canterbury, Kent, 2004.

سعى الباحث الى معرفة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات، وبين الاستثمار الاجنبي المباشر والمستوردات، مستخدما البيانات السنوية للمكسيك من الفترة (1970-2000) وبناءا على اختبار جرنجر للسببية، فقد تبين أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات، وفسرها بأنها نتيجة لسياسة الحكومة التي اتخذتها، لذا فان أداء الصادرات يحفز تدفق الاستثمارات الأجنبية الداخلة، وزيادة التدفقات تشجع التصدير، وبينت الدراسة أيضا أن هناك علاقة

سببية ثنائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمستوردات، وفسرها بأنها نتيجة لزيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، الذي يؤدي الى زيادة في الطلب على المواد المستوردة المدخلة في الانتاج.

- **دراسة (خالد محمد السواعي):** اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الصادرات الاردنية، دورية الادارة العامة، المجلد 51 العدد 3، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 2011.

قامت الدراسة ببحث حول امكانية وجود علاقة احلال او علاقة تكامل بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات في الاردن، وسعيا لتحقيق هذا الهدف، استخدمت سلاسل زمنية فصلية مجمعة (معدلة موسميا) من بيانات الاقتصاد الاردني للفترة ( 1990- 2008 )، واستخدم نموذج مصفوفة تصحيح الخطأ لإظهار، قوة واتجاه العلاقة السببية من خلال تحليل مكونات التباين ومنهج دالة الاستجابة الفورية، وقدمت نتائج هذه الدراسة ادلة على وجود اتجاه ثنائي ايجابي لسببية غرانجر بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات على المدى الطويل.

- **دراسة (Awokuse and Gu):**

- " the contribution of Foreign Direct Investment To china's Export performance From Disaggregated Sectors" Department of food and research economics, USA: university of Delaware، 2005.

قامت الدراسة بتوضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والصادرات على مستوى الصناعات المكونة للقطاع الصناعي وذلك باستخدام بيانات سلسلة قطاعية لأهم ست قطاعات صناعية للاقتصاد الصيني، وبتطبيق نموذج الأثر الثابت توصلت الدراسة الى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ذات أثر معنوي موجب على الصادرات الصينية ككل، وقد ظهر هذا الأثر الموجب في قطاع المعدات، النسيج، المعادن، والقطاعات الكيميائية، بينما ظهر أثر سالب معنوي للاستثمار الاجنبي المباشر على صادرات صناعة المشروبات، كما توصلت الدراسة الى أن الاستثمار الاجنبي المباشر له تأثير ايجابي على صادرات قطاعات غير كثيفة العمل أكثر من أثرها على القطاعات كثيفة العمل.

- **دراسة لـ (Alguacil and Orts 2003):**

- "Inward Foreign Direct Investment and Imports in Spain ,"international economic journal, VOL 17, NO 13, 2003.

سعت الدراسة لإعادة تقييم العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمستوردات، من خلال استخدام سلاسل زمنية خاصة باسبانيا للفترة (1970-1992)، وبتطبيق متجه الانحدار الذاتي VAR وتحليل التكامل المشترك واختبار جرانجر، وعلى أساس التحليل طويل المدى أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية، تقترح أن المتغيرين الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات مكملان لبعضهما، كما اظهر اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه المستوردات.

**- دراسة (Thomsen.S)**

- "The Role of Foreign Direct Investment policies in Development", working papers on International Investment, OECD,1999.

قامت الدراسة بالتطبيق على دول الآسيان، أن خبرة دول الآسيان في الاستثمار الاجنبي المباشر أظهرت نجاحا في التأثير الايجابي على زيادة صارداتها، الأمر الذي أدى الى احداث النمو الاقتصادي في تلك الدول، وقد لوحظ زيادة الصادرات في بعض القطاعات التصديرية مقارنة بغيرها من القطاعات بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصديري، وبالتالي أظهرت الدراسة قوة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، اذ تزايدت الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية الثمانينات من 30.5% الى 39.7% في ثلاث سنوات، ففي تيلاندا على سبيل المثال وصل معدل النمو الى 2.6% فيما بين عامين 1989و1992 بفعل دور الشركات متعددة الجنسيات في زيادة صادراتها، وبصفة خاصة في المنتجات الإلكترونية، اذ أصبحت تيلاندا تاسع دولة في العالم في تصدير أجهزة الكمبيوتر خلال التسعينات من القرن العشرين.

**- دراسة (Mekki.R):**

- "The Impact of Foreign Direct Investment on Trade: Evidence From Tunisia", G.A.I.N.S university of Le Mans, Avenue Olivier Messiaen Le France, 2005.

قامت الدراسة باستخدام نموذج قياسي، نموذج الأثر الثابت، يستند الى بيانات سلسلة قطاعية لست صناعات داخل قطاع الصناعة خلال الفترة (1990-2003)، لتوضيح العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية للاقتصاد التونسي، وقد توصلت الدراسة الى أن الاستثمار الاجنبي المباشر له أثر موجب في تحفيز تدفقات التجارة داخل قطاع الصناعة، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر مكمل للتجارة الخارجية في تونس، وعلى مستوى القطاعات فان طبيعة العلاقة (تكاملية أم تبادلية) تعتمد على خصائص كل قطاع، حيث بينت الدراسة أن الاستثمار الاجنبي المباشر كان مكملا للصادرات والواردات في صناعات (المنسوجات والجلود، الكهربائية، الكيميائية، والصناعات الغذائية)، بينما يحل محل التجارة الخارجية في صناعات مواد البناء وصناعات اخرى متنوعة.

**دراسة (Aizenman.J, NOY.I):**

- Aizenman.J, NOY.I, "FDI and Trade-Two-way linkages? ", the Quarterly review of Economic and Finance, VOL 46,2006.

في دراسة للمقارنة بين طبيعة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية في مجموعة الدول النامية عنها في مجموعة أخرى من الدول الصناعية المتقدمة قدمت الدراسة الآثار التبادلية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية لـ81 دولة مقسمة الى 21 دولة صناعية متقدمة و60 دولة نامية خلال الفترة (1982-1998) باستخدام Pannal data وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة تبادلية

موجبة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية داخل الدول النامية، بينما ظهرت العلاقة غير معنوية للدول المتقدمة.

**تقسيمات البحث:**

من أجل الاجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية المطروحة وتحليلها واختبار الفرضيات التي تمت صياغتها، تم تقسيم البحث الى أربعة فصول كالتالي:

**الفصل الاول** كان بعنوان: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تناولنا في هذا الفصل ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تعريفه مصادر تمويله اشكاله المختلفة سواء من حيث الملكية او من حيث الغرض منه، كما اشرنا الى اوجه الاختلاف بينه وبين الاستثمار الاجنبي غير المباشر، كما بينا محدداته بالنسبة لدى المستثمر الاجنبي وبالنسبة لدولة الام وبالنسبة لدولة المضيفة، بعد ذلك اشرنا الى مؤشرات جذبه وآثاره الاقتصادية المختلفة السلبية منها والايجابية، لنشير في الاخير الى حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر.

اما **الفصل الثاني** كان بعنوان: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية–الجوانب النظرية– وقد تناولنا في هذا الفصل ماهية التجارة الدولية من خلال الحديث عن تعريفها، اهميتها، اسباب قيامها ومحدداتها، لنتطرق بعد ذلك الى سياسات التجارة الدولية وأدواتها، بعد ذلك حاولنا تقديم مختلف النظريات التي تفسر العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، لنشير بعد ذلك الى الاثار والروابط المتبادلة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، سواء على المستوى الجزئي او على المستوى الكلي او على مستوى السياسات والإجراءات لكل من التجارة والاستثمار.

بينما **الفصل الثالث** كان بعنوان: اثر العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية على الدول النامية في ظل العولمة، حيث تناولنا في هذا الفصل، اتجاهات وتطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي، وتطورات التجارة العالمية، بعد ذلك تطرقنا الى اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الصادرات من خلال الحديث على التجربة الصينية والتجربة المكسيكية، لنشير بعد ذلك الى العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في اطار المنظمة العالمية للتجارة، من خلال الحديث على تأثير الاتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار الاجنبي المباشر على الدول النامية، وكان اهمها اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS) ، وفي الاخير تطرقنا الى اثر التكاملات الاقتصادية الاقليمية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية، وقد اخترنا مجموعة من النماذج.

اما **الفصل الرابع** كان بعنوان: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في دول شمال افريقيا (الجزائر، مصر، المغرب)، وقد تناولنا في هذا الفصل، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر وتطورات التجارة الدولية لدول الدراسة، من خلال الحديث عن تطورات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد إليها، اهم الاجراءات التي اتخذتها دول الدراسة لتحسين مناخ الاستثمار، واهم معوقات تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إليها، كما حاولنا تحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية بشقيها الصادرات والواردات لدول الدراسة من خلال دراسة قياسية.

**صعوبات البحث:**

- قلة الاحصائيات والمعلومات في بعض اجزاء الدراسة والتي تطلبت منا جهد مضاعف.
- تضارب الاحصائيات فيما بين المراجع المختلفة، والمتعلقة بالبيانات التي تصدرها الهيئات المحلية، وتلك الصادرة عن المنظمات الدولية، اضافة الى تضاربها في بعض الاحيان من نفس المصدر.

# الفصل الأول:
# الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

**تمهيد:**

يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دورا بارزا في العلاقات الاقتصادية الدولية، لما له من تأثير فعال على الاقتصاديات المضيفة والمرسلة، وكذلك السوق الدولية، كما يشكل دورا حيويا في عمليات التنمية وجهودها واستدامتها في البلدان المختلفة، الامر الذي جعله يلقى اهتمام العديد من الاقتصاديين وغيرهم من المفكرين والمدارس الاقتصادية المتعاقبة وكذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية.

كما اهتمت الادبيات في مجال التمويل ببلورة اسس معينة للتعرف والتمييز بين ما يعرف اليوم بالاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار الاجنبي غير المباشر، وبناء تأصيل علمي لكل منهما له مضامينه ومقوماته، فمثلا نجد الأشكال التي يتدفّق من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر، تختلف بكل وضوح عن تلك المتعلّقة بالتدويل و التعاون الدولي أي الأشكال التي يجري من خلالها الاستثمار الاجنبي غير المباشر.

إلى جانب هذا، فإن للاستثمار الأجنبي المباشر محددات مختلفة، بعضها يرجع الى الدولة المضيفة، والبعض الاخر يرجع الى المستثمر الاجنبي ذاته، كما ان هناك محددات اخرى ترجع الى الدولة الام، وقد اصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا واسعا للمنافسة بين معظم دول العالم المختلفة، ما جعل العديد من الهيئات والمؤسسات تضع مؤشرات تسعى من خلالها لقياس ومقارنة اداء مختلف الدول في مجال جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار ايجابية وأخرى سلبية تؤثر على الدول المضيفة، وفي سبيل اجتذابه تقدم الدول المضيفة انواع كثيرة من الحوافز منها ماهي ضريبية ومنها ماهي تمويلية، وذلك املا في جذب العديد من المستثمرين الاجانب.

على ضوء ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى النقاط الأساسية التالية:

- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات جذبه.
- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر وحوافز جذبه.

## المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يتناول هذا المبحث ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال التطرق إلى مختلف تعريفاته، ومصادر تمويله، وكذا متابعة تطوره التاريخي منذ بداية القرن التاسع عشر حتى وقتنا الحاضر، مع التطرق أيضا إلى أشكاله المختلفة سواء من ناحية الملكية أو من ناحية الغرض منه، مع تحديد أوجه الاختلاف بينه وبين الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن مفهوم الاستثمار الأجنبي لم يكن من المفاهيم السائدة في العقود الأولى من القرن العشرين إذ اتسم بعدم الوضوح، ولذلك كان يطلق عليه الاستثمار الدولي[1]، وقد ورد ذكر الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 1930* على كل الاستثمارات الأجنبية التي ارتبطت بالتوظيفات المالية في الموجودات الثابتة، إلا أن الخلط بين ما يعرف اليوم بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي المحفظي كان ما يزال قائما آنذاك، وتم التمييز بين المفهومين سنة 1968 على أساس إمكانية السيطرة المباشرة أو عدم السيطرة على الموجودات المستثمر فيها من قبل الشركة المالكة لها في البلد المضيف، وقد اهتمت الأدبيات المالية ببلورة أسس معينة للتعريف والتمييز بين هذين النوعين من الاستثمارات، وبناء تأصيل علمي لكل منهما، وقد توضحت الصورة في بدء عقد السبعينات وشكل كل منهما حقلا علميا له مضامينه ومقوماته[2].

#### أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد احتوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن هذه التعاريف كانت متأثرة إلى حد كبير بالتطورات التاريخية التي شهدها الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي كانت متباينة في ظروفها الاقتصادية والسياسية والتي أثرت على حجمه وطبيعته وهيكله، وعلى الرغم من تعدد التعاريف العلمية للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أننا سنورد بعضا منها:

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة

---

[1]- سرمد كوكب جميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، الحامد، الأردن، 2000، ص 144.

* أطلق Herbert Feis سنة 1930 مفهوم الاستثمار المباشر على كل الاستثمارات الأجنبية التي لا تؤثر على أسواق الأوراق المالية، ويكاد يكون عمل Arthur Bloomfield سنة 1968 هو الذي ميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفظي كما جاء ضمن منظور وزارة التجارة الأمريكية في عقد الثلاثينات، (سرمد كوكب جميل، مرجع سبق ذكره، ص ص 144- 146).

[2]- منصور صباح الفضلي وآخرون، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأعمال الدولية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 33، العدد 01، 2009، ص 75.

المؤسسة ولا يقتصر الاستثمار الاجنبي المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة[1].

ونظرا لصعوبة تحديد مفهوم السيطرة فقد أوضح صندوق النقد الدولي أن الاستثمار الأجنبي يكون مباشرا حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال الشركة على أن ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها[2].

وتعرف الأنكتاد (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين (البلد المضيف) بحيث تعكس تلك العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله والرقابة عليها من بلد الأم أو المضيف وقد يكون المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا[3].

في حين تعرفه منظمة التجارة العالمية بأنه استثمار يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد "البلد الأم" أصلا إنتاجيا في بلد آخر "البلد المضيف" بقصد إدارته[4].

وهناك من يعرفه بأنه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة[5].

يتضح من التعريفات السابقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في موجودات ثابتة بطبيعتها، حيث ينطوي على التملك الجزئي أو المطلق للمستثمر الأجنبي لمشروع الاستثمار، مقرونا بالسيطرة والتحكم في قدرات المشروع، الذي قد يكون مشروعا للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، وأن تمويل تلك الاستثمارات الأجنبية يكون من خلال رأس المال الذي يقدمه المستثمر الأجنبي، والجدير بالذكر أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر عند تدفقات رؤوس الأموال فحسب، وإنما هو تدفق يضم حزمة من المكونات: رأس المال، والتكنولوجيا والمعارف الإدارية والتنظيمية، فضلا عن القدرات التسويقية.

---

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدولة العربية لعام 2012 – 2013، الكويت، ص 20.

[2]- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، عدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 03.

[3]- UNCTAD، World Investment Report, Transnational corporation and Internationalization of R & D. New York, 2005. P 297.

[4]- محمد مسعود خليفة، خالد علي أحمد، الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد، مؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص 04.

[5]- عبد السلام أو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 2001، ص 366.

وكما يلاحظ أيضا من تلك التعريفات أنها تتضمن بعض المصطلحات الفرعية التي لابد من الإشارة إليها:

- **الاستثمار المباشر:** قد يكون المستثمر المباشر فردا أو مؤسسة خاصة أو عامة، مساهمة أو غير مساهمة، أو مجموعة أفراد أو مؤسسات تتصرف كوحدة واحدة، أو حكومات أو وكالات حكومية أو مؤسسات لإدارة أموال الشركات، أو مؤسسات استثماني، أو غيرها من المنظمات التي تحوز جزءا ما من ملكية مؤسسات استثمار مباشر في دولة خلاف دولة إقامة المستثمر المباشر لا تقل عن 10%[1].
- **مؤسسة الاستثمار المباشر:** تعرف بأنها مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد آخر نسبة 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في حالة المؤسسة المساهمة) أو ما يعادل ذلك (في حالة المؤسسة غير المساهمة) وتشمل مؤسسات الاستثمار ثلاثة أنواع هي[2]:

- المؤسسات التابعة أو المنتسبة، حيث يمتلك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية، ويحتفظ بحق تشكيل أو تغيير أعضاء مجلس إدارتها.
- المؤسسة الزميلة، حيث يمتلك المستثمر غير المقيم 10% – 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لمؤسسة الاستثمار المباشر.
- الفروع*، وهي مؤسسات غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالشراكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من طرف ثالثا غير مقيم.

**ثانيا: مصادر تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر**

إن دراسة مصادر تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية تدفقه واستخدامه تنطوي على مضامين اقتصادية أهمها دعم ومساندة الاقتصاد والمساهمة في ميزان المدفوعات، وغالبا ما تتخذ ثلاثة مصادر أساسية هي[3]:

**1- رأس مال حقوق الملكية:**

ويعرف على أنه ذلك الاستثمار الذي يوظف ويحقق الحد الأدنى من العوائد في مؤسسات وشركات تعمل في دولة أجنبية سواء كانت تلك الاستثمارات قد وظفت مشاريع جديدة أو موجودة فعلا وبنسبة الملكية التي يسمح بها القانون المعمول به في تلك الدولة الأجنبية.

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2007، الكويت، ص 51.
[2]- نفس المرجع، ص 50.
*- تأخذ الفروع أشكالا عدة: فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي، شركة غير مساهمة مملوكة بالمشاركة بين عدد من المستثمرين الأجانب، أراض أو مباني أو وحدات سكنية أو معدات غير منقولة مملوكة مباشرة لمستثمر أجنبي مقيم، معدات منقولة تعمل داخل اقتصاد بخلاف اقتصاد إقامة المستثمر الأجنبي لفترة زمنية تصل إلى عام على الأقل (مثل السفن، الطائرات، معدات التنقيب عن النفط والغاز... إلخ).
[3]- منصور صباح الفضلي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 81.

**2 – الأرباح المعاد استثمارها:**

وهي الأرباح التي يعاد استثمارها من قبل الشركات داخل البلد المضيف وتمثل حصة المستثمر من الأرباح المحتجزة (نسبة إلى مشاركته السهمية)، وتكتسب الأرباح المكتسبة أهمية بالغة ضمن قياسات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته، وبالرغم من أن حصر العوائد المعاد استثمارها نسبة إلى إجمالي الاستثمار الأجنبي في الدول النامية تكون منخفضة باستمرار إلا أن الاستثمار الأجنبي الممول من قبل الأرباح التي ولدتها الاستثمارات الوطنية الأم يعتمد بالدرجة الأساس على الوضع الاقتصادي في الدولة المضيفة وأداء قطاعاتها الاقتصادية، ولهذا فإن أكثر من نصف التدفقات الخارجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية كانت عبارة عن عوائد الفروع الأجنبية التي أعيد توظيفها في الشركات الأم.

**3– القروض داخل الشركة:**

وتشمل معاملات الدين داخل الشركة، وتشير إلى الاستدانة القصيرة أو الطويلة الأجل عن الدول والشركات الأخرى في غير البلد المضيف، فضلا عن اقتراض رؤوس الأموال بين المستثمرين الأجانب، وغالبا ما تكون بين الشركة الأم والشركات التابعة لها.

لقد مثل الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مصادر تمويله الثلاثة، توسعا في النشاط العالمي للشركات المتعددة الجنسيات وأحد أساسيات العولمة، الذي يتوقع أن يولد التقارب في مستويات الدخل مع البلدان المتقدمة من خلال التدفقات النقدية التي يولدها وسرعة تراكم رأس المال.

**ثالثا: لمحة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر**

يرجع تاريخ الازدهار الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى بداية القرن التاسع عشر، حيث كان متزامنا مع قيام الثورة الصناعية، وقد ساعد اتساع التجارة إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج أوربا من أجل الاستثمار، وكان يقوم بهذا الاستثمار شركات تابعة للدول الاستعمارية[1].

مر الاستثمار الأجنبي المباشر بفترات متباينة في ظروفها الاقتصادية والسياسية أثرت في حجمه وطبيعته وهيكله، ففي الفترة الزمنية الواقعة بين عام (1800) وعام (1914) كانت الظروف الاقتصادية والسياسية ملائمة كانعدام الأخطار المرافقة لتدفقات رأس المال إلى الخارج، وغالبا ما كان الاستثمار يتم في البلدان المستعمرة من قبل الدول الأوربية بواسطة شركاتها، وفي مجال الثروات الطبيعية التي تحتاجها مواد أولية لمصانعها، وكانت الدول الاستعمارية تقدم الحماية لهذه الاستثمارات التي كان يغلب عليها طابع الاستثمار الخاص، أما عن مساهمة الدول في الاستثمارات فكانت المملكة المتحدة حينذاك المصدر

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات، دار المسيرة، الأردن، ط3، 2013، ص 214.

الأكبر للاستثمار تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وكانت أمريكا أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر.

ومع أن المدة التي تلت الحرب العالمية الأولى قد شهدت تراجعا في معدل تدفق الاستثمار الأجنبي، كما تراجع دور المملكة المتحدة في السيطرة على الاستثمار الأجنبي مقابل تنامي دور الولايات المتحدة الأمريكية، فإن العقود الأربعة التي تلت الحرب العالمية الثانية شهدت زيادة ملحوظة في معدل تدفق الاستثمار الأجنبي مرة أخرى[1]، وإن كان الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة لم يكن حرا كما كان عليه الحال قبل الحرب العالمية الأولى وذلك بسبب العوائق التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، وامتد مفعولها لسنوات لاحقة، أما فيما يتعلق بالدول النامية، فقد فرضت الدول النامية الحديثة الاستقلال قيودا على الاستثمار الأجنبي المباشر ظنا منها أنه ينقص من سيادتها السياسية والاقتصادية ويثقل كاهلها بالأعباء ويحول الأرباح إلى خارج البلد، وعليه فإنها فضلت القروض المصرفية على الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها أقل تكلفة وبانطفائها تزول أعباؤها الخارجية[2].

وفي منتصف عقد السبعينات تأثر الاستثمار الأجنبي بتحسن أسعار النفط، إذ أثرت الارتفاعات الشديدة في أسعار النفط عام 1973 في تراكم العوائد النفطية لدى الدول المصدرة للنفط وأخذت هذه العوائد طريقها للإيداع في المصارف الأجنبية، الأمر الذي دفع بهذه المصارف إلى توسيع قروضها للدول والهيئات الخارجية، لتمويل العجز في موازين مدفوعاتها ولمعالجة الأزمات النقدية الطارئة، إلى أن توقفت بعض الدول عن الوفاء بتسديد ما يستحق عليها من دين، مما تسبب في أزمة المديونية عام 1982 وبالمقابل شهد منتصف عقد الثمانينات وعقد التسعينات تحول رئيسي في مجال تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وهو التحول من الاستثمار الرسمي إلى الاستثمار الخاص، ومن القروض المصرفية والاستثمار المحفظي إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما عرفت هذه الفترة حركة توسع في الشركات متعددة الجنسيات التي استطاعت تحقيق تكامل في الإنتاج الدولي وخلق أسواق جديدة تجتاز الحدود الوطنية، كما زاد عدد الاتفاقيات الثنائية للأطراف الموقعة والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته، وما تم أيضا من وضع اتفاقيات متعددة الأطراف بهذا الشأن. هذا وتقوم الدول الصناعية بالتفاوض حيال وضع اتفاقية لتنظيم تدفق الاستثمار إليها، كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد من تأييدها لفكرة التوصل إلى اتفاقية عالمية بشأن الاستثمار بهدف مواصلة تحرير أطر السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

[1]- منصور صباح الفضلي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 76.
[2]- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 225.

## المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة ولكل نوع خصائص تميزه عن غيره، وهناك تباين في عملية اختيار تلك الأنواع من وجهة نظر البلد المضيف أو من وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسيات، ويرجع تفضيل شكل دون آخر إلى الاختلاف بين البلدان المضيفة من حيث درجة تقدمها الاقتصادي والاجتماعي وطبيعة نظامها السياسي المطبق واستقراره، والأهداف التي تسعى لبلوغها من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن شكل وحجم الشركات المتعددة الجنسيات يكون لها الأثر في اختيار نوعه من خلال خصائصها وعالميتها وتخصصها وأهدافها التي تسعى من وراء ذلك سواء عوامل ترتبط بالأرباح والتكاليف المتوقعة والأخطار التجارية والأسواق التي تستهدفها... إلخ.

ويمكن تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ناحية الملكية وكذلك من ناحية الغرض الذي تسعى إلى تحقيقه كما يلي:

### أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية الملكية على الأنواع التالية:

#### 1- الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

وهي الأكثر تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث تتبلور في شكل فروع للإنتاج والتسويق وغيرها، وتصب في النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة، ورغم ذلك فإن هذا الشكل من الاستثمار ظل غير مفضلا لدى الكثير من الدول النامية خوفا من التبعية الاقتصادية وما قد يحمله من مخاطر سياسية بالإضافة إلى ما قد تحمله من مساوئ الاحتكار[1]، إلا أنه في الآونة الأخيرة ونتيجة أهمية الاستثمارات الأجنبية وارتفاع حدة المنافسة بين الدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية مع تشابهها في طبيعة الامتيازات والحوافز التي تمنحها للمستثمر الأجنبي، أدى لها إلى منح الفرصة للشركات المتعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا، رغبة في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي.

لهذا النوع من الاستثمارات بعض المزايا والعيوب منها كما يلي:

##### أ- من وجهة نظر الدولة المضيفة

من حيث المزايا يساعد على زيادة تدفق رأس المال الأجنبي مع خلق فرص عمل جديدة على نطاق واسع، وإشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات، فضلا عن تصدير الفائض أملا في

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 184.

تحسين ميزان المدفوعات، أما من حيث العيوب فإن الدول المضيفة تخشى من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية.

**ب- من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات**

من حيث المزايا يوفر هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي للشركات متعددة الجنسيات الحرية الكاملة في إدارة المشاريع الاقتصادية والتحكم فيها، مع تحقيق أرباح عالية نتيجة انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية، أما من حيث العيوب تعرض الشركات متعددة الجنسيات للأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة والتدمير الناجم عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول النامية المضيفة، كما أن هذا النوع من الاستثمارات يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع الاستثمارات المشتركة.

**2- الاستثمار المشترك**

هو استثمار يشارك فيه طرفين أو أكثر في دولتين مختلفتين بصفة دائمة، حيث لا تقتصر هنا المشاركة على امتلاك حصة في رأس المال وحسب وإنما أيضا المشاركة في الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع[1].

وبالتالي فالاستثمار المشترك، هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي، والطرف الوطني هنا قد يكون قطاعا خاصا أو قطاعا عاما، ويكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

لهذا النوع من الاستثمارات بعض المزايا والعيوب سواء من وجهة نظر الدولة المضيفة أو من وجهة نظر الشركة متعددة الجنسيات وهي كما يلي:

**أ- من وجهة نظر الدولة المضيفة**

من حيث المزايا يساعد في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى سوق الدولة المضيفة، كما يعمل على نقل التكنولوجيا وخلق فرص عمل جديدة ومتنوعة، وتنمية قيادات إدارية محلية، مع تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، أما من حيث العيوب فإن التملك المطبق على الاستثمارات قد يحرم الدولة المضيفة من المزايا السابقة التي يتوقف تحقيقها على مدى توافر الاستعدادات الجيدة من قبل الطرف الوطني من حيث القدرات الإدارية والتنظيمية والمالية للمشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك.

[1]- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الميسرة، عمان، 2013، ص 140.

**ب- من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات**

من حيث المزايا يعد هذا الشكل مفضلا للشركات متعددة الجنسيات إذ يحقق قدرا من التحكم والسيطرة في حالة وجود قيود على تملكها لمشروع الاستثمار تملكا مطلقا، أو في حالة عدم توافر الموارد المالية والبشرية والمعرفية التسويقية الخاصة بالسوق الأجنبي لديها، أما من حيث العيوب فهناك احتمال أن يؤثر الشريك المحلي سلبا على فعالية المشروع وأهدافه في حالة تعارض المصالح بينه وبين الشركات متعددة الجنسيات.

**3- الاستثمار في المناطق الحرة**

يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، بل يخضع لقوانين وإجراءات خاصة منظمة له، تتمتع فيها المشروعات الاستثمارية بالعديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات التي يكون الهدف منها إنشاء صناعات تصديرية.

**4- الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع**

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي غالب الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه[1].

**ثانيا: أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث الغرض منها**

تتمثل اشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث الغرض منها في الأنواع التالية:

**1-الاستثمار الباحث عن الموارد**

يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة[2]، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات في المادة الأولية وكذلك زيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطية.

[1]- عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 491.
[2]- حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص 06.

**2-الاستثمار الباحث عن الأسواق**

ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية في أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات وارتفاع تكلفة النقل في الدول المضيفة، مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ولهذا النوع من الاستثمار آثار ايجابية مباشرة على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة[1].

**3-الاستثمار الباحث عن الكفاءة**

وهي الاستثمارات التي تسعى وراء تخفيض تكلفة عمليات إنتاجها وتعظيم ربحها من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، وأغلبه يتم في الدول المتقدمة ويأخذ أشكال مختلفة منها تحويل جزء من عمليات الإنتاج كثيفة الأيدي العاملة إلى الدولة المضيفة لتقوم به شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائي، وبالتالي تستطيع الشركات الوطنية من الدخول إلى السوق الأجنبية التي لا تستطيع الوصول إليها بمفردها، ويتركز هذا النوع في الدول حديثة التصنيع لأنها تتطلب إنتاجية ومهارة عاليتين، وتقوم الشركة المحلية بتكملة التصنيع للسلعة ووضع عليها علامة تجارية للشركة الأم لأغراض التسويق، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة في البلد المضيف للاستثمار، وأهم ما يميز هذا النوع هو أن صادرات الشركات المحلية إلى الدول الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدول المعنية[2].

**4-الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية**

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية، وذلك بحثا منها على الوحدة الاقتصادية وخلق جو من التعاون الفني نتيجة لضخامة التكاليف المخصصة للمشاريع الصناعية من جهة وإلى التكنولوجيا العالية التي تتطلبها مثل هذه المشاريع من جهة أخرى، وإلى جانب ارتفاع تكاليف البحث والتطوير ووجود المنافسة الدولية.

**المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار غير المباشر**

نظرا للخلط بين مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر عند البعض فمن الضروري إجراء محاولة لإيضاح الفارق بين هذين النوعين من الاستثمار الأجنبي.

[1] - ناصر جلال حسين، علاقة تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي والقدرة التنافسية بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر السنوي الثاني عشر، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، 01- 02 ديسمبر 2007، جامعة عين شمس، ص ص 05 – 07.
[2] - حسين كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء، عمان، 2011، ص 74.

يتعلق الفارق الأساسي بين هذين النوعين من الاستثمار بمدى السيطرة على السلطة الاقتصادية والإدارة في المشروع من جهة، وطريقة تخصيص الأموال المستثمرة من جهة أخرى، أشرنا سابقا لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله المختلفة، ولفهم الفارق بينهما بشيء من التفصيل لابد من فهم ماهية الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

عند التعريف بالاستثمار الأجنبي غير المباشر فإن النظرة إليه ستختلف من حيث المعنى ونقصد تحديدا في هذا المجال أنه إذا كنا ننظر إلى الاستثمار الأجنبي من منظور التحليل الاقتصادي الكلي فإن النظرة هنا تتجه إلى تحليل الاستثمارات الأجنبية التي تصب في بورصة الأوراق المالية في شكل أسهم وسندات وغيرها عبر أسواق المال العالمية.

أما إذا كنا ننظر إلى الاستثمار الأجنبي غير المباشر من منظور التحليل الاقتصادي الجزئي فينصب على الأشكال المختلفة للاستثمارات التي تعمل على تسهيل مهمة الشركات متعددة الجنسيات في التقدم إلى مرحلة الاستثمار المباشر في الإنتاج، وتتمثل في كل من مرحلة الإنتاج ومرحلة التسويق والتصدير، وفيما يلي عرض لهذين النوعين من الاستثمار الأجنبي غير المباشر وإيضاح اختلافهما عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

**أولا: الاستثمار الأجنبي غير المباشر من منظور التحليل الاقتصادي الكلي– الاستثمار المحفظي–**

الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو كما يسمى أيضا بالاستثمار في محفظة الأوراق المالية والتي تعرف بأنها تخصيص جزء من الأموال لتوظيفها في الأصول المالية لفترة من الزمن، بهدف الحصول على تدفقات نقدية في المستقبل لمواجهة الزيادة في معدل التضخم وتغطية المخاطر المصاحبة لتدفقات الأموال[1].

يتضح من هذا التعريف أن المستثمر يخصص بعض الأموال للتجارة في الأوراق المالية على أمل الحصول على عائد في المستقبل أو زيادة في ثروته، تعوضه عن التغير المتوقع في الأسعار خلال فترة الاستثمار، فالاستثمار في محفظة الأوراق المالية هي توظيف الأموال أو الادخار المتاحة في اقتصاد ما (من قبل الأشخاص والمشروعات التي تنتمي لهذا الاقتصاد) في شراء الأوراق المالية الأجنبية، سواء كانت أسهم أو سندات، والهدف من هذا التوظيف هو الحصول على عائد مالي في شكل أنصبة أو فائدة أو مكاسب رأسمالية في حالة المضاربة على قيمة الأصل ذاته، كذلك فإن المستثمر في هذا التوظيف لا يحاول التأثير في السياسة الاقتصادية للمشروع أو التحكم في الإدارة أو التدخل في عمليات الإنتاج والأسعار، فالاستثمار في الأوراق المالية ينطوي على تملك الأفراد والهيئات والشركات لبعض الأوراق

[1] - نشأت علي عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 206.

المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، وهو أحد الفوارق الجوهرية بين هذا النوع من الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر[1].

كما يعد اختلاف الحافز أحد الاختلافات بينهما، فالاستثمار في محفظة الأوراق المالية يهدف في الأساس إلى تعظيم العائد على رأس المال، بالإضافة إلى تنويع هذه الاستثمارات للحد من حجم المخاطرة المحتملة، وكثيرا ما يرتبط هذا النوع من الاستثمار بعمليات المضاربة، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فبالإضافة إلى دافع تعظيم العائد على رأس المال وتنويع المخاطرة فإنه عادة ما يتأثر بعوامل أخرى كالربحية طويلة الأجل للمشروعات، والرغبة في توسيع النصيب السوقي ونمو المنشأة، ولذلك عادة ما ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه أكثر استقرارا من الاستثمار المحفظي.

أما من حيث درجة المخاطرة فإن الاستثمار المحفظي هو الأخطر مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه يتميز بحركة دائبة وسريعة، تتم بسرعة كبيرة من خلال الجوانب الآلية وشبكة المعلومات الدولية، فهو يتحرك وبكميات هائلة نحو الأنشطة والأسواق التي تتسم بالانتعاش، فهو يدخل إلى سوق معينة بصور مفاجئة ويخرج منها في أزمات قصيرة وبأحجام ربما تكون كبيرة، وقد لوحظ بصفة عامة أن الاستثمارات غير المباشرة المتمثلة في المحافظ المالية كانت المصدر الرئيسي لحدوث الأزمات المالية فيما عرف بأزمات العولمة المالية، أي أن الاستثمار المحفظي يصاحبه دائما مخاطر عالية وأزمات مكلفة تأثر على اقتصاديات بلدان العالم المختلفة[2].

طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر قد يعطي فائدة إضافية للدولة المتلقية من خلال مساهمته في رفع المستوى التكنولوجي ودعم المهارات الإدارية وزيادة الإنتاج والدخل إلى جانب تطوير الصادارات، مقارنة بالاستثمار المحفظي الذي يبحث فقط عن عوائد مالية مرتفعة أو أصول مالية أكثر استقرارا في الأجل الطويل.

يتضح مما سبق أن هناك اختلافات كثيرة بين نوعين من الاستثمار ولكل استثمار أجنبي سواء كان مباشرا أم محفظي آثاره السلبية والإيجابية على الدولة المضيفة التي تختلف باختلاف سياساتها وإجراءاتها ودرجة تطورها وإستراتيجيتها اتجاه كل نوع من هذين النوعين.

**ثانيا: الاستثمار الأجنبي غير المباشر من منظور التحليل الاقتصادي الجزئي**

طبقا لهذا المدخل التحليلي كما أشرنا من قبل فإن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة تتخذ أشكالا عديدة، كما يوضحه الشكل رقم (1، 1) والذي يبين أيضا أهمية هذا النوع من الاستثمار في طريق الشركة للعلم بالسوق الأجنبية عن قرب، ووسيلة للتعرف على مدى ربحيته واستقراره، ومن ثم فإن أهم هذه

[1] - نفس المرجع السابق، ص 207.
[2] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 191 – 192.

الأشكال شيوعا هي التي لها فعالية في تسهيل مهمة الشركة الأجنبية المستثمرة في التقديم إلى مرحلة الاستثمار المباشر، كما أن هذه الأشكال توفر فرصة التواجد أو التمثيل الملموس للشركة المعنية بالدولة المضيفة، كما أن هذه الأشكال تستلزم تصريحا يمنح للشركة متعددة الجنسيات في الدخول إلى السوق المضيفة وذلك في إطار سياسة الدولة الخاصة بفتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية.

**الشكل رقم (1، 1):** الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية غير المباشرة

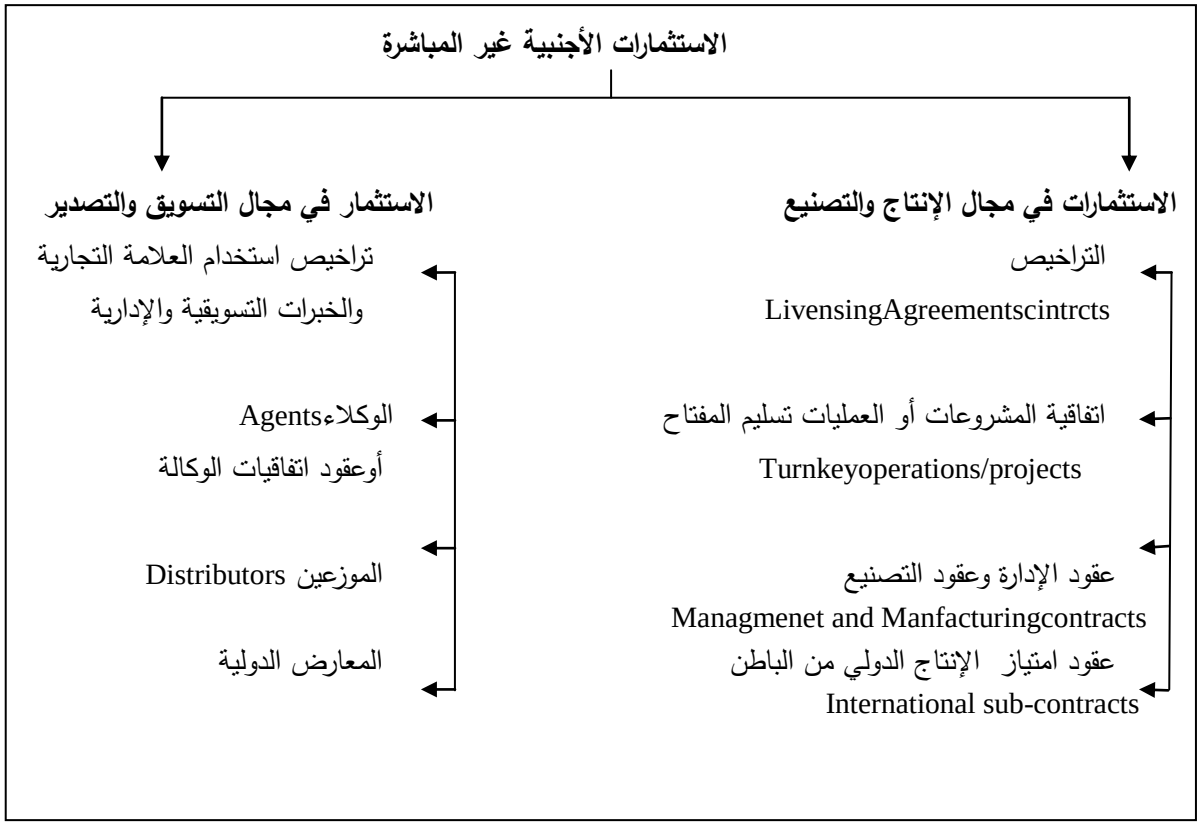


**المصدر:** عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 2001، ص .493

## 1- الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج والتصنيع

في هذا المجال تتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وكما أشرنا في الشكل السابق هي كالتالي:

### أ- التراخيص (الامتياز)

تراخيص الإنتاج والتصنيع هي عبارة عن اتفاق أو عقد بمقتضاه تقدم الشركة متعددة الجنسيات بالتصريح لمستثمر وطني أو أكثر، عام أو خاص بالدولة المضيفة لاستخدام براءات اختراعها أو الخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسة، في مقابل عائد مادي معين[1].

[1] - عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 494.

وتلجأ الكثير من الشركات متعددة الجنسيات إلى مثل هذه العقود كأداء للدخول إلى الأسواق الأجنبية، وبالنسبة للشركات الصغيرة التي ترغب في التحول إلى شركات متعددة الجنسيات تلجأ في العادة إلى هذه الطريقة لأنها قليلة التكلفة وقليلة المخاطر أما العائد فهو محدود إلا أنه مضمون، أضف إلى ذلك افتقار مثل هذه الشركات إلى الخبرة في الأعمال الدولية ومحدودية مواردها[1].

**ب- اتفاقية المشروعات/ عقود تسليم المفتاح**

وهي عبارة عن اتفاق يتم بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل، وما إن يصل المشروع إلى بداية التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني[2].

ويتميز هذا النوع من المشروعات بأن تقوم الدولة المضيفة (المستثمر الوطني) بدفع أتعاب الطرف الأجنبي مقابل قيامه بوضع أو تقديم التصميمات الخاصة بالمشروع وطرق تشغيله وصيانته وإدارته وتدريب العاملين فيه، كما تتحمل أيضا تكلفة الحصول على التجهيزات والآلات وتكاليف النقل وبناء القواعد، وبعد إجراء تجارب التشغيل والإنتاج من حيث كمية الإنتاج والجودة وأنواع المنتجات يتم تسليم المشروع للطرف الوطني.

**ت- عقود التصنيع وعقود الإدارة**

عقود التصنيع هي عبارة عن اتفاقيات مبرمة بين الشركات متعددة الجنسيات وإحدى الشركات المحلية بالدولة المضيفة، يتم بمقتضاها أن يقوم الطرف الثاني بتصنيع وإنتاج سلعة معينة نيابة عن الطرف الأول، أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة.

أما عقود الإدارة فهي عبارة عن اتفاق تلتزم بموجبه الشركة متعددة الجنسيات إدارة المشروع الاستثماري وتشغيله بعد إنجازه في الدولة المضيفة بموجب عقد متفق عليه مع الشركة الوطنية مقابل أجر معين، ويقع ضمن مسؤولية الشركة متعددة الجنسيات تدريب الموظفين المحليين لتمكينهم من اكتساب الخبرة وإدارة المشروع في المستقبل.

**ث- عقود الإنتاج الدولي من الباطن**

هو عقد يتم بين وحدتين إنتاجيتين يقوم بموجبه مقاول الباطن بإنتاج وتوريد أو تصدير قطع الغيار أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الآخر الأصيل والذي يستخدمها في إنتاج السلعة بصورتها النهائية وبعلامته التجارية، كما قد تنطوي الاتفاقية المشار إليها أن يقوم الطرف الأصيل

[1] - علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 41.
[2] - عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 498.

بتزويد المقاول من الباطن بالمواد الخام اللازمة لتصنيع مكونات السلعة ثم يقوم بعد ذلك بتوريدها للأصيل.

**2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر في مجال التسويق والتصدير**

تتعد أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر في هذه المرحلة أيضا، ومن أهمها:

**أ- عقود الوكالة**

يمكن في هذا النوع من الأعمال الدولية أن تبدأ الشركة بالتصدير إلى السوق الخارجي وتولي البيع مباشرة لتجار الجملة أو التجزئة، ولكن هذه الطريقة غير متاحة في كثير من الدول بالنظر إلى أن القوانين تشترط وجود وكيل محلي للشركة الأجنبية العاملة في البلد المضيف، لذلك تفضل معظم الشركات الأجنبية الدولية الاعتماد على الوكالة، ويمكن تعريف عقد الوكالة بأنه اتفاقية يتم توقيعها بين طرفين، يتم موجبها أن الطرف الأول يفوض الطرف الثاني (الوكيل) ببيع أو عقد اتفاقيات بيع سلع وخدمات الطرف الأول إلى طرف ثالث وهو المستهلك أو المستخدم للسلعة أو الخدمة، ويتلقى الطرف الثاني عمولة متفق عليها حسب الكميات التي يبيعها[1].

**ب- الموزعون**

الموزع هو عبارة عن عميل يقوم بالشراء من المصدر أو الشركة متعددة الجنسيات وذلك بغرض إعادة البيع لحسابه الخاص، وقد يكون الموزع المستورد الوحيد في سوق معينة لمنتوجات إحدى الشركات الأجنبية في حالة منحته الشركة المعنية أو المصدرة امتياز ما لخدمة سوق معين، وسواء قام بالبيع لتجار الجملة أو التجزئة أو الاثنين معا، أو البيع المباشر للمستهلك الأخير أو الصناعي في هذه السوق.

تتعرض الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة لكثير من القيود التي تحد من انتشارها في السوق الدولية، ويمكن عرض أهمها فيما يلي:

- القيود التعريفية وغير التعريفية التي تفرضها الدول المضيفة على الواردات.
- القيود المفروضة على الاستثمارات المباشرة تجنبا للآثار السلبية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولكن في ظل الاتجاهات الحالية لمنح الحوافز الجاذبة لرأس المال الأجنبي على الصعيد الدولي، وتحرير حركة رأس المال، يمكن رؤية مدى تضاؤل وجود مثل هذا النوع من القيود.

[1] - علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 40.

- القيود التي تفرضها الحكومة الأم للشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار المباشر خارج الدول الأم أو التوسع في النشاط التجاري (وبصفة خاصة تصدير التكنولوجيا المتقدمة) على بعض الدول.

ويضاف إلى العوامل السابقة بعض الاعتبارات الأخرى المتعلقة بالشركة ذاتها، ومدى فعالية الاستثمار في الأسواق الدولية، وما إن كانت تخدم أهداف وإستراتيجية الشركة أو لا.

**المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات جاذبيته**

يتمركز الاستثمار الأجنبي المباشر عموما في أسواق تتسم بالمنافسة الاحتكارية أو احتكار القلة، وعند دراسة وتحليل محددات أو أسباب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يكون من الضروري الوقوف على طبيعة أسواق عناصر الإنتاج والهياكل الداخلية للشركات القائمة بالاستثمار من جهة، وخصائص الأسواق وكذا كافة الظروف المحيطة بالدول المضيفة من جهة أخرى[1].

وتبدو محاولة حصر العوامل والمحددات والدوافع المؤدية إلى جذب وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة مسألة صعبة حيث تتعدد تلك العوامل والمحددات والدوافع، بل تختلف النظريات التي توضح وتفسر هذه العوامل والمحددات والدوافع، ويمكن التغلب على تلك الصعوبات من خلال إجراء محاولة لاسترجاع أهم تلك النظريات، وهذا قبل التطرق إلى أهم العوامل والمحددات الأساسية التي تحكم قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، سواق تعلق الأمر بمحددات تمس الدولة المضيفة أو محددات تمس المستثمر الأجنبي وهذا من خلال الاستعانة ببعض الدراسات التي أجريت في هذا المجال[2].

فالبحث في النظريات الموضحة للعوامل والمحددات والدوافع التي تعمل على جذب وتدفق الاستثمار الأجنبي نجد العديد من النظريات منها نظرية التحركات الدولية لرأس المال التي تفسر انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال اختلافات أسعار الفائدة بين الدول، وهي تنطبق أكثر على الاستثمارات في الأوراق المالية دون غيرها من الاستثمارات، وهناك نظرية المنشأة الصناعية، التي تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس تحقيق عائد أكبر من الاستثمار في الخارج، على أن تمتلك المنشأة المستثمرة في الخارج مجموعة من المزايا الاحتكارية وشبه الاحتكارية مثل التفوق التكنولوجي والمعرفة الفنية وبراءات الاختراع ورؤوس الأموال الضخمة وحيازة العمال المدربة والإنفاق الضخم على البحث والتطوير وغيرها.

[1]- Dunning. J. H (1973), « The determinants of international production » oxford economic papers, New Series, Vol 25, N 3, p 294.

[2] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 216.

وهناك أيضا نظرية الموقع التي حاولت تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس ما تمتلكه الدولة المضيفة من مزايا مكانية، مثل السوق الضخم ورخص تكلفة عنصر العمل والاستقرار السياسي، وتوافر المواد الأولية ومدخلات الإنتاج، إضافة إلى الحوافز التي تمنحها الحكومات للمستثمر الأجنبي كالحوافز الضريبية، أما نظرية المزايا الاحتكارية فقد فسرت سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب رغبة الشركات القائمة بالاستثمار لأجل تعظيم أرباحها في الأسواق الخارجية، خاصة في ظل امتلاكها لمجموعة مزايا احتكارية مثل التفوق التكنولوجي، وفرة رأس المال، القدرة العالية على التسويق، وضخامة المبالغ المنفقة على الأبحاث والتطوير، بينما نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية فقد ركزت على قدرة الشركات الأجنبية على استخدام ما لديها من مزايا احتكارية في الدول المضيفة، من أجل تحقيق أرباح وعائد استثماري أعلى، وتخفيض تكلفة المعاملات وتخطي القيود والإجراءات الحكومية وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من التراخيص وبراءات الاختراع.

وأخيرا فإن النظرية الانتقائية تعتبر منهاجا شاملا ومتكاملا لأنها ركزت على دراسة كافة المحددات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ثلاث مجموعات أساسية هي المزايا الاحتكارية التي يمتلكها المستثمر الأجنبي والمزايا المترتبة على الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، مزايا الموقع أو الإمكانيات التي تتمتع بها الدولة المضيفة.

وفي ضوء تلك النظريات وبشكل عام، يمكن القول بأن هناك الكثير من العوامل والمحددات المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، بمعنى أن قرار المستثمر الخاص بالاستثمار في بلد دون آخر هو دالة في الكثير من العوامل، بعضها يرجع إلى الدولة المضيفة مثل مناخ الاستثمار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، أما البعض الآخر فيرجع إلى المستثمر الأجنبي ذاته، فضلا عن وجود بعض العوامل الأخرى التي ترجع إلى الدولة الأم، وطبيعة السوق في الدولة التي تنتمي إليها الشركة.

**المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي والدولة الأم**

ترتبط محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي والدولة الأم بالعوامل والدوافع التي تقف وراء رغبة المستثمرين الأجانب بالاستثمار في الدولة المضيفة، حيث تتسم تلك المحددات بأنها تقع خارج نطاق سيطرة الدولة المضيفة.

**أولا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي**

تشير أحد الأبحاث إلى أن أهم محددات القرار الاستثماري تلك المبنية على أساس الوضع الداخلي للشركة متعددة الجنسيات من حيث مدى الإمكانيات المتوافرة لدى الجهاز المكلف بدراسة إمكانية

الاستثمار في الخارج، ومدى الاستعداد والرغبة للاستثمار في الخارج، وتحديد الهدف وكيفية الوصول إليه ومتابعته، وتتمثل هذه المحددات فيما يلي:

**1- رأس المال**

تمتلك الشركات متعددة الجنسيات مصدرا كبيرا لرأس المال الرخيص مقارنة بالشركات المحلية المنافسة في الدول المضيفة أو الشركات الأجنبية الصغيرة، يرتبط بامتلاك فروعها لمصادر داخلية كبيرة للتمويل وبقدرتها على الدخول إلى أسواق الدول المضيفة والحصول على التمويل المناسب، فضلا عن علاقتها المميزة مع فروع المصارف الأجنبية العاملة في الدول المضيفة[1].

**2- التسويق**

يلعب التسويق دورا هاما في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة، وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية، وتنويع منتجاتها[2].

**3- الإدارة**

تمتلك الشركات متعددة الجنسيات مهارات إدارية عالية تساعدها في تحقيق أغراضها المختلفة بما يؤدي إلى زيادة كفاءتها الإنتاجية مقارنة بمثيلاتها من الشركات المحلية، يلاحظ أن هذه الميزة تتزايد بمرور الوقت، مع تزايد اكتساب مديري تلك الشركات الخبرة في ظل تزايد الإنفاق على التدريب والتعليم، بما يساعدها على سرعة اتخاذ القرارات.

**4- مخاطر التقلب في أسعار الصرف**

تتفادى الشركات متعددة الجنسيات أخطار تقلبات معدلات الصرف من خلال تحويل أرباحها إلى الخارج (الدولة الأم) بمعدل صرف مرتفع، وهذا في ظل سماح القوانين الحاكمة للاستثمار في الدول المضيفة بحرية انتقال الأرباح ورؤوس الأموال المستثمرة إلى الخارج، بالإضافة لقيام تلك الشركات بتنويع استثماراتها بين الدول المختلفة وبالتالي يمكنها من تخفيض المخاطر المرتبطة بالصرف الأجنبي[3].

---

[1]- Singh, H. and K.W.Jun. (1995)، « Some new evidence on determinants of foreign Investment in developing countries », policy research working paper, No 1531, the world bank, November, p 03.

[2]- فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2008، ص 13.

[3]- Bayoumi, T. and G. Lipworth (1997)، « Japanese foreign direct investment and regional trade »، IMF working paper, wp/97 Asia Paci Fic department, IMF. Washington. DC , August, p 13.

**5- التكنولوجيا**

تمتلك الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة مقارنة بمثيلتها المحلية أو نظيرتها من الشركات الأجنبية الصغيرة، نتيجة قدرتها المادية على القيام بالإنفاق على البحوث والتطوير، مع تمركز معظمها في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تتحكم شركات تلك الدول في التكنولوجيا المتطورة مما يمكنها من اكتشاف عمليات إنتاجية ومنتجات جديدة لمقابلة احتياجات السوق.

**6- اقتصاديات الحجم**

يمثل هذا العنصر ميزة للشركات متعددة الجنسيات، حيث تستطيع من خلال إنتاجها الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، وبما ينعكس ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يعزز من تنافسيتها على المستوى الدولي.

**7- القوة التفاوضية والسياسية**

تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسيات القوة والقدرة على التفاوض مع حكومات الدول المضيفة بشروط مناسبة تخدم مصالحها وأهدافها التي تكون ملائمة لنشاطاتها وإستراتيجياتها التوسعية، وترجع هذه القوة التفاوضية إلى ما تمتلكه هذه الشركات من موارد نادرة وبخاصة رأس المال والتكنولوجيا، إضافة إلى نفوذها السياسي المستمد مما تقدمه حكومات الدولة الأم من معونات وقروض للدول المضيفة، فضلا عن دور العلاقات الدبلوماسية والسياسية التي تتم بين مسؤولي دولها والمسؤولين في الدولة المضيفة.

**ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول الأم**

لقد ركز العديد من الباحثين في إطار دراستهم لأسباب حدوث ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عوامل أخرى مرتبطة بالظروف بالدولة الأم، فقد أوضح كوشلين (1995) إلى أن الشركات تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لكي يكون لها تمثيل في كل سوق كبرى، سوءا كان ذلك على المستوى الوطني أم الدولي، ومع انخفاض معدلات النمو وحالات الركود والمنافسة الضاربة بالدولة الأم، فإن الشركة تبحث عن فرصة بالخارج وذلك في إطار إستراتيجيتها للتوزيع الجغرافي لأنشطتها[1].

كما توصل كوشلين أيضا إلى إبراز عوامل جديدة وهي متعلقة بأثر العلاقة بين كل من الدولة الأم والدولة المضيفة على قرارات المستثمرين، وقد انتهى إلى أن الشركات متعددة الجنسيات غالبا ما تستثمر في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو التصدير أو التكنولوجيا أو الواردات أو

[1] - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، ط1، 2007، ص 102.

المساعدات بكل أشكالها، فالتبعية الاقتصادية من قبل الدولة المضيفة للدولة الأم تجعل وضع المستثمر أكثر قوة ومن الصعب منازعته من قبل الدولة المضيفة وإلا فقدت الكثير من مكاسبها.

وفي ذات الاتجاه، وجد كل من شندر وفري (1985) وبعد دراستهما للاستثمار الأجنبي المباشر في 54 دولة نامية أن مستوى المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدولة الأم للدولة المضيفة لعب دورا مؤثرا في شرح عملية تدفق الاستثمار المباشر من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة[1].

كما أكد Lopez في دراسته عام 1999 على أن التطورات التي حدثت في الهياكل المالية في العديد من الدول الصناعية، أدت إلى المزيد من تدفقات رؤوس الأموال باتجاه الدول النامية بهدف تحقيق عائد أعلى من خلال الاستفادة من العديد من المزايا المكانية في تلك الدول[2].

وقد أشار كل من Kwang and Singh عام 1995 إلى بعض العوامل الهامة كمحددات تدفع إلى مزيد من خروج الاستثمارات الأجنبية من الدول الأم إلى الدولة المضيفة والمتمثلة في عدم توفر المناخ الاستثماري الذي يشجع على استثمار فائض الأموال في الدولة الأم أو عدم وجود استقرار سياسي في الدولة الأم الأمر الذي يدفع بالشركات إلى البحث عن ظروف أفضل في الدول الأخرى للتغلب على عدم ملائمة المناخ الاستثماري في الدولة الأم[3].

أما فيما يتعلق بأهداف الدولة الأم فكثيرا ما نجد أن حكومات الشركات متعددة الجنسيات قد استهدفت خلق فرص جديدة للعمالة في الخارج، أو فتح أسواق جديدة للتصدير، أو نشر ثقافاتها وأنظمتها السياسية والاجتماعية في دول أخرى، أو محاولة ممارسة بعض أنواع من الضغوطات الاقتصادية والسياسية لإقحام الدول المضيفة على الدخول في أحلاف عسكرية أو اقتصادية معينة[4]،ومن جانب آخر فقد يرجع تشجيع الحكومة الأم لتلك الشركات إلى تشبع السوق المحلي وارتفاع درجة المنافسة فيه أو في أسواق الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.

**المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة**

تشتمل هذه المحددات على العديد من العوامل والحوافز التي تخص الدول المضيفة، والتي يتمثل أهمها في المزايا المكانية المتوافرة لدى الدول المضيفة، وبخلاف المحددات الخاصة بالمستثمر الأجنبي فإن هذه العوامل تكون تحت سيطرة الدول المضيفة، مما يمكن من تطويعها لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتخص هذه المحددات عوامل اقتصادية وسياسية وقانونية ومؤسساتية.

[1] - نفس المرجع، ص 102.
[2] - فريد أحمد قبلان، مرجع سبق ذكره، ص 16.
[3] - نفس المرجع، ص 16.
[4] - عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 387.

**أولا: المحددات الاقتصادية**

تحتل المحددات الاقتصادية أهمية كبيرة في اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تشمل على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني، وتتمثل أهمية هذه المحددات في درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، القوة التنافسية للاقتصاد الوطني، القدرة على إدارته، إضافة إلى مدى كفاءة المؤسسات المصرفية والمالية ومدى استقرار السياسات الاقتصادية الكلية، وأيضا مدى كفاءة البنية الأساسية وتوفر عنصر العمل الرخيص وغيرها من العوامل الأخرى التي تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي سنتطرق إليها بشرح فيما يلي:

**1- درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي**

يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة وبعيدا عن الاقتصاديات المغلقة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج، الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج)، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية وبعيدا عن فرض القيود[1].

**2- القوة التنافسية للاقتصاد الوطني**

تمثل القوة التنافسية للاقتصاد الوطني أحد المحددات الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أنه كلما كان المركز التنافسي في حالة تحسن، كلما كان ذلك مدعاة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويمكن الاستدلال على القوة التنافسية للاقتصاد من خلال معدل نمو الصادرات، فكلما ارتفع هذا المعدل كلما دل على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد الوطني، وهناك أيضا الرقم القياسي لأسعار الصادرات، فكلما اتجه إلى الانخفاض كلما دل على قوة المركز التنافسي للاقتصاد الوطني في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

**3- القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني**

كلما تميزت إدارة الاقتصاد الوطني بالكفاءة، كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، ويستدل على ذلك من خلال قيمة الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي ومعدل التغير فيها، وعدد شهور تغطية الواردات فكلما زادت كلما دل ذلك على كفاءة إدارة الاقتصاد الوطني وازدادت جاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر، وهناك في هذا المجال أيضا المؤشر الخاص بنسبة الدين الخارجي وخدمته

[1] - نزيهة عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 87.
[2] - فريد أحمد قبلان، مرجع سبق ذكره، ص 25.

إلى الناتج الوطني، فكلما انخفضت تلك النسبة كلما دل على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي، وعلى نفس المنوال دلالة مؤشري عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة للدولة[1].

**4- قوة الاقتصاد الوطني واحتمالات تقدمه**

كلما زادت قوة الاقتصاد الوطني وزادت احتمالات نموه وتقدمه كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، ويستدل على ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها، معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل نمو الاستهلاك، معدل تغطية الصادرات للواردات... إلخ.

**5- السياسات الاقتصادية الكلية**

كلما كانت تحررية ومرنة وواضحة وتتميز بالاستقرار وغير متضاربة في الأهداف وتتسم بالكفاءة والفعالية وتتواءم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى التحولات العالمية كلما كانت في مجموعها جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن الضروري أن تحتوي السياسية المالية على الحوافز الضريبية المناسبة وسعر وعبئ ضريبي مناسب لتكون مشجعة للاستثمار، ومن ناحية أخرى تضم سياسة للإنفاق العام تؤدي إلى تقوية البنية الأساسية، ومن الضروري أيضا أن تكون السياسة النقدية توسعية ومتوافقة مع حجم النشاط الاقتصادي، كما يجب أن تكون سياسة التجارة الدولية تحررية، وكذلك السياسة السعرية، وكذا سعر الصرف أيضا كلما كانت تحررية وواقعية كلما أدت إلى جذب الاستثمار.

**6- الحزمة المصرفية والتمويل**

يعتبر هدا المحدد من المحددات الهامة لعمليات التجارة الدولية والاستثمار الدولي، ويتمثل في مدى توافر بنوك كافية ذات قدرة على إدارة المشروعات الدولية التنافسية، فتوافر الكفاءة في تلك المصارف يحفز على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة[2].

**7- كفاءة البنية الأساسية**

تشكل البنية الأساسية والمنشآت القاعدية العمود الفقري لأي نشاط اقتصادي كان، حيث تعتبر عاملا أساسيا لتمييز واختيار موطن الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا للدور الذي تلعبه في تسهيل كافة الجوانب المتعلقة بالنشاط الاستثماري، مما يقلل من تكاليف المشروع الاستثماري ويقتصر من المدة

[1] - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 219.

[2] - Jegathesan, J.(1995)، « foreign direct investment in developing countries », in Liuksila Claire, « External Assistance and policies for Growth in Africa »، paper presented at a seminar Held in Paris, IMF and Ministry of finance of Japan, Washington, Feb. 13 - 14, p 15.

الزمنية لذلك، وتشمل البنى التحتية عموما على توفر عدة هياكل مثل شبكات الطرق، خطوط السكك الحديدية، الموانئ العصرية، وأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها من الهياكل القاعدية الأخرى، وتمثل جودة المنشآت القاعدية وكفاءتها وانخفاض تكاليف استخدامها وتوافرها عاملا من شأنه تعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية وهو ما أشارت إليه دراسة Chang and Zhang[1] عام 1995 حول الاستثمار الأجنبي في الصين، أن توافر البنية الأساسية والمتمثلة في تسهيلات النقل، والمطارات لها تأثير ايجابي ومعنوي في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل الصين.

إضافة إلى المحددات سابقة الذكر، فإن هناك محددات اقتصادية أخرى لا تقل أهمية في جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل في مدى توفر الموارد الطبيعية في الدول المضيفة، ومدى الدخول إلى الأسواق الإقليمية والدولية من خلال الاستثمار في الدول المضيفة، كما أن حجم السوق في الدول المضيفة يعد عامل أساسي، لأنه كلما كان حجم السوق كبير، حفز على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى مدى وجود الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج وتوفر اليد العاملة الرخيصة، لأن انخفاض أو ندرة عناصر الإنتاج يرفع من تكلفة الاستثمار ويقلل من قدرة الدولة المضيفة على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها، كما أن انخفاض تكلفة عنصر العمل قد يشجع على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن وجود حوافز استثمارية مشجعة وإصلاحات اقتصادية تقوم بها الدولة المضيفة، مع وجود إمكانيات تكنولوجية معتبرة، كلها قد تساهم في تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

**ثانيا: المحددات السياسية والقانونية والمؤسسية**

تلعب المحددات السياسية والقانونية والمؤسسية دورا بالغ الأهمية على حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث كلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني وعدم وجود احتمالات ومخاطر الحروب كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن وجود أنظمة قانونية موحدة وواضحة وغير متضاربة، مع وجود أنظمة مؤسسية وإدارية مرنة وواضحة وتتميز بسلاسة الإجراءات وغير معقدة، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما سنتطرق إلى هذه المحددات بالتفصيل فيما يلي:

**1- المحددات السياسية**

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، ويأتي في مقدمة هذه العوامل درجة الاستقرار السياسي، ذلك أن الاستقرار السياسي معناه استقرار السياسة

[1]- Chen, C. Chang, L. and Y Zhang,(1995), « The role of foreign direct investment in China's post 1978, Economic development », world development, Vol, 23 No, 4, p p 691- 703.

الاقتصادية وما يعكسه ذلك على استقرار للاستثمارات الأجنبية واحتمالات نموها، وعلى العكس فإن عدم الاستقرار سوف ينعكس على الاستثمارات الأجنبية سلبا[1].

كذلك من العوامل السياسية التي تتحكم في انتقال الاستثمارات الأجنبية، طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد المصدر لهذه الاستثمارات والبلد المستورد لها، كذلك الإستراتيجية الدولية التي تتبعها الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كذلك فإن النظام السياسي الذي تنتهجه الدولة يكون له تأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فالدولة الديمقراطية توفر قدرا من الأمان لرأس المال الوطني والأجنبي، وتتسم سياستها بالوضوح واحترام الحقوق، والالتزام بنصوص الدستور والقانون، مما يجعل المستثمر يشعر بالأمان مما يشجعه ذلك على استثمار أمواله في تلك الدولة، وذلك بخلاف النظم الدكتاتورية التي ينفرد قادتها بالقرار السياسي دون الرجوع إلى الشعب، ولا يسود فيها احترام الحقوق مما يعرض رأس المال للخطر، وبالتالي يعرض المستثمر الأجنبي عن توجيه نشاطه نحو تلك البلاد.

**2- المحددات القانونية**

تتعلق المحددات القانونية بدرجة استقرار التشريعات الحاكمة لهذا النوع من الاستثمار في الدول المضيفة، والتي توضح مدى الترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحوافز المقدمة، ومدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار والخدمات المقدمة له، كذلك مدى قدرة التشريعات الحاكمة على القضاء على الاحتكارات القائمة خاصة فيما يتعلق بملكية الدولة سواء كانت بالنسبة للمشروعات أو البنوك[2]، إضافة إلى مدى تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، والتي تنعكس على درجة شفافية ووضوح تلك التشريعات أمام المستثمرين فضلا عن مدى وجود القوانين المتعلقة بحقوق الملكية، والقوانين التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار.

كذلك الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية، ودرجة الكفاءة (أو التأخير والتعقيد) في التطبيق، وكيفية حل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين والجهات الحكومية، ذلك أن من أكثر الأشياء التي تجعل المستثمر يحجم عن استثمار أمواله في دولة ما، عدم توافر حماية كافية في القانون أو الواقع لحقوق الملكية وللعقود، والإسراف في التعقيدات الإدارية، والتباطؤ الشديد في إجراءات التقاضي[3].

[1] - نزيهة عبد المقصود،مرجع سبق ذكره، ص 90.
[2] - فريد أحمد قبلان، مرجع سبق ذكره، ص 21.
[3] - نزيهة عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص 92.

وفي هذا الإطار أوضحت دراسة Rosenn عام 1997، عن قواعد الاستثمار الأجنبي في أنجولا أن المستثمرين الأجانب ينجذبون إلى أنجولا بسبب ملاءمة مناخ الاستثمار حيث ساعدت قوانين العمل والهجرة والعمالة الماهرة، وقوانين الضرائب والرقابة على معدلات الصرف ودرجة الاستقرار السياسي على تدفق المزيد من التدفقات الرأسمالية للأجانب في أنجولا[1].

**3- المحددات المؤسسية**

يتكون النظام المؤسسي من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والمضامين ونظم المعلومات الاستثمارية، حيث كلما كان النظام الإداري يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكتبية وإدارية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح، أما عن المضامين فكلما توفر عدد كاف من المضامين الأكفاء كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح، وفيما يتعلق بنظام المعلومات الاستثمارية فكلما أتيحة البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة، وبالدقة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح[2].

كذلك تتعلق بالمحددات المؤسسية مدى وضوح إصلاح مؤسسي، وعلى وجه الخصوص مدة منح الأولوية للنواحي القانونية وحماية حقوق الملكية، والتنفيذ القانوني للعقود التجارية وإصلاح الائتمان وأسواق رأس المال، وتعزيز سيادة القانون، وتحسين كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير، وخفض البيروقراطية التي يواجهها المستثمرين عادة عند تعاملاتهم مع المؤسسات الحكومية.

وفي هذا الإطار أجريت دراسة في الهند أن عدم وجود شفافية في إجراءات الاستثمار وكثافة البيروقراطية أدت إلى نقص نسبي في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وفي دراسة مماثلة أجريت في بنجلاديش وباكستان، وجد على أنه من الرغم من السماح للمستثمرين الأجانب بزيادة نسبة ملكيتهم للمشروعات إلى 100% لكنها فشلتا في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب عدم الاستقرار السياسي وكثافة البيروقراطية[3].

وفي الأخير لابد من الإشارة إلى أنه على الرغم من مناقشة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل منفصل، إلا أن المستثمرين الأجانب ينظرون إلى تلك المحددات في شكل حزمة دون التركيز على إحدى تلك المحددات دون الأخرى، وفي دراسة لـ Edwards عام 1990[4]حول تدفقات الاستثمار الأجنبي

---

1- Rosenn, K. (1997), « Regulation of Investment in Angola », Discussion papers, No. 12. December, p 01.

2- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 220.

3- Overseas development institute (1997), « Foreign direct investment Flows to Low-Income countries : A review of the evidence »، Briefing paper, September, p 07.

4- Edwards, S. (1990), « Capital Flows, foreign direct investment and Dept-Equity swaps in developing countries », NBER working paper, No. 3497. October, p 26.

المباشر لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى الدول النامية، أهمية المتغيرات الاقتصادية والسياسية كأهم المحددات لتلك الاستثمارات، أن الدول التي تتمتع بدرجة عالية من الانفتاح والتنافسية وانخفاض التدخل الحكومي وأسواق داخلية كبيرة، وارتفاع متوسط نصيب الفرد فيها من إجمالي الدخل، وذات درجة عالية من الاستقرار السياسي تكون قادرة على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك في ظل ثبات العوامل الأخرى.

ومن ثم فإنه يتعين على الدولة التي ترغب في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تبذل الجهد من أجل خلق المناخ الاستثماري الذي يشجع المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله بها، وإلا فإن المستثمرين سوف يمتنعون عن المغامرة بأموالهم واستثمارها في هذا البلد، حيث تنعدم فرص الاستثمار المناسبة بالنسبة لهم.

**المطلب الثالث: مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر**

أصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا واسعا للمنافسة بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، لأجل ذلك تعكف العديد من الدول، وبغض النظر عن مراحل النمو التي تخطتها، على وضع إستراتيجيات متكاملة لجذب الاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله ولتشجيع الصادرات ومساندة المنتج الوطني للولوج في مزيد من الأسواق الخارجية.

وتعرف جاذبية الاستثمار أو الجاذبية الدولية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين[1]، وكما يعرفها أيضا Mouriaux (2004) على أنها القدرة على جذب والاحتفاظ بنشاطات كثيفة استخدام العمل المؤهل[2].

أمام المفاهيم المتعددة والجوانب التي تشملها الجاذبية الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر من مجالات اقتصادية واجتماعية ومؤسسية، أدى إلى وجود رؤى متعددة بين المهتمين بتحديد مقومات الجاذبية وقياسها واستخلاص السياسات الأكثر ملاءمة ونجاعة في استقطاب حصة أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، والمقصود بقياس جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر هو حصر كل العوامل المؤثرة في قدرة وإمكانيات دولة ما على أن تكون جاذبة للاستثمارات من الخارج مع الأخذ في الاعتبار رصد تلك المؤشرات استنادا لمؤشرات وبيانات قابلة للقياس وفق أسلوب كمي يراعي القواعد الأساسية المعتمدة في هذا المجال.

[1] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2012-2013، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[2]- Mouriaux F (2004), « Le concept d'attractivité en union Monétaire », Bulletin de Banque de France, N 123, Mars, p 44.

حيث تزايد الاهتمام بالمؤشرات المركبة لقياس ومقارنة أداء مختلف الدول في مجال جذب الاستثمار الأجنبي كونها أداة هامة ومفيدة لاتخاذ القرارات وتقييم أداء الدول وتقويم السياسات في مجال التنافس على الاستثمار الأجنبي وجذبه للقطاعات الداعمة للأداء التنموي في البلد المضيف، وعليه سنتطرق إلى بعض المؤشرات كما يلي:

**أولا: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار**

لقد استحدثت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات مؤشرا جديدا أطلقت عليه "مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار" وهذا في تقريرها السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2012– 2013، وهو مؤشر يتم اشتقاقه من سلسلة من المكونات المشاهدة التي تعكس الوضع النسبي لأداء الدول العربية في مجال استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية[1].

ويرمز المؤشر أداء 111 دولة تحتل 95% من إجمالي أرصدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في العالم بنهاية عام 2013 ومن بين تلك الدول توجد 18 دولة عربية تحتل ما يزيد عن 99% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمنطقة العربية بنهاية عام 2013[2].

ويتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من 03 مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشرا فرعيا تتفرع بدورها إلى 60 متغيرا كميا، تم تجميعها من مصادر وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية، تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي[3]، وفيما يلي عرض لتلك المجموعات الثلاثة:

**1- مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة**

تتضمن مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة المقومات الضرورية التي تمكن الدولة المستضيفة من أن تعمل على جذب الاستثمار وبدونها قد تكون هناك استحالة أو صعوبة كبيرة في جذب المستثمرين لأن عدم توافرها يعني أيضا استحالة توافر المقومات الأخرى لجذب الاستثمار، وتضم المجموعة أربعة مؤشرات من المؤشرات الأحد عشر الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية، وهي مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي، ومؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، ومؤشر البيئة المؤسسية والاجتماعية، وأخيرا مؤشر بنية أداء الأعمال.

[1] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2012 -2013، مرجع سبق ذكره، ص 08.
[2] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2014، الكويت، ص 25.
[3] - نفس المرجع، ص 25.

**2- مجموعة العوامل الكامنة والمؤثرة في الشركات متعددة الجنسيات**

تستند مجموعة العوامل الكامنة إلى المقومات الأساسية التي تحدد قرارات كبار المستثمرين وخصوصا الشركات متعددة الجنسيات تجاه الاستثمار في بلد معين من عدمه، وتتزايد أهمية تلك العوامل باعتبار أن هذه الشركات هي أحد أهم قنوات التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى أن وجودها في بلد معين يعتبر حافزا رئيسيا لدخول المزيد من الشركات والاستثمارات، وذلك لضخامة قدراتها التسويقية والإنتاجية التي مكنتها من السيطرة على ما يزيد عن 80% من حركة التجارة العالمية، وتضم المجموعة 5 مؤشرات من المؤشرات الأحد عشر الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية وهي: مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة ومؤشر الأداء اللوجستي، وأخيرا مؤشر الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

**3- مجموعة العوامل الخارجية الايجابية**

بقصد بمجموعة العوامل الخارجية الايجابية العناصر المختلفة التي تعزز مقومات الدولة على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي وكذلك امتلاكها لمقومات التقدم التكنولوجي والعناصر الأخرى التي تميزها عن الدول الأخرى في العالم، وتضم المجموعة مؤشرين من المؤشرات الأحد عشر الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية وهما: مؤشر اقتصاديات التكتل ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

**ثانيا: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد**

أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لأول مرة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2001 مؤشر الاستثمار الأجنبي الوارد لاستشفاف مدى نجاح جهود البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور يحاول مقارنة قوة الدول الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل، وقد طورت الأونكتاد هذا المؤشر في تقاريرها التالية، حيث اعتمد تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في قياس أداء الدول في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مؤشرين هما[1]:

**المؤشر الأول** وهو مؤشر الأداء حيث يشير إلى مدى نجاح اقتصاد البلد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يقيس حصة البلد من الاستثمار الأجنبي الوارد عالميا إلى حصة البلد من الناتج المحلي الإجمالي العام، ويتم أخذ متوسط أدنى ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

[1]- حسين عبد المطلب الاسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005، ص 14.

أما **المؤشر الثاني** فهو مؤشر إمكانات جذب الاستثمار ويقيس إمكانات اقتصاد البلد في جذب الاستثمارات الأجنبية، ويستند هذا المؤشر إلى 13 مكون لقياس إمكانيات البلد وتشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف المحمول، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للبلد، نسبة صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد وقطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات من العالم، نسبة صادرات البلد من الخدمات للعالم، نسبة البلد من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم، ويقسم الأونكتاد الدول وفق تقاطع مؤشري الأداء والإمكانات كالآتي:

- مجموعة الدول السابقة، أي الدول ذات أداء مرتفع وإمكانات مرتفعة.
- مجموعة الدول دون الإمكانات: أي الدول ذات أداء منخفض وإمكانات مرتفعة.
- مجموعة الدول أعلى من الإمكانات: أي الدول ذات أداء مرتفع وإمكانات منخفضة.
- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفضة: وهي تلك الدول التي تتصف بأداء منخفض وإمكانات منخفضة.

**ثالثا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية**

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية* من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية** منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر، ويتكون المؤشر من 03 محددات فرعية هي:

**1- مؤشر تقويم المخاطر السياسية**

ويندرج فيه 12 متغيرا هي درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور المؤسسة العسكرية في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية.

* The political risk services (PRS) group.
** International country Risk guide (ICRG).

**2- مؤشر تقويم المخاطر المالية**

يندرج فيه 05 متغيرات هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، استقرار سعر الصرف.

**3- مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية**

يندرج فيه 05 متغيرات هي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

**المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر وحوافز جذبه**

مما لا شك فيه أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة آثار عديدة على اقتصاديات البلدان النامية منها ماهو ايجابي ومنها ماهو سلبي، فالمؤيد للاستثمارات الأجنبية المباشرة واستنادا إلى آثاره الايجابية يرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر بما يمثله من حزمة من رؤوس أموال نقدية ومعدات تكنولوجية ومعارف إدارية وتسويقية وتنظيمية يلعب دورا ايجابيا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أما المعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتخوفا من آثاره السلبية يرون أن هذا النوع من الاستثمارات يأخذ أكثر مما يعطي، وأنه يتجه إلى الدول النامية بدافع المصلحة الذاتية أولا وقبل كل شيء حتى ولو كانت هذه المصلحة غير اقتصادية.

على الرغم من الآثار السلبية التي يدعو إليها معارضو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن الملاحظ أن هناك تنافس كبير بين الدول النامية وكذلك الدول المتقدمة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك للاستفادة من مزاياها ومنافعها المتعددة، وتزداد حدة المنافسة فيها بين الدول النامية في جذبه رغبة في تنمية اقتصادياتها ومعالجة المشكلات التي تواجهها، لذا تقدم له كافة التسهيلات وتمنح له العديد من المزايا والحوافز.

وعلى ضوء ما سبق سنتطرق إلى مختلف الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا مختلف الحوافز التي تقدمها الدول النامية إلى الشركات الأجنبية في هذا المجال.

## المطلب الأول: الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق العديد من الآثار الايجابية للدول المضيفة، وهذا من خلال تأثيره على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية أهمها: معدل التكوين الرأسمالي، نقل التكنولوجيا، العمالة، الاستثمار المحلي.

### أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر والمساهمة في التكوين الرأسمالي

إن معظم البلدان النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب انخفاض دخلها الوطني وصعوبة الادخار فيها، مما تضطر لتعويض هذا النقص إما باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف والفوائد الثقيلة والمضرة على المدى القصير والمتوسط بالاقتصاد الوطني، وإما تلجا إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تأتي معظمها من جانب الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في قطاعات اقتصادية متنوعة[1]، وبالتالي يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة التكوين الرأسمالي للدولة المضيفة، مما يساهم في تغطية جانب من فجوة مواردها المحلية، ناهيك عن ما يسببه ذلك من زيادة مواردها من النقد الأجنبي، يضاف إلى ذلك ما تؤدي إليه هذه الاستثمارات من زيادة الدخل المحلي الإجمالي الذي يمكن أن يدخر جزء منه ويتحول بدوره إلى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالي[2].

### ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر والعون التكنولوجي

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا جيدا وفعالا لنقل التكنولوجيا الحديثة والمطورة إلى الدول المضيفة، بالرغم من وجود طرق أو قنوات أخرى غير الاستثمارات المباشرة يمكن للدول المضيفة جلب التكنولوجيا من خلالها، مثل العقود الإدارية، والتراخيص وكذلك البحوث المنشورة والشراء المباشر، إلا أن الاستثمارات تمثل أكثر الطرق جدوى في جلب التكنولوجيا[3]، فهي وسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الإنتاج والمهارات والقدرات الابتكارية والأساليب التنظيمية والإدارية وغيرها[4]، مما يساهم في زيادة مستوى التقدم التكنولوجي للاقتصاد ككل.

والتكنولوجيا بغض النظر عن درجة تقدمها وتطورها تعتبر حجر الأساس في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، ولهذا تسعى جميع البلدان ومنها النامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أملا في الحصول على الموارد التكنولوجية والتي يملكها المستثمر الأجنبي، وقد تمكنت

[1] - نزيهة عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص 399.
[2] - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 208.
[3] - عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 424.
[4]- Padma Mallompally and Karl P: Foreign direct investment in developing countries, in finance and development, March, 1999. P 36.

بعض الدول من الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر متمثلة في إقامة مشاريع إنتاجية ذات مستوى متقدم تكنولوجيا مثل مشروعات الصناعات النفطية والبتروكيميائية في مجلس التعاون الخليجي، أو في إقامة مشروعات الصناعات الإلكترونية في دول جنوب شرق آسيا، كما استفادت بعض الدول في تصميم وتنفيذ معظم مشاريع البنية الأساسية المتقدمة، الأمر الذي يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساعد في سد الفجوة التقنية بين الدول النامية والمتقدمة وخاصة في مجال صناعة الإلكترونيات الدقيقة[1].

لكن يجب الإشارة إلى أن الاستفادة من التكنولوجيا ونقلها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى مرهونة بعوامل متعددة، منها ما يتعلق بالبلد المضيف كالظروف الاقتصادية خاصة مستوى التنمية البشرية فيه وتوفر الأيدي العاملة الجاهزة، والأجهزة الفنية والمدراء الأكفاء، حرية التجارة في إدخال التكنولوجيا المتطورة، كما يلعب نوع الاستثمار الأجنبي المباشر دورا في نقل التكنولوجيا، إذ نجد أن الاقتناء أو الاندماج لها دور كبير في نقلها من البلد الأم إلى البلد المضيف، أما إذا كان الاستثمار الأجنبي مشروع جديد فإن استفادة الشركات المحلية تكون محدودة في حين أن الاستثمار المشترك هو الأفضل في نقل التكنولوجيا، كما ويلعب نوع النشاط وطبيعته دورا في نقل التكنولوجيا أو عدمه حيث بعض الصناعات التنافسية تحتم على الشركات عبر الوطنية (TNCS) نقل تكنولوجيا للمنافسة، في حين توجد أنشطة لا تتصل بالمنافسة الشديدة لذلك يكون نقل التكنولوجيا محدود، وقد يكون للمستثمر الأجنبي دوره الايجابي أو السلبي في نقل التكنولوجيا من خلال درجة شروطه التي يفرضها على البلدان المضيفة، فضلا عن مدى ملاءمة التكنولوجيا التي ينقلها وكلفها مقابل الحصول عليها.

**ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص العمالة**

إن معظم دول العالم سواء الدول المتقدمة أو النامية، تعاني من مشكلة البطالة، لذا فهي تسعى جاهدة للقضاء على هذه المشكلة أو الحد منها، ولبلوغ هذا الهدف فقد فتحت الباب أمام الاستثمارات الأجنبية على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل.

فالاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة تسمح بزيادة فرص العمل المتاحة في هذه السوق المستقبل لهذه التدفقات، حيث تحتاج فروع هذه الشركات التي يتم تأسيسها إلى أيدي عاملة، تعمل في هذه الفروع الجديدة ويكون ذلك عادة من سوق العمل الداخلية في الدول المضيفة، علاوة على ذلك فإن الشركات المحلية التي سوف تمد هذه الفروع الأجنبية بما تحتاج إليه من مستلزمات الإنتاج، سوف تحتاج هي الأخرى إلى المزيد من الأيدي العاملة نتيجة التوسع في نشاطها، حيث ستقيم هذه الشركات المحلية روابط مع هذه الفروع سواء سابقة أو لاحقة على عملية الإنتاج[2].

[1] - حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 146.
[2] - سامي سلامة نعمان، الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة والعمالة والتصدير في الدول النامية، بدون دار النشر، 2008، ص 253.

لكن يبقى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في البلدان النامية يعتمد على عدة عوامل منها نوع الاستثمار، فقد نلاحظ زيادة حجم العمل المطلوب في مجال التشغيل بمجرد دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ميادين جديدة ومواقع متنوعة، في حين اتخاذه لأسلوب الحيازة والتملك لنشاط قائم سواء بشكل كلي أو جزئي قد يخفض من العمالة المطلوبة وكأثر مباشر له[1].

كما يلعب نوع النشاط الذي يتجه إليه الاستثمار الأجنبي المباشر دورا في التأثير على العمالة، فهناك أنشطة تتطلب عمالة أكبر مثل صناعات النسيج والملابس وقطاعات النفط والغاز وبالتالي سيكون الاستثمار الأجنبي المباشر واضحا على العمالة، كذلك تلعب البيئة التنظيمية ومستوى المهارة التي يعمل فيها الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف دورها في التأثير على سوق العمل والذي يرتبط بصلة وثيقة بجوانب التكنولوجيا لاسيما المتصل منها برفع مستوى المهارة إضافة إلى الإتفاق المبرم بين الطرفين.

**رابعا: الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الاستثمار المحلي**

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة حجم الاستثمار المحلي عندما يدخل إلى الدولة المضيفة، منشأ لوحدات إنتاجية جديدة أو مضيفا أصولا إنتاجية جديدة لوحدات قائمة من قبل، وهذا يحدث فقط عندما تمتلك الشركات المحلية تكنولوجيا متقدمة تمكنها من الصمود أمام المنافسة مع الشركات الأجنبية، أو لديها القدرة على إحلال التكنولوجيا الجديدة محل القديمة، وأن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر ممولا كليا من خلال رؤوس أموال أجنبية، فهذا ينشأ ما يسمى بالأثر التكاملي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والذي يحفز بدوره على مزيد من النمو الاقتصادي للدولة المضيفة.

كما يمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بزيادة حجم الاستثمار المحلي بطريقة غير مباشرة من خلال دفع وتحفيز المؤسسات المحلية نتيجة قيام المنافسة بينها وبين الشركات الأجنبية، بتحسين منتجاتها وأنماط تسييرها وحرصها على الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويرها حتى تتمكن من مواجهة منافسيها الأجانب.

**خامسا: آثار ايجابية أخرى**

إلى جانب تلك الآثار السابقة الذكر، فإن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار ايجابية أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها، وتتمثل فيما يلي:

[1] - حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 142.

- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة عاجلة في حصيلة الدول المضيفة من النقد الأجنبي وبالتالي يؤثر تأثيرا ايجابيا على ميزان المدفوعات، مما يمكنها من زيادة الواردات دون الحاجة إلى زيادة الصادرات، يضاف إلى ذلك أن الشركات الأجنبية بفضل اتصالاتها الدولية ومعرفتها وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية، وإلى سمعتها المرتبطة باسمها أو علاماتها التجارية، تفتح أمام الدول المضيفة إمكانيات أكثر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها وهو ما يساهم في تقليل عجز الميزان التجاري الذي يميز معظم اقتصاديات الدول النامية التي تعاني من هذا العجز.
- يمكن أن تسهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير وتوسيع الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني من خلال استعمال أساليب ووسائل إنتاج أكثر تطورا وحداثة أو من خلال إعادة جزء من أرباحها المتحققة في هذه الدول في إقامة مشروعات جديدة أو توسيع المشروعات القائمة وبذلك ترفع القدرة الإنتاجية من خلال ذلك.
- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توسيع القاعدة الضريبية والمساهمة في زيادة الإيرادات الحكومية من خلال حصيلة الضرائب على أرباح هذه الشركات في حالة عدم منحها كإعفاءات ضريبية، أو من خلال بعض الضرائب والرسوم التي لها علاقة بممارسة النشاط التجاري أو الصناعي مثل الضرائب على أجور العمال وعلى عمليات البيع والرسوم الجمركية على واردات هذا الاستثمار... إلخ أو من خلال أيضا بعض الضرائب على الاستهلاك التي تزداد بفعل الزيادة في الاستهلاك نتيجة للوظائف أو مناصب الشغل الجديدة التي أنشأها المستثمر الأجنبي، حيث أن جزء من أجور هؤلاء العمال سيوجه إلى الاستهلاك مما يعني ارتفاع هذا الأخير.

**المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر**

في مقابل الآثار الايجابية التي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة، فإن هناك آثار سلبية تترتب على وجوده، وهي بمثابة أعباء تواجهها البلدان النامية وتتحملها، وتتمثل هذه الآثار السلبية فيما يلي:

**أولا: الآثار السلبية المحتملة على ميزان المدفوعات**

إن الآثار الايجابية على ميزان المدفوعات والمصاحبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تلبث أن تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية، لأنه غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جدوى أقل مقارنة بمثيلتها من الخارج ويترتب على ذلك زيادة الواردات، وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري خاصة إذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي

المباشر إلى الصادرات ويزداد الأمر سوءا في حالة قدرة المستثمرين الأجانب تحويل أموالهم إلى الخارج، الأمر الذي يؤثر سلبيا على ميزان المدفوعات ككل[1].

هذا بالإضافة إلى دفع العوائد على التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج، كذلك مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الاستثمارية والتي تتمثل في رسم براءات الاختراع، والعلامات التجارية والتراخيص ونفقات الإدارة والخبرات الفنية الأجنبية الأخرى، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في المشروعات الاستثمارية إلى الخارج.

إذن كل هذه المدفوعات سوف تضعف من وضع ميزان المدفوعات لأنها تمثل بندا مدينا في هذا الميزان، وتؤدي إلى عجزه بسبب النقل العكسي للموارد من الدول النامية المضيفة إلى الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

**ثانيا: الآثار السلبية على الاستثمار المحلي**

قد يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرات سلبية على الاستثمار المحلي من خلال عمليات المزاحمة أو الإزاحة لها، فتحدث عملية المزاحمة عند تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي، ومن ثم يحدث نقص في المدخرات المحلية والتي يتم توجيهها لتمويل المشروعات المحلية، أما عمليات الإزاحة فتحدث نتيجة عدم قدرة الشركات المحلية على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، وذلك لوجود فجوة تكنولوجية واسعة بين كلا النوعين، بالإضافة الى امتلاك الشركات الأجنبية صاحبة الاستثمار الأجنبي المباشر لأصول كاملة متمثلة في الأسماء التجارية، ومعلومات كافية عن الأسواق الخارجية، ومهارات إدارية وتنظيمية، كل هذه الأشياء تمثل شكلا من أشكال المنافسة التي تواجه الشركات المحلية، ومن هنا فالشركات الأجنبية قد لا تشارك الشركات المحلية فقط في السوق وإنما من الممكن أن تؤدي إلى فشلها وخروجها كلية، خاصة إذا كانت تعمل في نفس الصناعة.

**ثالثا: الممارسات الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات**

انخفاض مدى مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في التقدم التكنولوجي للدول النامية نتيجة ميل تلك الشركات إلى احتكار التكنولوجيا الحديثة والمتطورة من ناحية، وقيام هذه الشركات بأنشطة التنمية والبحوث في الدولة الأم من ناحية أخرى، فضلا عن هذا كله فإن هذه الشركات تقوم بنقل أو تصدير قدر ضئيل أو مستوى منخفض أو مرتفع من التقنيات الفنية أو التكنولوجية التي لا يتواءم مع خصائص الدول

[1] - أنظر في ذلك:

- Young, L. and K. Miyagiwa, « International investment and immiserizing Growth », journal of international economics, El-Sevier science publishers , B.V. North-Holland, 1986, p p 171- 177.
- Hess, P. and C, Ross (1997), « Economic development : the ories, evidence and policies », The Dryden Press, Harcourt Brace Collage publishers, USA, p 496.

النامية ومتطلبات التنمية فيها، الأمر الذي قد يكون له تأثير سلبي على درجة التقدم الاقتصادي لهذه الدول[1]، كذلك تعتبر تلك الشركات ان المعرفة والخبرة الفنية والصناعية التي تمتلكها تعتبر من الأسرار الصناعية التي لا ينبغي اطلاع الآخرين عليها وعدم معرفتهم بها، خاصة في الجهات الاخرى في الدول المستقبلة للاستثمارات الاجنبية، وفي حالة قيامها بتقديم مثل هذه الخبرة الفنية والصناعية للجهات المحلية، فإنها تفرض عليها عادة كلف عالية ومغالى بها جدا مقابل ذلك، وتعمل باستمرار على تغييرها عن طريق ما يطلق عليه بالتحديث والتحسين والتطوير الذي تجريه عليها، وتفرض على الدول المستخدمة لذلك كلف أعلى فأعلى وبصورة مستمرة[2].

كذلك من الممارسات الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات أنها تتمتع في أسواق الدول المضيفة بوضع احتكاري وشبه احتكاري، وذلك إما نتيجة لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك السوق، أو أن تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من الطلب السوقي لتلك السلع في الدول المضيفة تكفل لها القيادة السعرية وذلك بحكم اختيارها لمجالات إنتاج تخضع لسوق احتكار القلة وتتسم بدرجة عالية من التركز السوقي[3].

**رابعا: الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الاستهلاك**

قد يترتب على وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، جلب أنماط من الاستهلاك لا تتواءم وخصائص الدول النامية ومتطلبات التنمية فيها بسبب ما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات بممارسات وأنشطة تسويقية من شأنها ترويج أفكار جديدة وأنماط جديدة للاستهلاك وزيادة رغبة الأفراد والمجتمع وبخاصة القادرين منهم على التغيير، وإنتاج سلع استهلاكية بدلا من الإنتاجية بالإضافة إلى محاولة إدخال أو فرض بعض أنواع من القيم والعادات أو الثقافة الأجنبية بالدول النامية، ولا شك أن ارتفاع معدلات أو الميل الحدي للاستهلاك تؤدي إلى انخفاض المكون الرأسمالي أو انخفاض الميل الحدي للادخار مما يترتب عليه بالتالي التأثير على تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول النامية، فضلا عن استمرار اعتماد هذه الدول على دول أخرى في تمويل برامج التنمية الشاملة في الكثير من المجالات، والنتيجة المتوقعة الطبيعية لكل هذه الآثار والممارسات هو انخفاض الكفاءة الاقتصادية للدول النامية[4].

[1] - عيد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 416.
[2] - فليح حسين خلف، التمويل الدولي، دار الوراق، مصر، ط1، 2004، ص 178.
[3] - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 210.
[4] - عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 417.

**خامسا: ضياع بعض الموارد المالية على البلدان النامية**

إذا كان يترتب على وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية بعض الزيادة في الموارد العامة للدولة المضيفة نتيجة لفرض الضرائب والرسوم الجمركية على نشاط هذه الشركات، فإنه ينبغي ألا ينظر إلى هذه الزيادة في الموارد كمكسب صافي، لأنه في سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عادة ما تلجأ البلدان النامية المضيفة إلى منح هذه الاستثمارات العديد من المزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية للمستثمرين الأجانب، ويقابل هذه المزايا والتسهيلات والإعفاءات تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة أو ابتلاع موارد حكومية كان من الممكن لتلك البلاد أن تستخدمها في أغراض التنمية الاقتصادية، وقد تضطر البلدان النامية في سبيل المساواة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني إلى منح المستثمرين الوطنيين مثل هذه المزايا والتسهيلات والإعفاءات متى تساوت الظروف والمزايا الناتجة من كلا النوعين من الاستثمارات (الأجنبية والمحلية) مما يعني التضحية بالمزيد من الإيرادات الحكومية[1].

لذلك فإنه يتعين على الدولة قبل منح المشروعات الاستثمارية هذه المزايا والإعفاءات الضريبية أن تفحص الآثار التي يمكن أن تترتب على وجود هذه المشروعات، فهذه المشروعات يمكن أن تكون ذات أثر ايجابي على المستوى الاقتصادي، ولكن الأثر يكون سلبيا على المستوى الإجمالي خصوصا اعتبارات ضياع بعض الموارد المالية على الدولة.

**سادسا: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة**

يتم انتقاد تأثير مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة على أساس أنها لا تسهم بدرجة ملموسة في توفير فرص العمل التي يمكن أن تحد من البطالة الواسعة الانتشار فيها وفي كافة أشكالها وفي المجالات المختلفة لأنها تستخدم في الغالب أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال ولا تستخدم إلا عمل محدود، وبسبب التطور النسبي لما تستخدمه من أساليب إنتاج ووسائل إنتاج فإنها تتطلب نتيجة لذلك عمل من نوعية أعلى وهو الذي لا يتوفر في الدول النامية، وتعتمد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر على استيراده من الخارج مع هذه الاستثمارات، وهو الأمر الذي يحدد من فرص استخدام العمل بدرجة كبيرة[2].

كذلك الأمر لا يقتصر على مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بل أنه يمتد ليشمل المشروعات المحلية التي تحاول تقليد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في استخدام فنون إنتاجية مكثفة لرأس المال والتي لا تتناسب وأوضاع الدول النامية ولأنها انتجة في الدول المتقدمة تقل حاجتها

[1] - نزيهة عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص 487.
[2] - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 178.

للعمل، وفي حالة حاجتها لعنصر العمل فمن نوعية أعلى لا يتوافر عادة في الدول النامية، ولذلك يتم الاعتماد في توفيره على الخارج.

**سابعا: الاستثمارات الأجنبية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية**

إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تملك من القدرات المالية والتنظيمية وربما السياسية ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية وإخضاعها لشروطها بما يتفق ومصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح، وهذه السيطرة الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.

ويعتبر الأثر الصافي لنشاط الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها أهم صور الاستثمار الأجنبي المباشر، يعد ضارا بالبلدان النامية لأن هذه الشركات تعمل وفق إستراتيجية عالمية تخدم مصالح الدول الرأسمالية الكبرى، ومن ثم فإن هذه الشركات لن تحدث التغيرات الهيكلية في البلدان النامية، وعلى ذلك فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد أداة للاستثمار الهيكلي الذي يعتبر تطورا لصور الاستعمار والاستغلال التي اعتادت عليه الدول الكبرى المصدرة للاستثمار الأجنبي مع البلدان النامية، فاستعمار الأمس كان سياسيا أو ماديا، أما اليوم فأصبح الاستغلال يتم عن طريق إقامة فروع لتلك الشركات متعددة الجنسيات، والتي تقوم باستغلال وتحويل الأرباح التي تحققها في البلدان النامية للدولة الأم.

**المطلب الثالث: حوافز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**

سعيا من جانب الدول المضيفة وخاصة النامية لجذب المستثمرين الأجانب ومن ثم مشروعات الاستثمار في مختلف أوجه النشاط لخدمة أغراض التنمية تقديم الكثير من أنواع الحوافز والتسهيلات والامتيازات لهؤلاء المستثمرين، غير أن الإفراط والمغالاة في تقديم الحوافز قد يؤدي إلى مزيد من الأعباء على الدول المضيفة، وبالتالي تبقى مسألة نجاح منح الحوافز في تحقيق أهدافها مرهونة بالسياسة التي تضعها الدولة المضيفة في هذا المجال.

ويقصد بالمحفزات أي منفعة اقتصادية يمكن قياسها تمنحها الحكومة لشركة أو مجموعة شركات بهدف تشجيعهم لتبني وتحقيق سياسات وإستراتيجيات معينة[1]، وعليه سنتطرق إلى مختلف المحفزات وسياسات منحها مع تقييم مدى فاعلية هذه الحوافز في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

[1] - سرمد كوكب الجميل، مرجع سبق ذكره، ص 170.

**أولا: أنواع الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر**

هناك العديد من الحوافز المقدمة من قبل الدول المضيفة للشركات الأجنبية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل فيما يلي:

**1- الحوافز التمويلية**

وهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة للاستثمارات الأجنبية بشروط ميسرة ويكون ذلك بتوفير الأموال مباشرة للمشروع وهذا على شكل إعانات حكومية أو قروض بفوائد مخفضة وغيرها، لكن الملاحظ أن الدول النامية تجد صعوبة في تقديم هذه الحوافز لافتقارها لتلك الموارد في حين نجدها متوافرة في الدول المتقدمة مما يجعلها مناطق أكثر اجتذابا للاستثمار الأجنبي المباشر.

**2- الحوافز المالية**

ويتم تقديم تلك النوعية من الحوافز بهدف تخفيض أعباء الضرائب الكلية بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وهناك عدة بنود تنطوي تحت هذا النوع مثل الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمدخلات الوسيطية والسلع الرأسمالية وإعفاء أو تخفيض معدلات الضرائب الجمركية على الصادرات وكذا إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لما قد تصل إلى 15 عاما ما بعد مرحلة التشغيل[1].

**3- الحوافز الأخرى**

تشمل المعاملة التفضيلية التي تمنح للشركات الأجنبية من خلال السماح بتحويل جزء من الأرباح أو جزء من رأس المال إلى الخارج، أو تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية، مثل تنفيذ إدارة المشروع، توفير المواد الخام، الإرشاد بخصوص عمليات الإنتاج والتسويق، المساعدة في التدريب، أو من خلال تزويد المستثمرين بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها التجارية أو منحها معاملة تفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية، أو منحها مركز احتكاري في السوق بالنسبة لمن يرغب في ممارسة نفس النوع من النشاط أو قد يكون في صورة الحماية من منافسة الواردات، كما قد تقوم بعض الحكومات بإعفاء مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر من تطبيق قوانين العمل المحلية.

**ثانيا: سياسات منح الحوافز للمستثمرين**

الحوافز والتسهيلات والإعفاءات ماهي إلا تكلفة يتحملها الاقتصاد المحلي وخاصة الميزانية العامة له، وبالتالي يجب ربط تلك السياسات بقطاعات معينة تتمتع بها الدولة بميزة نسبية بحيث تعود

[1] - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 213.

نتيجة هذه القطاعات بأعظم الفائدة على البنية الاقتصادية الشاملة، وقد أثبتت دراسات معينة أن إتباع سياسة الحوافز الموجهة هي أكثر جدوى من اعتماد سياسة مفتوحة للإعفاءات والحوافز تشمل كل القطاعات والصناعات، بما في ذلك التي لا تتميز فيها الدولة بأية ميزة تنافسية.

ولعل من أبرز الأمثلة على أنواع السياسات والضوابط التي وقعت في معظم الدول المتقدمة وعدد من الدول النامية هي ما يلي[1]:

1. سياسات التمييز في منح الحوافز والتسهيلات والامتيازات للمستثمرين وهذه السياسات تقوم على عدد من الأسس مثل:

- مدى إسهام المشروع في تطوير وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة أو النائية أو منح تسهيلات للمستثمرين في مجالات الصناعة تختلف عن نظيرتها في مجال الاستثمار في الخدمات أو الأنشطة التجارية، كذلك نفس الشيء ينطبق بالنسبة للمشروعات الموجهة للتصدير بالمقارنة بغيرها من المشروعات.
- مدى مساهمة المشروع في خلق أكبر عدد ممكن من فرص العمالة وتنميتها.
- مدى مساهمة المشروع في زيادة التدفقات النقدية الداخلة من العملات الأجنبية.
- مدى جدة أو حداثة وتميز المنتج أو نشاط المشروع الاستثماري على المستوى الدولي والمحلي.

2. السياسات التي تستهدف الربط بين منح الحوافز وبين أداء المشروع الاستثماري، وهذه السياسات تعني بل وتشترط أن يتم منح الحوافز المتفق عليها إما على مراحل تتزامن مع البدء في تنفيذ المشروع وحتى بداية تشغيله أو بعد بدء مرحلة التشغيل بالفعل، ومن الممكن أيضا أن يتم الربط بين السياسات من النوع الأول وهذا النوع من السياسات في وقت واحد.

**ثالثا: تقييم فعالية حوافز الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**

يثار جدل كبير حول ما إذا كانت حوافز الاستثمار خاصة الحوافز الضريبية، تعتبر أداة فعالة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من عدمه، لكن من الخطأ بمكان افتراض أن التعدد والتنوع في حوافز الاستثمار والامتيازات المتاحة للمستثمرين تؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية أو رفع جاذبية الدولة المضيفة كمكان للاستثمار الأجنبي المباشر، ففي بعض الحالات قد نجد إحدى الدول المضيفة تقدم أنواع كثير من الحوافز والتسهيلات وبالرغم من هذا نجد أن حجم الاستثمار الأجنبي فيها محدود للغاية، وهذا يعني أن جاذبية الدولة المضيفة لا تتوقف فقط على أنواع الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب، بل إن عوامل أخرى قد تلعب دورا أكثر تأثيرا على حجم ومدى استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه الدولة، كالاستقرار السياسي وحجم السوق ومدى توافر الموارد المادية والبشرية وغيرها من العوامل الأخرى.

[1] - عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 529.

إلا أنه يلاحظ من ناحية أخرى أن بعض هذه الحوافز ضرورية أو على الأقل مفيدة في بعض الأحوال بسبب التنافس مع دولة أخرى لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن هناك رأي آخر يشير إلى أنه في حالة توفر مناخ الاستثمار والبيئة الاستثمارية المواتية لن تكون هناك حاجة إلى حوافز، غير أن معظم الدول النامية لا يتوافر لديها تلك البيئة المثالية، ومن ثم فإنها تحتاج إلى تقديم حوافز مؤقتة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد أبدت عدد من الدول مخاوفها نتيجة التزايد المستمر والمنافسة الحادة لتقديم حوافز الاستثمار، وهو ما قد يؤدي إلى تشويه الأنماط الاستثمارية لصالح الدول ذات القدرات المالية الكبيرة، وفي نفس الوقت فإن اتفاقيات الاستثمار الثنائية تظهر عدم رغبة بعض الحكومات للتوسع في سياسة إقرار نظم لحوافز الاستثمار، وتوصلت تلك الحكومات من خلال جهد جماعي إلى الحد من استخدام حوافز الاستثمار وذلك بتضمين مواد معينة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية عن الدعم والإجراءات التعويضية، كما انتقدت بعض المنظمات الدولية وأعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD المغالاة في منح الإعفاء والحوافز الضريبية وأنها تعتبر إهدار للموارد المالية للحكومات، بالإضافة الى ان الحوافز تعطي ميزة للدول الغنية التي تستطيع تقديمها[1].

وفي الأخير يمكن القول أن حفز الاستثمار ينطوي على كلف ومنافع وقد يؤدي إلى تشوهات في الإنتاج والسوق، وأيضا قد ينطوي على كلف إدارية ومالية واجتماعية، ولكن قياس الكفاءة الاقتصادية لتلك المحفزات يجب أن تخضع لتحليل وقياس دقيق، وأن عملية حفز الاستثمار لجذبه لا يجب أن تقارن بعملية دخول الاستثمار من دون حفز، ورغم هذا وذاك فإن القدرة على تنفيذ ووضع المحفزات مسألة تختلف من دولة إلى دولة فقد تخضع العملية لضغوط سياسية واقتصادية واجتماعية، وقد يكون كلف الخطر غير مبررة، إن القاعدة التي يجب أن تعتمد في حفز الاستثمارات الأجنبية يجب أن تنطلق من فهم ودراسة واضحة للآثار المترتبة السلبية والايجابية عن ذلك الاستثمار.

[1] - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 215.

**خلاصة الفصل:**

لقد اهتمت مختلف الدراسات بموضوع الاستثمار الاجنبي المباشر وحاولت ايجاد مفهوم محدد له إلا انها اختلفت في مجملها، وهو ما يفسر على انها ظاهرة اقتصادية معقدة، غير انها اتفقت على انه استثمار حقيقي طويل الاجل في موجودات ثابتة بطبيعتها، حيث ينطوي على التملك الجزئي او المطلق للمستثمر الاجنبي لمشروع الاستثمار، مقرونا بالسيطرة والتحكم في قدرات المشروع، كما بينت تلك الدراسات اوجه الاختلاف بينه وبين النوع الاخر من الاستثمار وهو الاستثمار المحفظي، حيث حددت اهم الفوارق الاساسية بينهما على اساس التملك والسيطرة على ادارة المشروع.

ولاشك أن للاستثمار الأجنبي المباشر اشكال متعددة ولكل نوع خصائصه تميزه عن غيره، وان عملية اختيار شكل من الاستثمار دون الأخر، سواء من وجهة البلد المضيف او من وجهة الشركات المتعددة الجنسيات، يرجع بالأساس الى طبيعة الاختلاف بين البلدان المضيفة من جهة والى شكل وحجم الشركات المتعددة الجنسيات من جهة اخرى.

كما اتضح ان للاستثمار الاجنبي المباشر محددات متعددة وهي متبايتة من دولة الى أخرى، وان المفاضلة في اختيار محدد دون الاخر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر قد يكون غير ناجع بقدر ما تكون تلك المحددات متوافرة في اطار منظومة واحدة تعمل بشكل متكامل لتكون اكثر فاعلية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر باتجاه الدول المضيفة.

بالرغم من أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثار ايجابية على اقتصاديات البلدان المضيفة، إلا أن هناك آثار سلبية تترتب على وجوده، وهي بمثابة أعباء تواجهها البلدان النامية المستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن مسألة نجاح منح الحوافز من تسهيلات وامتيازات لهؤلاء المستثمرين تبقى مرهونة بالسياسات التي تضعها الدولة المضيفة في هذا المجال.

# الفصل الثاني:

# العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية

# – الجوانب النظرية –

**تمهيد:**

تعتبر التجارة الدولية واحدة من أهم القطاعات الاقتصادية التي تلعب دورا هاما في الاقتصاديات الدولية، فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد والتصدير، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض السلع والخدمات من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية وعلى الأسواق النقدية المالية.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم القوى الفاعلة في التأثر على التجارة الدولية ويظهر هذا الأثر إما على مستوى قطاع الصادرات أو على مستوى قطاع الواردات، كما تعتبر التجارة الدولية واحدة من أهم القنوات التي ينتقل عبرها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ككل في البلدان المضيفة، لذى جعل العديد من رواد الفكر الاقتصادي يهتمون بدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية.

لقد بحثت العديد من الدراسات والأدبيات السابقة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، وركزت هذه الدراسات في محاولة التعرف على طبيعة هذه العلاقة، ومع ذلك لم تتوصل الدراسات التطبيقية ولا الأدبيات النظرية إلى نتيجة تبين طبيعة هذه العلاقة، فمنهم من أشار إلى أنها علاقة تكاملية، ومنهم من اعتبروها تبادلية أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا للتجارة سواء للبلد المضيف أو البلد الأم.

من خلال ما سبق سنسعى في هذا الفصل إلى التطرق إلى دراسة طبيعة العلاقة والروابط المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية من خلال المنظور النظري وذلك من خلال النقاط التالية:

- ماهية التجارة الدولية
- علاقة نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر بنظريات التجارة الدولية
- الآثار والروابط المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية

## المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية وسياساتها

تحتل التجارة مكانة هامة في اقتصاديات مختلف الدول، إذ ليس بإمكان أي دولة العيش بمفردها أو بمعزل عن الدول الأخرى حيث أنها لا تستطيع إنتاج وتلبية كل حاجيات أفرادها، حيث تقوم التجارة الدولية على أساس وجود الفروق في الإمكانيات والموارد الطبيعية ومختلف القدرات، كالقرارات التقنية والتكنولوجية والظروف الجغرافية بين الدول، والهدف الأسمى من إقامة التبادل الخارجي عند أي دولة هو محاولة زيادة الدخل الوطني وذلك من أجل رفع مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية لأفرادها، ويعتبر التخصيص أو التقسيم الدولي للعمل والذي يرجع إلى اختلاف البلاد من حيث مدى وفرة عوامل الإنتاج في كل منها، وما يترتب عليه من اختلاف في اثمان المنتجات، هو السبب الأساسي لقيام التجارة الدولية بين الدول، وهنا يتحدد موقف الدول من التبادل التجاري الخارجي بالنسبة لها عن طريق سياساتها للتجارة الخارجية والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف وطنية مختلفة ومتعددة، من هذا المنطلق سنحاول في هذا المبحث تقديم تعريف للتجارة الدولية وأهميتها وأسباب قيامها وكذلك تقديم تعريف للسياسات التجارية والأهداف التي تصبو إليها واهم ادواتها.

### المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية

إنه من الصعب اليوم أن نجد في عالمنا المعاصر مجتمعا أو دولة تعيش بمعزل كامل عن الاقتصاد العالمي، فقد ازدادت القناعة وترسخت بما للتجارة الدولية من فائدة تعم على جميع الأطراف المشاركة فيها، فلا شك أن الملاحظ إلى الاقتصاد العالمي اليوم يجد تلك الشبكة الكبيرة والمعقدة من التجارة في السلع والخدمات، والتي تربط بين مختلف دول العالم أهمية كبيرة.

#### أولا: تعريف التجارة الدولية

إن مفهوم "التجارة الدولية" يشير إلى الإطار والفهم الكلاسيكي لظاهر التبادل الدولي الذي كان يركز على البحث في تفسيرات مقبولة لنمط التجارة الخارجية السلعية، أي تحديد هيكلة وطبيعة الصادرات السلعية وهيكل الواردات السلعية، ونشير إلى أن اصطلاح التجارة الخارجية لدى الكلاسيك كان يعطي فقط كل من الصادرات والواردات المنظورة بسبب طبيعة حركة عناصر الإنتاج على الانتقال ما بين الدول، وإمكانية حدوث هذا الانتقال داخل الدولة الواحدة، ولكن في الوقت الحالي ومع تطور العلاقات التجارية الدولية، أصبح التبادل يشتمل على حركات السلع والخدمات، الهجرة الدولية والمعونات الاقتصادية، حركات رؤوس الأموال في شكل استثمارات أجنبية مباشرة وظاهرة الشركات متعددة الجنسيات... إلخ.

مما جعل مصطلح التجارة الدولية يأخذ مفهوما واسعا ليغطي بذلك كل من[1]:

- التبادل الدولي السلعي، أي التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي (التجارة الخارجية المنظورة).
- التبادل الدولي الخدمي، أي التجارة الخارجية في إطارها المعنوي – اي اللامادي– وهي ما تعرف أيضا بالتجارة الخارجية غير المنظورة.
- الهجرة الدولية، أي انتقالات عنصر العمل بين دول العالم المختلفة.
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقالات رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.

لقد اكتسب تعميم وانتشار مصطلح "التجارة الدولية" بعدا رسميا في إطار جولة أورجواي – أي الجولة الثامنة– للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف حيث أحلت اصطلاح "تحرير التجارة الدولية" محل اصطلاح "تحرير التجارة الخارجية"، حيث أن الأخير كانت تشرف عليه الجات (1947 – 1994)، في حين تولت منظمة التجارة العالمية الإشراف على تحرير التجارة الدولية بكل مكوناتها السابقة وذلك اعتبارا من أول يناير 1995

والتجارة الدولية تختلف عن المعاملات والنشاطات الاقتصادية التي تتم داخل حدود الدولة وبالذات التجارة الداخلية منها، بما يلي[2]:

– صعوبة حركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج عند انتقالها عبر الحدود بين الدول، وهذه الصعوبات مرتبطة بصعوبات عديدة ومتنوعة، تمثلها الصعوبات الاجتماعية، والصعوبات السياسية، وبعضها صعوبات ذات طبيعة فعلية وواقعية وبالشكل الذي يعيق الحركة والانتقال للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين الدول.

– إن التجارة الدولية تتم في إطار علاقات الاقتصاد مع العالم الخارجي، ومن ثم فإنها تعتبر أحد المكونات الأساسية لميزان المدفوعات الذي يتضمن علاقات الاقتصاد مع العالم الخارجي، حيث يسجل فيه ما يتحقق للدولة وما يستحق عليها في علاقاتها الاقتصادية مع الخارج بما في ذلك التجارة الدولية، وهو الأمر الذي تختلف فيه التجارة الدولية عن التجارة الداخلية وتبرز معه أهمية التجارة الدولية في ميزان المدفوعات وتأثيرها عليه سلبا أو إيجابا.

– اختلاف عملات الدول، واختلاف الأساس الذي يتم الاستناد إليه في تحديد قيمة هذه العملات، أي أسعار صرفها وهو الأمر الذي يفرز معه العديد من الصعوبات والمشكلات التي تعترض التجارة الدولية قياسا بالتجارة الداخلية.

[1] - سامي عفيفي حاتم، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ط1، 2004، ص 33.
[2] - فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص ص 146 -147.

– اختلاف الموارد الاقتصادية عموما والموارد الطبيعية خصوصا بين الدول، ومن ثم اختلاف هذه الدول في ما يتاح لها من قدرات تتصل بوفرة أو ندرة الموارد هذه، وتأثير ذلك على ما يتم إنتاجها لديها من سلع وخدمات، ونوع إنتاجه وتكاليفه، وهو ما ينجم عنه وجود اختلاف بين أسعار السلع والخدمات وجودتها، ومن ثم قدرتها التنافسية نتيجة لذلك، وهو ما يمثل اختلاف بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية.

– اختلاف الدول في مستويات ودرجات تطورها الاقتصادي، وما ينجم عنه من اختلافها في درجة استخدامها لمواردها ودرجة كفاءتها في هذا الاستخدام وهو ما يؤدي إلى اختلاف كلف إنتاجها، ومن ثم اختلاف أسعار السلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها، واختلاف قدراتها التنافسية المرتبطة بذلك، وهو الأمر الذي يقضي معه إتباع سياسات التجارة الدولية لا تقتضي التجارة الداخلية الحاجة إلى إتباعها.

– اختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية وطبيعة السياسات الاقتصادية، والذي ينجم عنه اختلاف الإجراءات التي تتخذها الدول في توجيه نشاطاتها الاقتصادية وفي تنظيم عملها، وهو الأمر الذي يؤثر بالضرورة على تبادل السلع والخدمات بين الدول الذي تتم من خلاله التجارة الدولية في حين لا تتطلب التجارة الداخلية القيام بمثل ذلك.

**ثانيا: أهمية التجارة الدولية**

تعد التجارة الدولية من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد، حيث يعتبر هذا القطاع المؤشر الجوهري على القدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة لأنه يعكس الإمكانيات الاقتصادية للدولة في تحقيق مكتسبات التنمية الاقتصادية، وما يترتب على ذلك من ايجابيات تعود بالنفع على الاقتصاد المحلي، وتتمثل أهمية التجارة الدولية في تحقيق ما يلي:

– توفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص ما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج، الدخل، العمالة) وعلى الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقود والصرف الأجنبي)[1].

– تؤدي التجارة الدولية إلى إتاحة الفرصة لأسواق أكثر لتصريف المنتجات، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الإنتاجية وتشجيع الاختراعات، كما تؤدي إلى زيادة الادخار والتراكم الرأسمالي الذي يعتبر من أهم العوامل الرئيسية في عمليات التنمية الاقتصادية[2].

[1] - طالب عوض وراد، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2013، ص 11.
[2] - نبيل حشاد، العولمة ومستقبل العالم العربي، دار إيجي للنشر، مصر، ط1، 2006، ص 107.

– تؤدي التجارة الدولية إلى ما يعود بالأثر التعليمي، حيث يمكن الاستفادة من التكنولوجية الحديثة وتطبيقها في مجال الإنتاج وتنمية المهارات لدى العمال... إلخ.

– زيادة الإنتاج المتحقق في الاقتصاد من خلال ما يمكن أن تتيحه التجارة الدولية من قدرات أوسع وأكبر على الأخذ بالتخصص وتقسيم العمل على النطاق العام، وهو الأمر الذي ينجم عنه استغلال الموارد والإمكانيات التي يمكن أن تتاح في الاقتصاد في زيادة إنتاجه، وذلك ليس اعتمادا على السوق المحلية فقط، وإنما اعتمادا على السوق الدولية أيضا[1].

**ثالثا: أسباب قيام التجارة الدولية**

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الدولية إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة والمتداخلة، إلى جانب ضرورة استخدام هذه الموارد بشكل أمثل، ويمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الدولية في العناصر التالية[2]:

– عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.

– تفاوت التكاليف، وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، وذلك من خلال تحقيق وفورات الحجم، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.

– اختلاف مستوى التكنولوجي المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالمية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا، وعلى العكس من ذلك في حال انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا.

– السعي لتصريف الفائض من الإنتاج المحلي الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية، بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا، والسعي أيضا لزيادة الدخل الوطني، اعتمادا على الدخل المتحقق من التجارة الدولية، وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة محليا، وتحقيق الرفاه الاقتصادي.

[1] - فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 149.
[2] - حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الميسرة، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص ص 16 – 17.

– اختلاف الميول والأذواق الناتج عن التفاضل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة، حيث أن المستهلكين في كل دولة سيعود للحصول على السلعة ذات المواصفات العالمية من الجودة، لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها.

– الأسباب الإستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة والمتاجر بها عالميا.

**رابعا: أسباب التخصص في التجارة الدولية**

وتمثل هذه الأسباب في العوامل التي تؤدي إلى إنتاج السلعة المتاجر بها دوليا بكفاءة اقتصادية وإنتاجية مرتفعة، دون عن غيرها من السلع، ويعزى التخصص في التجارة الدولية إلى العوامل التالية[1]:

- **الظروف الطبيعية:** وتمثل الخصائص المكتسبة للدولة المشتركة في التجارة والتي تؤدي إلى تخصص هذه الدولة في نشاط إنتاجي محدد، فالدول التي تتميز بتربة خصبة ومياه مناسبة للري بكميات وفيرة، تجعلها تتخصص في المنتجات الزراعية، بينما نجد بأن الدول التي تحوي في باطنها موارد طبيعية كالمواد الخام المتمثلة بالنفط والفحم والحديد وغيرها، تتخصص في إنتاج السلع الوسيطية والمواد الأولية، وهذا ينطبق على بقية القطاعات الاقتصادية.
- **التفاوت في عرض العمل ورأس المال:** ويعتبر هذا العامل مرتبطا بطبيعة عناصر الإنتاج المتوفرة في الدولة بكثافة، حيث تقوم الدول بالتخصص في إنتاج السلع التي يستخدم في إنتاجها العنصر الإنتاجي المتوفر بكثافة.
- **تكاليف النقل:** ويرتبط هذا العامل بمدى اتساع السوق للسلع المنتجة، وكذلك بتكلفة الإنتاج والسعر،حيث أن قرب الإنتاج من مواقع الشحن يخفض تكلفة الإنتاج للسلعة، وبالتالي يخفض فاتورة الصادرات.
- **توافر التكنولوجيا الحديثة:** والمقصود هو أن الدولة لها السبق في استخدام التكنولوجيا الجديدة (سواء عن طريق الاختراع أو الابتكار)، وتصبح في وضع يسمح بإنتاج سلع وخدمات مرتفعة الكفاءة.

[1] - محمد يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1992، ص 14.

**خامسا: محددات التجارة الدولية**

يمكن تحديد أربع اتجاهات رئيسية في مجال الكشف عن المحددات الرئيسية لهيكل التجارة الدولية وهي على النحو التالي:

**1- الاتجاه الأول:** وهو الاتجاه الذي سطره آدم سميث في كتابه عن ثروة الأمم، حيث أكد على قانون النفقات المطلقة كمحدد رئيسي وهام لقيام التجارة بين الدول وفي هذا الشأن انتهى آدم سميث إلى التأكيد على أن هيكل الصادرات السلعية يتكون من قائمة السلع التي تنتجها الدولة بنفقات مطلقة أقل، أي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة أكبر، هذا في حين يتكون هيكل الواردات السلعية من قائمة السلع التي تنتجها الدولة قبل قيام التجارة بنفقات مطلقة أعلى، أي تعاني في إنتاجها من تخلف مطلق.

**2- الاتجاه الثاني:** وهو الاتجاه الذي رسم معالمه ديفيد ريكاردو حيث ارتأى أن قاعدة النفقات المطلقة صحيحة في حالة تفسيرها ظاهرة التبادل الداخلي، في حين أنها غير صالحة لتفسير هيكل التجارة الدولية السلعية، وأن الأمر يحتاج إلى قاعدة جديدة أطلق عليها قانون النفقات النسبية، وطبقا لهذه القاعدة فإن اختلاف النفقات النسبية يعد الشرط الضروري والكافي لقيام التبادل الدولي السلعي، وأن تساويها يؤدي إلى انعدام الدافع أو الحافز لقيام هذه الظاهرة.

وتأسيسا على ذلك، تقوم التجارة الدولية السلعية استنادا إلى قاعدة اختلاف النفقات النسبية، على أن يتشكل هيكل الصادرات السلعية من قائمة سلع التفوق النسبي، أي القائمة التي تنتجها الدولة قبل قيام التجارة بنفقات نسبية أقل، وبنفس الطريقة يمكن القول أن هيكل الواردات السلعية يتكون من القائمة السلعية التي تنتجها الدولة قبل قيام التجارة بنفقات نسبية أعلى، أي القائمة التي تعاني الدول في إنتاجها من تخلف نسبي.

**3- الاتجاه الثالث:** وهو الاتجاه الذي نسج خيوطه الاقتصادي المعروف مايكل بورتر من خلال تحليله وتأصيله لقاعدة الميزة التنافسية، التي تشير إلى تمتع إحدى الدول بوفرة في أحد عوامل الإنتاج التقليدية (العمل، رأس المال، الأرض)، وتحويلها إلى فكرة الميزة النسبية، لكي تعبر عن تمتع إحدى الدول بميزة في إنتاج سعلة معينة، من خلال قدرة عناصر الإنتاج الحديثة (التكنولوجيا، رأس المال الإنساني) على الانتقال بين الدول، وإحداث التبادل الدولي[1].

وتأسيسا على ذلك فإنه يمكن القول أن هيكل التجارة الدولية السلعية يتحدد في ضوء قاعدة الميزة التنافسية على أساس تخصص الدول في إنتاج وتصدير قائمة السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية مكتسبة، في حين يتشكل هيكل الواردات السلعية من قائمة السلع التي تفتقر الدولة في إنتاجها إلى أي

[1] - سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 42.

عناصر للتميز التنافسي، نظرا لعدم تمتع الدولة بوفرة في عناصر الإنتاج الديناميكية أي التطور التكنولوجي ورأس المال الإنساني.

ولقد حدد بورتر أربعة عوامل لتحديد الميزة التنافسية للدولة، وأطلق عليها ماس بورتر، نسبة إلى مؤسس قاعدة الميزة التنافسية من حيث التداخل والتشابك فيما بينهم، هذه العوامل الأربعة هي[1]:

- أحوال ظروف الطلب المحلي.
- الصناعات المرتبطة والصناعات المساعدة.
- طبيعة عوامل الإنتاج.
- إستراتيجيات المنشآت وهيكلها والمنافسة المحلية

ويضيف بورتر عاملين آخرين هما دور الصدفة، والتي قد تحدث في شكل طفرات مفاجئة (كالاختراعات والأحداث السياسية، ونفاذ المخزون... إلخ)، ودور الدولة التي يمكن أن تعزز الميزة التنافسية بالدعم والتعليم والتنظيم... إلخ.

لم يسلم هذا النموذج من النقد كونه اقتصر على دول قليلة بينما يقول آخرون أن للدولة والصدف دورا في خلق ميزة أكبر مما يوصي به النموذج، غير أن من محاسنه كونه يجمع بين وضع الدولة ووضع الشركة فللميزة أكثر من جانب وتتطلب شروط معينة في الاثنين[2].

**4-الاتجاه الرابع:** وهو الاتجاه الذي يتحدث عن القدرة التنافسية، والذي يعبر عن قدرة الدولة وليست المنشأة في تلبية احتياجات الأسواق العالمية من السلع والخدمات، والتي تتوافق مع أذواق الأسواق العالمية، إلى جانب تحقيق مستوى معيشي متزايد لمواطني هذه الدولة على المدى الطويل.

وتعرف الأنكتاد القدرة التنافسية على أنها الوضع الذي يمكن الدولة في ظل شروط السوق الحرة والعادلة من إنتاج السلع والخدمات التي تلائم الأذواق العالمية، إلى جانب المحافظة على الزيادة الحقيقية لموطنيها من هذه السلع والخدمات في الأجل الطويل، وفي الوقت نفسه يعرف تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المعهد الدولي لإدارة التنمية في السويد، التنافسية بأنها تشير إلى قدرة الدولة والمنشأة على توليد ثروة أكبر من منافسيها على مستوى العالمية[3]، وقد حدد المعهد العوامل الرئيسية التي تقرر درجة التنافسية فيما يلي[4]:

- الطبيعة الانفتاحية للاقتصاد.
- توافر البنية التحتية والمحافظة على البيئة.

[1] - نفس المرجع السابق، ص 43.
[2] - أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001، ص 62.
[3] - سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 44.
[4] - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 140.

- مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد الوطني.
- مستوى العلم والتكنولوجيا.
- نشاط المؤسسات المالية.
- توافر الخبرات في الإدارة.

## المطلب الثاني: سياسات التجارة الدولية بين الحماية والحرية

تختلف السياسات التجارية المتبعة من قبل الحكومات من أجل تنظيم العلاقات التجارية الداخلية والخارجية من بلد الى آخر، فكل دولة لها أهدافها الاقتصادية التي ترمي الى تحقيقها وهذا ما أدى الى وجود نوعين متباينين ومتعارضين من السياسات التجارية هما سياسات الحماية والحرية في التجارة الدولية ولكل سياسة أنصار ومؤيدون، فأنصار حرية التجارة يهدفون الى ارساء سياسة اقتصادية وتجارية حرة خالية من القيود والحواجز مبررين ذلك بمجموعة من الحجج، هذه الاخيرة رفضها أنصار الاتجاه الحمائي الذين يرون في تقييد التجارة الدولية وسيلة ضرورية لتحقيق الرفاهية للدولة بالخصوص، وللعالم ككل اذا ما اتبعت.

وقد عرفت سياسة التجارة الدولية بأنها "برنامج حكومي مخطط" تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الدولية، خلال فترة معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسة معينة، يصعب أو يتعذر الوصول اليها طبقا لآليات السوق الحرة[1].

### أولا: سياسة حماية التجارة الدولية

مؤيدي مذهب تقييد أو حماية التجارة الدولية، هو ألا تترك الدولة تجارتها الدولية حرة طليقة من كل قيد، وإنما ينبغي أن تقيدها بوسائل الحماية المختلفة، رعاية لمصالحها وأهدافها الوطنية.

ويقصد بسياسة الحماية التجارية تلك الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريق أو بأخر، ولهدف أو لآخر، على اتجاه المبادلات التجارية، أو على حجمها، أو على الطريقة التي تسوى بها هذه المبادلات، أو على كل هذه العناصر مجتمعة، ولهذا تعتبر الحماية التجارية مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية[2].

وقد قدم أنصار هذا المذهب مجموعة كبيرة من الحجج، بعضها يستند الى اعتبارات اقتصادية والبعض الآخر يستند الى اعتبارات غير اقتصادية، قد تكون أمنية أو اجتماعية، ومن أهم الحجج التي ساقها أنصار هذا المذهب لتأييده ما يلي:

[1] - عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 12.
[2] - عادل عبد العزيز علي السن، سياسة التجارة الخارجية في اطار منظمة التجارة العالمية والاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه في الحقوق غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2001، ص 32.

### 1- حماية الصناعات الوليدة أو الناشئة:

تعتبر هذه الحجة أكثر شيوعا في الدول النامية، وتركز على أن المنشآت الصناعية الناشئة (حديثة العهد) عندما تبدأ في انتاج سلعة ما في بلد ما، فإنها تتعرض الى تكاليف مرتفعة ناتج عن مستوى الانتاج الاولي الصغير الحجم، أو عن نقص في البراعة والمهارة للتعامل مع التكنولوجيا المستخدمة، أو وجود بعض العمال غير المدربين تدريبا كافيا والذين يحتاجون الى كلفة عالية لتدريبهم وتأهيلهم للعمل، أو عن نقص في الكوادر الادارية الناضجة وهذا يؤدي الى وقوع في أخطاء التخمين والتقدير التي يترتب عليها تكاليف إضافية، كما تحتاج الصناعة الناشئة في بدايتها الى حملات اعلانية ودعائية للتعريف بإنتاجها على المستوى المحلي والدولي مما يرفع تكلفة الإنتاج، وهكذا نلاحظ أن هذه الأمور مجتمعة أو فرادى تؤدي الى رفع التكاليف المتوسطة أو الحدية للصناعة الناشئة وتجعلها غير قادرة على منافسة الصناعات الاجنبية التي تنتج سلعة مماثلة.

ولذلك نجد أنه من الضروري أن تعطى الصناعة الناشئة فرصة ملائمة عن طريق حمايتها حتى تتمكن من الوصول الى مرحلة النضج وخفض التكاليف واكتساب الخبرة التي تؤهلها الى منافسة منتجات الشركات الأجنبية[1].

ورغم التسليم بأهمية هذه الحجة، فانه يكتنفها بعض الصعوبات تتعلق أساسا بصعوبة تحديد الصناعات الناشئة التي ينبغي حمايتها، فضلا عن صعوبة الحد من الحماية الممنوحة لهذه الصناعات حتى بعد مرور فترة زمنية معقولة كافية لتخطيها مرحلة المهد وبلوغها مرحلة النضوج، فمتى ارتدت هذه الصناعات ثوب الحماية قد يكون من العسير حرمانها منه بعد ذلك.

### 2- الحماية بغرض تنويع الانتاج:

الحماية تجنب المخاطر الناتجة عن التخصص الزائد وتسعى الى تحقيق التنوع في الإنتاج، فالدولة التي تتخصص في انتاج منتوج واحد وتعتمد عليه كأساس في التبادل الدولي، قد تعرض اقتصادها الوطني للخطر، اذا ما حدث على هذا المنتوج طارئ سواء كان طبيعيا أو اقتصاديا، فتنوع الانتاج من شأنه يمكن الدولة من أن تواجه أي خطر سواء تعلق الأمر بتقلبات الأسعار، أو تعلق بحالة انقطاع في الأسواق الخارجية بسبب ظروف سياسية، أو بسبب حدوث كساد في اقتصاديات الدول التي تصدر اليها السلعة أو ظهور منافسة قوية في وجه هذه السلعة، وفي هذه الحالة لا يمكن اتباع سياسة اقتصادية قصد تنويع الإنتاج، دون الرجوع الى سياسة الحماية.

[1] - علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 340.

### 3- حجة محاربة البطالة:

تمر الاقتصاديات بحالات من الرواج يعقبها ركود، طبقا لما تمليه مفاهيم الدورات الاقتصادية، وفي حالة الركود أو الكساد ينصح بحماية المنتجات المحلية للإسهام في تخليص الاقتصاد الوطني من مشكلة العمالة، اذ سيترتب على هذه الحماية اضطرار المستهلك المحلي الى تحويل انفاقه من السلع الاجنبية الى البدائل المحلية، مما يحدث توسعا في الأنشطة الانتاجية المحلية، وذلك من شأنه زيادة العمالة في الصناعات المحلية التي تنتج سلع تنافس الواردات، كما أن ذلك سيؤدي الى زيادة انفاق العاملين في هذه الصناعات، فزيادة الانفاق على باقي القطاعات (طبقا لأثر المضاعف)، وذلك من شأنه زيادة مستوى العمالة في القطاعات الاخرى[1].

إلا أن تشجيع سياسة الاحلال محل الواردات لمعالجة البطالة في حالات الركود تعد مكلفة للغاية، بالنظر الى أن هذه الصناعات لا تتمتع فيها الدولة أصلا بميزة نسبية، مما يجعلها تنتجها بأثمان تربو عن تلك التي كانت تلتزم بها في حالة استيرادها.

لهذا لا ينصح باللجوء الى مثل هذه الوسيلة، وانما من الأفضل محاربة البطالة في اطار سياسة اقتصادية ومالية ونقدية متكاملة لمعالجة الركود ذاته.

### 4- الحماية كوسيلة لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية:

مضمون هذه الحجة هو أن فرض رسوم جمركية عالية على واردات السلع التي ينوي انتاجها في الداخل، قد يجبر المشروعات الاجنبية على اقامة فروع لها في هذه الدولة في شكل استثمار أجنبي مباشر لتجنب تحمل عبء الرسوم الجمركية المفروضة، كما أن الحماية الجمركية تؤدي الى رفع أسعار منتجات هذه الصناعة في الداخل وبالتالي رفع معدل الربح المتوقع للاستثمار في هذه الصناعة، الأمر الذي يترتب على ذلك اغراء رأس المال الاجنبي واستجابته للاستثمار في هذا الفرع من الانتاج الوطني[2].

### 5- تحقيق موارد للخزانة العامة:

يعتبر الحصول على ايرادات للخزانة العامة لتمويل الانفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة العامة باستخدام الضرائب الجمركية على الواردات، حيث تستخدم هذه الموارد المالية في الانفاق العام، وكأننا بذلك نجعل التجارة الدولية تشارك في تمويل نفقات الدولة أو تمويل التنمية اذا كانت تستخدم تلك الاموال في تشجيع وإعانة

[1] - عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص 27.
[2] - آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر- مصر)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة باتنة، الجزائر، 2011/2010، ص 28

الصناعات المحلية، ولا عيب عن هذا الهدف سوى ان زيادة الرسوم الجمركية قد تؤدي الى تحمل المستهلك هذه الزيادة وإنقاص رفاهية المواطنين[1].

**6- الحماية ضد الاغراق:**

يتمثل الاغراق في بيع السلعة في الاسواق الاجنبية بسعر أقل من سعر بيعها في السوق الوطنية، بل أحيانا أقل من سعر تكلفتها، أملا في التخلص مثلا من فائض انتاجي لا تحتمله السوق الوطنية، أو القضاء على منافسة المشروعات الاخرى في السوق الاجنبية...الخ[2].

ولا شك أن الاغراق سياسة ضارة بمشروعات الدول الأخرى، لذا تلجأ الدول باتخاذ اجراءات كفيلة بحماية اقتصادها الوطني وذلك بفرض رسوم جمركية اضافية وقد يصل الامر الى حد منع الاستيراد كلية بالنسبة للسلعة محل الإغراق، لكن تبقى الحماية في هذه الحالة مؤقتة وتزول بزوال حالة الاغراق.

**7- الحماية بغرض تحسين الميزان التجاري:**

ان هذه الحجة حجة شائعة وأصبحت بارزة في السنوات القليلة الماضية، وتتمثل في أن فرض الضريبة سيؤدي الى خفض الواردات من السلع، ومع افتراض بقاء الصادرات ثابتة بدون تغير، فان النتيجة الواضحة هي تحسن في الميزان التجاري (انخفاض في الواردات مع بقاء الصادرات ثابتة)[3].

ويجيب الاقتصاديين على هذه الحجة بالقول أنها فشلت في التعرف على الانعكاسات السياسية والاقتصادية لهذا السلوك المركنتيلي (التجاري)، ومن الممكن أن تكون النتيجة النهائية عندما تؤخذ الانعكاسات الاقتصادية والسياسية في الحسبان على أنه لا يوجد تحسن في الميزان التجاري بل يوجد نقص في الرفاه الاقتصادي في بلدان العالم.

**8- حجة حماية الامن الوطني:**

ينبغي أن تتدخل الدولة في مجرى التجارة الدولية لحماية الصناعات الاستراتيجية اللازمة لدعم الأمن الوطني والقوة العسكرية من منافسة الصناعات الوطنية التي تتفوق عليها في الجودة والسعر، اذ أن اعتماد الدولة على العالم الخارجي في الحصول على هذه السلع الاستراتيجية يهدد استقلالها، خاصة في أوقات التوتر والحروب وما يصاحبها من توقف لطرق المواصلات[4].

ومن أمثلة هذه الصناعات صناعة البترول والحديد والصلب وصناعة السفن والطائرات والمركبات واجهزة القياس والسلع الغذائية الاساسية...الخ.

[1] - نفس المرجع، ص 28.
[2] - عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص 29.
[3] - علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 361.
[4] - عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص 32.

**9- الحماية بغرض تحقيق التوازن الاجتماعي:**

وذلك من خلال المحافظة على فئة العاملين في الزراعة بحماية انتاجهم الزراعي من المنافسة الخارجية، اذ تؤدي الحرية التجارية في بعض الدول التي تؤهلها ظروفها للتخصص الصناعي الى القضاء على الزراعة فيها، حيث أن ترك الزراعة للمنافسة الاجنبية يقضي على الزراعة الوطنية، مما يلحق ضررا بطبقة المزارعين بصفتهم يشكلون غالبية المجتمع.

كذلك قد تؤدي العلاقات التجارية الحرة بين الدول الى أن تفقد الدول طابعها الذاتي وتراثها الحضاري والثقافي، الأمر الذي يدعو الى الحد من هذه العلاقات بغية المحافظة على الاعتبارات الاجتماعية الذاتية الخاصة بالمجتمع.

**ثانيا: سياسة حرية التجارة الدولية**

هي افراز نوع من الحرية ازاء تدفق السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدولة حتى تكون التجارة الدولية حرة خالية من القيود والعقبات، اذ لا يجوز فرض قيود تعيق تدفق السلع والخدمات بالنسبة للصادرات أو الواردات على حد سواء[1].

يتضمن هذا المفهوم التقليل من التدخل الحكومي في التجارة الدولية الى أدنى حد ممكن أو حتى منع هذا التدخل منعا باتا، لان هناك العديد من المزايا التي يمكن أن تتحقق من جراء تطبيق سياسة حرية التجارة الدولية، ويعتمد أنصار هذا المذهب على عدد من الحجج أهمها:

**1- الاستفادة من التخصص في الانتاج وتقسيم العمل الدولي:**

تعتبر هذه الحجة هي الأساس الذي يستند عليه أنصار هذا الاتجاه في تحرير التجارة الدولية، حيث يتم تخصص كل دولة في انتاج السلعة التي تتمتع في انتاجها بميزة نسبية، ولما كان مدى التخصص الدولي يتوقف على نطاق السوق الذي يتم فيه التبادل، فان اتساع نطاق التجارة الدولية شرط لازم لاتساع مدى التخصص الدولي وتقسيم العمل الدولي، وهو ما يؤدي بالضرورة الى زيادة الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم، باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد الاقتصادية، وهو ما لا يمكن أن يحدث في حالة تقييد التجارة.

**2- تشجيع التقدم التكنولوجي:**

تؤدي حرية التجارة الى منافسة حادة بين المنتجين ويسعى كل منتج الى تحسين وتطوير طرق الانتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الانتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة،

[1] - رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 73.

مما يساعد المنتجين المؤهلين على المحافظة على حصتهم في السوق وفي نفس الوقت يستفيد المستهلك من هذه المنافسة ويشتري ما يحتاجه من السلع بأسعار منخفضة، أما عندما تتمتع الأسواق الداخلية بسياسة الحماية فان المنتج يكون بعيدا عن الخطر ولا يقوم بإدخال التكنولوجيا الحديثة وتحسين طرق الانتاج التي طبقت في الخارج لأنه يضمن بقاء السوق المحلية في صالحه ولهذا فان المستهلك المحلي لا يستفيد من انخفاض تكاليف الانتاج في الخارج[1].

**3- صعوبة قيام الاحتكارات:**

تمنع سياسة الحرية التجارية قيام الاحتكارات أو على الاقل تصعب قيامها خاصة مع سيادة مبدأ المنافسة بين المنتجين، حيث يكون هناك دافع الى التجديد والابتكار، وبالتالي تنخفض الى التكاليف الى أدنى حد ممكن، الأمر الذي يحد من قيام الاحتكارات في الداخل[2]، فلو أن الدولة قامت بحماية السوق المحلي عن طريق فرض الضريبة على الاستيراد جزئيا أو كليا فإنها تساعد المشاريع الاقتصادية على البقاء والسيطرة الاحتكارية على السوق المحلية دون أن تخشى منافسة المنتجات المماثلة الاجنبية التي تباع بسعر أقل.

**4- تحقيق مصلحة المستهلكين:**

يحقق تحرير التجارة مصلحة ظاهرة للمستهلكين تتمثل في حرية الاختيار بين البدائل الوطنية والأجنبية، مما يعطي لهم فرصة تعظيم منفعتهم باختيار الاجود والأرخص ثمنا، أما تقييد التجارة فيحقق اضرارا بمصالحهم، حيث أنه يضطرهم الى تقبل وضع المنتجات الوطنية من حيث الكمية والسعر والجودة، وهذه العناصر الثلاث قد لا تشبع رغبات المستهلكين أو تعظم منافعهم[3].

يمكن القول في الاخير أن التبادل الحر بين الدول والشعوب هو الوضع الطبيعي الذي يجب أن يسود في العلاقات الدولية الاقتصادية والتجارية، وكل ما يعترض هذه الحرية يؤدي الى وجود وضع غير طبيعي بين الشعوب والدول على اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية، فالنمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني لا يمكن تحقيقه بدون تجارة دولية حرة، وبدون التجارة الحرة لا يتحقق التخصص وتقسيم العمل الدولي، كما أن حرية التجارة تزيد من المكاسب التجارية للدول وترفع من كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، غير أن هذه المكاسب لا تتحقق من جراء تطبيق سياسة حرية التجارة فقط بل يتطلب ظروف اقتصادية أساسية طبيعية تكنولوجية بيئية تاريخية من أرض الواقع لكي يتم التخصص الدولي على أساس الميزة النسبية، أما البلدان النامية فإنها تعيش ظروفا اقتصادية لا تسمح لها بالاستفادة من حرية التجارة بل ان هذه السياسة تسبب لها خسائر اقتصادية.

[1] - علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 339.
[2] - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 295 .
[3] - عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص 37.

**المطلب الثالث: ادوات وأساليب سياسات التجارة الدولية**

إن تدخل الدولة في سير حركة تجارتها الدولية أصبح من الأمور المألوفة، إذ تستخدم الدول في تحقيق سياساتها التجارية نظما وأساليب تختلف باختلاف الأهداف التي تسعى إليها، وتتضمن تلك الادوات والأساليب كل ما يؤثر على تيار التبادل التجاري الدولي من نظم تنعكس على أسعار السلع والخدمات المتبادلة.

**اولا: القيود التعريفية (الرسوم الجمركية)**

يقصد بالقيود التعريفية (التعريفة الجمركية) أنها تلك القائمة التي تتضمن بيان السلع المختلفة والرسوم المقدرة عليها، وتشتمل التعريفة على جميع الرسوم، سواءا تقررت على الصادرات أو على الواردات[1]، وأساس القيود التعريفية هي الرسوم الجمركية.

فالرسوم الجمركية هي عبارة عن ضرائب تفرض على السلع بمناسبة عبورها الحدود الوطنية للدولة، دخولا في حالة الواردات وخروجا في حالة الصادرات، والغالب هي ان تفرض الرسوم الجمركية على الواردات، بينما تعفى الصادرات من كل رسوم[2].

وبما ان الرسوم الجمركية تفرض على السلع والخدمات التي تدخل في التجارة الدولية، فإنها تؤثر عليها وتتأثر بها، فأما أنها تؤثر عليها فلأنها تعد من أهم القيود التي يمكن أن تعوق تطورها، كما انها قد تكون عاملا من عوامل تشجيعها مثلا من خلال التعريفة التفضيلية التي يؤدي فرضها إلى زيادة معدل التبادل بين الدول والدول المعنية، وأما أنها تتأثر بها فلأنها تعد انعكاسا للسياسة التي تتبناها الدولة في تعاملاتها التجارية مع العالم الخارجي، فإذا انتهجت سياسة التقييد فإنها تلجأ إلى رفع أسعار ضرائبها الجمركية، أما إن سعت نحو تحرير تجارتها الدولية فإنها تلجأ إلى تخفيضها وفرضها بأسعار زهيدة .

وبصفة عامة تراعي الدول المختلفة، عند وضع هيكل التعريفة الجمركية أو تعديلها، وفق ما يتلاءم والأوضاع المحيطة بها سواءا كانت محلية ( كالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فيها) أو دولية ( كظروف المنافسة الدولية، والعلاقات التي تربطها ببعض الدول، وما تبرمه معها من اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تتصل بتحديد المعاملة الجمركية فيما بينها). وعلى أية حال ينبغي أن تتوافر في التعريفة الجمركية الصفات التالية[3]:

- وجوب تناسب فئات التعريفة مع درجة المرونة السعرية للبضائع الواردة، ففي حالة زيادة هذه الدرجة ينبغي أن لا ترتفع فئات التعريفة إلى الدرجة التي تتسبب كساد السلع المستوردة.

[1]- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006، ص 131.
[2]- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 122.
[3]- عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص 188.

- تخفيف فئات التعريفة المفروضة على السلع الوسيطة الواردة، حتى لا تؤدي زيادتها إلى تولد زيادات نابعة من قيمة المنتج النهائي، بما يوجب أساسا مساعدا لنمو القوى التضخمية.
- إعفاء السلع الضرورية من الضرائب الجمركية على الواردات، في حال استخدام النظام الجمركي كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- وضوح البنود المكونة للتعريفة الجمركية، منعا لوجود اختلافات في تفسيرها لحظة الإفراج عن البضائع.

**و**يميز عادة بين عدة أنواع من الرسوم الجمركية ، فنجد مثلا من حيث طرق تحديد سعر الرسوم الجمركية انها تنقسم الى مايلي:

- **الرسوم القيمية:** وهي نسبة مئوية ثابتة من السعر تفرض على قيمة السلعة المستوردة.
- **الرسوم النوعية:** وتفرض هذه الرسوم على أساس نوع السلعة، وتكون في شكل مقدار ثابت ومحدد من النقود على كل وحدة مستوردة من السلعة.
- **الرسوم المركبة:** هي تجمع بين الرسوم القيمية والرسوم النوعية المفروضة على نفس السلعة، حيث تفرض كنسبة مئوية على القيمة الإجمالية للسلعة المستوردة، بالإضافة إلى مقدار محدد لكل وحدة مستوردة من نفس السلعة.

اما من حيث الغرض المنشود من الرسم فتقسم الرسوم الجمركية، إلى قسمين هما:

- **رسوم مالية:** والتي يكون الغرض منها إيجاد مورد دخل لخزينة الدولة.
- **رسوم حمائية** : يكون الهدف منها حماية الأسواق المحلية من المنافسة الخارجية.

وتبقى الرسوم الجمركية من اكثر ادوات السياسة التجارية أهمية، لما تقدمه من دور مهم في اقتصاديات الدول، وان كانت اهميتها في الوقت الحالي قد بدأت في التضاؤل، بفعل المفاوضات التجارية متعددة الاطراف والتي ادت الى زوال العديد من القيود الجمركية.

**ثانيا: القيود النقدية والمالية**

يمكن التمييز في شان هذه القيود والتي تؤثر في تيار التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الواردات والصادرات بين كل من تخفيض سعر الصرف، الرقابة على الصرف، الإعانات، الإغراق.

**1- تخفيض سعر الصرف**

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل نقص في سعر الوحدة النقدية مقوما بالوحدات الأجنبية تقدره أو ترضى به الدولة، ويترتب عن هذه العملية تغير المركز النسبي للأسعار المحلية والأسعار الأجنبية فترتفع هذه الأخيرة مقومة بالعملة الوطنية، وتنخفض الأسعار المحلية مقومة بالعملة الأجنبية[1].

[1]– محمد الناشد، التجارة الخارجية والداخلية، ماهيتها، تخطيطها، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1977، ص 246.

ومن ابرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلق بقيمة كل من الصادرات والواردات بما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية، وان كان هذا الأثر يتوقف في النهاية على درجة مرونة الطلب لتغيرات الأثمان الناشئة عن هذا التخفيض.

**2- الرقابة على الصرف الأجنبي**

يقصد بنظام الرقابة على الصرف، أن تضع الدولة قيودا على الكمية المحددة من النقد الأجنبي بين عارضيه (من يملكون العملات) وطالبيه (من يرغبون في الحصول عليها)، بحيث تلتزم كلا الفئتين بعرض وطلب العملات من خلال منافذ معينة، وذلك رغبة في كبت الطلب على النقد الأجنبي بحيث يكون محصورا في حدود الكمية المعروضة من هذا النقد[1]

**3- نظام الإعانات أو الدعم**

يقصد بالإعانات، أي إجراء مالي تتخذه الحكومة يترتب عليه انخفاض التكلفة الكلية الصافية للإنتاج في مشروع أو صناعة معينة عن التكاليف التي كان من المتوقع أن تحقق لإنتاج نفس الكمية من المنتجات في ظل غياب مثل هذا الإجراء، وقد تأخذ الإعانات شكل إعانة مباشرة يحصل عليها المشتري، أو أنها تأخذ شكل إعانة غير مباشرة تمنحها الحكومة للبائع بغرض تدعيم مركزه المالي، كما تكون الإعانات قيمية، أي على شكل نسبة معينة من السعر، أو نوعية على شكل مقدار ثابت تقدم على أساس كل وحدة من وحدات السلعة[2]

وعادة ما تقصد الدولة من هذه الإجراءات تدعيم منتجات مشروعاتها التي يصعب عليها الصمود في السوق التنافسي سواءا المحلي أو الخارجي، أمام منتجات المشروعات الأجنبية ذات الميزة النسبية.

فالإعانة إذن نظام يشجع الصادرات، إذ يحقق للمنتجات المحلية نوعا من الحماية بغير الرسوم الجمركية.

**4- الإغراق**

يمكن تعريف الإغراق بصفة عامة على انه بيع أو تصدير السلعة بأقل من السعر المعتاد البيع به لنفس السلعة أو السلع الشبيهة داخل البلاد أو للتصدير بها[3]

او يقصد به بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية.

[1]- عبد الباسط وفا، مرجع سابق ذكره ، ص 310.
[2]- نفس المرجع ، ص 316.
[3]- محمد الغزالى، مشكلة الإغراق (دراسة مقارنة)، الدار الجامعة الجديدة، مصر،2007، ص 15.

وينتهج المغرق سياسة الإغراق بغية تحقيق أهدافه الاقتصادية، والتي تعد من وجهة نظره مصالح يسعى بكل وسيلة لتحقيقها حتى ولو كان ذلك على حساب ضرر غيره من المنافسين، ومن أهما السيطرة على الأسواق، توسيع نطاق السوق، القضاء على المنافسين.

ويمكن التمييز من حيث مدى استمراره بين أنواع ثلاثة من الإغراق: الإغراق العارض الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة، والإغراق قصير الأجل أو المؤقت والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله، والإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية تتمتع بالحماية، ويشترط لنجاح سياسة الإغراق انفصال الأسواق عن بعضها وهو ما يجعل من السهل على المحتكر أن يميز من حيث الثمن الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل بحسب ظروفه، وخاصة بحسب مرونة الطلب السائد به، فحيث المرونة القليلة يبيع بثمن مرتفع وحيث المرونة الأعلى يبيع بثمن منخفض[1].

**ثالثا: القيود الكمية والتنظيمية**

إلى جانب القيود السعرية ، فانه توجد قيود كمية وأخرى تنظيمية تستخدم كأدوات في السياسة التجارية في مجال تنظيم التجارة الدولية قصد تحقيق أهداف اقتصادية.

**1- القيود الكمية.**

تعمل القيود الكمية على تحديد الكميات السلعية التي تجتاز حدود الدولة الجمركية دخولا أو خروجا وذلك بإخضاع سلع التجارة الدولية إما لنظام الحضر أو لنظام الحصص أو تراخيص الاستيراد.

**ا- نظام الحضر أو المنع**

المقصود بالحضر أو المنع أن الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج، ومن هنا يتبين أن الحظر يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو على الصادرات والواردات معا وعندئذ قد يكون الحظر على جميع السلع وعلى جميع البلاد، وقد يكون جزئيا، على بعض السلع أو على بعض البلاد وفي جميع هذه الحالات لا يعتبر الحظر نظاما للحماية بقدر ما يعتبر نظاما لإلغاء التبادل الدولي، ولهذا فهو يعتبر خطر على التجارة الدولية[2].

**ب- نظام الحصص:**

يتم بمقتض نظام الحصص تحديد الكميات التي يمكن استيرادها من سلعة خلال مدة معينة، بحيث لا يسمح باستيراد تلك السلعة إلا في حدود الكمية المحددة، فالدولة فيه تحدد كمية معينة لا يجوز استيراد كمية اكبر منها، ومن هنا يعتبر نظام الحصص نوعا من القيود المفروضة على الواردات على كميتها

[1] - زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص ص 205 - 206.
[2] – عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 243

وقيمتها، وإن كان من الممكن تطبيق نظام الحصص على الصادرات أيضا، ولكن تطبيقه على الاستيراد هو الأكثر شيوعا[1].

وقد فضلت الدول إتباع نظام الحصص على نظام الرسوم الجمركية للأسباب التالية[2]:

- إن الحماية عن طريق نظام الحصص أسهل وأيسر منها عن طريق نظام الرسوم الجمركية، فاستخدام الرسوم الجمركية بكفاءة يقتضي معرفة ظروف الطلب والعرض على السلع المختلفة.
- إن الرسوم الجمركية تحتاج إلى تصديق السلطة التشريعية وهذا أمر قد يحتاج إلى فترة قد تكون طويلة، في حين أن نظام الحصص يقر بأمر إداري من وزير المالية أو الاقتصاد.
- انه يمكن التوقع بنتائج نظام الحصص بقدر كبير من الدقة، بينما يتعذر ذلك في حالة الرسوم الجمركية.

كما أن لنظام الحصص العديد من المساوئ، ذلك انه يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في السوق المحلي، إذ يترتب على التقييد الكمي إنقاص في عرض بعض السلع، والتي قد تكون من السلع المطلوبة، كما قد يؤدي إلى اختلال الميزان التجاري، لان التقييد الكمي رغم تأثيره في تقليل الواردات، قد يستتبع نقص الصادرات نتيجة المعاملة بالمثل في حركة التصدير والاستيراد على الصعيد الدولي.

**ت– تراخيص الاستيراد:**

يقصد بتراخيص الاستيراد تلك التراخيص والتصاريح التي تمنح للإفراد والهيئات قصد استيراد سلعة معينة من الخارج، وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية[3].

قد تخضع الدولة الاستيراد لنظام التراخيص فلا يسمح لتاجر باستيراد سلعة من الخارج إلا إذا حصل مقدما على إذن من السلطة العامة يصرح له بالقيام بالعملية، وقد يستعمل هذا النظام لفرض حصة دون الإعلان عنها فتحدد الدولة مقدار المستورد عن طريق التراخيص المسلمة للتجار، وقد يستعمل أيضا لحماية الأسواق الوطنية من واردات بعض الدول ويكون برفض الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها[4].

**2– الوسائل والأساليب التنظيمية**

يمكن التمييز في شان هذه الأساليب والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق في داخله المبادلات الدولية، بين المعاهدات والاتفاقيات التجارية واتفاقيات الدفع، التكتلات الاقتصادية.

[1]– مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 143.
[2]- محمود يونس، اقتصاديات دولية، مرجع سبق ذكره، ص 132.
[3]- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 1992، ص 169.
[4]- عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 263.

**ا– المعاهدات والاتفاقيات التجارية والدفع:**

المعاهدات التجارية عبارة عن اتفاق تعقده الدولة مع دولة أو دول أخرى (عن طريق وزارات الخارجية عادة) يكون الغرض منه تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل في العادة نوعين من الأمور: أمور يغلب عليها الطابع السياسي ومنها تحديد مركز الأجانب وأهليتهم لمباشرة مختلف أنواع النشاط، وأمور يغلب عليها الطابع الاقتصادي مثل تنظيم شؤون الرسوم والإجراءات الجمركية وإنشاء المشروعات ومكاتب التمثيل التجاري....الخ[1].

اما الاتفاق التجاري فهو يتميز عن المعاهدة التجارية بأجله الأقصر وبأنه يتناول أمور معينة بالذات في تفصيل يزيد عما نجده في المعاهدة التجارية التي تقتصر كما رأينا على وضع المبادئ العامة وقواعد السلوك بين الدولتين، وقد تعقد الاتفاقيات التجارية عن طريق وزراء الاقتصاد أو التجارة الخارجية.

بينما اتفاقيات الدفع فهو اسلوب ينتشر بين الدول الأخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليه الطرفان، وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الأخرى[2].

**ب– التكتلات الاقتصادية:**

تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة و تهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية .

- **منطقة تفضيل الجزئي:**

يتم من خلال هذه الصورة أن تتفق مجموعة من الدول فيما بينها على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية، بمعنى اختيارها لمجموعة من التدابير في مجال تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات التي تتم بينها باستثناء خدمات رأس المال.

- **منطقة التجارة الحرة:**

وتتميز بأنها تنظيم يحقق حرية المبادلات فيما يتعلق بتبادل المنتجات الوطنية بين دول الأعضاء ولكن مع احتفاظ كل عضو بإقليمه الجمركي المستقل في مواجهة الخارج، ويلاحظ في هذا الصدد أن تحرير المبادلات يقتصر على المنتجات التي يكون مصدر إنتاجها في إقليم احد الأعضاء، الأمر الذي

[1]- نفس المرجع السابق، ص 264.
[2]- زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 297.

يثير بطبيعة الحال مشكلة التعرف على مصدر السلعة ( منشأ السلعة ) والبت في مدى غلبة العناصر الوطنية فيها على العناصر الأجنبية[1].

- **الاتحاد الجمركي**

يقصد بالاتحاد الجمركي بأنه معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد وذلك بحيث[2]:

- إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول الاتحاد، وفي هذه النقطة يلتقي الاتحاد الجمركي مع منطقة التجارة الحرة.
- إقامة سياج جمركي موحد في شكل تعريفة جمركية مشتركة تجابه بها الدول الأعضاء العالم الخارجي، ويتم صياغتها على أساس معادلة متفق عليها بين جميع الأعضاء.
- مجموعة الإجراءات الخاصة بتعديل الاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي، ضمانا لعدم تعارض نصوصها مع التزامات هذه الدول اتجاه بعضها الآخر.
- الامتناع عن عقد أي اتفاقات جمركية أو تجارية بين دولة عضو والعالم الخارجي.

- **السوق المشتركة**

تشمل السوق المشتركة على شقين رئيسيين هما[3]:

**الشق الأول** : تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء، ويغطي ذلك حركة التبادل السلعي، ويتكفل الاتحاد الجمركي بالوفاء بمتطلبات الشق الأول من خلال إزالة القيود المفروضة على التجارة السلعية البينية، مع فرض تعريفة جمركية موحدة قبل العالم الخارجي.

**الشق الثاني** : فيختص بالبحث عن الوسائل المختلفة الخاصة بإقرار مبدأ حرية انتقال عناصر الإنتاج ( العمل + رأس المال المادي + رأس المال الإنساني + التكنولوجيا ) بين الدول الأعضاء، ويؤدي ذلك إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول الأعضاء بما يكفل إمكانية زيادة إنتاجيتها، حيث تكون هذه الدول سوقا واحدة ينتقل فيها العمال دون قيود، كما يصبح بإمكان رؤوس الأموال العمل في نطاق أوسع.

[1]- عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 269.
[2]- سامي عفيفي حاتم ، التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 40.
[3]- نفس المرجع، ص 42.

- **الاتحاد الاقتصادي**

وهو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات، وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية، بحيث تتحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم تماما كالأمر فيما يتعلق بمختلف أقاليم الدولة الواحدة[1].

**رابعا: القيود الإدارية والمالية**

تتمثل القيود الادارية والمالية فيمايلي:

**1- القيود الادارية:**

تتمثل الأدوات الإدارية في الإجراءات والتعقيدات الإدارية التي تتجه إلى التشدد في تنظيم حركة الصادرات والواردات وتؤثر عليها تأثيرا سلبيا، وتعتبر القيود الإدارية من قبيل الأدوات غير التعريفية، إذ تضعها الدولة بغرض التأثير على مبادلاتها الخارجية بشقيها الاستيراد والتصدير، وذلك لتسيير وتحقيق أهداف سياستها التجارية، بل قد تكون هذه الإجراءات اشد خطرا على التجارة الدولية من غيرها، ويمكن حصر أهم المجالات التي يمكن أن تطبق فيها القيود الإدارية كالآتي:

- التعسف في تطبيق التعريفة الجمركية
- التعسف في تقدير قيمة الواردات
- القصور في النواحي التشريعية
- تعقيدات الإجراءات الجمركية
- التعقيد وعدم البساطة في مجال التخليص الجمركي.
- الإفراط في عدد وثائق المطلوبة والبيانات المتعلقة بالتجارة والسلع
- إتباع نظم وإجراءات عتيقة
- تعدد الجهات الرقابية

**2- القيود المالية :**

إن إحدى القضايا المهمة في المعاملات الجمركية هي عدم وضوح الرؤية في المعاملات المالية بين التاجر ومصلحة الجمارك، وعدم التحقق من التكلفة المالية التي سوف يتحملها عن قيامه بالتخليص

[1]- عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 270.

الجمركي على البضائع التي يستوردها واتساع مجال النزاع والتفاوض بينه وبين رجال الجمارك في محاولة منه لتجنب الزيادة في تلك الرسوم[1].

وتؤدي الزيادة في الرسوم المالية إلى ارتفاع تكلفة استيراد المدخلات اللازمة للإنتاج وغيرها من الواردات، بما ينعكس بصورة سلبية على القدرة التنافسية للصادرات، وتضم القيود المالية عدة أشكال من العوائق منها:

- تفرض ضرائب إضافية على الاستيراد يطلق عليها أجور الخدمات، وهي تستخدم لأهداف مختلفة وتأخذ تسميات عديدة مثل ضريبة الاستهلاك، ضريبة الإنتاج، أجور مرافقة، ضريبة اختلاف سعر الوقود، ضريبة اختلاف أنظمة الشحن، غرامات مالية، ...الخ.
- رسوم عالية تفرض للكشف على المواصفات.
- رسم الحجر الزراعي.
- رسم بدل التأمين.
- رسم إشعار جمركي.

**خامسا: القيود الفنية أو الحديثة**

أحيانا ما تضع الحكومات اشتراطات ومعايير فنية ملزمة على المنتجات لاعتبارات صحية وبيئية، بل وتشجع أيضا وضع معايير غير ملزمة للمنتجات بهدف تسهيل الانتفاع أو الاستفادة منها، ومع هذا فإن تلك الضوابط والمعايير يمكن أحيانا استخدامها كعوائق أمام الواردات وبالتالي تدمر التجارة الدولية.

وتدور المعايير الفنية حول الخصائص والمواصفات والشروط التي ينبغي توافرها في المنتج من حيث النوعية والمكونات المادية والنقاء، المتعلقة بالمعايير والاشتراطات البيئية، والتدابير الصحية والصحة النباتية، ومتطلبات التعبئة والتغليف.

وتؤثر المعايير السابقة سواء تعلقت بالمنتجات أو بالأساليب الإنتاجية على وضع الدولة التجاري، كما تؤثر أيضا على الدول الأخرى المتعاملة معها بشكل مباشر وغير مباشر، ويلاحظ أنه وإن كانت الأهداف المعلنة من استخدام المعايير السابقة لحماية البيئة فإنها قد توظف لتحقيق أغراض تجارية وتستخدم كأداة حمائية مقنع، كما أنها ولا شك تؤثر على التجارة حتى ولو طبقت للأغراض البيئية فقط.

[1]- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، فريق من الخبراء، تطوير الأداء الجمركي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006. ص 15.

## المبحث الثاني: العلاقة بين نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ونظريات التجارة الدولية

قامت العديد من الأدبيات السابقة ببحث العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية من خلال إيضاح ماهية الرابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، هل الاستثمار الأجنبي المباشر إحلالي يحل محل التجارة الدولية أو مكمل لها، أو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب التجارة الدولية أو يعد أساسا لقيام التجارة الدولية؟

إن ما يميز هذه الإسهامات الأدبية هو محاولة دمج بين أهم نشاطين في مجال الأعمال نشاط التجارة الدولية ونشاط الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن طرح نظري متكامل يفسر مدى الارتباط بينهما ويوضح مجالات وحدود كل منهما، لاسيما أن المؤسسات الاقتصادية على اختلاف درجة تطورها وطبيعة صناعتها قد يفسح المجال أمامها وعلى نطاق دولي، الخيار بين النشاطين فأي قرار سيتم اتخاذه؟ التجارة الدولية أم الاستثمار الأجنبي المباشر؟

### المطلب الأول: النظرية التقليدية للتجارة الدولية

لم تهتم النظرية التقليدية للتجارة الدولية بالاستثمار الأجنبي المباشر كثيرا حيث تفترض النظرية أن قيام التجارة الحرة بين البلدان سينفي الحاجة إلى انتقال رأس المال بين البلدان، إذ يسجل انتقال السلع بحرية بين الأقطار انتقال عناصر الإنتاج أمرا لا ضرورة له، بل إن النظرية التقليدية للتجارة الدولية مبنية على صعوبة واستحالة انتقال عناصر الإنتاج بين الدول كإحدى فرضياتها الأساسية، فهي تنظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه شيئا تابعا للتجارة الخارجية في السلع والخدمات، وتفسر النظرية التقليدية كلا من التجارة والاستثمار عبر الحدود على أساس الفوارق في هبات الموارد الطبيعية بين البلدان والتي تؤدي بدورها إلى فوارق في تكلفة الإنتاج كما تؤدي إلى فوارق في العائد لعناصر الإنتاج كرأس المال والعمل، تقود هذه الفوارق إلى التخصص ومن ثم التجارة بين الدول[1].

#### أولا: النظرية التقليدية للتجارة الدولية نموذج هيكشر– أولين – ساموسلون

لقد عرضت النظرية التقليدية للتجارة الدولية حسب نموذج هشكر– أولين– ساموسلون أن اختلاف المصادر الطبيعية لعناصر الإنتاج النسبية بين الدول يعتبر أساسا لقيام التجارة الدولية، فالدولة يجب أن تتخصص وتصدر السلع التي تحتاج في إنتاجها كثافة في العنصر الوفير لديها وتستورد السلع التي يحتاج إنتاجها كثافة في العنصر النادر لديها، وفي هذه الحالة يؤدي التبادل الدولي إلى تساوي العوائد النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج، ولذلك ليس هناك داعي لانتقال عوامل الإنتاج دوليا والتي من ضمنها الاستثمار الأجنبي المباشر[2]، فحسب هذا النموذج يمكن أن تكون التجارة بديلا عن انتقال عوامل الإنتاج

[1] - أحمد عبد الرحمن احمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 79- 80.

[2] - Salvatore. D, international economics, USA, John end sons. inc. 9th edition, 2007, p p 122- 124.

دوليا من خلال تجارة السلع التي تتضمن تبادل غير مباشر لعناصر الإنتاج بين الدول، فعند تصدير السلع الكثيفة رأس المال واستيراد السلع الكثيفة العمل فإن الدولة الكثيفة رأس المال تصدر بطريقة غير مباشرة صافي كمية رأس المال وتستورد صافي العمل، وهذا يعني أن عناصر الإنتاج تنتقل بطريقة غير مباشرة من خلال تصدير واستيراد البضائع.

**ثانيا: نموذج Mundell 1957**

ركز نموذج Mundell[1] على دراسة العلاقة بين تحركات رؤوس الأموال وتجارة السلع بالاعتماد على المبادئ الأساسية لنظرية هيكشر– أولين– ساموسلون، مع اسقاطه لأحد فروضها والمتمثل في حرية انتقال التجارة بين الدول، وبالتالي افترض وجود تقييد للتجارة بين الدول، حيث اوضح ان فرض تعريفة جمركية على السلع كثيفة راس المال من جانب الدول ذات الندرة النسبية في راس المال في اطار سياسة احلال الواردات يؤدي الى دخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى أراضيها، وذلك لان تقييد التجارة يمنع تساوي اسعار عناصر الإنتاج، وبالتالي يحل الاستثمار الاجنبي المباشر محل التصدير، وقد يكون هذا الاحلال تاماً، ولذلك رأى Mundell ان فرض التعريفة الجمركية يعمل على ارتفاع السعر النسبي لعنصر راس المال في البلد الاول التي لديها ندرة نسبية في راس المال، فينتقل راس المال اليه من البلد الثاني الاكثر وفرة في راس المال حيث يصبح عائده اكثر ارتفاعا في البلد الأول، وبالتالي تتحول الوفرة النسبية من راس المال لصلح البلد الأول، ويفقد البلد الثاني وفرته النسبية لصالح البلد الأول، ويستمر التيار الرأسمالي طالما كان هناك اختلافا في الاسعار النسبية لعناصر الانتاج بين البلدين، وعندما يتحقق التساوي في الاسعار النسبية وفي الوفرة النسبية لعناصر الانتاج بين البلدين يتوقف التبادل الرأسمالي حتى لو ارتفعت التعريفة الجمركية بعد ذلك.

ولقد انتقد Muchielli تحليل Mundell حيث أوضح أن تقييد التجارة يؤدي لأن يكون الاستثمار المباشر بديلا جزئيا وليس تاماً للتبادل السلعي – كما قال Mundell– وقد أرجع ذلك كنتيجة لقيام الدول الأقل كثافة في رأس المال بفرض تعريفة جمركية على وارداتها من السلع كثيفة رأس المال، وبالتالي يكون في هذا البلد سعران للسلع كثيفة رأس المال، سعر دولي (P) وسعر داخلي P(t+1) حيث تمثل (t) الضريبة الجمركية، مما يجعل السعر الداخلي أكبر من السعر الدولي، ويؤدي ارتفاع هذا السعر إلى انكماش الطلب المحلي على السلع كثيفة رأس المال وبالتالي انخفاض وارداتها، وفي نفس الوقت تؤدي زيادة الإنتاج المجلي من السلع كثيفة رأس المال إلى زيادة الطلب على رأس المال، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر رأس المال، وبذلك يجد منتجو السلع كثيفة رأس المال في البلد ذي الوفرة النسبية في هذا العنصر أنه من الأفضل لهم القيام بالاستثمار في البلد ذي الندرة النسبية، حيث يرتفع سعر رأس المال عن سعر

[1]- Mundell. R, international trade and factor mobility, the American economic review, Vol. 47, No. 3, June. 1957. pp: 321- 335.

العمل فينتقل إليه رأس المال حتى يتحقق التساوي في أسعار عناصر الإنتاج مرة أخرى، ويترتب على هذا التحول زيادة في الوفرة النسبية في البلد الأقل كثافة وانخفاضها في البلد الأكثر كثافة[1].

**المطلب الثاني : نظرية دورة حياة المنتج**

تعود نظرية دورة حياة المنتج إلى فيرنون Vernon (1966)[2] في محاولة لتفسير مبرراته للتجارة الدولية وأسباب انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يركز فيرنون أيضا على المزايا الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات إلا أنه يعطي اهتماما خاصا للتفوق التكنولوجي، ومن أهم ما يميز نظرية دور حياة المنتج إبرازها للعوامل التي تلعب دورا هاما في تحديد أنماط الاستثمار والإنتاج والتصدير عبر الزمن، وتقسم دور حياة المنتج إلى ثلاث مراحل أساسية هي:

**أولا: مرحلة الإنتاج الجديد**

في هذه المرحلة تقوم الشركة التي يكون موطنها إحدى الدول المتقدمة بإنتاج المنتج الجديد والتي تمتلك مقومات إنتاجه، وأهم هذه المقومات هو التفوق التكنولوجي الناتج عن البحوث والتطوير، وتميل هذه الشركات في هذه المرحلة إلى التوطن في الدولة الأم لتوفر الطلب المحلي، حيث ترفع مستويات دخل المستهلكين بالإضافة إلى أن طلبهم يتسم بأنه ذو طبيعية متغيرة تساعد على استيعاب المنتجات الجديدة، كذلك فإن الشركات صاحبة الاختراع تحتاج إلى وجود علاقة اتصال قريبة بمراكز الأبحاث خاصة عند ظهور الحاجة إلى إجراء بعض التعديلات على المنتج نتيجة المعلومات المرتدة من السوق.

ويتم تصريف وبيع معظم منتجات المنتج الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم خلال تلك المرحلة، كما تسعى الشركة المبتكرة للمنتج الجديد للبحث على فرص تصديرية، تلك الفرص التصديرية سوف تظهر أولا في الدول المتقدمة الأخرى حيث تشابه أذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية مع الأفراد في الدولة التي نشأ فيها المنتج[3].

**ثانيا: مرحلة المنتج الناضج**

خلال تلك المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريع وذلك بسبب توسع المستهلكين في عملية الشراء، كما أن المنافسة تبدأ في الظهور خلال تلك المرحلة كما أن الطلب في الدولة الأم يصبح أكثر حساسية لعامل الثمن أو الأسعار، وفي مرحلة تالية يصبح من الصعب توسيع عملية الإنتاج في الدولة الأم وذلك لأسباب عديدة من بينها ظهور منافسين جدد بالداخل أو تبدل الذوق العام أو ربما يكون ذلك

[1] - جمعة محمد سيد أبو السعود، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على قطاع الغزل والنسيج في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2006، ص ص: 23. 24.

[2]- R. Vernon , « international investment and international trade in the product cycle », the quarterly journal of economics, Vol 80, Issue 2, 1966, p p: 190 – 207.

[3] - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 49.

راجعا إلى اعتماد المنتج عن تكنولوجيا عتيقة أو متخلفة خاصة في ظل ثورة التكنولوجيا، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المبيعات ومن بعدها الأرباح، ومن الضروري في تلك المرحلة أن تقوم الشركة المبتكرة بالاستثمار في الخارج وذلك بإنشاء أدوات إنتاج خاصة بها في الخارج، والدافع لذلك هو حماية سوقها الذي خلقته خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير، أو قد يكون راجع إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة، وما يحمله من تبعات لتلك العوامل تمثل قوى دافعة للشركة على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر[1].

**ثالثا: مرحلة المنتج النمطي**

يصبح المنتج في هذه المرحل منتجا نمطيا، حيث من غير الممكن تمييزه عن غيره من المنتجات سواء بالدولة الأم أو بالدولة المتقدمة التي تم الانتقال إليها، وتصبح نفقات الإنتاج هي العامل الأساسي في تحديد ربحية المشروعات خاصة مع شدة المنافسة السعرية من جانب الشركات الأخرى، وتظهر الشركات المكتشفة إلى توطين هذا المنتج في الدول الآخذة في النمو حيث تنخفض تكلفة العمل والمواد الأولية ويتم فيها الإنتاج وإعادة التصدير للدولة الأم[2]، في ظل هذه النظرية هناك علاقة بديلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في المرحلة الثانية ومكملة في المرحلة الثالثة.

**المطلب الثالث: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)**

من النظريات التي عالجت الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية ضمن إطار موحد على المستوى الاقتصاد الكلي شاعت نظرية الإوز الطائر للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي والتجارة وما تلاه من نسخ معدلة أهمها نظرية كوجيما.

**أولا: نظرية الإوز الطائر**

تقدم هذه النظرية وصفا لدورات حياة الصناعات المختلفة خلال مراحل التنمية الاقتصادية، وتتضمن إعادة توطين الصناعات بتبديل موقعها من بلد لآخر من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وذلك استجابة للتحولات في قدرة البلدان التنافسية، وضعت الصيغة الأصلية لنظرية الإوز الطائر في أواخر عقد الثلاثينيات من K. Akamatsu عندما كانت اليابان ما تزال بلدا فقيرا مقارنة ببلدان أوربا وأمريكا وتسعى إلى الوصول إلى مصافها، يصف النموذج التغير في الهيكل الصناعي خلال الزمن، مبتدءا بالتركيز على صناعة النسيج كثيفة العمل ومنتقلا بشكل تدريجي إلى النشاطات التي يرتفع عليها الطلب، مثل الصناعات الكيماوية ثم الصلب ثم السيارات وهكذا، إذ يرتفع تدرج كل صناعة حتى أقصى

[1] - نفس المرجع، ص 50.

[2]- Agarwal.J. P, « Determinants of Foreign direct investment Asurvey ». welitwrits chaftsarchiv, Bd , 1980. P 751.

نقطة قبل أن تختفي تدريجيا بسبب تناقص القدرة التنافسية ويتم وصف المراحل المتعاقبة على شكل حرف V مقلوب، ومن هنا التشبيه بسرب الإوز الطائر، الشكل نفسه يصف انتقال الصناعات من بلد إلى آخر مما يمثل تطور الصناعة نفسها في بلدان مختلفة عبر الزمن[1].

على وفق هذه النظرية أسهمت الشركات متعددة الجنسيات اليابانية من خلال نقل مواقع الأصول التي لم تعد تستخدم محليا إلى البلدان النامية المضيفة المجاورة التي تتمتع بميزة نسبية تستند إلى وفرة اليد العاملة الرخيصة وبعض المهارات ولكنها لم تستطع تحقيق ميزتها النسبية بالكامل بسبب انعدام هذه الأصول، في بناء الصناعات في البلدان ورفع مستواها وتغيير اتجاهها، فقد قامت بوجه خاص بتحويل صناعات موجهة نحو الاستهلاك الداخلي إلى صناعات موجهة نحو التصدير وقادرة على المنافسة دوليا، وبذلك ساعدت البلدان على تحقيق أو تحسين مزاياها النسبية.

تعد التجارة المحرك الأكثر أهمية في نظرية الإوز الطائر، إذ يتم نقل السلع الجديدة والتكنولوجيا الجديدة عبر الدول، ويحقق هذا النموذج علاقة تكاملية لعملية التطور الصناعي بين الدول المبدعة (الإوزة القائدة) الأكثر تقدما (SenshinKoku) والبلدان التابعة (Koshinku)، تقوم البلدان التابعة باستيراد السلع الجديدة المبتكرة من البلد القائد الذي يصدرها بعد إشباع الطلب في سوقه المحلي، وعندما يفقد الأخير قدرته التنافسية في منتوج معين فإنه يوجه إنتاجه خارجا ويسمح بنقل التكنولوجيا والسلع الرأسمالية المطلوبة والضرورية لإنتاج هذه السلعة في البلد التابع، ويحمل الإنتاج المحلي محل الاستيرادات بعد أن تتعلم البلدان التابعة كيفية تصنيع هذا المنتج لتغطية حاجاتها المحلية في إطار إستراتيجية إحلال الواردات، فضلا عن تجهيز الأسواق الأجنبية بعد إشباع حاجاتها المحلية، وهكذا فإن التعاقب يمثل دورة حياة منتج معين[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الكلي في البلد القائد على وفق هذا النموذج لا يتناقض مع إعادة توطين الصناعات لأن الصناعة يعاد هيكلتها ورفع مستواها على نحو مستمر، ويعاد تخصيص الموارد لصالح المنتجات ذات المهارة والتكنولوجيا الأعلى، والتي تمثل الميزة النسبية في المرحلة اللاحقة، وعليه فلا توجد في هذا النموذج مقايضة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يتزايد الاستثمار العالمي بشكل مستمر داعما تدفقات التجارة، وعلى وفق هذه الاعتبارات فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون متجها للتجارة وتكميليا لاقتصاد البلد المضيف بسبب آثاره على مستويات المعيشة والاستخدام.

[1] - هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين أنموذجا، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 63.
[2] - نفس المرجع، ص 63.

**ثانيا: نظرية Kojima**

عرفت نظرية الإوز الطائر عدة تعديلات من قبل كل من Kojima و Ozawa اللذان ينتميان إلى ما يسمى بالمدرسة اليابانية، حيث طوروا نموذجا يجمع بين الأدوات الكلية والجزئية، فالأدوات الجزئية تشمل القدرات والأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي، والأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، حيث تؤكد تلك المدرسة على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة، مع الاستبدال الجزئي للسوق، فإن المدرسة اليابانية توصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية[1].

تهتم نظرية كوجيما بتفسير الاختلافات بين نماذج الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالولايات المتحدة واليابان في البلدان النامية والنتائج المترتبة عنها على التوسع في التجارة الدولية والرفاه العالمي، حيث ينظر كوجيما للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه وسيلة لنقل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية من بلد المنشأ إلى البلد المضيف، كما يرى أن هناك نوعان من الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار الموجه للتجارة والاستثمار المناهض للتوجه التجاري[2].

يكون الاستثمار الأجنبي المباشر موجها للتجارة إذا أولد فائض طلب على الاستيرادات وفائض عرض للصادرات عند معدلات التبادل التجاري الأصلية، ويحصل العكس لو كان الاستثمار الأجنبي المباشر مناهضا للتوجه التجاري، ويعتقد كوجيما أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه تجاريا يحقق الرفاه في كل من البلدين المصدر والمضيف في حين يؤدي النوع الآخر إلى تناقص الرفاه.

ذكر كوجيما أن نمط الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني هو استثمار موجه للتجارة في حين أن استثمار الأجنبي المباشر الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية مناهض للتوجه التجاري، ويعود ذلك إلى حقيقة أن الشركات متعددة الجنسيات اليابانية كانت صغيرة وتنافسية وواطئة التكنولوجيا وتروج للتجارة، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر هنا مكمل للتجارة، ويعكس ذلك أن حقيقة الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني كان موجه بشكل رئيسي نحو تطوير الموارد الطبيعية وبعض قطاعات التصنيع التي تفقد فيها اليابان ميزتها النسبية، بالمقابل أن الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية نقلت إلى الخارج الصناعات التي تمتلك فيها ميزة نسبية وذات احتكار القلة والمتقدمة تكنولوجيا والتي تحل محل التجارة، وينظر كوجيما أن نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني كان على نحو جوهري أفضل للبلدان النامية، وأنه على الرغم

[1] - رضا عبد السلام، محدد الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 58.
[2] - هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 66.

من أن الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي كان عقلانيا من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات فهو مضر بالرفاه الوطني والتنمية الاقتصادية[1].

## المطلب الرابع: النظرية الانتقائية لجون دنينج (Jaon Dunning )

تعتبر النظرية الانتقائية من النظريات المعاصرة التي حاول فيها جون دنينج إلى البحث لأجل إيجاد إجابات واضحة و شافية، عبر توضيح عملية اتخاذ قرار التدويل من جهة، ومن جهة أخرى ايجاد الأسباب الكامنة وراء تفضيل المؤسسة نمط الاستثمار الأجنبي المباشر عوضا عن نمط التصدير أو التنازل عن الرخص.

### اولا: النظرية الانتقائية لجون دنينج في الانتاج الدولي

يعتبر Jaon Dunning (1979) أول من وضع أسس النظرية الانتقائية[2]حيث تميزت هذا الدراسة بالستاتيكية والديناميكية في آن واحد، حيث قام Dunning في مرحلة أولى بتطوير تحليل خاص بالاختبار ما بين التراخيص والتصدير والاستثمار الأجنبي المباشر، واختبر فعالية كل واحد منهم ثم قام في مرحلة ثانية بدراسة التطورات الديناميكية لوضعية الدول وسلوك الشركات وذلك من خلال دورة الاستثمار، كما تعتبر نظرية Dunning واحدة من أبرز النظريات التي تفسر ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي تجميع للعديد من فروع الاقتصاد مثل المؤسسات الصناعية، ونظريات التجارة الدولية، واقتصاديات الموقع، ووفقا للنظرية الانتقائية فإن الشركة حتى تقوم بالاستثمار في الخارج يجب توفر ثلاثة شروط أساسية هي:

#### 1. الشرط الأول: مميزات الملكية

وهي عبارة عن المميزات والقدرات التي تستمدها الشركة مما تملكه من أصول مادية ومعنوية خاصة بها والتي تمدها بالميزة التنافسية والتي تؤهلها للنجاح في خلق مكانة لها بالأسواق التي تعمل بها، ومن أمثلة ذلك وفرة الحجم، كفاءة الإدارة، تنوع الإنتاج، العلامة التجارية، العمالة المدربة، القدرة على التسويق والنفاذ إلى الأسواق الخارجية والاستفادة من الإنتاج العالمي.... إلخ[3]، وهذه المزايا يجب أن تكون من الضخامة في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة إلى الحد الذي يعوض الشركة عن عملها في بيئة غريبة عليها من حيث اللغة والتقاليد والأسواق.

---

[1] - نفس المرجع، ص 67.

[2]- Dunning. J, Explaining changing pattern of international production : in defense of the elective theory, Oxford Bulletin of economics and statistics, Vol 41, No 4, 1979 , p p 269- 295.

[3] - سامي سلامة نعمان، مرجع سبق ذكره، ص 94.

### 2. الشرط الثاني: المميزات الداخلية

ونعني أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص، أي أن امتلاك الشركات لمزايا احتكارية لن يدفع هذه الشركات إلى الاستثمار في الخارج إلا إذا كانت المزايا المترتبة على هذا الاستثمار تزيد من التكاليف والمخاطر المرتبطة بالعمل في الخارج، وفي حالة عدم تحقق هذا الشرط فإن الشركات ستلجأ إلى البدائل الأخرى لاستغلال هذه المزايا وهي التصدير أو منح التراخيص[1].

بالنسبة لسياسة التصدير، تقدم النظرية عدة عوامل تدفع الشركة متعددة الجنسيات لتفضيل الاستثمار المباشر عن التصدير وأهمها[2]:

**أ- تخفيض نفقة الإنتاج**

فوفقا لنظرية المزايا النسبية، تتمتع بعض الدول بمزايا نسبية تمكن من استخدامها كقاعدة صناعية بالمقارنة بالبعض الآخر، وبناء على ذلك تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتخصيص مواردها بين الدول المختلفة بما يحقق لها أدنى نفقة متوسطة ممكنة ومن ثم أعلى مستوى من الأرباح.

**ب- السياسات التجارية التقليدية**

حيث يؤدي فرض حكومات الدول المضيفة للقيود تعريفية وكمية على الواردات وخاصة من جانب الدول التي تتبع سياسة الإحلال محل الواردات إلى صعوبة التصدير وتزايد احتمال فقدان هذه الأسواق، وإزاء هذا الموقف تفضل الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار داخل هذه الدول لتخطي هذه الحوافز والحفاظ على حصتها السوقية في هذه الدول.

**ت- الأهداف التسويقية**

تفضل الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار الأجنبي المباشر عن التصدير حتى في حالة عدم وجود قيود على التجارة الدولية، وذلك لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتيح لها فرصة التعرف على ظروف السوق وأذواق المستهلكين وبالتالي إحداث تغيرات بما يتلاءم مع هذه الظروف، وكذلك التنبؤ باتجاهات الطلب والتغيرات المستقبلية في هذه الأسواق.

[1] - خليل محمد خليل، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية: بحث في النظرية، المجلة العلمية، العدد 2، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 1994، ص 140.

[2] - سميحة السيد فوزي، ظاهرة الشركات دولية النشاط والدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، العددان: 415- 416، الجمعية المصرية للاقتصاد والسياسة والتشريع والاحصاء، القاهرة، 1989، ص ص: 203- 205.

**ث- ردود فعل المحتكرين**

في بعض الأحيان تتبع الشركات سياسة الاستثمار المباشر كرد فعل لاتجاه إحدى الشركات التي تخدم نفس الأسواق والتي تتبع هذه السياسة، أما فيها يتعلق بتفضيل الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار الأجنبي المباشر عن التراخيص، أي قيام الشركة ببيع التكنولوجيا أو الاسم التجاري أو براءة الاختراع أو الخدمات الإدارية فذلك يرجع إما لرغبة الشركة في الاحتفاظ بتلك المزايا وإعادة استثمارها داخليا، لأن الاحتفاظ بها يساعد على زيادة مكاسب الشركة من ناحية وخسارة الشركات الأخرى المنافسة لها من ناحية أخرى، أو عدم قدرة الشركة في بعض الأحيان على بيع كل مزاياها الاحتكارية مجتمعة إما لتعددها أو لصعوبة تقييمها أو نقلها، وفي هذه الحالة يؤدي بيع بعض المزايا دون الآخر إلى تحقيق عائد أقل من بيعها مجتمعة.

**3- الشرط الثالث: مميزات الموقع**

وهي تلك المميزات التي تحصل عليها الشركات العالمية من خلال عملها في الدول المضيفة للاستثمار والتي تشمل تكاليف المدخلات مثل أجور العمال، إنتاجية العامل، حجم ومواصفات السوق، تكاليف النقل، البعد عن أو القرب من الأسواق الأساسية، البعد عن الدولة الأم للشركة، الهيكل التنظيمي وعنصر المخاطرة، وهيكل المنافسة الداخلية في الصناعة المتعلقة بنشاط الشركة[1].

وتنفرد النظرية الانتقائية لدانينغ بربطها بين البدائل المختلفة لخدمة الأسواق الخارجية (الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير، التراخيص) ويعتبر توفر الشرط الأول (مميزات الملكية) شرط أساسي في كل البدائل، وتتجه الشركات إلى الاستثمار في الخارج في حالة توافر الشرطين الآخرين، بينما تتجه الشركة إلى التصدير في حالة عدم وجود مزايا مكانية للدولة المضيفة، وتفضل الدولة بيع التراخيص في حالة عدم وجود مزايا للاستخدام الداخلي لمزايا الملكية بالإضافة إلى عدم وجود مزايا مكانية للدولة المضيفة أو توافرها بدرجة غير كافية.

**ثانيا: نظرية جون دنينغ والمستجدات السياسية والاقتصادية الدولية**

حضيت الأنظمة الحاكمة لكل من النظام الاقتصادي والسياسي الدولي بقدر محدود من الاهتمام في نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي ركزت جل اهتمامها إما على الأنظمة الوطنية الحاكمة للاستثمار سواء بالدول المضيفة أو الدولة الأم أو الشركة ذاتها وإستراتيجيها الاستثمارية، فتلك النظرية لم تعط تفسيرا بعد لأثر دور المنظمات الدولية وما أتت به من اتفاقيات مثل منظمة التجارة العالمية وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى في تحرير كل من التجارة والاستثمار الدوليين.

[1] - سامي سلامة نعمان، مرجع سبق ذكره، ص 97.

فمع اختلاف أشكال وأحجام الشركات متعددة الجنسيات فإن أثر تحرير كل من أنظمة التجارة والاستثمار من الصعب استنتاجه من النظريات القائمة وذلك بسبب الحاجة إلى تحليل جديد متعدد الأبعاد، فالعولمة أصبحت كلمة السر على المستوى الاقتصادي خلال التسعينيات، كما أن الاقتصاديات الوطنية صارت بلا تردد وبتلقائية أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي من خلال عمليات التجارة العابرة للحدود وكذلك التزايد المستمر في كل من الاستثمار ورأس المال الدولي، كما أن المستهلكين صاروا أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، ومن ثم صاروا أكثر استهلاكا للسلع الأجنبية، ولهذا زاد عدد الشركات التي تعمل عبر الحدود، كما أن المدخرين صاروا أكثر استثمارا عن ذي قبل في أماكن بعيدة[1].

إن إنشاء منظمة التجارة العالمية على إثر إنفاق أورجواي خلق نظام اقتصادي عالمي جديد وهو النظام الحاكم لكافة المتعاملين فيه بما فيهم الشركات متعددة الجنسيات، وهو أمر لم تتضمنه أو تحتويه نظريات الاستثمار لان معظمها كتب قبل التسعينات، ولكن على الرغم من استمرار جون دنينغ في الكتابة عن نظريته حتى عام 1998، إلا أنه لم يضف جديدا بشأن أثر تلك المستجدات على عمل النظرية[2].

إن تحرير التجارة العالمية وما تزامنها مع ظاهرة عولمة الإنتاج والتجارة وحركة رأس المال وظهور الاتحادات الإقليمية، وبروز تطورات تكنولوجية ومعلوماتية متسارعة زاد من الترابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية بشكل قد يصعب الفصل بينهما في المستقبل، إن مثل هذه المستجدات تمثل تحديات جديدة أمام نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية.

**المبحث الثالث: الآثار والروابط المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية**

للتنبأ بان الرابط بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة احلال أو تكاملي، اوضح (1998) Dunning أن العلاقة بين التجارة و الاستثمار الاجنبي المباشر مشروطة باعتبارات التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر، وبين (1998) Gray أن انتاج الشركات الاجنبية يبحث عن سوق يسمح له بأن يحل مكان التجارة الدولية والبحث عن الكفاءة لزيادة حجم التجارة، وبالتالي فان العلاقة السببية بين التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر حسب حالة الاحلال/التكامل علاقة معقدة تعتمد على نوع التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر، وقد تسبب التجارة الاستثمار الاجنبي المباشر، أو يسبب الاستثمار الاجنبي المباشر التجارة، أو كلاهما يسبب الآخر[3].

[1]- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 60.
[2]- نفس المرجع السابق، ص 61.
[3]- خالد محمد السواعي، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الصادرات الاردنية، دورية الادارة العامة، المجلد 51 العدد 3، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 2011، ص 430.

كما أن العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة صيغت من خلال الاقتصاد الجزئي للمنشأة والسلوك الصناعي، كما صيغت أيضا من خلال الاقتصاد الكلي للتجارة الدولية والاستثمار الاجنبي المباشر.

أيضا من مظاهر العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية هي ذلك التفاعل بين سياسات التجارة وسياسات الاستثمار الاجنبي المباشر والتي أصبحت مسألة تهم الحكومات الوطنية، وذلك باعتبار أن الاستثمار الاجنبي المباشر أصبح يلعب دورا هاما ومتزايدا في الاقتصاد العالمي، وتاريخيا تطرقت العديد من المفاوضات والاتفاقيات الدولية لمسائل التجارة الدولية مقارنة مع العناية المولاة للاستثمار الاجنبي المباشر، وقد شملت المفاوضات التجارية الدولية مؤخرا مناقشة تأثير سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر على التدفقات التجارية (تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة)، ولكن كان هناك قدر أقل من الاعتراف بالآثار العكسية التي يمكن أن ترتبها السياسات التجارية على قرارات الاستثمار الاجنبي المباشر، وبناءا على ذلك فان فهم الآثار التي يمكن أن ترتبها السياسات التجارية على قرارات الاستثمار الاجنبي المباشر هامة لتقييم وتعزيز البعد الانمائي للسياسات الاقتصادية الوطنية والدولية.

## المطلب الأول: الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية على المستوى الجزئي

يتم تحليل العلاقة بين التجارة الدولية والاستثمار الاجنبي المباشر في اطار هذه النماذج على المستوى الجزئي، بافتراض وجود بلدين اذ تؤدي الشركات أنشطة المقر الرئيس في بلد المنشأ، وتقوم اما بنقل عمليات الانتاج الى فروعها في البلد المضيف (الاستثمار الاجنبي العمودي) او تتولى الانتاج في كل من بلد المنشأ والبلد المضيف معا (الاستثمار الاجنبي المباشر الافقي).

### أولا: الاستثمار الاجنبي المباشر الافقي والتجارة الدولية

الاستثمار الافقي هو أن تقوم الشركة بفتح فرع لها في دولة أخرى وتنتج نفس ما تنتجه الشركة الأم، مثال على ذلك شركة تويوتا، فهذه الشركة تعمل في مجال صناعة السيارات، حيث يقع مقرها الرئيسي في اليابان، بينما تنتشر ماركاتها في جميع أنحاء العالم، حيث يعتمد نظام الانتاج لديها على شركات مملوكة بالكامل والتي تستورد قطع الغيار والمكونات من شركات أخرى، لتقوم في النهاية بإنتاج السيارات[1].

[1] - عاطف نعيم الدمياطي حبيب، اثر اتفاقيات (TRIMS) على أداء منظمة التجارة العالمية (WTO) استثمار باستثمارات الدول النامية: دراسة حالة للتطبيق على مصر، أطروحة دكتوراه في الاقصاد غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2013، ص 17.

ان تحليل قرار الاستثمار الافقي يستتبع بالضرورة وجود معادلة ذات حدين، على أحد جانبي المعادلة تقف التكاليف وعلى الجانب الأخر توجد المنافع، ان تأسيس شركة تخدم السوق المحلي بدلا من التصدير اليه يعني وجود تكاليف متعددة للتعامل مع الدولة الجديدة، فهناك تكاليف الانتاج الثابتة والمتغيرة من جانب، والتي تعتمد على عنصر الاسعار والتكنولوجيا، بالإضافة الى تأسيس شركة جديدة يتطلب المزيد من التكاليف الخاصة بإنشاء المباني والمصانع وجلب العمالة المحلية وغيرها، وعلى الجانب الآخر، فان مؤسسة الاستثمار سوف توفر الكثير من التكاليف بالتحول من التصدير الى الانتاج المحلي، والذي يتضمن توفير تكاليف النقل والجمارك، بالإضافة الى أن العمل في السوق المحلي يجعل المستثمر أكثر قدرة على الاستجابة للسوق ومتطلباته مما يعظم من ربحية المستثمر، وعليه اذا كانت المنافع أكبر من التكاليف تأخذ الشركة قرارها بالمضي قدما في استثمارها الافقي في الدولة المضيفة[1].

يفترض هذا النموذج وجود علاقة تعويض أو احلال بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة على مستوى الشركة وكذلك على مستوى البلد، فقد تقوم الشركة بالإنتاج محليا وتصدير للأسواق المعنية، أو تستعيض عن هذه العملية بإنتاج الأصول غير الملموسة في المقر ونقلها الى الخارج لخدمة الاسواق الخارجية مباشرة عبر الاستثمار الاجنبي المباشر في الاسواق المحلية للبلدان المضيفة، وفي هذه الحالة يفترض النموذج عدم حدوث زيادة في التجارة السلعية، أما على مستوى البلد، ومع افتراض تماثل عامل وفرة الهبات الطبيعية، يكون التعايش بين الشركات الوطنية والشركات عابرة القوميات غير ممكن إلا في حالة التوازن الكامل بين مزايا القرب ومزايا التركيز، وعندما تكون البلدان متماثلة يكون هناك اما الاستثمار الاجنبي داخل شبكة الصناعة أو التجارة للسلع داخل شبكة الصناعة[2].

**ثانيا: الاستثمار الاجنبي المباشر العمودي والتجارة الدولية**

الاستثمار العمودي هو أن تقوم الشركة متعددة الجنسية ببناء شركة داعمة لمنتجاتها في دولة أخرى، ومثال على ذلك شركة أنتل، شركة انتل هي شركة تعمل في انتاج أشباه المواصلات والتي يقع مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة الامريكية وتنتج المعالجات ولوحات التحكم وكروت الانترنت وغيرها، فلدى شركة انتل العديد من المصانع في العديد من الدول مثل الصين، وكوستاريكا وايرلندا وماليزيا والفلبين، وتنخرط شركة انتل بالأساس في الاستثمار العمودي، ففي الوقت الذي تتم فيه مراحل الانتاج ذات الدقة العالية في الدول المتقدمة حيث توجد العمالة الماهرة، تتم مراحل الانتاج الاقل تعقيدا في الدول ذات العمالة الكثيفة والرخيصة، وتظل كل الشركات ملكا لشركة انتل الام في الولايات المتحدة الامريكية[3].

[1] - Luis A.Rivera-Batiz and Maria-Angels Oliva, International Trade: Theory, Strategies, and Evidence, New York: Oxford university press, 2003, pp:168-169.

[2] - هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص ص: 59-60.

[3] - عاطف نعيم الدمياطي، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

ويتضمن الاستثمار الاجنبي المباشر العمودي توزيعا جغرافيا عموديا لمراحل سلسلة القيمة المضافة، فتستخدم المدخلات في عملية الانتاج المحلية الخاصة بالشركة الام وهو ما يسمى بالاستثمار العمودي الخلفي Backwards الذي يرتبط بشكل خاص بالصناعات التحويلية، وعندما تقوم الشركة بإنتاج أو تسويق منتجاتها في مراحل لاحقة تكون أقرب الى المستهلك النهائي فيسمى بالاستثمار العمودي الامامي Forwards كإنشاء فرع مبيعات أو فرع تصدير جديد[1].

يبين نموذج الاستثمار الاجنبي المباشر العمودي من النظرية الموحدة للاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة أن امكانية الشركات للاستثمار في الخارج تعكس نماذج التجارة عندما تكون البلدان مختلفة جدا من حيث مدى وفرة عامل الهبات الطبيعية، في هذه الحالة يصدر البلد وفير رأس المال خدمات المقر مقابل تشكيلات متنوعة من السلع المتمايزة والسلع المتجانسة بدلا من قيامه فقط بتصدير السلع المتمايزة في حالة عدم تعهده بالاستثمار الاجنبي المباشر، اذن الاستثمار الاجنبي المباشر يولد هنا تدفقات تجارية مكملة تتضمن تصدير السلع النهائية من الشركات الاجنبية المنتسبة الى الشركات الام (داخل الشركة) مقابل تحولات داخل شبكة الشركة لخدمات المقر غير الملموسة الى الشركات المنتسبة (فضلا عن المدخلات الوسيطية في بعض الحالات)، الانعكاس الرئيس لهذا النموذج هو أن الشركات عابرة القوميات تكون اكثر أهمية بين البلدان كلما كانت الاختلافات في عامل الهبات الطبيعية أكبر، ينطبق هذا الوصف بشكل أفضل على الاستثمار الاجنبي المباشر العمودي من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية[2].

## المطلب الثاني: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تجارة الدولة الأم وعلى تجارة الدولة المضيفة (المستوى الكلي)

يهتم الفكر الحديث في تناوله للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بمعرفة تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الدولية، وذلك للكشف عن طبيعة هذه العلاقة (بالسلب أو الايجاب)، وما لذلك من تأثير مختلف على النمو الاقتصادي.

من هنا سوف يتم تحليل العلاقة المتبادلة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وتجارة كل من البلد الأم والبلد المضيف.

### أولا: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تجارة الدولة الأم

هناك جدل حول تحديد العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وتجارة الدولة الأم، هل هي تبادلية او تكاملية، سواء على مستوى الصادرات او على مستوى الواردات.

[1] - منصور صباح الفضلي، نغم النعمة، مرجع سبق ذكره، ص 79
[2] - هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 58.

### 1- أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على صادرات الدولة الأم

هناك رأي يزعم غالبا بأن الاستثمار الاجنبي المباشر يقلل من صادرات البلد الأم، ولهذا السبب فان للاستثمار الاجنبي المباشر نتائج سلبية على الاستخدام في البلد الام وعلى ميزان مدفوعاتها، ومهما كانت مصادر هذا الرأي فان مجرد كون الاستثمار الاجنبي المباشر يحل محل صادرات معينة للبلد الأم من خلال انتاجها في البلد المضيف لا يتبعه بالضرورة انخفاض في اجمالي الصادرات الكلية للبلد الأم الى السوق المضيف، بل ان هناك آثار تجارية كلية ناجمة عن روابط التعاقب بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، بعضها مباشر والآخر غير مباشر[1].

فحين تحل الشركة الاجنبية المنتسبة محل صادرات البلد الام، فان ذلك سيولد طلبا على منتجات أخرى، مثل استيراد السلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطية والخدمات الأخرى من البلد الأم، وتسمى صادرات البلد الام هذه بالتجارة المرافقة Associated Trade للاستثمار الاجنبي المباشر، وقد تتم مباشرة عن طريق الشركة المقر، أو على نحو غير مباشر بواسطة مجهزيها أو شركات مستقلة في البلد الأم، أو شركات من بلدان ثالثة، علما أنه في حالة الاستثمار الاجنبي المباشر الأفقي تقوم الشركة الام بتصدير الأصول الجديدة دفعة واحدة، ثم تصدر السلع الوسيطية، وفي احيان قليلة تستعيض عن الآخيرة بالشراء من الأسواق المحلية، أما في حالة الاستثمار الاجنبي المباشر العمودي فيكون التصدير حصرا للأصول الجديدة والأصول غير الملموسة الى الشركة المنتسبة.

ان الزيادة الصافية في الصادرات الكلية من البلد الأم، تعتمد عموما على المدى الذي يعتمد فيه الفرع على البلد الأم فيما يخص المدخلات الوسيطية (من الشركة الأم أو غيرها من الشركات) وكذلك المدى الذي تزداد آلية مبيعات الشركات عابرة القوميات الكلية (في سوق البلد المضيف و/أو في البلدان الثالثة)، ومن المرجح أن تزداد هذه المبيعات بسبب تحسن الوضع التنافسي للشركات عابرة القوميات مقابل الشركات الأخرى في الصناعة في داخل البلد أو خارجه، والناجم عن حرية وصولها الى الموارد، والأسواق، وانخفاض التكاليف الخاصة بالمعاملات التجارية وهلم جرا، ومن الأرجح طبعا، أن تتحول تركيبة الصادرات نحو السلع الوسيطية والخدمات من البلد الام.

### 2- أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على واردات الدولة الأم

ينشأ أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على استيرادات البلد الأم من أن بعض من نسب المدخلات (وربما كلها) التي كانت تستورد من قبل شركاتها قبل قيام الاستثمار الاجنبي المباشر سيتوقف استيرادها بعد قيام الاستثمار الاجنبي المباشر في الخارج، ومن جهة أخرى، قد يبدأ الفرع الاجنبي بخدمة سوق البلد الأم في اعادة تصدير المنتجات النهائية اليها والى البلاد الأخرى أي أن استيراد البلد الام للمنتوج النهائي

[1] - نفس المرجع السابق، ص ص: 72-73.

سيزداد، ويكون هذا الأثر أقوى في حالة التكامل العمودي الى الخلف، اذ يتم تصدير منتجات المواد الخام اللازمة لتشغيل خطوط الانتاج في الشركة الأم وشركاتها المنتسبة الأخرى، كما أنه أقوى في حالة التكامل الأفقي عندما يكون فارق تكلفة العمل كبيرا أو تكلفة النقل محدودة، وبسبب هذه التأثيرات الموازنة المحتملة، لا يوجد سبب للاعتقاد بان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر واستيرادات البلد الأم تبادلية أو تكاملية.

**ثانيا: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تجارة البلد المضيف**

يشاع الاعتقاد في كثير من الأحيان، بان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي الى انخفاض صادرات و/أو زيادة واردات الدولة المضيفة، وربما يؤدي الى تأثير سلبي على النمو في الدول المضيفة من خلال التأثير السلبي له على موازين المدفوعات في تلك الدول، لكن الاتجاه السائد هو العكس، اذ قد يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر الى انخفاض واردات الدولة و/أو زيادة صادرات الدولة المضيفة، وبالتالي يعتبر بديلا للصادرات المحلية الى الاسواق الخارجية، ويحفز ذلك على مزيد من النمو في الدول المضيفة.

ويحدث الاستثمار الاجنبي المباشر تأثيره على التجارة بفعل حزمة الأصول الملموسة Tangible وغير الملموسة Tntangible والتي تكون مصاحبة للشركات متعددة الجنسيات الى الدول المضيفة، اذ عندما يتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول المضيفة يكون مصاحبا بموارد تتسم بعدم المنافسة التجارية، مثل التكنولوجيا والعمالة الماهرة وامكانية الدخول الى شبكات الانتاج الدولية، بالإضافة الى العلامات التجارية المختلفة[1].

**1- أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على صادرات الدولة المضيفة**

لاختبار تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على التصدير، ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر، والأثر غير المباشر، ويتمثل الأثر المباشر على التصدير في زيادة صادرات شركات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الأسواق الخارجية، لما تمتلكه من قدرة كبيرة على اجراء العمليات التصنيعية على المواد الخام (بسبب امتلاكها تكنولوجيا حديثة)، كما يتوفر لديها قدرات عالية على ابرام عقود التصدير في الخارج، بالإضافة الى مهاراتها التسويقية، ويزداد الأثر المباشر على التصدير وبالتالي تحفيز مزيد من النمو بصفة خاصة عندما تتحول الدول المضيفة من استراتيجية التصنيع لإحلال محل الواردات الى استراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات[2].

[1] - UNCTAD, "International Investment Agreements: Multilateral Frame Work on Investment, March, 2000, p2.
[2] - Blomstrom, M. and A.KOKKO, "the Impact of Foreign Investment on Host countries،A review of the Empirical Evidence", policy Research working paper, WB, Washington, D.C, December,1996, pp:24-33.

أما بالنسبة للأثر غير المباشر على الصادرات فينشأ بسبب مجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الاجنبي بالنسبة للشركات المحلية من خلال[1]:

- نقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الانتاج التصدير الى الشركات المحلية، وبالشكل الذي يؤدي الى تغيير الخصائص التكنولجية للمنتجات المحلية وعناصر الانتاج.
- استفادة الشركات المحلية (خاصة في اطار المشروعات المشتركة) من حلقات الاتصال التي تمتلكها شركات الاستثمار الاجنبي المباشر في الأسواق الخارجية.
- نقل المهارات الادارية الى الدول المضيفة.

ولكي تتمكن وتنجح أي شركة في الدخول الى الأسواق الأجنبية، عليها أن تكون قادرة على (الى جانب تقديمها لمنتج منافس) ادارة السوق الدولي، والقدرة على التوزيع وتقديم خدمات ما بعد البيع، ويكلف ما سبق الكثير بالنسبة للشركات المحلية في الدول المضيفة خاصة النامية، من هنا يمكن لتلك الشركات الاستفادة من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار الاجنبي المباشر داخل أراضيها.

**2- أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة**

ان تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة، فيلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيفة تقوم باستيرادها قبل قدوم الاستثمار الاجنبي المباشر قد لا تقوم باستيرادها أو تنخفض وارداتها من تلك المنتجات، وينطبق مما سبق على الواردات من المنتجات النهائية والتي يتم انتاجها بواسطة فروع الشركات متعددة الجنسيات[2]، أما الواردات من المنتجات الوسيطية والرأسمالية فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم امكانية الحصول عليها من السوق المحلي للدولة المضيفة، أو زيادتها من خلال تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الذي يقود الى زيادة في متوسط دخل الفرد، الامر الذي يقود تباعا الى زيادة الطلب على السلع المحلية والمستوردة.

وعلى ضوء ما سبق فان التساؤل عن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية لا يمكن أن يستقر إلا بالنظر الى دلائل الدراسات التجريبية، ولا سيما ما يتعلق منها بآثار الاستثمار الأجنبي المباشر الديناميكية المهمة على اقتصاد البلد المضيف كالتحفيز على المنافسة، والابتكار، والإنتاجية، والادخار، وتكوين رأس المال، والأجور وغيرها، لأنه من المرجح أن تؤثر هذه الآثار على مستوى وبنية المنتجات المستوردة والمصدرة من البلد المضيف، بضمنها تجارته مع البلد الأم، وفي هذا

[1]- أنظر في ذلك:
- Aitken, B, Hanson,G.H.and A.E.Harrison، "Spillovers, Foreign Investment and Export Behavior" , Journal of International Economics, vol.43, EL Sevier Science B.V 1997, pp:103-132.
- Barrell Ray and N.paim, " Foreign Direct Investment, Technological change and Economic Growth within Europe", the Economic Journal.vol.107,No 445, Black well publishers, USA, November, 1997, pp:1782-1785.
[2] - WTO," Investment" , Annual Report 1996, pp:18-19.

المجال سنقدم بعض الدراسات التطبيقية التي تناولت طبيعة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، وهي كمايلي:

في دراسة قام بها (Lopez 2004) هادفا الى معرفة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات، وبين الاستثمار الاجنبي المباشر والمستوردات، مستخدما البيانات السنوية للمكسيك من الفترة (1970–2000) وبناءا على اختبار جرنجر للسببية، فقد تبين أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات، وفسرها بأنها نتيجة لسياسة الحكومة التي اتخذتها، لذا فان أداء الصادرات يحفز تدفق الاستثمارات الأجنبية الداخلة، وزيادة التدفقات تشجع التصدير، وبينت الدراسة أيضا أن هناك علاقة سببية ثنائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمستوردات، وفسرها بأنها نتيجة لزيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، الذي يؤدي الى زيادة في الطلب على المواد المستوردة المدخلة في الانتاج[1].

كما قامت دراسة (Awok use and Gu 2005) بتوضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والصادرات على مستوى الصناعات المكونة للقطاع الصناعي وذلك باستخدام بيانات سلسلة قطاعية لأهم ست قطاعات صناعية للاقتصاد الصيني، وبتطبيق نموذج الأثر الثابت توصلت الدراسة الى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ذات أثر معنوي موجب على الصادرات الصينية ككل، وقد ظهر هذا الأثر الموجب في قطاع المعدات، النسيج، المعادن، والقطاعات الكيميائية، بينما ظهر أثر سالب معنوي للاستثمار الاجنبي المباشر على صادرات صناعة المشروبات، كما توصلت الدراسة الى أن الاستثمار الاجنبي المباشر له تأثير ايجابي على صادرات قطاعات غير كثيفة العمل أكثر من أثرها على القطاعات كثيفة العمل[2].

وفي دراسة لـ (Alguacil and Orts 2003) والتي تسعى لإعادة تقييم العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمستوردات، من خلال استخدام سلاسل زمنية خاصة باسبانيا للفترة (1970–1992)، وبتطبيق متجه الانحدار الذاتي VAR وتحليل التكامل المشترك واختبار جرانجر، وعلى أساس التحليل طويل المدى أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية، تقترح أن المتغيرين الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات مكملان لبعضهما، كما اظهر اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه المستوردات[3].

[1] - Lopez.p, " Foreign Direct Investment, Exports and Imports In Mexico", University of Kent, Canterbury, Kent, 2004, pp:1-20.
[2] - Aworkuse, T.and Gu, w, " the contribution of Foreign Direct Investment To china's Export performance From Disaggregated Sectors" Department of food and research economics, USA: university of Delaware, 2005, pp: 1-30.
[3] - Alguacil.M, and Orts.v, "Inward Foreign Direct Investment and Imports in Spain " international economic journal, VOL 17, NO 13,2003, pp:18-19.

وفي دراسة قام بها (Thomsen 1999) وبالتطبيق على دول الآسيان، أن خبرة دول الآسيان في الاستثمار الاجنبي المباشر أظهرت نجاحا في التأثير الايجابي على زيادة صارداتها، الأمر الذي أدى الى احداث النمو الاقتصادي في تلك الدول، وقد لوحظ زيادة الصادرات في بعض القطاعات التصديرية مقارنة بغيرها من القطاعات بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصديري، وبالتالي أظهرت الدراسة قوة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، اذ تزايدت الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية الثمانينات من 30.5% الى 39.7% في ثلاث سنوات، ففي تيلاندا على سبيل المثال وصل معدل النمو الى 2.6% فيما بين عامين 1989 و 1992 بفعل دور الشركات متعددة الجنسيات في زيادة صادراتها، وبصفة خاصة في المنتجات الإلكترونية، اذ أصبحت تيلاندا تاسع دولة في العالم في تصدير أجهزة الكمبيوتر خلال التسعينات من القرن العشرين[1].

وفي دراسة قام بها (Mekki 2005) باستخدام نموذج قياسي، نموذج الأثر الثابت، يستند الى بيانات سلسلة قطاعية لست صناعات داخل قطاع الصناعة خلال الفترة (1990–2003)، لتوضيح العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية للاقتصاد التونسي، وقد توصلت الدراسة الى أن الاستثمار الاجنبي المباشر له أثر موجب في تحفيز تدفقات التجارة داخل قطاع الصناعة، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر مكمل للتجارة الخارجية في تونس، وعلى مستوى القطاعات فان طبيعة العلاقة (تكاملية أم تبادلية) تعتمد على خصائص كل قطاع، حيث بينت الدراسة أن الاستثمار الاجنبي المباشر كان مكملا للصادرات والواردات في صناعات (المنسوجات والجلود، الكهربائية، الكيميائية، والصناعات الغذائية)، بينما يحل محل التجارة الخارجية في صناعات مواد البناء وصناعات اخرى متنوعة[2].

وفي دراسة للمقارنة بين طبيعة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية في مجموعة الدول النامية عنها في مجموعة أخرى من الدول الصناعية المتقدمة قدمت دراسة ( Aizemman and NOY 2006) الآثار التبادلية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية لـ81 دولة مقسمة الى 21 دولة صناعية متقدمة و60 دولة نامية خلال الفترة (1982–1998) باستخدام Pannal data وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة تبادلية موجبة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية داخل الدول النامية، بينما ظهرت العلاقة غير معنوية للدول المتقدمة[3].

[1]- Thomsen.s, "Southeast Asia: The Role of Foreign Direct Investment policies in Development", working papers on International Investment, OECD,1999, pp:25-26.
[2] - Mekki.R, "The Impact of Foreign Direct Investment on Trade: Evidence From Tunisia", G.A.I.N.S university of Le Mans, Avenue Olivier Messiaen Le France, 2005, pp1-30.
[3] - Aizenman.J, NOY.I, "FDI and Trade-Two-way linkages? ", the Quarterly review of Economic and Finance, vol46,2006, pp:317-337.

يتضح لنا مما سبق أن معظم الدراسات التطبيقية اثبتت بان هناك ارتباط موجب بين الاستثمار الاجنبي المباشر وصادرات البلدان المضيفة، أي وجود علاقة مكملة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وصادرات البلدان المضيفة، أما فيما يخص آثار الاستثمار الاجنبي المباشر على واردات البلدان المضيفة فقد أظهرت البحوث التجريبية بأن التدفقات الداخلة تميل الى رفع استيرادات البلد المضيف.

اما بالنسبة للدراسات التي تناولت العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية باستخدام اختبار السببية لجرانجر بعضها توصل الى وجود علاقة سببية تبادلية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصادرات، الواردات)، في حين توصل البعض الاخر الى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصادرات، الواردات).

## المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية من جانب الاجراءات والسياسات

ان التفاعل بين سياسات التجارة الدولية وسياسات الاستثمار الاجنبي المباشر أدى الى تزايد جهود الحكومات والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية لتأسيس اطار ذي نهج متسقة لسياسات الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في البيئة الجديدة لهما، حيث يكون لسياسة الاستثمار الاجنبي المباشر عنصر يتصل بالتجارة بما أن الشركات عابرة القوميات يهمها ما اذا كان بلد ما ملائما لإشراكه في تقسيم العمل داخل الشركة، وفي الوقت نفسه يجب أن يكون للسياسة التجارية عنصر خاص بالاستثمار الاجنبي المباشر وذلك للإفادة من فرص الوصول الى الاسواق التي توفرها الشركات عابرة القوميات.

### أولا: الاجراءات التجارية المتصلة بالاستثمار

تتمثل الاجراءات التجارية المتصلة بالاستثمار في مجموعة متنوعة من أدوات السياسة التجارية التي تؤثر على حجم الاستثمار الاجنبي المباشر وتكوينه القطاعي وتوزيعه الجغرافي، والبعض من الاجراءات التجارية المصنفة كإجراءات تجارية متصلة بالاستثمار (مثل التعريفات، والحصص وبرامج تمويل الصادرات) ليست مصممة بالأساس للتأثير على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، ولكن يمكن مع ذلك أن تكون لها آثار هامة على قرارات المستثمرين الدوليين، وهناك أدوات أخرى (مثل مناطق تجهيز الصادرات، وترتيبات الانتاج المشترك أو ترتيبات اعادة الشراء التجارية) مصممة ولها آثار في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر أكثر وضوحا في الأذهان، وفي كلتا الحالتين وسواء كانت نتيجة الاستثمار الاجنبي المباشر مقصودة أم لا فان الوقع الناتج عن ذلك على قرارات تحديد موقع الانتاج وتدفقات التجارة داخل الشركات يؤثر على التجارة العالمية، وبالتالي فان الاجراءات التجارية المتصلة بالاستثمار تساعد على تحديد الكيفية التي تؤثر بها أنشطة الاعمال التجارية الدولية على كل من الرفاه

العالمي والتوزيع النسبي للمنافع بين الاقتصاديات الوطنية من خلال تأثيرها على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، وبالتالي فان هذه الاجراءات وثيقة الصلة باتفاقيات الاستثمار الدولية، بما في ذلك المناقشات حول اطار متعدد الاطراف محتمل في مجال الاستثمار[1].

والتدابير التجارية المتصلة بالاستثمار هي تدابير تجارية اعم لا ترتبط عادة بتجارة محددة او بصفقة معينة من صفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، ولهذه التدابير التجارية آثار من الدرجة الأولى على تدفقات التجارة المباشرة، ولكن لما كانت تدابير تجارية متصلة بالاستثمار فإنها تؤثر أيضا على حسابات صنع القرار للمستثمرين المحتملين بطرق يمكن أن تكون لها آثار من الدرجة الثانية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر اللاحقة، وتساعد هذه التدابير على اعطاء شكل، ايجابي أو سلبي، لجاذبية مناخ الاستثمار عن طريق تغيير الشروط التجارية ذات الصلة ببلد بعينه أو بمنطقة بعينها، وبالتالي يمكن أن تغير التدابير التجارية المتصلة بالاستثمار النمط التوزيعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عما قد يكون عليه لولا ذلك اذا خضع لقوى السوق، في غياب التدخلات الحكومية في السياسات العامة، وتجدر الاشارة الى أن مثل هذه التغيرات في نمط الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن أن تكون لها آثار هامة لاحقة من الدرجة الثالثة على التدفقات المتصلة بالتجارة مستقبلا، وهذه الأنواع من الآثار يمكن تحديدها وتقييمها والتطرق لها فيما يتصل بالتجارة الوطنية وأنظمة السياسات العامة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن تقييمها أيضا في سياق اتفاقات الاستثمار الدولية.

ويوجد مثال توضيحي للتدابير التجارية المتصلة بالاستثمار في التأثير القطاعي للسياسة التجارية المترتب عن اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، الذي يظهر الدرجات الثلاث لآثار مفهوم التدابير التجارية المتصلة بالاستثمار، وقبل اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة لم يكن يصنع في شمال أمريكا أية أنابيب أشعة كاتودية تلفزيونية، فاتفاق امريكا الشمالية للتجارة الحرة قد أثر في مرحلة اولى على التجارة بإتاحة فرصة للشركات للتأهل للحصول على منافع تجارية من اتفاق امريكا الشمالية للتجارة الحرة اذا كان بإمكانها الوفاء بشروط قواعد المنشأ القاضية بأن ينتج في أمريكا الشمالية المكون الرئيسي الموفر للقيمة المضافة في اجهزة التلفزيون الملون، ألا وهو أنبوب التلفزيون وعلى مدى الأعوام القليلة التالية لوحظت آثار للاستثمار الاجنبي المباشر من الدرجة الثانية عندما خططت شركات، من بينها هيتاشي وميتسوبيشي وصوني وسامسونغ، لاقامة خمسة مصانع في أمريكا الشمالية أو أنشأت هذه المصانع فعلا، وأدى هذا الانتاج الجديد القائم على الاستثمار الاجنبي المباشر الى ظهور آثار من الدرجة الثالثة عندما بدأت هذه الفروع الاجنبية في بيع صادرات الولايات المتحدة من أنابيب التلفزيون، وذلك ليس فقط في المكسيك (التي هي طرف في اتفاق امريكا الشمالية للتجارة الحرة)[2] وإنما ايضا الى اسيا.

[1] - الانكتاد، التدابير التجارية المتصلة بالاستثمار، نيويورك وجنيف، 1999، ص1.
[2] - نفس المرجع السابق، ص 6.

ويبين هذا المثال كيف ان السياسات التجارية الحكومية يمكن ان تؤثر على قرارات استراتيجية الاعمال التجارية، بما يقابل ذلك من اثار على الاستثمار الاجنبي المباشر وما يليه من تدفقات تجارية ذات صلة، وتصبح اعتبارات التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر متشابكة كعناصر في صنع القرار في الشركات عبر الوطنية.

**ثانيا: اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة**

في تحديد العلاقة بين الاستثمار والتجارة الدولية من جانب الاجراءات والسياسات المتخذة سواء على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، أم على صعيد التجارة الدولية، نجد أن هناك سياسات استثمارية تتخذها بعض الدول لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتشجيعه من خلال اعطاء مزايا وإعفاءات لهذه الاستثمارات وهذا بالطبع يترك أثرا واضحا على التجارة الدولية من خلال تشجيع انتقال السلع الرأسمالية ورؤوس الأموال من بلد لآخر، كما أن بعض اجراءات الاستثمار المتخذة في هذا المجال تؤدي الى تقييد التجارة بوضعها شروط معينة للاستثمار الاجنبي المباشر ضمن حدودها.

وهذه الشروط والإجراءات مما لا شك فيه لها أثرها على التجارة الدولية، لأنها تؤدي في بعض الاحيان الى تقييد حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، بين الاقتصاديات المختلفة، وهذا ما دفع الدول الرأسمالية وهي المصدر الاكبر للسلع ورؤوس الأموال لطرح مسألة سياسات وإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة على طاولة المفاوضات في جولة المفاوضات الاخيرة (جولة الاوروغواي)، حيث توصلت الى اتفاق بشأنها سمي (اتفاق اجراءات الاستثمار)، وكان موضوع اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة من المواضيع الهامة التي تناولتها المفاوضات في جولة الاوروغواي، والتي كانت محل خلاف بين الدول المتقدمة التي تريد الغائها وإزالة كافة القيود والعراقيل أمام حركة الاستثمارات الأجنبية، وبين الدول النامية التي اعتبرت الموضوع يضر بمصالحها الاقتصادية، والهدف من اثارة هذا الموضوع من قبل الدول المتقدمة بخاصة الولايات المتحدة الامريكية واليابان المحرك الاساسي للموضوع، هو الغاء الاجراءات التي من شأنها الحد من حرية التجارة، أو التي تؤدي الى قيود تتعارض مع مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة، ونتيجة المفاوضات تم التوصل الى اتفاق بشأن اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، تأسس على مبدأين من مبادئ الجات وهما المعاملة الوطنية والشفافية[1].

[1] - منى لطفي بيطار، الاستثمارات الخاصة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2004، ص 54.

وقد أعطت الاتفاقية فترة انتقالية لمدة عامين بدءا من 1995/1/1 للبلدان المتقدمة لإلغاء جميع اجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة والتي تتعارض مع مبادئ الجات، وخمس سنوات بالنسبة للبلدان النامية، أما البلدان الأقل نموا فقد أعطت مدة سبع سنوات مع امكانية تمديد الفترة الانتقالية بالنسبة للدول النامية والأقل نموا، والتي تعاني من مصاعب في تطبيق الاتفاقية، وذلك بناءا على الطلب من الدولة النامية، وللإشارة فان هذا الجزء سنتناوله بالتفصيل في الفصل الموالي.

اذن هناك جهود دولية رامية الى تكامل سياسات الاستثمار الاجنبي والتجارة، تسعى من خلالها الى توفير اطار يمكن شركات عابرة القوميات من النمو والتوسع عالميا بشكل أكبر في ظل البيئة الجديدة المتسمة بظهور نظم الانتاج الدولي المتكاملة والتي تمثل تدفقات الاستثمار والتجارة شريان الحياة بالنسبة لها، لذا نلاحظ قيادة هذه الجهود من الدول المتقدمة الام الرئيسية للشركات عابرة القوميات أو المؤسسات الدولية العاملة تحت لوائها، وتهدف جميعها الى انشاء اتفاق متعدد الاطراف للاستثمار الاجنبي المباشر ليكون منافسا من حيث الاهمية لإطار التجارة الدولية، وذلك لتوفير اطار جديد تحافظ فيه الشركات عابرة القوميات على قدرتها التنافسية أو تزيدها، وتزيد بذلك من درجة هيمنتها على الاسواق العالمية من خلال الاستثمار والتجارة[1].

[1] - هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 153.

**خلاصة الفصل:**

لقد لاحظنا أن العديد من الأدبيات السابقة سعت ببحث العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية من خلال محاولة تفسير العلاقة بين نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ونظريات التجارة الدولية بغية التوصل إلى فهم اشمل وأكثر وضوحا للروابط القائمة بينهما مع توضح مجالات وحدود كل منهما.

كما ان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية هي علاقة متشابكة سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي للاستراتيجيات وعمليات الشراكات آو على مستوى الاقتصاد الكلي للاقتصاديات الوطنية، وهما بذاك يؤثران على التنمية بشكل مشترك، وغير مباشر من خلال الروابط التي تربطهما ببعضهما.

ويتمثل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الدولية للدولة المضيفة من خلال زيادة صادرات الشركات الأجنبية وإلى الأسواق الخارجية، وهذا بفضل القدرات الإنتاجية الضخمة التي تتمتع بها هذه الشركات، أو من خلال زيادة صادرات الشراكات المحلية نتيجة احتكاكها بالشركات الأجنبية، أو نتيجة تأثرها بالمزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدول المضيفة، حيث يكون ايجابيا على المنتجات النهائية، فتنخفض وارداتها من تلك المنتجات، أما ما يتعلق بوارداتها من السلع الوسيطية فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها من سوق الدول المضيفة.

ويبقى هناك جدل حول تحديد العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وتجارة الدولة الأم، هل هي تبادلية او تكاملية، سواء على مستوى الصادرات او على مستوى الواردات، فرأي الذي يزعم غالبا بأن الاستثمار الاجنبي المباشر يقلل من صادرات البلد الأم، لا يعني بالضرورة انخفاض في اجمالي الصادرات الكلية للبلد الأم الى السوق المضيف، بل قد يكون هناك طلب على منتجات أخرى، مثل استيراد السلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطية والخدمات الأخرى من البلد الأم الى البلد المضيف، اما بالنسبة للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وورادات الدولة الام ونتيجة التأثيرات الموازنة المحتملة بينهما، لا يوجد سبب للاعتقاد بان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وواردات البلد الأم تبادلية أو تكاملية.

اما بالنسبة للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية على الصعيد الاجرائي فتعد مسالة مهمة للحكومات الوطنية وللشركات المتعددة الجنسيات على حد سواء، لما لها من اهمية في التأثير على قرارات وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من جهة وعلى السياسات الانمائية للدول من جهة اخرى

# الفصل الثالث:

# اثر العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية على الدول النامية في ظل العولمة

**تمهيد:**

تحتل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية صميم التبادل التجاري الدولي في يومنا هذا، فقد شهدتا في العقود الاخيرة انتعاشا عالميا مدفوعين بالتخفيضات الكبيرة في الحواجز الحدودية والتطورات التكنولوجية التي خفضت من ضمن ما خفضت تكاليف الاتصال والنقل، ومن الامور المهمة بهذا الصدد نمو تدفقات الاستثمار الاجنبي والتجارة بمعدلات اسرع من معدلات نمو الناتج العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبما ان اغلب الاقتصاديات النامية تتميز بتركيزها على التجارة الدولية، ولا سيما في قطاع الموارد الطبيعية، فقد تغيرت نظرة عدم الاطمئنان اتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر، وزادت الرغبة في الاعتماد عليه بغية تطوير القطاعات الاقتصادية وتحويلها باتجاه اسواق التصدير.

لقد ادت مظاهر التطورات الاقتصادية العالمية للعولمة من خلال بروز المنظمة العالمية للتجارة، وانتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية الى مزيد من الاثر على حجم الاستمارات العالمية، فاتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة المنعقدة في اطار المنظمة العالمية للتجارة تعد احد الاتفاقيات المهمة التي تدرس العلاقة بين الشركات المتعددة الجنسيات والدول المضيفة، فضلا عن الاثار المحتملة لهذه الاتفاقية على خريطة توزيع الاستثمار الاجنبي المباشر على المستوى الدولي، كما تشكل التكتلات الاقتصادية الاقليمية احد الاطر المباشرة المنظمة لحركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة على المستوى العالمي، من خلال ما توفره من فتح قطاعات امام الاستثمار الاجنبي المباشر وتنسيق السياسات المتعلقة بمعاملة المستثمرين الأجانب، والآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على تحرير التجارة والاستثمار داخل دول التكتل.

سنسعى من خلال هذا الفصل الى تناول النقاط التالية:

- اتجاهات وتطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي
- اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الدولية (الصادرات) في الدول النامية: التجربة الصينية والمكسيكية
- الاستثمار الاجنبي المباشر والمنظمة العالمية للتجارة: اثر الاتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار الاجنبي المباشر على الدول النامية
- اثر التكاملات الاقتصادية الاقليمية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية – نماذج مختارة –

## المبحث الأول: اتجاهات وتطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي (1992-2014)

أصبح تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ظاهرة عالمية بحيث أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية منها على السواء تتنافس للحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق، والواضح من تنافس الدول المختلفة على جذب هذه الاستثمارات، لما لها من فاعلية في التنمية والنمو الاقتصادي، وقد كان للعولمة الاقتصادية وتحرير الاسواق الدولية الاثر الاكبر في حركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وذلك بسبب ما أتت به مقتضيات التحرير من ازالة مختلف اشكال القيود التي تعوق حركة هذه الاستثمارات.

كذلك كانت هناك مجموعة من العوامل أسهمت في ارتفاع معدلات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على المستوى العالمي منها:

- الزيادة الكبيرة في حاجة الدول الى التمويل الخارجي في وقت تتناقص فيه معدل الادخار على مستوى العالم وتتناقص فيه ايضا مصادر التمويل الاخرى بالنسبة لكثير من الدول النامية، حيث انخفض معدل الادخار العالمي الى نحو 21.2% خلال الفترة (1986-1998) بعد أن كان 25.2% خلال الفترة (1974-1985) ومواصلة انخفاضه ووصوله الى 19% عام 2002[1].

- فعاليات سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المتمثلة في نشر وترويج سياسات السوق الحرة، وانعكاس ذلك بصفة مباشرة على زيادة حرية حركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

- رغبة الدول النامية في تنمية اقتصادياتها، وتسابقها في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة بمنحها مزيد من الحوافز والإعفاءات.

- ازدياد قدرة الشركات دولية النشاط على توطين أنشطتها داخل الاسواق المختلفة، في ظل تعاظم الثورة العلمية والتكنولوجية، خاصة تكنولوجيا المعلومات، ومع هذه القدرة المتزايدة ارتفعت معدلات استثمار هذه الشركات في الاسواق المختلفة على الصعيد العالمي[2].

- اتجاهات التكامل الاقتصادي وتشكيل التكتلات الاقتصادية، وانتهاج هذه التكتلات سياسة تحرير التجارة والاستثمار، محاولةً تفعيل هذه التكتلات في ظل المنافسة الدولية، وقد زادت أهمية التكتلات عقب توقيع اتفاقية جولة أورغواي للجنة الجات، وهو ما ادى الى زيادة المنافسة في الاسواق الدولية والتسابق على جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

[1] - حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 86.
[2] - نشأت على عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 344.

– تبني أغلب البلدان النامية والمتحولة برامج الاصلاح الاقتصادي وما ترتب على ذلك من زيادة الطلب على الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وما تضمنته تلك البرامج بالعمل بآلية السوق وخصوصا في مجال التجارة والمال والعمل ببرامج الخصخصة التي ساهمت في جذب رؤوس الاموال الاجنبية.

وفيما يأتي عرض لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي الوارد والصادر، مع تركيزنا في تحليلنا على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية.

**المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي الوارد**

شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد على مستوى العالم اتجاها تصاعديا خلال العقود الثلاث الأخيرة، كما اصبح نصيب الدول النامية من حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة منافسا للدول المتقدمة، مما يعني ان البلدان النامية اصبحت اكثر جاذبية للاستثمار الاجنبي المباشر، عما كانت عليه سابقا. سنحاول في هذا المطلب دراسة تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد العالمي للدول المتقدمة والدول النامية

**أولا: تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي– الوارد–**

شهد العالم برمته تطورا واضحا في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، فهناك اتجاه تصاعديا منذ عام 1992 وصولا الى عام 2000، حيث زاد من حوالي 311 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (1992–1997) ليصل الى 1388 مليار دولار خلال عام 2000 وبمعدل زيادة تقدر بـ 346.3%، وترجع هذه الزيادات المتتالية الى عمليات الاندماج والتملك بين الشركات متعددة الجنسيات وعلى حساب المشاريع الجديدة، إلا أن تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة تراجعت بعد عام 2000، فبعدما كانت تبلغ 1388 مليار دولار وصلت الى 742.11 مليار دولار عام 2004، ويرجع هذا الانخفاض الى تراجع عمليات الاندماج والتملك وتوجه الاقتصاد العالمي الى التباطؤ، وتراجع كذلك قيمة الاصول مع أسعار الأسهم في الاسواق المالية العالمية التي تشكل نحو 56% من عمليات التمويل لصفقات الاندماج والتملك، فضلا عن أحداث 11 سبتمبر عام 2001 والتي زادت من حالات عدم اليقين في أوساط المستثمرين، وكذلك الحرب في منطقة الخليج والتي أثرت على أسواق النفط والذهب والأوراق المالية، والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم(3-1):** تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والتوزيع الاقليمي له خلال الفترة (1992-2014)

الوحدة: ( مليار دولار)

| البيان | 1992-1997 | 2000 | 2004 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اجمالي العالم | 310.9 | 1388 | 742.1 | 1975 | 1790 | 1197 | 1309 | 1524 | 1403 | 1467 | 1228 |
| الدول المتقدمة | 180.8 | 1108 | 418.8 | 1310 | 1019 | 606.2 | 618.6 | 749 | 679 | 697 | 499 |
| الدول النامية | 118.6 | 252.5 | 283 | 574.3 | 650 | 519.2 | 616.7 | 684.4 | 639 | 671 | 681 |
| افريقيا | 5.9 | 8.7 | 18 | 51.4 | 57.8 | 52.6 | 43.1 | 42.7 | 56 | 54 | 54 |
| اسيا | 74.1 | 146.1 | 170 | 349.4 | 380.3 | 315.2 | 384 | 423.1 | 401 | 428 | 465 |
| شرق وجنوب شرق آسيا | 69.6 | 142.7 | 149.1 | 236.6 | 235.5 | 206.6 | 294.1 | 335.5 | 321 | 348 | 381 |
| جنوب آسيا | 2.5 | 3.1 | 7.6 | 34.6 | 52.8 | 42.4 | 31.7 | 39 | 32 | 36 | 41 |
| غرب آسيا | 2.9 | 1.5 | 20.8 | 78.1 | 92 | 66.3 | 58.2 | 48.7 | 48 | 45 | 43 |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | 38.2 | 97.5 | 94.2 | 172.2 | 209.5 | 149.4 | 187.4 | 217 | 178 | 186 | 159 |

**المصدر**: - الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، اعداد مختلفة ( 2004، ص3/ 2012، ص4/ 2015، ص5).

- UNCTAD, World Investment Report, ( 2007, pp 251-252 / 2012, pp 169-170).

ايضا ما يلاحظ من خلال الجدول هو عودة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي الى الارتفاع خلال عام 2007 والتي وصلت الى 1975 مليار دولار، ويعود هذا الارتفاع الى الاداء الاقتصادي العالمي في معظم أنحاء العالم فضلا عن عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود التي قامت بها الشركات عبر الوطنية (TNCs) والتي وصل عددها بحدود 6974 صفقة بلغت قيمتها الاجمالية 880 مليار دولار عام 2006[1]، إلا انها عرفت تراجعا خلال سنتي 2008 و2009 والتي بلغت 1790 و1197 مليار دولار على التوالي، ويرجع هذا الانخفاض الى الازمة المالية العالمية لعام 2008 والتي مر بها الاقتصاد العالمي، بعدها انتعشت حركة الاستثمارات الاجنبية العالمية خلال سنتي 2010 و2011 قبل ان تعاود التراجع عام 2012، لتعود وترتفع بعدها عام 2013 الى 1467 مليار دولار، إلا ان هشاشة الاقتصاد العالمي وعدم التيقن بخصوص السياسات لدى المستثمرين ومخاطر الجغرافيا السياسية المرتفعة، وما قابل الاستثمارات الجديدة من عمليات سحب كبيرة، أدى الى تراجع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد بنسبة 16% لعام 2014 والذي بلغ 1228 مليار دولار[2].

**ثانيا: تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد للدول المتقدمة**

بالنسبة للبلدان المتقدمة فيلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (3-1) انها استحوذت على أكبر حصة من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي خلال فترة التسعينات اذ بلغت عام 2000 مقدار 1108 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 80% من حجم الاستثمارات الاجنبية العالمية، إلا انه بعد سنة

[1] - حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 89.
[2] - الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2015، ص 1.

2009 أصبح هناك تقارب بينها وبين البلدان النامية من حيث حصة تدفقات الاستثمار الاجنبي العالمي، وقد عرفت السنوات الثلاث الاخيرة انخفاضا متتاليا بعد الارتفاع الطفيف الذي عرفته خلال عام 2011، حيث بلغت 499 مليار دولار عام 2014 اي انخفضت بنسبة 28%، وهو ما يشكل ادنى مستوى لها منذ عام 2004، ويرجع السبب في ذلك الى انخفاض التدفقات الداخلة الى امريكا الشمالية بمقدار النصف والتي هبطت الى 146 مليار دولار، وهو ما يرجع بشكل رئيسي الى صفقة تصفية استثمارات شركة" فودافون" في شركة" فيريزون" والبالغة 130 مليار دولار[1].

**ثالثا: تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد للدول النامية**

بالنسبة للدول النامية ومن خلال الجدول السابق رقم (3-1) يلاحظ زيادة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر اليها حيث انتقل من 118.6 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (1992-1997) الى 650 مليار دولار عام 2008، قبل أن يتراجع الى 519.2 مليار دولار عام 2009 بسبب الازمة المالية العالمية، ليعرف تصاعدا خلال السنوات التالية ويبلغ اعلى قيمة له عام 2014 بقيمة 681 مليار دولار أي ما يعادل 55% من التدفقات الداخلة من الاستثمار الاجنبي المباشر على صعيد العالم متفوقة بذلك على البلدان المتقدمة، وتشكل الاقتصاديات النامية والانتقالية حاليا نصف البلدان العشرين المصنفة في اعلى قائمة الاقتصاديات المتلقية للاستثمار الاجنبي المباشر.

ان الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر نحو البلدان النامية خلال هذه الفترة تؤكد أن البلدان النامية اصبحت اكثر جاذبية للاستثمار الاجنبي المباشر، فضلا عن انها توفر الفرص الاستثمارية الجيدة اذ نجد أن معظم القطاعات الاقتصادية اصبحت مفتوحة وخصوصا في البلدان التي طبقت سياسات الاصلاح الاقتصادي، اضافة الى تحسن اساليب الترويج القطرية وعملها على تهيئة المناخ الملائم لذلك من خلال تسهيل الاجراءات واختصارها وتقليل كلفتها ووقتها[2].

لكن ما يميز الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية هو تمركزه في مجموعة معينة اذ تجذب بعض الاسواق الصاعدة نصيب الاسد منه دون غيرها من الأسواق، بيد أن الزيادة في التدفقات الداخلة الى البلدان النامية تعود في المقام الاول الى آسيا النامية، فالتدفقات الداخلة من الاستثمار الاجنبي المباشر الى هذه المنطقة قد نمت بنسبة 9% لتصل الى 465 مليار دولار عام 2014، أي اكثر من ثلثي مجموع التدفقات الداخلة الى الاقتصاديات النامية، وهذا الارتفاع ظاهر للعيان في جميع المناطق الفرعية باستثناء غرب آسيا حيث انخفضت التدفقات الداخلة للاعوام التالية الأخيرة، وهو ما يرجع جزئيا الى حدوث مزيد من التدهور في الوضع الامني بالمنطقة.

[1] - نفس المرجع السابق، ص 22.
[2] - حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 92.

وتعد الصين وهونغ كونغ وسنغافورة والهند وتايلاند أكثر الدول استقطابا للاستثمار الاجنبي المباشر، حيث اصبحت الصين تمثل ثاني أكبر الاقتصاديات استضافة للاستثمار الاجنبي المباشر في العالم خلال عام 2014[1]، وتمثل معدلات النمو والأداء الاقتصادي المرتفع وتحسن البيئة الاستثمارية والتكامل الاقليمي داخل هذه المنظومة العامل الاساسي في الزيادة المستمرة في الاستثمار الاجنبي المباشر لتلك الدول.

اما منطقة امريكا اللاتينية والكاريبي فقد عرفت في العقدين الماضيين موجتان رئيسيتان من الاستثمار الاجنبي المباشر، اما الموجة الاولى فقد بدأت في أواسط تسعينيات القرن العشرين نتيجة لسياسات التحرير والخصخصة التي شجعت على دخول الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعات مثل الخدمات والصناعة الاستخراجية، والتي كانت سابقا مغلقة الابواب امام رأس المال الخاص او الأجنبي، وهذا ما يفسر الارتفاع الذي شهده الاستثمار الاجنبي المتدفق اليها خلال سنة 2000 والذي بلغ 97.5 مليار دولار، اما الموجة الثانية فقد كانت بداية اواسط العقد الاول من القرن 21 وهذا استجابة لطفرة في أسعار السلع الاساسية ما أدى الى زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر في مجال الصناعات الاستخراجية في المنطقة ولا سيما في امريكا الجنوبية، وقد بلغ الاستثمار الاجنبي المباشر خلال هذه الفترة اعلى مستوى له عام 2008 حيث بلغ 209.5 مليار دولار، لكن بعد أكثر من عقد من النمو القوي الذي تقوده امريكا الجنوبية اصبحت الصورة المرتقبة الأن للاستثمار الاجنبي المباشر في امريكا اللاتينية اقل مدعاة للتفاؤل، وهو ما يفسره الانخفاض المستمر للاستثمار الاجنبي المباشر خلال السنوات الثلاث الأخيرة، انظر الجدول رقم(3-1) فقد انخفضت بنسبة 14% عام 2014 لتبلغ 159 مليار دولار بعدما كانت 186 مليار دولار عام 2013، ويرجع سبب هذا بصورة رئيسية الى انخفاض في عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود في امريكا الوسطى والذي بلغت نسبته 78%، كما ادى انخفاض اسعار السلع الاساسية الى خفض الاستثمار في الصناعات الاستخراجية في امريكا الجنوبية[2].

اما منطقة أفريقيا تبقى اقل المناطق جذبا للاستثمار الاجنبي المباشر، فقد بلغت الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة لمتوسط الفترة (1992-1997) ما مقداره 6 مليار دولار، لتتحسن بعدها وتبلغ أعلى قيمة لها عام 2008 بمقدار 57.8 مليار دولار، لتعرف وضع مستقر خلال عامي 2013 و2014 وتبلغ 54 مليار دولار لكلا السنتين، وترجع التدفقات الداخلة من الاستثمار الاجنبي المباشر الى افريقيا بصورة رئيسية الى ارتفاع مكانة مؤسسات الاعمال المتعددة الجنسية التابعة لبلدان نامية، فقد زادت عمليات الاندماج والاستحواذ الافريقية العابرة للحدود بنسبة 32% من 3.8 مليار دولار عام 2013 الى 5.1 مليار دولار عام 2014 ولا سيما في مجالات النفط والغاز والتمويل.

[1] - الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2015، مرجع سبق ذكره، ص XI.
[2] - نفس المرجع، ص 20.

ويستأثر قطاع الخدمات اكبر جزء من مجموع التدفقات الداخلة من الاستثمار الاجنبي المباشر الى إفريقيا رغم أن نصيبها اقل من مثيله في المناطق الأخرى وتبقى جنوب افريقيا هي اكبر بلد مضيف في المنطقة للاستثمار الاجنبي المباشر بـ 5.7 مليار دولار لعام 2014[1].

اما سبب انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر داخل المنطقة الافريقية مقارنة بمناطق البلدان النامية الاخرى فيرجع الى أسباب عدة منها، التأخر النسبي في تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي مقارنة بدول آسيا وأمريكا اللاتينية، افتقارها للموارد البشرية المدربة، الصراعات العرقية فيها وعدم استقرارها السياسي والاقتصادي وهو ما تمر به مثلا منطقة شمال افريقيا في الوقت الحالي من عدم استقرار سياسي وامني بسبب التوترات والنزاعات في بعض البلدان، اضافة الى أن دول افريقيا تضم أكبر تجمع للدول الاقل نمو في العالم.

**المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر في العالم واتجاهاته**

تتسم حركة الاستثمار الاجنبي المباشر بدرجة عالية من التركز سواء على مستوى الدول المصدرة أو المتلقية، ويمكن القول بان الدول الصناعية المتقدمة تمثل المصدر الرئيسي لتدفقات هذا النوع من الاستثمار، وهذا يرجع بالدرجة الاولى لامتلاك تلك الدول للشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بهذا الاستثمار.

**أولا: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من العالم**

من خلال بيانات الجدول رقم (3-2) وعلى مستوى تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة من العالم فهي قد لا تختلف كثيرا عن سابقتها (الواردة)، من حيث كميتها، فقد بلغت خلال الفترة (1992-1997) كمتوسط سنوي 328.2 مليار دولار لترتفع بعدها الى 1186.8 مليار دولار عام 2000 أي أنها تضاعفت اكثر من ثلاث مرات للفترة السابقة، ثم عرفت تراجعا تدريجيا لتصل عام 2004 الى 877.3 مليار دولار، ويرجع ذلك أساسا الى موجة الركود الاقتصادي التي عانى منها الاقتصاد العالمي، وكذلك الوضع السياسي العالمي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

في حين يعاود هذا التدفق في الارتفاع ثانية ليبلغ ذروته عام 2008 اذ وصل الى 1969 مليار دولار، الا انه تراجع عام 2009 ليبلغ 1175 مليار دولار بسبب الازمة المالية العالمية، لينتعش بعد ذلك لعامي 2010 و2011 ويبلغ 1505 و1678 مليار دولار على التوالي، ليعرف انخفاضا بعد ذلك عام 2012 ويبلغ 1391 مليار دولار، وهذا بسبب انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر على الدول

[1] - نفس المرجع السابق، ص 17.

المتقدمة، بعدها عرف وضع مستقر عامي 2013 و2014 ليبلغ 1306 و 1354 مليار دولار على التوالي وهو ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم(3-2):** تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر والتوزيع الاقليمي له خلال الفترة (1992-2014)

الوحدة: ( مليار دولار)

| البيان | 1992-1997 | 2000 | 2004 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اجمالي العالم | 328.2 | 1186.8 | 877.3 | 2198 | 1969 | 1175 | 1505 | 1678 | 1391 | 1306 | 1354 |
| الدول المتقدمة | 275.5 | 1083.9 | 745.9 | 1829 | 1580 | 857.8 | 1030 | 1183 | 909 | 834 | 823 |
| الدول النامية | 51.4 | 98.9 | 117.3 | 316.8 | 228.1 | 268.5 | 413 | 422 | 426 | 381 | 468 |
| افريقيا | 2.2 | 1.3 | 2 | 9.3 | 7.8 | 3.2 | 9 | 5 | 14 | 16 | 13 |
| اسيا | 39.6 | 83.8 | 87.4 | 228.1 | 223.1 | 211 | 284 | 311 | 308 | 335 | 432 |
| شرق وجنوب شرق آسيا | 39 | 80 | 79.3 | 174 | 165.4 | 176.6 | 254 | 271 | 275 | 292 | 383 |
| جنوب آسيا | 0.1 | 0.5 | 2.2 | 20 | 19.7 | 16.4 | 16 | 13 | 9 | 2 | 11 |
| غرب آسيا | 0.5 | 3.8 | 8 | 34 | 37.9 | 17.9 | 13 | 26 | 24 | 41 | 38 |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | 9.5 | 13.7 | 27.7 | 79.3 | 97 | 54.3 | 119 | 105 | 103 | 28 | 23 |

**المصدر:** - الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، اعداد مختلفة، (2004، ص3/ 2013، ص3/ 2015، ص5).

- UNCTAD, World Investment Report, (2007, pp 251-252 /2012 pp 169-160).

**ثانيا: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من الدول المتقدمة**

نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (3-2) ان المصدر الاساسي لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر هو الدول المتقدمة اذ يمثل نصيبها حوالي 83% للفترة (1992-1997) بينما بلغ حوالي 85% من الاجمالي العالمي لعام 2004 في حين كان نصيب البلدان النامية حوالي 17% و15% على التوالي.

بعد الانخفاض الذي عرفه الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر عن الدول المتقدمة عام 2009 والذي بلغ 857.8 مليار دولار، عاد وارتفع بحدة عام 2011 ليبلغ 1183 مليار دولار، وقد أسهمت التكتلات الاستثمارية الرئيسية الثلاث للاقتصاد المتقدم-الاتحاد الاوروبي وامريكا الشمالية واليابان- في هذه الزيادة، فقد شكل المستوى القياسي من العائدات التي اعيد استثمارها 82% من اجمالي التدفقات الخارجية للاستثمار الاجنبي المباشر، والناتج جزئيا عن ازدياد الحيازات النقدية الاجنبية للشركات عبر الوطنية وهو الدافع للاستثمار الاجنبي المباشر الخارج من الولايات المتحدة الامريكية، وقاد زيادة التدفقات الخارجية للاستثمار الاجنبي المباشر من الاتحاد الاوربي عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود، كما حسن ارتفاع قيمة الين القوة الشرائية للشركات اليابانية عبر الوطنية، ونتج عن ذلك مضاعفة تدفقاتها

الخارجية من الاستثمار الاجنبي المباشر، ليرتفع صافي عمليات شراء التملك والاندماجات في أمريكا الشمالية واوروبا بنسبة 132%[1].

وفي عام 2012 عرفت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر عن الدول المتقدمة تراجعا بنسبة 23% حيث بلغت 909 مليار دولار، والسبب الاساسي وراء ذلك هو تصفية الاستثمارات واستمرار الشركات عبر الوطنية المملوكة للبلدان المتقدمة في اتباع نهج" التريث والترقب" الذي تتبعه اتجاه الاستثمارات الجديدة، بدلا من اجراء عمليات توسع دولية كبيرة، وسجل على الخصوص انخفاض في الاتحاد الاوربي بنسبة 40% والولايات المتحدة بنسبة 17%، ومع ذلك فان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر عن اليابان قد سجلت نمو بنسبة 14%[2].

اما التدفقات الخارجة من الاستثمار الاجنبي المباشر من البلدان المتقدمة لعامي 2013 و2014 فقد حافظت على استقرارها حيث بلغت 834 و823 مليار دولار على التوالي، فلم تتغير تقريبا التدفقات الخارجة من اوروبا والتي بلغت 316 مليار دولار عام 2014، وزادت التدفقات الخارجة من ألمانيا ثلاث مرات تقربا ما جعلها أكبر بلد أوروبي مستثمر من حيث الاستثمار الاجنبي المباشر، أما اليابان فقد انخفضت الاستثمارات الخارجة منها بنسبة 16%، وهو عكس ما عرفته من توسع في السنوات الثلاث السابقة[3].

**ثالثا: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من الدول النامية**

من خلال بيانات الجدول السابق رقم (3-2) نلاحظ أن الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من البلدان النامية منخفض نسبيا اذا قورن بمجموعة البلدان المتقدمة، خاصة في فترة التسعينات وبداية الالفية الثانية، الا أنه شهد خلال السنوات الاخيرة تحسنا ملحوظا، فبعدما كان الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر عن البلدان النامية يمثل 8% من مجموع التدفقات العالمية عام 2000، اصبح عام 2014 يمثل 34% من مجموع التدفقات الخارجة من الاستثمار الاجنبي المباشر على مستوى العالم، والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] - الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2012، ص ص:6-7.
[2] - الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2013، ص ص:12-13.
[3] - الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2015، مرجع سبق ذكره، ص 22.

**الشكل رقم(3-1):** تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من الدول النامية ونسبتها من مجموع التدفقات العالمية الصادرة (2000- 2014)

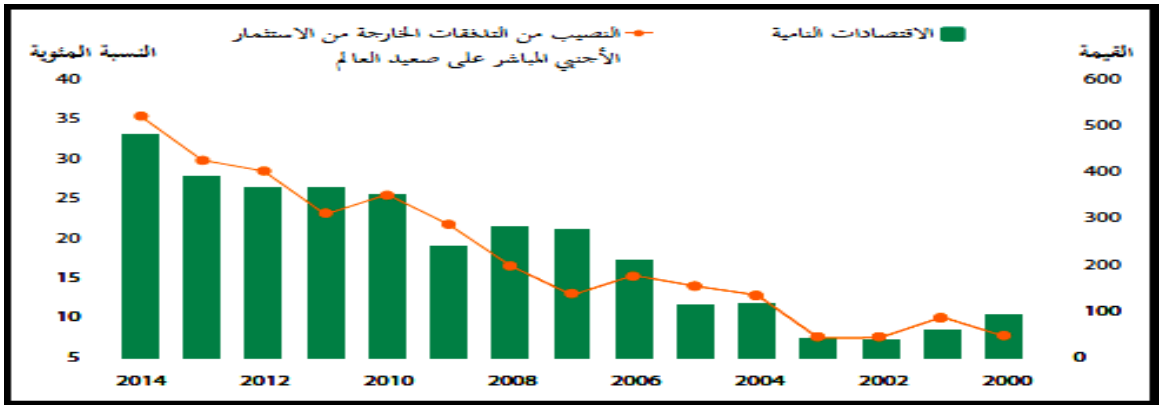


**المصدر**: الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2015، ص8.

يلاحظ من الجدول ايضا ان بلدان آسيا تعتبر هي المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج من البلدان النامية، فقد ارتفعت مساهمتها من 39.6 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (1992-1997) وبما نسبته حوالي 77% من اجمالي التدفق الصادر من الدول النامية، الى 432 مليار دولار عام 2014 بما نسبته 92% من اجمالي التدفق الصادر من الدول النامية، وهذا رغم التراجع الذي شهده الاستثمار الاجنبي المباشر لبعض السنوات خلال هذه الفترة، سواء بسبب الازمة المالية لعام 1997 والتي اجتاحت أسواق هذه البلدان او بسبب الازمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي، وللإشارة أن أغلب تلك التدفقات صادرة من دول شرق وجنوب شرق آسيا وبالذات من الصين، هونغ كونغ، تايلاند، سنغافورة، كوريا الجنوبية، ماليزيا.

وتحتل مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي المرتبة الثانية من اجمالي التدفقات الخارجة من البلدان النامية، فقد ارتفعت حجم استثماراتها من 9.5 مليار دولار لمتوسط الفترة (1992-1997) الى اعلى مستوى لها من الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر عام 2010 اذ بلغ 119 مليار دولار، ليعرف تراجعا عام 2011 ويبلغ 105 مليار دولار، ويرجع هذا الانخفاض الى الاهمية المتزايدة للتدفقات غير المتصلة بالضرورة بالاستثمار في النشاط الانتاجي بالخارج[1]، ويعتبر مصدر اكثر من نصف هذه التدفقات الصادرة هو المراكز المالية الخارجية[2]، كما شهدت الاستثمارات الاجنبية المباشرة انحصار حادا وبشكل واضح عام 2013، فقد انخفضت بنسبة 27% لتبلغ 28 مليار دولار، وهذا بسبب توقف عمليات الاحتياز في الخارج وطفرة تسديد أقساط القروض من الفروع الاجنبية الى الشركات عبر الوطنية الام البرازيلية والشيلية[3].

[1] - الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2012، مرجع سبق ذكره، ص 15.
[2] - الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2013، مرجع سبق ذكره، ص 11.
[3] - الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2014، ص 15.

وتحتل مجموعة بريكس (البرازيل، الاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب افريقيا) المراكز الريادة بين البلدان المستثمرة الناشئة في مجال مصادر الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث ارتفعت التدفقات الواردة من هذه الاقتصاديات الخمسة من 7 مليار دولار عام 2000 الى 145 مليار دولار عام 2012، مشكلة بذلك نسبة 10% من المجموع العالمي، وبات نشاط الشركات عبر الوطنية المملوكة لهذه البلدان يزيد باستمرار بما في ذلك في أفريقيا[1].

اما مجموع التدفقات الخارجة من الاستثمار الاجنبي المباشر المتجهة من اقتصاديات نامية الى اقتصاديات نامية اخرى فقد نما بنسبة الثلثين من 1.7 تريليون دولار عام 2009 الى 2.9 تريليون دولار عام 2013 وكانت منطقة شرق آسيا ومنطقة جنوب شرقي آسيا هما اكبر منطقتين متلقيتين من مناطق البلدان النامية، ومازال نصيب افقر المناطق النامية من حيث الاستثمار الاجنبي بين الجنوب والجنوب منخفضا ولكنه اخذ في النمو، ويذهب قدر كبير من الاستثمار الاجنبي المباشر من الاقتصاديات النامية الى المنطقة الجغرافية التالية مباشرة لكل اقتصاد، فالألفة بالمنطقة تيسر التحرك المبكر من جانب الشركة لممارسة النشاط على الصعيد الدولي، كما أن الأسواق وسلاسل القيمة الإقليمية تشكلان عاملاً محركاً رئيسياً في هذا الصدد، وتتحدد أيضاً الأنماط المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجنوب والجنوب بفعل البواعث الاستثمارية لدى الشركات المتعددة الجنسية، وسياسات حكومة البلد الأصلي، والروابط التاريخية[2].

ويبقى الاختلاف بين التدفقات الخارجة من الاستثمار الاجنبي المباشر من الاقتصاديات المتقدمة وتلك الخارجة من الاقتصاديات النامية يرجع الى تكوينها، ففي حين أن أكثر من نصف التدفقات الخارجة الخاصة بمؤسسات الاعمال المتعددة الجنسية التابعة للبلدان النامية تتخذ شكل استثمار في اسهم راس المال، فان التدفقات الخارجة من البلدان المتقدمة تضم عنصر أكبر يتعلق بإعادة استثمار الايرادات المتحققة، ومن الاكثر احتمالا ان تسفر تدفقات راس المال الخارجة عن القيام باستثمار انتاجي جديد، كما أن الايرادات المعاد استثمارها قد تترجم الى زيادة في النقد المتاح[3].

يتضح من هذا المبحث أن حركة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في عالم اليوم، أصبحت غير مقيدة من الناحية الجغرافية، فهي تتدفق مع وجود الفرصة الجذابة والمناخ المشجع على تدفقها، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار السياسي والأمني، وعليه حدثة زيادة ضخمة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العقود الأخيرة، كما أصبح نصيب البلدان النامية من حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي منافسا للدول المتقدمة، بل ومتفوقا عليها وهذا ما لاحظناه في عام 2014، حيث أصبحت الاقتصاديات النامية والانتقالية حاليا تشكل نصف البلدان العشرين المصنفة في أعلى قائمة الاقتصاديات المتلقية

[1] - الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2013، مرجع سبق ذكره، ص 4.
[2] - الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2015، مرجع سبق ذكره، ص ص 9. 10.
[3] - نفس المرجع، ص 10.

للاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا يعكس أن البلدان النامية أصبحت أكثر جاذبية للاستثمار الاجنبي المباشر عما كانت عليه سابقا، أما الملاحظة الاخرى فتتجلى في تباين توزيع تلك الاستثمارات بين مجموعات الدول النامية في المناطق المختلفة، وبين الدول النامية داخل المجموعة الواحدة، حيث نجد أن معظم تلك الاستثمارات قد استقطبت من طرف دول شرق وجنوب شرق آسيا بدرجة كبيرة ودول امريكا اللاتينية بدرجة أقل.

## المبحث الثاني: اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الدولية (الصادرات) في الدول النامية –التجربة الصينية والمكسيكية–

بالرغم من الجدل الكبير من قبل الاقتصاديين حول دور الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة صادرات الدول النامية، إلا أنه وجدت العديد من الدراسات التطبيقية انه كان للاستثمار الاجنبي المباشر دور في رفع القدرة التصديرية للدول النامية المضيفة، وهذا من خلال ما تجلبه الشركات الاجنبية من تكنولوجيا وعمالة ماهرة وإمكانية الدخول الى شبكات الانتاج الدولية، بالاضافة الى مساهمتها في تحفيز الشركات المحلية على التصدير، وهذا ما أثبته الدليل التجريبي لمناطق شرق وجنوب شرق آسيا وامريكا اللاتينية.

لقد كان نجاح تلك المنطقتين في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ومساهمته في زيادة صادراتها يرجع الى العديد من العوامل، حيث كان أهمها تحسن مستويات التعليم والتدريب على المهارات الصناعية، تحسين الانظمة الادارية والعمالية، تحرير نظم كل من التجارة والاستثمار، وتعديل تلك الدول لسياساتها واستراتيجياتها بما يتماشى مع العالم الجديد في ظل العولمة، كذلك يسرت تلك الدول جهود الشركات متعددة الجنسيات في تطوير التكنولوجيا الخاصة بها حتى تحافظ على قدراتها التنافسية، كما طبقت تلك الدول برامج اصلاح اقتصادي لتشجيع دور القطاع الخاص على أساس من الواقع وليس على أساس الشعارات، كما نجحت الكثير من تلك الدول في خلق بيئة اقتصادية مستقرة، وخلق حالة عامة من الفاعلية في الاقتصاد ووضع الالتزام بالحقوق الاساسية للقطاع الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا[1].

لقد ساعدت تلك العوامل في رفع النمو الاقتصادي لدول شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية واعطائهم وصف الاسواق الواعدة، بل بدأت الكثير من بلدان هاتين المنطقتين في منافسة الدول الصناعية خاصة الدول حديثة التصنيع او ما يطلق عليها بالنمور الآسيوية، كأسواق للتصدير والطلب القوي على السلع والخدمات.

[1] - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 113.

لكل الاعتبارات والمؤشرات السابقة سنسعى الى اختيار دولة تنتمي لكل منطقة تكون مجال لدراستنا بالتفصيل وهي التجربة الصينية والتجربة المكسيكية. وقبل التطرق لهما سنتناول اولا تطورا التجارة العالمية ومن خلالها يكون حديثنا على التجارة الدولية في الدول النامية.

**المطلب الأول: تطور التجارة العالمية**

تكتسي التجارة الدولية دورا هاما في تنمية اقتصاديات الدول النامية التي لا يمكنها أن تنسحب أو تتكفى على ذاتها مبتعدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية، او مؤثرة الاستغناء عن الفوائد والمزايا التي تقدمها التجارة الدولية، سنحاول في هذا المطلب التطرق الى تطور التجارة العالمية بشكل عام والتجارة الدولية في الدول النامية بشكل خاص، وهذا في ظل الضروف العالمية الراهنة.

**أولا: تطور التجارة العالمية خلال الفترة (1870-2015)**

كان مقدار التجارة الدولية يتزايد بنسبة 3.4% سنويا خلال الفترة من 1870 حتى عام 1913، أما بعد عام 1913 فقد أخذت التجارة تتأثر سلبا بنمو التعريفات الجمركية والتقييدات الكمية وضوابط العملات، بالإضافة الى الاثار الناجمة عن الحروب، حتى باتت التجارة تتوسع بأقل من 1% سنويا في المتوسط خلال الفترة من 1913 حتى 1950، ثم انطلقت التجارة الدولية لتنم وبنسبة 9% سنويا حتى عام 1973، وبسبب الازمة الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي للفترة 1973-1983، كان لها انعكاس واضح على معدل التجارة الدولية التي انخفضت من 8.9% في فترة 1963-1973 الى 2.8% في الفترة 1973-1983[1].

اما خلال الفترة 1985-1995 وبسبب الاتفاقيات الدولية التي زادت الى تحرير التجارة الدولية بين الدول، فقد زاد معدل التجارة الدولية الى الناتج العالمي بمقدار ثلاث مرات مقارنة بنفس المعدل خلال العشر سنوات السابقة، وقد حقق الاقتصاد العالمي معدلات نمو مرتفعة في حجم التجارة العالمية خلال العقد الاخير من القرن العشرين[2].

اما بدايات القرن الحالي وخلال الفترة 2000-2007 فقد شهدت الاقتصاديات الدولية معدلات عالية لنمو حجم التجارة الدولية، حيث شهدت حالة من ارتفاع معدلات نمو حجم التجارة تارة وانخفاضها تارة أخرى، الا أن عام 2001 يظل هو الأسوأ في تاريخ هذه الفترة حيث بلغ معدل نمو حجم التجارة الدولية 0.3%[3]، ويرجع السبب الى احداث انهيار برجي مركز التجارة العالمية بالولايات المتحدة الامريكية في سبتمبر 2001، فقد كان لهذه الاحداث الامنية تأثير شديد على تدفق التجارة العالمية،

[1] - نشأت علي عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص ص: 564-573.
[2] - نفس المرجع، ص 581.
[3] -World Bank Group, Trade Developments in 2016, p5.

وأوضحت هذه الاحداث مدى ترابط الاقتصاديات الدولية باقتصاد الولايات المتحدة الامريكية بوصفها الاقتصاد المهيمن، ومدى تأثير الاحداث التي تجري في أحد الاقتصاديات على الاقتصاد الدولي، والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم(3-2):** معدلات نمو التجارة العالمية

**الوحدة:( نسبة مئوية)**

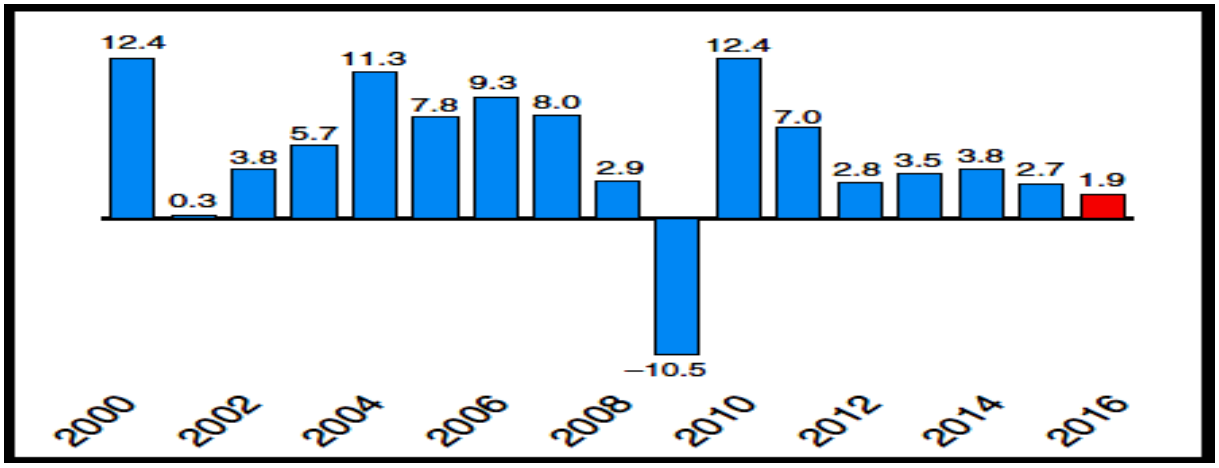


Source: World Bank Group, Trade Developments in 2016, p5.

أيضا ما يلاحظ من خلال الشكل السابق أن التجارة الدولية خلال الفترة 2012-2015 لم تستعد معدل نموها السريع الذي شهدته السنوات التي سبقت اندلاع الأزمة، فبعد حدوث انخفاض حاد في التجارة الدولية خلال الفترة 2008-2009، ثم انتعاش سريع في عام 2010 وعام 2011، فقد سجلت التجارة الدولية معدل نمو محدود بلغ 2.7% خلال العام 2015، وهو معدل أقل من معدل نمو التجارة الدولية لعام 2013 والبالغ 3.5%.

ويرجع سبب تباطؤ نمو التجارة الدولية الى ضعف الطلب العالمي، فبسبب الازمة المالية وأزمة الديون السيادية لمنطقة الاورو، فقد عرف النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة تباطؤ أثر على نمو التجارة الدولية، ففي عام 2012 تقلصت الواردات الاوروبية من السلع بنسبة بلغت قرابة 3% من حيث الحجم ونسبة 5% من حيث القيمة، كما سجلت التجارة تراجعا كبيرا في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، وقد سجلت الصادرات وكذلك الواردات نمو متباطأ في عام 2012-2013 في معظم المناطق النامية[1]، كما قلصت الصين من اعتمادها على المدخلات المستوردة وهي القوة التجارية الاولى في العالم بفضل نمو صادراتها، فقد خفضت حصة المدخلات المستوردة في صادراتها من 50% في عام 2000 الى 35% في عام 2014، وهو ما أثر سلبا على حركة التجارة الدولية[2]، كذلك ادت انخفاض أسعار النفط العالمية منذ جوان 2014 وعدد السلع الاساسية الأخرى، وتنامي

[1] - الانكتاد، تقرير التجارة والتنمية، 2013، ص 7.
[2] - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، ص 12.

السياسات الحمائية خصوصا من قبل الدول المتقدمة وبسبب القيود على النفاذ الى الاسواق العالمية، والسياسات المخلة بالمنافسة الى تراجع وضعف التجارة العالمية.

**ثانيا: تطور التجارة الدولية للدول النامية**

ان التحدي الرئيسي الذي يواجه سياسات معظم الدول النامية، يتمثل بصفة أساسية في كيف تستطيع أن تواجه عناصر القوة في التجارة والصناعة لخلق الثروة وإشباع الحاجات البشرية، فلقد اعتبر أن تحولها من الاعتماد على تصدير المواد الاولية الى انتاج وتصنيع السلع الصناعية، وسيلة لزيادة اسهامها الفعال في تقسيم العمل الدولي، اذ أن السلع الصناعية توفر أفاقا أفضل للعائدات من الصادرات، ليس فقط بسبب زيادة الانتاجية والتوسع في الإنتاج، ولكن أيضا بسبب تحقيق استقرار اكبر في الاسعار حتى مع زيادة حجم الصادرات، ومن ثم تتجنب تدهور شروط التجارة التي أحبطت اداء النمو على المدى الطويل الاجل في الكثير من الدول التي اعتمدت على تصدير السلع الاولية[1].

وكان للتحركات نحو تحرير التجارة والاستثمار الاجنبي منذ مطلع الثمانينات تأثير قوي على صانعي السياسات في الدول النامية كوسيلة لمجابهة هذا التحدي، اذ كان من المتوقع أن الانفتاح على الاسواق العالمية والمنافسة سيسمحان لهذه الدول بان تغير كلا من وتيرة ونمط اسهامها في التجارة الدولية، وبالتالي التغلب على مشاكل ميزان المدفوعات، وتسرع النمو لكي تلحق بالدول الصناعية. سنحاول في هذا الفرع التركيز على حجم ونمو التجارة الدولية للدول النامية وحسابها الجاري لما بعد الازمة المالية العالمية 2008.

لقد كان للازمة المالية العالمية للفترة 2008-2009 تأثير على حجم التجارة العالمية والذي كان له انعكاس على حجم التجارة الدولية للدول النامية، فقد سجلت الصادرات وكذلك الواردات انخفاضا خلال العام 2012 في معظم المناطق النامية، وكانت افريقيا الاستثناء الوحيد حيث انتعشت الصادرات في البلدان التي تأثرت سابقا بالنزاعات الأهلية وانخفض معدل نمو الصادرات الى 4% في البلدان النامية ككل، وقد شمل هذا التباطؤ البلدان الآسيوية التي كان لها في السابق دور كبير في تعزيز التجارة الدولية[2]

وقد سجل عام 2015 انخفاض معدل نمو حجم صادرات الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة بشكل ملموس حيث بلغ نحو 1.7% مقابل 3.1% في عام 2014، يعزى هذا الى انخفاض أسعار النفط وكذلك أسعار المواد الاولية الأخرى، حيث يتركز انتاجهما في الدول النامية، كما أن وارداتها هي الاخرى

[1] - يلماز اكيوز، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، احمد بديع بليح، الدول النامية والتجارة العالمية الاداء والأفاق المستقبلية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 22.

[2] - الانكتاد، تقرير التجارة والتنمية، 2013، مرجع سبق ذكره، ص 7.

حققت معدل نمو منخفضا بلغ 0.5% عام 2015 مقابل 3.7% عام 2014[1]، والشكل التالي يوضح ذلك.

**الشكل رقم(3-3):** معدلات نمو كل من الصادرات والواردات في الدول النامية (2011-2015)

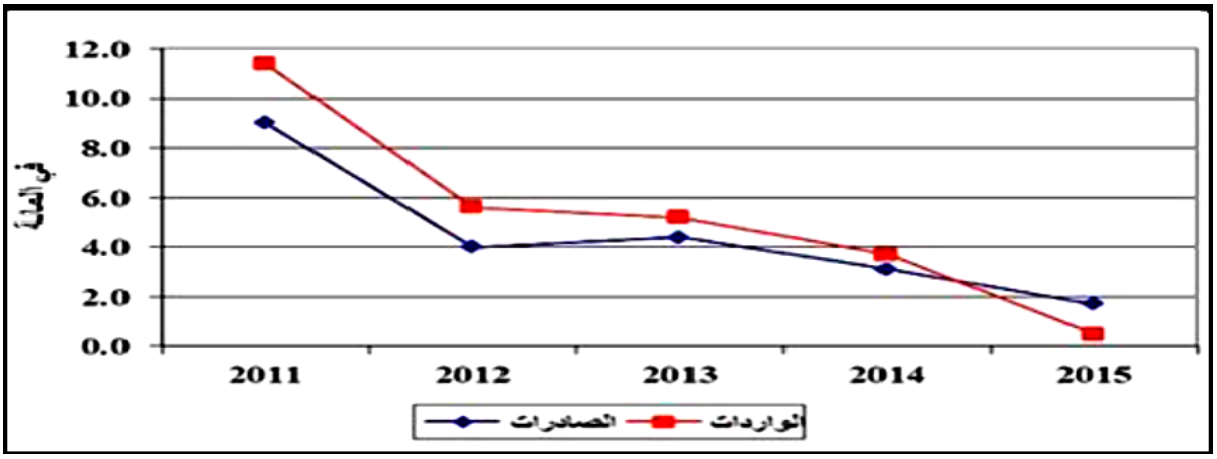


**المصدر:** صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، ص 15.

بالرغم من الانخفاض الذي عرفته التجارة الدولية للدول النامية بعد الازمة العالمية، إلا انه بشكل عام عرفت صادرات البلدان النامية تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، فقد أصبح لها نصف صادرات العالم عام 2014 بعد أن كان نصيبها 35% عام 2000، وهو تحول كبير في التجارة الدولية للدول النامية، والذي سيكون له أثر في المستقبل على موازين القوى الدولية الحاكمة للنظام الاقتصادي في العالم، فمثلا زادت حصة دول البريكس (الصين، روسيا، الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا) من حصتها من صادرات العالم من 18.6% عام 2014 بعد أن كانت 7.5% عام 2000[2]، وقد بلغ حجم تداولها للسلع أكثر من 3000 مليار دولار عام 2014[3]، والأكثر أهمية أن عدة دول نامية استطاعت أن تتجه صوب الصادرات الصناعية الاكثر تقدما.

كما تجدر الاشارة الى أن التجارة الدولية بين البلدان النامية (فيما بين بلدان الجنوب) قد عرفت تطورا كبيرا فبحلول عام 2014 بلغت قيمة التجارة فيما بين بلدان الجنوب 5500 مليار دولار تقريبا، وهي قيمة قريبة من التجارة بين البلدان المتقدمة (شمال، شمال)، وتتجلى أهمية تدفقات التجارة فيما بين بلدان الجنوب في البلدان النامية عند النظر الى أنها تمثل في عام 2014 أكثر من نصف التجارة في مناطق البلدان النامية، وتتباين هذه الحصة باختلاف المنطقة، وتتراوح بين 40% و 50% في أمريكا اللاتينية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية الى حوالي 70% في جنوب آسيا وشرق آسيا، وعلى الرغم من أن نسبة معينة من التجارة فيما بين بلدان الجنوب تشمل تدفقات داخل المنطقة، فان جزءا هاما

[1] - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، مرجع سبق ذكره، ص 15.
[2] - احمد ابريهي علي، التجارة الخارجية في العالم بين عامي 2000 و2014، اتجاهات الامد البعيد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 49، الجامعة المستنصرة، العراق، 2016، ص 4
[3] - UNCTAD, key statistics and Trends in international Trade, 2015, p12.

ينطوي على التجارة مع الصين، ومنذ عام 2004 أصبحت الصين شريكا متزايد الاهمية لجميع مناطق البلدان النامية الاخرى[1].

وبالرجوع الى انخفاض حجم التجارة الدولية للدول النامية الذي عرفته سنوات بعد الازمة المالية العالمية 2008، فقد كان له انعكاس على حسابها الجاري، فبسبب انخفاض أسعار معظم صادراتها والتي تتركز في المواد الاولية والنفط والغذاء، والمعادن، وتباطؤ صادراتها الى الدول المتقدمة وخاصة دول منطقة اليورو، عرف فائض موازين معاملاتها الجارية تراجعا، حيث انخفض من 217 مليار دولار في عام 2013 الى 197 مليار دولار عام 2014، مسجلت بذلك نسبة انخفاض بلغت 9.2%[2]، وقد شهد ثباتا عند نفس القيمة لعام 2015، ويعد هذا الفائض أقل فائض تحققه الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة منذ عام 2004[3].

وساهم في انخفاض الفائض لدى مجموعة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الاخرى انخفاض الفائض في بعض دول المجموعة وارتفاع العجز في دول أخرى، فقد تحول فائض الحساب الجاري لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا والبالغ 192.6 مليار دولار عام 2014 الى عجز بنحو 111.7 مليار دولار عام 2015، وذلك انعكاسا لانخفاض أسعار النفط خاصة أن صادرات النفط تمثل نحو 70% من اجمالي صادرات المجموعة، كما ارتفع عجز الحساب الجاري لدول افريقيا جنوب الصحراء عام 2015 بنحو 26.7%، في المقابل ساهم تحسن وضع الحساب الجاري للدول النامية الآسيوية نظرا لتحسن وضع الحساب الجاري للصين بنسبة 33% في التخفيف من حدة زيادة مستوى العجوزات لمجموعة تلك الدول[4].

وفي الاخير ان اتجاه التراجع العام الذي شهدته التجارة الدولية يسلط الضوء على جوانب الضعف التي لا تزال البلدان النامية تواجهها في وقت يشهد نمو واهنا في البلدان المتقدمة، كما أن في ذلك دلالة على أن البيئة التجارية الخارجية يحتمل أن تكون أقل مواتاة خلال السنوات القليلة المقبلة، وذلك على خلفية العديد من العوامل، من أبرزها تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وتراجع أسعار السلع الاساسية والتوترات السياسية والتقلبات الكبيرة في أسعار الصرف وفي الاسواق المالية، وتباطؤ اقتصاد الصين القوة التجارية الاولى في العالم، وتحولها في سياساتها التنموية من الاعتماد على الطلب الخارجي الى الاعتماد على الطلب المحلي، كما أن التقدم المخيب للآمال المحرز على صعيد السياسات الحمائية يعد كذلك أحد أهم عوامل ضعف التجارة العالمية، ففي حين اكدت جولة الدوحة على اهمية زيادة البضائع المعفاة من

[1] - IBID,p15.

[2] - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، ص 14.

[3] - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[4] - نفس المرجع، ص ص: 16-17.

الرسوم الجمركية في الدول النامية وخفضها على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس، وكذلك خفض الدعم المعيق للتجارة في الدول المتقدمة إلا أن العديد من هذه الاهداف لا يزال بعيد المنال.

**المطلب الثاني: اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الصادرات الصينية**

ادركت الحكومة الصينية عام 1987 ان النهوض بالصين يتطلب اولا النهوض بالاقتصاد الصيني وهذا الامر لا يمكن ان يتحقق من دون اتباع سياسة خارجية مفادها الانفتاح على مختلف دول العالم، فمثل هذه السياسة تكون كفيلة بتهيئة البيئة الملائمة لسياسة اقتصادية ناجحة، لذا كان أول هدف من اهداف السياسة الخارجية الصينية يتمثل في ترتيب اوضاع الصين الداخلية، فهناك علاقة وثيقة بين ما حصل في الصين من تغيرات داخلية وتوجهات سياستها الخارجية[1].

ولقد شهدت العقود الثلاثة الاخيرة من القرن العشرين حدوث تطور كبير في مستوى انفتاح الصين على العالم الخارجي، ودرجة تشابك اقتصادها مع الاقتصاد العالمي لتصبح احدى القوى التجارية العظمى في العالم، حيث بلغت حجم صادراتها لعام 2014 ما يقارب 2342.2 مليار دولار لتحتل المرتبة الاولى على المستوى العالمي، محققتا فائضا بمقدار 383 مليار دولار[2]، ويرجع ذلك الا ان الصين اعتمدت على استراتيجية الانتاج للتصدير، وذلك للحفاظ على معدلات نمو للناتج المحلي الاجمالي المرتفعة فضلا عن كون التصدير حافز للارتقاء بجودة المنتجات الوطنية.

كذلك اتخذت الحكومة الصينية اجراءات جذب رؤوس الاموال الاجنبية وتشجيع الصناعات التصديرية، حيث تم منح المستثمرين الاجانب بعض المزايا التفضيلية المتمثلة في خفض الضرائب على الأرباح، باستثناء الرسوم الجمركية، وخلال الثمانينات شملت هذه الشروط المميزة المناطق الساحلية بأكملها، حيث انشأت مناطق تنمية اقتصادية وتقنية لاستقبال الاستثمارات الاجنبية وميزت القوانين الضريبية نسب الضريبة على الارباح بالنسبة للشركات الاجنبية راس المال بالكامل وفقا لمكان مقرها، حيث خفضت نسبة الضريبة من 33% حتى 24% في الاقاليم المفتوحة وحتى 15% في المناطق الاقتصادية الخاصة في مناطق التطوير الاقتصادي والتقني[3].

لقد استطاعت الصين جذب مستويات فريدة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، فالتوسع الاقتصادي الصيني ادى الى تطلع العديد من الدول والشركات للاستفادة من الفرص المرتبطة بالاقتصاد الصيني، فقد نقلت العديد من الشركات متعددة الجنسيات اعمالها الى الصين للاستفادة من انخفاض تكاليف العمالة فيها ومن سوقها المحلية الضخمة، لتصبح ورشة العالم الجديد.

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، نماذج تنموية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط1، 2013، ص 169.

[2] - chima Statistical, Yearbook, Total value of Imports and Exports of Goods, 2015. http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2015/indexeh.htm .

[3] - عبد المطلب عبد الحميد، نماذج تنموية معاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 165.

لقد لعب الاستثمار الاجنبي المباشر دورا هما في زيادة الصادرات الصينية، فقد اشار التقرير الذي اعدته اللجنة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نوفمبر 2006 ان اكثر من نصف الصادرات الصينية قامت بها شركات استثمارية أجنبية، ربما يصل نصيب قطاع التقنية المتطورة الى 80% منها، كما اشار التقرير الى ان حجم الصادرات الصناعية للمشاريع الاستثمارية الاجنبية في الصين كان اكبر بشكل ملحوظ منه في الدول الاسيوية الاخرى حديثة العهد بالصناعة مقارنة بين حجم التنمية في الصين وحجم التنمية فيها[1]. والجدول التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات الصينية خلال الفترة (1980-2014).

**الجدول رقم(3-3):** تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات الصينية خلال الفترة (1980-2014)

**الوحدة:( مليار دولار)**

| السنة | تدفقاتFDI | اجمالي الصادرات | السنة | تدفقاتFDI | اجمالي الصادرات |
|---|---|---|---|---|---|
| 1980 | 0.036 | 18.12 | 2007 | 83.521 | 1220.4 |
| 1990 | 3.487 | 62.09 | 2008 | 108.312 | 1430.6 |
| 1995 | 37.521 | 148.78 | 2009 | 95 | 1201.6 |
| 2000 | 40.715 | 249.2 | 2010 | 114.734 | 1577.7 |
| 2003 | 53.505 | 438.23 | 2011 | 123.985 | 1898.3 |
| 2004 | 60.630 | 593.33 | 2012 | 121.08 | 2048.7 |
| 2005 | 72.406 | 761.95 | 2013 | 123.911 | 2209 |
| 2006 | 72.715 | 969 | 2014 | 128.50 | 2342.2 |

**المصدر:** – الانكتاد، تقارير الاستثمار العالمي، اعداد مختلفة.

-chima Statistical, Yearbook, Total value of Imports and Exports of Goods, 2015. http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2015/indexeh.htm.

نلاحظ من بيانات الجدول ان هناك ارتفاع في حجم الاستثمارات الاجنبية الداخلة الى الصين، فمن 0.036 مليار دولار عام 1980 الى 37.52 مليار دولار عام 1995، ثم من 72.40 مليار دولار عام 2005 الى 128.5 مليار دولار عام 2014، لتصبح الصين هي ثاني أكبر متلق للاستثمار الاجنبي المباشر في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ويرجع السبب في ذلك الى تحسين الصين بيئتها الاستثمارية، فبعد دخول الصين الى المنظمة العالمية للتجارة عام 2002، وافقت على الغاء قسم كبير من القيود المفروضة على الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة لتجارة الجملة والتجزئة، والاستيراد والتصدير، وخدمات ما بعد البيع، وخدمات الاتصالات والمصارف وشركات التامين.

[1] - جوناثان ريوفيد، ترجمة: مجدي صابر محمد، ايناس الوكيل، نافذة على الاعمال في الصين، مجموعة النيل العربية، القاهرى، ط1، 2009، ص 44.

لقد صاحب الزيادة الكبيرة في الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة الى الصين زيادة مماثلة في الصادرات الصينية، فمن 15.12 مليار دولار عام 1980 الى 148.78 مليار دولار عام 1995، ومن 761.95 مليار دولار عام 2005 الى 2342.2 مليار دولار عام 2014، إلا ان الملاحظ أن هناك انخفاض في حجم الصادرات الصينية لعام 2009 حيث بلغت 1201.6 مليار دولار بعدما كانت 1430.6 مليار دولار عام 2008، ويعزى هذا الانخفاض الى الازمة المالية التي مر بها العالم خلال الفترة 2008-2009.

لقد كان للاستثمارات الاجنبية المباشرة دورا مهما في زيادة الصادرات الصينية من خلال الاستثمار في المنتجات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا المتطورة، مما وفر على الصين اصول تكنولوجية ومعرفة فنية كان من الصعب الحصول عليها بدون هذه الشركات، ولقد كان لنقل هذه التكنولوجيا الى فروع الشركات الاجنبية الموجودة في الصين اثر كبير في تحفيز ورفع انتاجية الشركات المحلية، من خلال التعلم والاستفادة من اساليب الانتاج والتوزيع المتطورة لهذه الشركات[1].

ايضا سهلت الاستثمارات الاجنبية للصين الدخول الى اسواق جديدة وكبيرة على المستوى العالمي، حيث سهلت الفروع الاجنبية الموجودة في الصين الوصول الى اسواق الشركات الام التابعة لها هذه الفروع، فضلا عن الوصول الى الشبكات الداخلية لهذه الشركات بالإضافة الى اسواق الدولة الام لهذه الشركات.

كما ساهمت فروع الشركات الاجنبية في توفير التدريب المناسب على استخدام التكنولوجيا بل وإنتاجها، والأساليب الحديثة في الادارة للقوى العاملة الصينية خاصة في الصناعات المتطورة والمخصصة للتصدير.

وفي الاخير يمكن القول ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة الكبيرة التي عرفتها الصين والحجم الكبير في مساهمتها في التجارة العالمية، ما كانت لتكون لولا الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الصينية والسياسات والاستراتيجيات الملائمة التي وضعتها، لتنقل اقتصادها من اقتصاد هش وضعيف قبل 1978 لتصبح من اقوى الاقتصاديات الكبرى على المستوى العالمي في بدايات القرن الواحد والعشرين.

[1] - سامي سلامة نعمان، مرجع سبق ذكره، ص 301.

## المطلب الثالث: اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الصادرات المكسيكية

لقد كان اختيارنا للتجربة المكسيكية لأنها تمثل احد التجارب الناجحة التي استطاعت فيها دولة نامية الاستفادة بشكل ايجابي من اتفاقية التجارة الحرة مع دولتين متقدمتين (الولايات المتحدة، كندا)، والتي كان لها انعكاس ايجابي واضح على وضعها الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتطور صادراتها، وهذا ما سنستعرضه في هذا المطلب.

### أولا: السياسة الصناعية في المكسيك قبل اتفاق النافتا (NAFTA)

لقد ظل الاقتصاد المكسيكي لفترة طويلة منذ الاربعينيات تقريبا وحتى نهاية السبعينيات يعتمد على التدخل الكثيف للدولة لتنمية عملية التصنيع وإحلال الواردات، وقد صاحب ذلك سياسات تجارية حمائية تضمنت فرض تعريفات جمركية عالية وفرض الحصول على تصاريح مسبقة للاستيراد وحظر استيراد بعض المنتجات، وقد كانت السياسات الصناعية خلال تلك الفترة تعمل من خلال برامج قطاعية، بهدف بناء قطاع صناعي قادر على تصنيع منتجات رأسمالية ووسيطية، إلا ان هذه الاستراتيجية كانت تواجه عددا من الصعوبات التي تعرقل عملية التنمية، وكانت استراتيجية التنمية الصناعية طوال فترة السبعينيات وحتى بداية الثمانينيات يتم تمويلها عن طريق العوائد البترولية، بالإضافة الى اعتمادها على العديد من مدخلات الانتاج المستوردة، وما تبع ذلك من عجز تجاري مزمن، وتوسع في الاقتراض، ومع بداية الثمانينات كانت المكسيك تعاني من مديونية كبيرة بالإضافة الى ما شهدته تلك الفترة من تزايد مستويات التضخم[1].

وعند حدوث ازمة عام 1982 والانخفاض المفاجئ في اسعار النفط وما صاحب ذلك من زيادة اسعار الفائدة، عانت المكسيك من ازمة اقتصادية شديدة وعجزت عن سداد ديونها، وكان رد الفعل تجاه تلك الازمة هو التخلي عن قيادة الدولة لعملية التصنيع، وتم استبدالها بإستراتيجية تنمية وتصنيع تعتمد على آليات السوق، حيث قامت بفتح الباب على مصراعيه امام المستثمرين والتجار من خلال تحرير سياستها الداخلية المتعلقة بالتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر ففي عام 1983 قامت بتخفيض احادي الجانب للتعريفة على الواردات والإزالة التدريجية لتراخيص وأذون الاستيراد، كما اصبحت المكسيك عضوا في اتفاقية الجات عام 1986، وتم ربط الحد الاقصى للتعريفة عند مستوى 50%، كما بدأت المكسيك خلال الفترة (1982–1988) جهودا نحو الخصخصة وخفض القيود على الاستثمار الاجنبي المباشر،

[1] - رشا جلال الدين حسن، الاطار المؤسسي لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ضوء دراسة عدد من الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، مصر، 2012، ص ص:109 -110.

ففي حالات كثيرة تسمح الحكومة المكسيكية بملكية اجنبية 100%، كما تم اجراء العديد من التعديلات الدستورية لفتح قطاعات كانت مغلقة امام الاستثمار الاجنبي مثل الاتصالات والمواصلات[1].

استهدفت استراتيجية التحرير التي اتبعتها المكسيك خلال التسعينيات تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الانتاجية والتنافسية للمنتجات الموجهة للتصدير وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وقد ساعدت السياسات الاقتصادية الكلية – خاصة سعر الفائدة المرتفع وسعر الصرف المبالغ فيه– على تشجيع الاستثمارات الاجنبية في حين مثلت تلك السياسات عقبة في وجه الاستثمارات المحلية.

**ثانيا: الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية المكسيكية بعد اتفاق النافتا**

ان نقطة التحول في علاقة المكسيك بالاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية تمثلت في انضمامها الى اتحاد التجارة الحرة لأمريكا الشمالية –NAFTA– فالاتحاد الاقتصادي الاقليمي بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك كان له دور محوري في عملية تدفق كل من التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر الى المكسيك.

لقد شجع انضمام المكسيك للنافتا على اجراء تعديلات واسعة على تشريعات التجارة والاستثمار، فقد انتهت الى أن اثر النافتا على تدفق كل من التجارة والاستثمار ملحوظا جدا، ففي فترة ما بعد النافتا كانت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (1980–1993) في مستوى يتراوح بين 3–5 مليار دولار سنويا، وقد زاد هذا الاستثمار الاجنبي المباشر ليصل الى 18.38 مليار دولار عام 2000، ثم الى 21.06 مليار دولار عام 2010، ليصل بعدها الى 36.21 مليار دولار عام 2015، وكانت سنة 2013 قد عرفت الاستثمارات الاجنبية المباشرة ارتفاعا غير عادي حيث وصلت الى 47.13 مليار دولار، وهذا بسبب صفقة كبيرة بلغت اكثر من 13 مليار دولار، وترجع بشكل أساسي الى استحواذ شركة انهايزربوش على مجموعة موديكو المكسيكية العملاقة لإنتاج الخمور. والجدول التالي يوضح حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى المكسيك.

[1] - أنظر: - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 121.
- رشا جلال الدين حسن، مرجع سبق ذكره، ص 110.

**الجدول رقم(3-4):** قيمة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى المكسيك

**الوحدة:( مليار دولار)**

| السنوات | تدفقاتFDI | السنوات | تدفقاتFDI |
|---|---|---|---|
| 1980 | 2.09 | 2008 | 32.17 |
| 1985 | 1.98 | 2009 | 19.48 |
| 1993 | 4.39 | 2010 | 21.06 |
| 2000 | 18.38 | 2011 | 24.15 |
| 2002 | 24.05 | 2012 | 17.36 |
| 2005 | 26.02 | 2013 | 47.13 |
| 2006 | 20.70 | 2014 | 30.09 |
| 2007 | 33.06 | 2015 | 36.21 |

**Source**: https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=MX

والجدير بالذكر أن المكسيك كانت أحد أهم البلدان النامية على مستوى العالم المستقبلة للاستثمار الاجنبي المباشر خلال التسعينات اذ كان يسبقها فقط الصين والبرازيل، حيث حصلت هذه البلدان الثلاث على 55% من اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان النامية بين 1990 و 2001[1]، والان هي تمثل المرتبة 13 لأكبر عشرين اقتصاد مستضيف لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للعامين 2014-2015، وفقا لتقرير الاستثمار العالمي 2016[2].

وتعد الولايات المتحدة الامريكية في مقدمة البلدان المستثمرة في المكسيك، حيث بلغ نصيب استثماراتها 71% من حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة سنويا الى المكسيك وهذا لعام 2000، في حين بلغ نصيب الاتحاد الاوروبي 18% أما اليابان فقد بلغ 2.4%، وفي عام 2010 شهد نصيب الولايات المتحدة الامريكية انخفاضا واضحا ليصل الى 27% من جملة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى المكسيك في تلك السنة، بينما بلغ نصيب الاتحاد الاوربي نحو 60%.

**ثالثا: تطور الصادرات المكسيكية وتغير هيكلها**

لقد عرفت الصادرات المكسيكية تطورا واضحا خلال الفترة (1994-2000) حيث زادت الصادرات من 60.88 مليار دولار في عام 1994 الى 166.36 مليار دولار في عام 2000، ثم حدث هبوط مفاجئ في معدل النمو في عام 2001 لتصل الصادرات الى 158.54 مليار دولار، وهو الامر الذي يفسر بتعرض الولايات المتحدة لانخفاض في معدل النمو في تلك السنة، ثم عاودت بعد ذلك الصادرات الزيادة لتصل قيمتها في عام 2008 الى 291.2 مليار دولار، لتنخفض بعدها عام 2009 الى 229.7

[1] - نفس المرجع السابق، ص 113.

[2] - UNITED NATIONS , UNCTAD, World investment Report 2016, p5.

مليار دولار بسبب الازمة العالمية التي عرفها الاقتصاد العالمي سنة 2008، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى لتصل قيمتها عام 2015 الى 380.6 مليار دولار. والجدول التالي يوضح تطور الصادرات المكسيكية خلال الفترة (1993-2015).

**الجدول رقم(3-5):** تطور قيمة الصادرات السلعية المكسيكية الى العالم خلال الفترة (1993-2015) بالمليار دولار

| السنة | اجمالي الصادرات | السنة | اجمالي الصادرات |
|---|---|---|---|
| 1993 | 51.88 | 2008 | 291.26 |
| 1994 | 60.88 | 2009 | 229.71 |
| 1996 | 96.00 | 2010 | 298.30 |
| 2000 | 166.36 | 2011 | 349.56 |
| 2001 | 158.54 | 2012 | 370.77 |
| 2002 | 160.68 | 2013 | 380.01 |
| 2006 | 249.96 | 2014 | 396.91 |
| 2007 | 271.82 | 2015 | 380.62 |

**Source**: https://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.MRCH.CD.WT?locations=MX&view=chart

لقد كانت الصادرات المكسيكية تمثل 13% من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في عام 1994، وقد زادت هذه النسبة لتصل الى 26.5% عام 2000، بالإضافة الى تحول هيكل الصادرات الى السلع المصنعة بعد أن كانت تعتمد بشكل كبير على سلعة واحدة في التصدير هي البترول، ففي عام 2013 أصبحت المنتجات الصناعية تمثل 82.8% من اجمالي الصادرات المكسيكية، بينما أصبح النفط يمثل 13% فقط، في حين بلغ نصيب المنتجات الزراعية والمنتجات التعدينية 3%و 1.2% على التوالي من اجمالي الصادرات المكسيكية الى العالم[1]، كما تجدر الاشارة الى أن النسبة الاكبر من الصادرات المكسيكية تتجه الى الولايات المتحدة الأمريكية حي تمثل حوالي 81% وفقا لبيانات 2015 وقد بلغت 309.213 مليار دولار[2].

ايضا ما يميز الصادرات المكسيكية ان القطاع الخارجي صار من اكثر مكونات الطلب ديناميكية على الصناعة المكسيكية، ففي عام 1988 كانت الصادرات تمثل 49.7% من اجمالي القيمة المضافة للصناعة، وزادت هذه النسبة لتصل الى 71.9% في عام 1994[3] واستمرت في الزيادة، فعلى سبيل المثال أصبحت المكسيك في عام 2009 المصدر الرئيسي لشاشات التلفاز المسطحة في العالم، متفوقة

[1] - KPMG: investment Mexico 2015, p:12.
[2] - World bonk, World Integrated Trade Solution, Mexice export, 2015/wits, world bonk.org.

[3] - رشا جلال الدين حسن، مرجع سبق ذكره، ص 117.

على كوريا الجنوبية والصين، كما تعد المكسيك ايضا من المصنعين الرئيسين للثلاجات ذات البابين، ايضا ما زاد في تنافسية الصادرات المكسيكية هو قدرتها على اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الصناعات ذات التقنية العالية، من خلال التزام المسكيك القوي بحماية التكنولوجيا الحصرية، فالمكسيك تتمتع بصيت ذائع في حماية حقوق الملكية الفكرية، وبراءة الاختراع، والعلامات التجارية على المستوى الدولي وهي طرف في العديد من المعاهدات الدولية، ومنها معاهدة حقوق المؤلف للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وساعد هذا الامر على الحد من مخاطر القرصنة، والتزوير، وغيرها من حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية التي تكتسب أهمية خاصة في قطاعات التكنولوجيا المتطورة، مما زاد احتمالات اتجاه الشركات الامريكية والأوروبية الى الاستثمار في قطاعات التكنولوجيا العالية في المكسيك، بما في ذلك الشركات العاملة في مجالات انتاج اشباه المواصلات والبرمجيات والفضاء الجوي والليزر وأجهزة الاستشعار والكيماويات[1]، مما اصبحت المكسيك تعتبر من الاقتصاديات النامية المعروفة بأعلى صادرات للسلع ذات التقنية العالية، اضافة الى كل من ماليزيا والفلبيين والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم (3-4):** الاقتصاديات النامية المعروفة بأعلى صادرات ذات التقنية العالية لعام 2015 (بالمليار دولار)

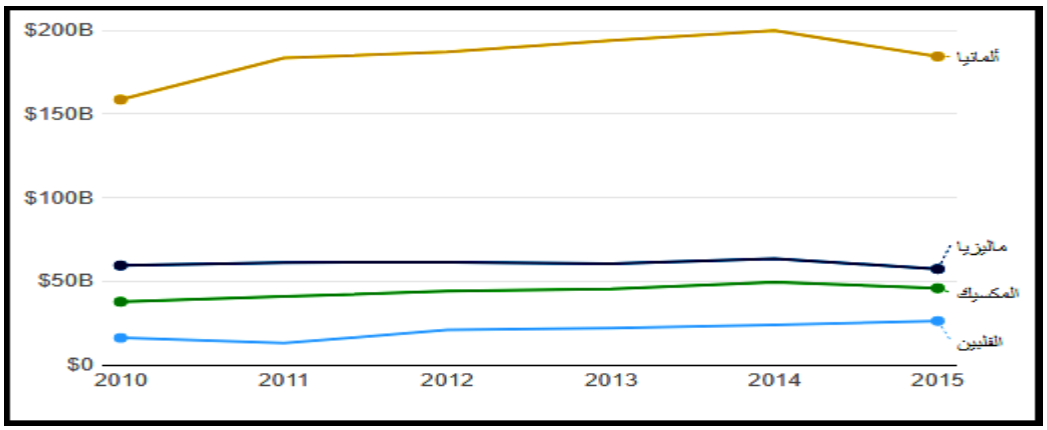


**المصدر:** -/http://www.worldbank.org

بالرغم من الدور الكبير الذي لعبته اتفاقية النافتا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتنمية الصادرات المكسيكية، الا ان المكسيك تعد من اكثر الدول التي سعت الى اتفاقيات تجارة حرة مع شركاء محتملين آخرين، لقد ابرمت المكسيك فيما يخص اتفاقات التجارة الحرة او التجارة التفضيلية مع 44 بلدا[2]، كما دخلت في اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الاوروبي في الاول من يوليو 2000 لتصبح المكسيك في وضع متميز بكونها شريك تجارة حرة في اكبر سوقين في العالم ألا وهما سوق امريكا الشمالية والسوق الاوروبية[3].

[1] - هيرمان كاميل وحيريمي زووك، عودة القدرة التنافسية للمكسيك، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 50، العدد1، صندوق النقد الدولي، مارس 2013، ص ص: 50-51.
[2] - نفس المرجع، ص 51.
[3] - عبد المطلب عبد الحميد، نماذج تنموية معاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 323.

وستسمح هذه الاتفاقيات للمكسيك بان تعزز دورها الريادي القوي بالفعل بين الاقتصاديات الصاعدة ليس فقط كدولة مصدرة ولكن ايضا كدولة مستقبلة للاستثمار الاجنبي المباشر وهذا يعني بدوره فرص عمل افضل بالنسبة للشركات الاجنبية بل فرص عمالة اكبر ومستوى دخل افضل لمواطني المكسيك.

في ضوء المؤشرات السابقة اصبحت المكسيك ثاني اكبر اقتصاد في امريكا اللاتينية بعد البرازيل، وهذا يرجع بالأساس الى اتفاقية التجارة الحرة مع الشمال الامريكي NAFTA، حيث كانت القوة الدافعة لنمو وتحديث الاقتصاد المكسيكي، كما كانت الاصلاحات الهيكلية التي قامت بها الحكومة المكسيكية وبوجود مؤسسات اقتصادية سليمة، وبالتحول نحو اقتصاد حر تحكمه آليات السوق بالانفتاح التجاري نحو العالم الخارجي، كل هذا كان له الدور في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ورفع القدرة التنافسية للصادرات المكسيكية.

## المبحث الثالث: الاستثمار الاجنبي المباشر والمنظمة العالمية للتجارة: اثر الاتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار الاجنبي المباشر على الدول النامية

نظرا للأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، جرت العديد من المحاولات لإقرار اتفاقيات متعددة الأطراف تتعلق بإيجاد الظروف المواتية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة دون أية معاملات تمييزية أو ممارسات غير عادلة، وقد جرت بعض تلك المحاولات في إطار الأمم المتحدة، كما جرى بعضها الآخر في إطار البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، وكذا بعض المحاولات في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكان أهم تلك المحاولات ما تم بجولة أورجواي 1994، وهي إحدى جولات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT، تعد جولة أورجواي من أهم جولات الجات نظرا لأنها تناولت مجالات جديدة لم تتناولها الجولات السابقة، وكان من أهم تلك المجالات الجديدة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما سمي باتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة.

جاء اتفاق إجراءات الاستثمار والتجارة من منطلق الاعتقاد بأن هناك اجراءات استثمارية معينة تضعها البلدان المضيفة تؤدي إلى آثار تقييدية ومشوهة للتجارة العالمية، ما ينعكس على حرية التجارة الدولية، الأمر الذي يتعارض مع مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات)، وقد كان اقتراح هذا الموضوع من قبل الدول المتقدمة وهذا رغبة منها في إزالة العراقيل والمعوقات أمام انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر ودخول الشركات الأجنبية إلى الأسواق المحلية، إلا أن الدول النامية تحفظت على هذا المقترح واعتبرت الموضوع ينتقص من سيادتها الوطنية ويضر بمصالحها الاقتصادية ويخدم مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية الفقيرة لوجود الشركات المتعددة الجنسيات بالدول المتقدمة، إلا

أنه بعد المشاورات العديدة تم التوصل إلى الاتفاق ودخل حيز التنفيذ مع بقية اتفاقيات الجات الأخرى عام 1995.

ولم تقتصر جولة اوروغواي في معالجة قضايا الاستثمار على اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة فقط، بل هناك اتفاقيات اخرى تم التوصل اليها في تلك الجولة لها تأثير مهم على الاستثمار الاجنبي المباشر.

**المطلب الأول: ماهية اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة** (TRIMS)

لم تكن إجراءات الاستثمار ضمن القضايا التي تناقشها الجات قبل جولة أورجواي، ولكن بعد الانتهاء من دورة طوكيو 1978 طالبت الدول المتقدمة بضرورة اخضاع إجراءات الاستثمار لقواعد وآليات الجات، حيث أن هذه الإجراءات ترتبط ارتباطا وثيقا بالتجارة الدولية، وبالتالي يجب فحصها بالتفصيل في إطار المواد القائمة للاتفاقية العامة.

ويرجع السبب في خضوع تلك الاجراءات للنظام التجاري الدولي الجديد الى النزاع بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا بشان القانون الكندي الخاص بالاستثمار الاجنبي في عام 1982، والذي يقضي بان يتعهد المستثمرون الاجانب كتابيا بشراء منتجات كندية المنشأ او مصادر توريد كندية، وقد شكك بعض المفاوضين خاصة الدول الاخذة في النمو في اختصاص الجات لتسوية هذا النزاع، اذ ان الاتفاقية العامة تختص بتنظيم الاجراءات التجارية وليس تشريعات الاستثمار، وفي النهاية قرر مجلس الجات احالة هذا النزاع لهيئة تسوية المنازعات لتفصل فيه ضمن اطار مواد الجات، وجاء تقرير الهيئة بان ممارسات كندا لا تتفق مع المادة الثالثة للاتفاقية العامة، فوفقا لهذه المادة يجب ان تتعامل السلع المستوردة بنفس المعاملة التي تخضع لها السلع الوطنية.

سنتناول في هذا المحور مفهوم إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة وأهميته والأحكام الرئيسية المتعلقة بهذا الاتفاق.

**أولا: مفهوم إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة**

يقصد بإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة القوانين واللوائح والقواعد والإجراءات التي تنظم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حينما يكون لها تأثير أو انعكاس على التجارة الدولية[1] ، حيث تفرض حكومات الدول المختلفة عادة مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تنظم أسلوب التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتحقق ذلك من خلال تقرير عدد من المزايا والحوافز لجذب تلك

[1] - عبد المقصود عيسى، اتفاق تدابير الاستثمار المرتبطة بالجدارة في إطار اتفاقية الجات 1994، المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، الاسكندرية، 29-31 ماي 1995، ص 315.

الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى مجالات وأنشطة معينة تتمتع بأولوية خاصة وفقا لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية التي تطبقها الدولة، وحينما يكون لهذه التدابير والإجراءات ارتباطا بحركة التبادل التجاري الدولي فإنها تعرف بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة[1] .

لكن ما يلاحظ على اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMS أنها لم تقدم تعريفا لـ "إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة" ولكنها بدلا من ذلك تقدم قائمة توضيحية ملحقة بها تضم أمثلة لنوع الإجراءات والسياسات التي يمكن اعتبارها اجراءات استثمارية متعلقة بالتجارة، وأكثر من ذلك أنها تركتها للدول الأعضاء لكي تحددها وتحدد منها القانوني وغير القانوني، وذلك سمح بمجال واسع من النقاش والتفاوض بين الدول الأعضاء حول تلك الإجراءات ما لم تتعارض مع مبدأ المعاملة الوطنية ومبدأ حظر القيود الكمية.

وبصفة عامة تنقسم إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة إلى نوعين هما:

**النوع الأول:** يتعلق بالإجراءات التي تتخذ شكل حوافز الاستثمار وهي مجموعة الاجراءات التي تعمل على تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة للاستثمار فيها، كالإعفاءات الجمركية أو الضريبية أو الاعانات ومنح الاستثمار التي تقدم إلى قطاع أو صناعة معينة.

أما **النوع الثاني** من إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة فيتخذ صورة ما يعرف بمتطلبات الأداء، بمعنى صياغة مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، مثل ذلك العمل على خلق فرص عمل جديدة أو الاحلال محل الواردات أو تنمية وتشجيع الصناعات الانتاجية المحلية، وتتمثل تلك الاجراءات أو الشروط مثلا في استخدام نسبة من المكون المحلي في المنتوج النهائي، أو تصدير حصة من الانتاج إلى الخارج، أو نقل التكنولوجيا ...إلخ.

وقد اقتصرت الاتفاقية في معالجتها لإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على النوع الثاني، وغضت الطرف عن النوع الأول، كون أن النوع الثاني تستخدمه الدول النامية بشكل أكبر من الدول المتقدمة، حيث يعتبر ضرورة من ضروريات التنمية الاقتصادية بها، كما أنه يساعدها في مواجهة الممارسات التجارية التقييدية للشركات متعددة الجنسيات.

كما يلاحظ ان إجراءات الاستثمار تمت معالجتها في هذا الاتفاق تقتصر على التجارة في السلع فقط، أما ما يختص بالتجارة في الخدمات فقد عولج في اتفاق الخدمات GATS.

[1] - صفوت عبد السلام عوض، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مصر، 2004، ص 1790.

هذا وقد أظهرت دراسة معينة أن هذه الاجراءات الاستثمارية المتصلة بالتجارة تميل إلى التركيز على صناعات بعينها كالسيارات والكيميائيات والبتروكيمياويات والحاسوب والمعلوماتية، ففي صناعة السيارات يغلب اشتراط الأداء التصديري، غير أنها تقل أهمية في مجال الحاسوب والمعلوماتية، أما بالنسبة للصناعات الكيميائية والبتروكيميائية فإن المكونات المحلية ومتطلبات الأداء التصديري تكون على نفس القدر من الاهمية[1].

كما أن اتفاق إجراءات الاستثمار لا يشمل مجمل اجراءات الاستثمار بصفة عامة وتحرير حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من كافة القيود المفروضة عليها، وإنما يتعلق بالمعالجة الجزئية لمجموعة الاجراءات المتصلة فقط بالتجارة الدولية، ولهذا يوصف هذا الاتفاق TRIMS بأنه اتفاق جزئي لتحرير حركة الاستثمار الأجنبي المباشرة.

يتضح من العرض السابق ان التعريف الخاص بإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، قد ركز على الاجراءات التي تتخذها الدول المضيفة، وتم تجاهل الاجراءات التي تتخذها الاطراف الاخرى المشتركة في الاستثمار الاجنبي المباشر وهي الشركات الاجنبية والدولة الام.

فإذا كانت الدول المتقدمة ترى ان السبب الرئيسي لإخضاع اجراءات الاستثمار للنظام التجاري الدولي هو ما تحدثه من اثار تشويهية على نمط التجارة وتدفق الاستثمار، فهناك اجماع من جانب جميع الدول المشتركة في الاتفاقية العامة بما فيها الدول المتقدمة بان الممارسات الاحتكارية للشركات الاجنبية تعوق زيادة حجم التجارة الدولية وكذلك التنمية الاقتصادية للدول المضيفة لأنها تقضي على الفوائد والمنافع الناتجة عن تخفيض التعريفة الجمركية وإزالة القيود الكمية[2].

وعلى عكس الدول المتقدمة ترى الدول الاخذة في النمو ان اجراءات الاستثمار اداة مشروعة لتحقيق هدفين اساسيين هما: **الاول** هو استخدام تلك الاجراءات في تحقيق اهداف التنمية بها، والهدف **الثاني** هو اعتبار تلك الاجراءات اداة تستخدمها في مواجهة الممارسات الاحتكارية للشركات عابرة القوميات.

هذا وقد عرف Hardeep Puri and Delfino الممارسات الاحتكارية للشركات عبارة القوميات بأنها "ممارسات تجارية غير عادلة تنتهجها الشركات الاجنبية سواء منفردة او من خلال التواطؤ مع شركات اخرى للسيطرة على الأسواق، وهذه الممارسات تهدف الى القضاء على المنافسة وزيادة قدرة المساومة لهذه الشركات مع الموردين والمستهلكين المحليين"[3].

[1]- patrick Low and arvind subramanian, "TRIMS in the Uruguay Round ",An unfinished Business, world Bank, discussion, paper, no 307, 1995, p 416.

[2] - Hardeep puri and Philippe Brusic، Trade Related Investment Measures، Issues For Developing Countries in the Uruguay Round Uruguay Round، paper on selected Issues، UN, Ney York,1989. pp: 203-204.

[3] - Hardeep Puri and Delfino، TRIMS, development aspects and the general agreement, Uruguay round: further paper on selected issues, un new york, 1990, p 62.

ومن امثلة هذه الاجراءات مايلي:

- القيود على الشراء.
- القيود على البيع.
- القيود على المنافذ المستخدمة.
- القيود على الأنشطة، مثل تحديد حجم الانتاج.
- استخدام الية التسعير التحويلي في نقل الارباح من الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة الى الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة عن طريق التجارة البينية بين فروع الشركة الواحدة.
- القيود على الصادرات والواردات، مثل تثبيت الاسعار، والترتيبات الخاصة بتقسيم الأسواق وكذلك رفض التعامل.

اما بالنسبة للنوع الاخر من اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة هو الذي تقوم به الدولة الام وهي[1]:

- تقييد صادرات الفروع الاجنبية والذي يؤدي الى تقييد التجارة.
- المعاملة الضريبية التفضيلية للدخل المتولد عن الاستثمارات.

**ثانيا: أهمية اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة**

يتمتع هذا الاتفاق بأهمية خاصة، حيث حظي باهتمام كبير من جانب الاقتصاديين والمستثمرين المهتمين بشؤون التجارة الدولية، وذلك لعدة أسباب يتعلق أحدها بالآثار الهامة والمتشعبة لهذا الاتفاق على العلاقة بين الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات، فضلا عن الآثار المحتملة لهذا الاتفاق على خريطة توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الدولي، وهذا المصدر الهام والحيوي لتدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية[2] ، وثاني هذه الأسباب أن الاتفاق هو أحد الاتفاقات المتعلقة بالمكونات الأساسية للتجارة الدولية بمفهومها الواسع، وهو ما يشير إلى الجهود الدولية المبذولة لتوسيع دائرة التبادل الدولي عن طريق إدخالها للمفاهيم والمحددات الخاصة بالحركات الدولية لرؤوس الأموال، واخضاعها لنفس قواعد منظمة التجارة العالمية.

وترجع أهمية هذا الاتفاق أيضا إلى أنه قد فتح المجال واسعا حول السبل المختلفة للتحرير الكامل لرؤوس الأموال، فعلى الرغم من أن اتفاق التريمز trims قد تضمن تحريرا جزئيا فقط لحركات رؤوس الأموال الدولية، لأنه اقتصر على تناول الشق الخاص من تحرير حركة رؤوس الأموال المتصلة بالتجارة

[1] - UNCTC, New Issues in the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations, UN, New York, July, 1990, P 56.

[2] - Morrissey oliver and yogesh rai, the GATT agreement on trade related investment measures: Implications for developing countries, and their relationship with transnational corporation, the journal of development studies, vol, 31, no, 5, June 1995, p p 702-703.

الدولية فقط، إلا أنه ترك الجوانب الأخرى من تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية للمفاوضات المستقبلية وذلك خلال المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية [1].

**ثالثا: الأحكام الرئيسية لاتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة**

لقد أظهرت مفاوضات جولة أورغواي رغبة الدول المتقدمة الأعضاء وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في إدخال تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في إطار الجاتّ، وقد تباينت أسباب تلك الرغبة بين الدول الأعضاء بحسب اختلاف توجهاتها الاقتصادية، حيث لاقى هذا الاتجاه استحسان الدول المتقدمة، إلا أنه واجهت معارضة شديدة من حكومات الدول النامية، وقد تم حسم هذا الخلاف من خلال التوصل إلى البنود المكونة لاتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة كما يلي:

يتكون اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMS من تسع مواد وملحق للاتفاق، وتتمثل الأحكام التي نص عليها هذا الاتفاق فيما يلي:

ذكرت المادة الأولى من الاتفاق نطاق تطبيقه، فنصت على أن ينطبق هذا الاتفاق على تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في السلع (البضائع) وحدها، ومن ثم فإن هذا الاتفاق لا ينطبق على إجراءات الاستثمار غير المتصلة بالتجارة.

أما الإجراءات المحضورة في هذا الاتفاق فقد أوضحت المادة الثانية من الاتفاقية أنه لا يجوز لأي عضو أن يطبق أي إجراء للاستثمار يتصل بالتجارة لا يتفق مع مبدأ الالتزام بالإلغاء العام للقيود الكمية من اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

وقد نصت الفقرة الأولى من هذا الملحق على تدبيرين لا يتفقان مع الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية وهذان التدبيران هما [2]:

أ- **شرط المكون المحلي:** اشتراط قيام المشروع الأجنبي بشراء أو استخدام منتجات محلية المنشأ، سواء كان الشراء محدد بمنتجات بعينها أو بحجم معين أو بقيمة مطلقة للمنتجات، أو في شكل نسبة مئوية عن إنتاجها المحلي.

ب-**شرط التوازن التجاري:** تقييد استيراد المشروع الأجنبي أو استخدامه لمنتجات مستوردة على كمية معينة، تمثل نسبة محددة من حجم أو قيمة ما يصدره المشروع من منتجات محلية.

كما تضمنت الفقرة الثانية من ملحق الاتفاق ثلاثة تدابير لا تتفق مع الالتزام بالإلغاء العام للقيود الكمية وهذه التدابير هي:

[1] - صفوت عبد السلام عوض، مرجع سبق ذكره، ص 1789.
[2] - نفس المرجع، ص 1797.

ج- **شرط التوازن التجاري المؤدي إلى التقييد الكمي للواردات:** تقييد استيراد المشروع الأجنبي لمنتجات تستخدمها في الإنتاج المحلي بصفة مطلقة أو بكمية تتناسب مع حجم أو قيمة المنتجات التي تصدرها.

هـ- **شرط توازن العملات الأجنبية:** تقييد استيراد المشروع الأجنبي لمنتجات تستخدم في إنتاجه المحلي أو ترتبط بهذا الإنتاج، عن طريق تقييد حصوله على النقد الأجنبي بمبلغ يتناسب مع قيمة النقد الأجنبي التي تتدفق إليه في البلد المضيف.

و- **شرط حدود التصدير:** تقييد المشروع الأجنبي بتصدير منتجات أو بيعها بقصد التصدير سواء كان ذلك محددا بمنتجات بعينها أو بحجم أو قيمة معينة من المنتجات أو بنسبة من حجم أو قيمة الإنتاج المحلي للمشروع.

وطبقا للمادة (5) من الاتفاق تلتزم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بإخطار مجلس التجارة في البضائع بكافة تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التي يطبقونها التي لا تتفق مع أحكام هذا الاتفاق، وذلك خلال 90 يوما من بدأ نفاذ الاتفاق، كما يتعين على كل عضو إلغاء جميع الإجراءات التي تم الإخطار عنها خلال عامين بالنسبة للدول المتقدمة، وخمس سنوات بالنسبة للدول النامية وسبع سنوات للدول الأقل نموا، ويجوز لمجلس التجارة في البضائع مد الفترة الانتقالية المحددة لإلغاء الاجراءات الاستثمارية في الدول النامية والمتخلفة في حالة مواجهتها لعقبات ومصاعب خاصة مع مراعاة موقف التنمية والاحتياجات المادية والتجارية للدولة العضو التي تقدم طلب المد[1].

وطبقا للمادة (6) من الاتفاق تلتزم الدول الأعضاء المطبقة لإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة بكافة بنود اتفاقات التجارة في السلع، وخاصة الالتزامات المتعلقة بالشفافية والإخطار الواردة في المادة (10) من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

## المطلب الثاني: علاقة الاتفاقيات الاخرى لمنظمة التجارة العالمية بالاستثمار الاجنبي المباشر

لم تقتصر جولة اوروغواي في معالجة قضايا الاستثمار على اتفاقية الاستثمار المتصلة بالتجارة فقط، بل هناك اتفاقيات اخرى تم التوصل اليها في تلك الجولة ذات صلة بالاستثمار الاجنبي المباشر.

### أولا: علاقة الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) بالاستثمار الاجنبي المباشر

للتجارة في الخدمات اهمية كبيرة على المستوى الوطني والدولي، ففي الاطار الداخلي للدول المتقدمة، فان التجارة في الخدمات تشكل مابين 60 الى 70 في المائة من الناتج القومي الصافي لهذه الدول، كما ان تجارة الخدمات تجارة واعدة نظرا الى ارتباطها بالتقدم التكنولوجي الذي يتواصل بمعدلات

[1] - عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص ص :71 -72.

مذهلة، لا يمكن لتجارة الخدمات إلا ان تسايره وتواكبه، اما في الاطار الدولي فان نظرة عامة للمبادلات الدولية تظهر ان جزء كبير من حجمها يتركز في قطاع الخدمات، كما تشير الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات في احد ملاحقها على ان هذه التجارة تساعد على نمو الاقتصاد العالمي، وانه بالأهمية بمكان توسيعها[1].

وتشمل تجارة الخدمات قطاعات: الاتصالات، والخدمات المالية (التامين وأسواق المال والخدمات المصرفية)، والأعمال المهنية ( القانونية والمحاسبية)، والتشييد والبناء، والنقل، والتعليمية، والسياحة، والسفر، والتوزيع والبيئة، والخدمات الترفيهية.

وتهدف الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات استراتيجيا الى تحرير تجارة الخدمات، اي حرية الاسواق والمنافذ والمساواة بين كافة الموردين الأجانب، وعدم التمييز بين الخدمات الوطنية والخدمات الاجنبية وإزالة كافة العوائق التي تمنع انتقال وحركة الخدمات من الاسواق المختلفة، ويترتب على هذا التحرير زيادة انتاج الخدمات داخليا، والاهتمام بتسويقها خارجيا وفتح منافذ الاسواق وتحقيق المنافسة الشريفة واشتراك كافة الدول والأطراف في هذا النشاط، ولسوف يتم كل هذا من اجل نمو الاقتصاد العالي[2].

اما معالجة الاتفاقية لموضوع الاستثمار الاجنبي المباشر باعتباره شكل من اشكال الوجود التجاري فيما يتعلق بتسليم الخدمات، حيث تشترط الاتفاقية التزام الدول بالشفافية من خلال نشر كل القوانين والإجراءات الوطنية ذات الصلة بالاستثمار الاجنبي المباشر في الخدمات في البلد المضيف، كما تتضمن تعهدات عامة لتسهيل زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية للخدمات بهدف تطوير قطاع الخدمات فيها لتحقيق اهدافها التنموية، ويمنع الاعضاء من فرض اي اجراءات وقائية على التحويلات الدولية لتمويل العمليات الجارية في مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر إلا في حالة وجود صعوبات كبيرة في ميزان المدفوعات، ولا سيما في البلدان النامية، وكذلك منعهم من التقييد الكمي لعدد موردي الخدمات او منح حق احتكار لمورد خدمة، او تقييد استخدام الأجانب، او وضع قيود خاصة بمساهمة راس المال الاجنبي بوضع حد اقصى للقيمة الكلية للاستثمار الأجنبي، او اشتراط التمتع بنوع معين من المشروعات المشتركة للقيام بتوريد الخدمة، وتلزم الحكومات بتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على موردي الخدمات المحليين والأجانب بلا تمييز ضد الاجنبي[3].

[1] - مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية: النظام الدولي للتجارة الدولية، الدار الجامعة الجديدة للنشر، 2006، ص 225.
[2] - هبة الله محمود محمد، حماية الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل تحرير التجارة العالمية- مع دراسة خاصة بالاقتصاد المصري، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، قسم الاقتصاد، جامعة المنصورة، مصر، 2010، ص 151.
[3] - هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 116.

## ثانيا: علاقة اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) بالاستثمار الاجنبي المباشر

من الاهداف التي تسعى اليها اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية هي الزام الدول الاعضاء بوضع تشريعات يكون الهدف منها حماية الحقوق الملكية الفكرية، وبما ان الشركات الاجنبية تسعى الى حماية حقوقها الفكرية، فهل التزام الدول النامية بحماية حقوق الملكية الفكرية سيزيد من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر اليها ام لا.

### 1- ماهية اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS)

يقصد بالملكية الفكرية كل الحقوق القانونية الناشئة عن أي نشاط او جهد فكري يؤدي الى ابتكار او اختراع في المجالات الادبية والفنية والصناعية والعلمية، وتشير حقوق الملكية بصفة عامة الى حقوق التملك الاحتكاري الممنوحة لصاحبها، وفي هذه الحالة هو المؤلف او المخترع، التي تضمن له حقوق الاستعمال او الاستغلال والتصرف، وفي العادة تصدر الدول القوانين لحماية حقوق الملكية الفكرية[1].

ولحقوق الملكية الفكرية اهميتها في اطار العلاقات الدولية التجارية، فالابتكار والمنافسة قرينان للتقدم الاقتصادي لأي مجتمع، ولا ريب ان من عوامل الازدهار والنمو الاقتصادي للدولة وجود نظام قانوني قوي ومتكامل يكفل الحماية للمبتكرين على اختراعاتهم وللمؤلفين على مصنفاتهم، وحماية المشروعات المتنافسة من حظر التقليد او السطو على عناصر الملكية الفكرية بوجه عام[2].

ان تعدد حقوق الملكية الفكرية من حقوق لكل من المؤلف والمخترع جعل واضعي اتفاقات التجارة العالمية يتجهون الى محاولة تأسيس نظام قانوني دولي يهدف في اطار تخفيض التشوهات والعراقيل التي تعوق التجارة الدولية، والعمل على تشجيع الحماية الفعالة والملائمة لحقوق الملكية الفكرية، من اجل ضمان ألا تصبح التدابير والإجراءات المتخذة لانفاذ هذه الحقوق حواجز في حد ذاتها امام التجارة المشروعة، لذا، تم ابرام اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية[3].

وتعتمد هذه الاتفاقية على اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وترسي معايير اكثر تشددا من اجل حماية حقوق الملكية الفكرية، وهي تشترط على الموقعين عليها ان يطبقوا على الاخرين مبادئ المعاملة الوطنية ووضع الدولة الاولى بالرعاية، وخلافا لمعظم الاتفاقيات الدولية الاخرى بشان حقوق الملكية الفكرية فان هذا الاتفاق يضع الحدود الدنيا لمعايير الحماية بالنسبة لجميعى اشكال الملكية الفكرية، مثل حقوق التأليف والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وبراءات الاختراع وغير ذلك من الاشكال[4].

[1] - هبة الله محمود محمد، مرجع سبق ذكره، ص 156.
[2] - مصطفى سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 251.
[3] - نفس المرجع، ص 251.
[4] - محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، 2009، ص ص: 264، 265.

وقد اصبحت احكام اتفاق الجوانب المتعلقة بالانجاز في حقوق الملكية الفكرية سارية على جميع الموقعين عليها ابتداء من عام 1996، وتم السماح للدول النامية بفترة انتقالية مدتها اربع سنوات، وكذلك فترة انتقالية اضافية مدتها خمس سنوات بالنسبة لبراءات اختراع في مجال التكنولوجيا والتي لم تسبق حمايتها قبل عام 1996 وهو ما ينطبق على المنتجات الدوائية، كما منحت الدول الاقل نموا فترة انتقالية تمتد الى عام 2006، كل ذلك باستثناء المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الاولى بالرعاية[1].

من ذلك نجد ان هذه الاتفاقية قد وضعت اعباء متزايدة على عاتق الدول النامية تتمثل في تكاليف نقل حقوق الملكية الفكرية، والتي تكون عادة مرتفعة نتيجة للوضع الاحتكاري للدول صاحبة هذه الحقوق مما قد يلقي بضلال سلبية على عملية التنمية في هذه الدول.

**2- اثر حماية حقوق الملكية الفكرية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية**

في ظل الانتهاكات الواضحة لحقوق الملكية الفكرية نتيجة غياب الحماية الضرورية لهذه الحقوق في غالبية البلدان النامية، وما ادت اليه من نزاعات وتوترات في مسار التجارة الدولية، ومع تزايد الوعي لدى الدول المتقدمة بتأثير القواعد التي توفرها الدول لحماية حقوق الملكية وفاعلية انقاذها على نمو التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية، ظهرت بوضوح الرابطة بين حقوق الملكية الفكرية والاستثمار الاجنبي المباشر، فالدول المتقدمة ترى ان اتفاقية تريبس سوف تساهم الى حد كبير في تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا المصاحبة لها للعمل في الدول النامية، والدليل على ذلك ما تقوم به الدول المصدرة لتلك الاستثمارات من جهود لكي تلتزم الدول النامية بأحكام الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية كشرط مسبق لكي تتدفق استثماراتها الى الدول النامية التي تستجيب لها[2].

ان العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر من الناحية النظرية منطقية حيث ان زيادة مستويات حماية حقوق الملكية الفكرية تؤدي الى زيادة النشاط الابتكاري والاقتصادي متضمنا ذلك زيادة التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر وتدفق التكنولوجيا[3].

ويمكن تفسير ذلك في ان الحماية القانونية للملكية الفكرية سوف تقدم الحافز على استثمار الموارد في الابتكار التكنولوجي، وبالتالي فان الدول ذات مستويات حماية حقوق الملكية الفكرية غير الكافية لا يمكنها جذب مستويات عالية من التجارة والاستثمار وتدفق التكنولوجيا، حيث لا يرغب صاحب الملكية الفكرية الدخول في أي معاملات بدون الحماية المطلوبة لملكيته الفكرية.

[1] - نفس المرجع السابق، ص 267.
[2] - ميلود سلامي،جمال بوسته، حماية حقوق الملكية الفكرية وفقا لاتفاقية التريبس وتأثيرها على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 11، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، جوان 2017، ص 556.
[3] - هبة الله محمود محمد، مرجع سبق ذكره، ص 163.

هذا وقد اجرى Mansfield دراسة باستخدام عينة عشوائية من 100 شركة امريكية رئيسية في ست صناعات انتاجية (الكيماويات شاملة الأدوية معدات النقل، المعدات الإلكترونية، الالات الصناعات الغذائية، والصناعات المعدنية) حيث قام بعمل استقصاء بين هذه الشركات للحصول على معلومات عن اثر درجة حماية الملكية الفكرية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، واستطاع ان يحصل على معلومات من 94 شركة حيث افادت شركات العينة ان قوة او ضعف حماية الملكية الفكرية ذات اثر هام على بعض مجالات الاستثمار الاجنبي وأشارت 80% من هذه الشركات الى ان الاثر هام بالنسبة للاستثمارات في البحث والتطوير، بينما 20% افادت ان الاثر هام بالنسبة لمنافذ التوزيع والمبيعات[1].

يمكن القول ان حماية حقوق الملكية الفكرية لها علاقة قوية بالاستثمار الاجنبي تجاه الاسواق والاقتصاديات ذات الحماية القوية لأصول وعناصر الملكية الفكرية وتقل بالنسبة لسواها من الدول الأخرى وهذا من شانه تدعيم وتعزيز بصفة عامة الدوافع الحقيقية للاستثمار الاجنبي المباشر خاصة باتجاه الدول النامية وذلك للأسباب التالية[2]:

– الحماية ستزيد من ربحية المشروعات من خلال تثبيط المقلدين في الداخل او الخارج الذين اعتادوا تصدير السلع المقلدة الى اسواق الدول النامية.

– ان الحماية القوية تجعل الشركات متعددة الجنسيات تستثمر في الدول المضيفة وهي امنة من التقليد، ومن ثم يدفعها ذلك لترخيص براءاتها لتستغل في الخارج، اما في حالة لا توجد حماية او كانت هذه الحماية ضعيفة فإنها تشعر بالخوف من التقليد والمنافسة ومن ثم تفضل ان تستغل البراءة في الخارج بنفسها في اطار ما يعرف بالاستثمار الاجنبي المباشر.

– ان تأثير حقوق الملكية الفكرية على الاستثمار الاجنبي المباشر يعتمد بقوة على نوعية الاستثمارات، فالقطاع الذي يتسم بالاعتماد الكبير على المعرفة والعلم والتكنولوجيا فانه يتأثر بحماية حقوق الملكية الفكرية، بينما يختلف الامر بالنسبة للمجالات التي يقل فيها الاعتماد نسبيا على المعرفة والعلم والتكنولوجيا وهي المعرفة بالأنشطة التقليدية حيث ان الاستثمار الاجنبي يكون اقل حساسية عند توافر الحماية.

غير انه يرى بعض الاقتصاديين ان العلاقة بين مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر تعتبر من القضايا البحثية المثير للجدل حيث لا يمكن حسمها[3]، باعتبار ان قرار المستثمر الاجنبي لنقل استثماراته الى الخارج يقوم على اعتبارات ذات ابعاد استراتيجية بالنسبة

[1]-E. Mansfield, Protection of Intellectual property Rights in developing Countries, World Bank. Washington, D.C, 1989, p 8.

[2] - ميلود سلامي،جمال بوسته، مرجع سبق ذكره، ص 557.

[3] - هبة الله محمود محمد، مرجع سبق ذكره، ص 167.

للشركات متعددة الجنسيات، وتتخذ قراراتها على ضوء المستجدات العالمية خاصة في اطار العولمة وليس على اساس عامل واحد وهو حماية حقوق الملكية الفكرية، كما انه في واقع الحال ان كثير من الدول النامية اخذت بقواعد التريبس وتعديل قوانينها لتتوافق معها إلا ان حجم الاستثمارات الاجنبي المباشرة الوافدة اليها ما زالت ضئيلة جدا، في المقابل زادت نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر بصور كبيرة الى دول امريكا اللاتينية كالبرازيل والأرجنتين في ظل حماية ضعيفة[1].

**ثالثا: العلاقة بين اتفاقية التريمز(TRIMS) واتفاقية الدعم والتدابير التعويضية**

بعض التدابير التي تتصل بمنفعة او ميزة ( كالدعم على سبيل المثال) تخضع لاتفاقية التريمز لذلك فانه من المهم ان نوضح العلاقة بين تلك الاتفاقية وبين اتفاقية تدابير الدعم والتعويض، لأنها تنطبق ايضا على تدابير او حوافز الاستثمار المتصلة بالتجارة، وإضافة الى ذلك تشير اتفاقية تدابير الدعم والتعويض بالتحديد الى الدعم المرتبط بشروط اداء الصادرات، والمصدر المحلى الوارد في المادة (3) الفقرة (3–1) والتي تنص على:

" باستثناء ما ورد في الاتفاقية الخاصة بالزراعة ، تمنع اشكال الدعم التالية: أولا، الاعانات التي تعتمد بحكم القانون او في الواقع، سواء وحدها او كوحدة من عدة شروط أخرى، على اداء الصادرات بما في ذلك تلك المبنية في الملحق (1). ثانيا، الاعانات التي تتوقف، سواء وحدها او كوحدة من عدة شروط اخرى على استخدام السلع المحلية بدلا من المستوردة "[2].

ومن الممكن تعريف التدابير او البرامج التي يشار اليها عادة بأنها حوافز استثمار من الناحية القانونية بأنها اعانات وفقا لأنظمة اتفاقية الدعم، وتنص هذه الاتفاقية ايضا على اعانات مسموح بها وتشمل البحوث وأنشطة التطوير التي تهدف الى تحسين القدرة على المنافسة، المعونات الإقليمية، وتكييف المصانع القائمة مع الاجراءات البيئية الجديدة[3].

وفي مضبطة الجلسات الخاصة بقضية الدعم التي توفرها اندونيسيا لصناعة السيارات لديها، فقد اوضحت منظمة التجارة العالمية ان اتفاقية التريمز لا تتعارض بحال من الاحوال مع اتفاقية الدعم والتدابير التعويضية، واعتبرت اللجنة ان كلا الاتفاقيتين قد غطت متطلبات الاداء المرتبط بميزات معينة، وأشارت اللجنة في نفس الوقت الى ان كل اتفاقية مرتبطة بنوع معين من القيود وتغطي كل منها موضوع معين، ففي الوقت الذي ترتبط فيه اتفاقية الدعم والتدابير التعويضية بإلغاء الدعم المشروط باستخدام المكون المحلي، فان اتفاقية التريمز تعني الغاء متطلبات المكون المحلي وليس الدعم، ومن هنا، ارتأت

[1] - ميلود سلامي،جمال بوسته، مرجع سبق ذكره، ص 558.
[2] - سيد طه بدوى، دور الشركات العابر للحدود في اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية، دار النهضة العربية، 2005، ص 40.
[3] - نفس المرجع، ص 40.

اللجنة ان كلا الاتفاقيتين لهما تغطية متداخلة، ففي الوقت الذي ترتبط كلاهما بتشريع فردي واحد، يغطي كل منهما بؤرة مختلفة، ويفرض كل منهما التزامات مغايرة[1].

**المطلب الثالث: أثر اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS) على الدول النامية**

يشير العديد من المحللين الاقتصاديين إلى أن قرار الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر في دولة ما، هو قرار يتحكم فيه بالأساس معطيات حجم ونمو السوق في تلك الدولة، وهو ما يجعل معطيات أخرى مثل الحوافز والقيود على الاستثمارات تلعب دورا هامشيا في قرار المؤسسة بالاستثمار، من هنا، فإن اتفاقية التريميز لن يكون لها دورا رئيسيا في عملية صنع قرار المؤسسة بالاستثمار أم لا في دولة معينة، ويضيف البعض أن قيود الاستثمار بشكل عام لا تشكل عائقا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، ما لم تساهم تلك القيود في تقليل العائد من الاستثمار.

وعلى الرغم من ذلك فإن إزالة إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة يقلل من القوة التفاوضية للدول المضيفة أمام الشركات الأجنبية، كما يقلل من هامش ربحها من الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، ونظرا للأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الخسارة المحتملة للعوائد أو المنافع بالنسبة للدولة المضيفة، يشكل تكلفة بالنسبة للدول النامية، وتزيد تلك التكلفة المحتملة في حالة دول مثل الهند والصين، والتي تجذب استثمارات أجنبية مباشرة بأحجام كبيرة.

وتبقى دراسة أثر الاتفاقية قد يكون من الصعوبة بمكان نظرا لأن الاتفاقية ليس لها أثر اقتصادي مباشر، إلا أن افتراض وجود الأثر لتلك الإجراءات عند تطبيقها يعني امكانية وجود أثر إلغائها، ويلاحظ أن الأثر الاقتصادي لمحو إجراءات التريمز يظهر بشكل أساسي وأولي في كمية المنتجات أكثر من تأثيره على سعرها أو جودتها، وقد حاول oliver Morrissey وضع خريطة يمكن من خلالها التنبؤ بأثر إلغاء إجراءات الترميز على الدول النامية، والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] - عاطف نعيم الدمياطي حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 126.

**الجدول رقم (3-6)**:اثر الغاء اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية

| | قيود الاستيراد | متطلب التصدير | شرط المكون المحلي |
|---|---|---|---|
| الصادرات (القيمة) | غ م * | -سل ** | ع م |
| الواردات (القيمة) | + *** | غ م | + |
| الميزان التجاري | -سل | -سل | -سل |
| الروابط المحلية | -سل | ؟ **** | -سل |
| الإنتاج المحلي | -سل | ؟ | -سل |
| العمالة المحلية | -سل | ؟ | -سل |
| الدخل | -سل | ؟ | -سل |
| الفقر | +؟ | ؟ | +؟ |
| الأثر الكلي | -سل | ؟-سل | -سل |
| الأهمية | نعم | نعم | نعم |

**Source**: oliver Morrissey, "Investment and competition policy in developing countries: Implications of and for the WTO, research paper No: 00/2. Centre for research in economic development and international trade, university of Nottingham, 2000, p 11.

*غ م: غير قابلة للتطبيق

**-سل: تعني أن النتيجة سلبية وتنطوي على تقلص في القيمة

**+: تعني أن النتيجة إيجابية وتنطوي على زيادة في القيمة

****؟: تعني أن النتيجة غير معروفة ولا يمكن تقديرها سواء بالسلب أو بالإيجاب

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن اثر إزالة إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة والمتعلقة بإزالة قيود الاستيراد أو شرط المكون المحلي، أن كلاهما ينطوي على زيادة في الواردات وتدهور في الميزان التجاري، وفي كلتا الحالتين أيضا أن الإنتاج المحلي سوف يتناقص، كما تتناقص العمالة المحلية والدخول، وعليه يزيد الفقر، أما ما يتعلق بأثر إزالة متطلبات التصدير فإنها اكثر غموضا، فإنه ينطوي على انخفاض في معدل التصدير مع ما لذلك من اثر سلبي على الميزان التجاري، ولكن في نفس الوقت قد يتزايد الإنتاج المحلي ويعوض أثر قلة التصدير للخارج، وبالتالي يبقى تأثير ازالة متطلبات التصدير غير معروفة على العمالة المحلية والدخل والفقر.

يمكن القول ان اثارة ازالة اجراءات التريمز على الدول النامية يتوقف بشكل رئيسي على الهدف من وراء فرض تلك الإجراءات، فاذا كان الهدف من وراء تلك الاجراءات هو تشويه عملية الاستثمار او تقييدها لصالح المستثمر المحلي مثل حماية الصناعات المحلية غير الكفأة على سبيل المثال، فيمكن القول عندئذ ان الغاء مثل تلك الاجراءات سوف يكون له اثر جيد على كل من الدولة المضيفة والمستثمر

الأجنبي، ولكن الادبيات الاقتصادية المختلفة اوضحت ان وجود اثر اجراءات التجارة بشكل عام ليس له هدف تشويهي على العملية التجارية، وان كان يعمل كمنظم ليس اكثر لعملية الاستثمار، بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من الاستثمار الاجنبي المباشر، ومن ثم فان محو اجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة من شانه التأثير بالسلب سواء على الدولة الام او الدولة المضيفة، وان كان اثره على الثانية اعلى من الاولى[1].

من خلال الآثار السابقة أبدت العديد من الدول النامية قلقها إزاء تطبيق إتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، وأنه يجب مراجعة الاتفاقية مرة أخرى بهدف حصر نطاق تغطيتها بما يسمح بمساحة أكبرك للتحرك بالنسبة للدول الأعضاء في وضع السياسات الداخلية الملائمة لاحتياجات التنمية، وفي هذا السياق تقدمت كل من البرازيل والهند بطلب لمنظمة التجارة العالمية لإعادة فتح الاتفاقية للمفاوضات، بهدف منح الدول مزيد من الحرية في تنفيذ سياسات التنمية الخاصة بها بالأدوات التي تراها ملائمة [2].

كخيار في هذا الشأن تم اقتراح دراسة متطلبات المكون المحلي ومتطلبات توازن التجارة على أساس ظروف كل حالة على حدى وتحديد ما إذا كان لها تأثير كبير وعكسي على التجارة يزيد من تأثيرها التنموي الإيجابي أم لا، وبناءا عليه يتم تحديد أحقية الدولة في فرض تلك المتطلبات من عدمه.

وقد أكد الطلب على أهمية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة بالنسبة للبلدان النامية، لزيادة نصيبهم من التجارة الدولية في القطاعات عالية التكنولوجيا ومواجهة القوة المتزايدة للشركات الدولية، وتحفيز أهداف التنمية الإقليمية والحفاظ على البيئة ومواجهة الصعوبات المالية، كما اقترح الطلب تعديل المادة الرابعة * من الاتفاقية بما يسمح للبلدان النامية بمزيد من الإستثناءات ومزيد من المرونة في تنفيذ السياسات التنموية.

لاقى هذا الطلب معارضة من مختلف الدول المتقدمة، حيث انتقدت الولايات المتحدة الأمريكية الطلب وقللت من أهمية اتفاقية التريمز مشيرة إلى أنها لا تتعدى أن تكون تأكيد لبعض أحكام اتفاقية الجات 1994، كما أبدى الاتحاد الأوربي تحفظه من الطلب، والعكس من ذلك ترى بعض الدول المتقدمة ضرورة وضع المزيد من القيود على استخدام متطلبات الآداء في إطار اتفاقية التريمز، فعلى سبيل المثال طلبت الولايات المتحدة الامريكية زيادة قائمة متطلبات الأداء التي تحظرها الاتفاقية لتشمل أيضا الصادرات ونقل التكنولوجيا.

[1] - oliver Morrissey, "Investment and competition policy in developing countries: Implications of and for the WTO, research paper No: 00/2. Centre for research in economic development and international trade, university of Nottingham, 2000, p 12- 13.

[2] - WTO, Committee on Trade-Related Investment Measures - COMMUNICATION FROM BRAZIL AND INDIA, The Mandated Review of the TRIMs Agreement Paragraph 12(b) of the Doha Ministerial Declaration Implementation-related issues and concerns, https://docs.wto.org, G/C/W/428 ; G/TRIMS/W/25, 9 october 2002.

* - المادة الرابعة هي مادة خاصة بالدول النامية الأعضاء بالمنظمة حيث تمنحهم الحق في عدم الالتزام بشكل مؤقت بأحكام المادة الثانية من الاتفاق، وهي المادة الخاصة بالالتزامات المعاملة الوطنية ومنع القيود الكمية في حالة وجود مشكلات بميزان المدفوعات.

من خلال ما سبق يتضح وجود تباين كبير بين مواقف الدول المتقدمة والنامية بشأن موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر في اطار المنظمة العالمية للتجارة، الأمر الذي حال في النهاية دون التوصل إلى اتفاق بشأن أساليب التفاوض في موضوع كانكون عام 2003، وقيام المجلس العام لمنظمة التجارية العالمية بالاتفاق على تجنب موضوع الاستثمار من مفاوضات دولة الدوحة، وفي ظل هذا التباين في مواقف الأطراف، فإنه من المتوقع أن أي مفاوضات جديدة متعددة الأطراف حول الاستثمار سوف تشهد صعوبات عديدة في المستقبل.

**المطلب الرابع: تقييم تطبيق اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية**

يرى بعض المحللين أن معالجة الاتفاق لإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة جاءت ضعيفة وغير متوازنة، وذلك لعدم استهدافها إجراءات الاستثمار بصفة عامة، فالاتفاق اقتصر على تناول إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة الدولية فقط، كذلك فإن الاتفاق لم يتعرض لمعظم إجراءات الاستثمار المقيدة للتجارة السائدة في الدول المتقدمة كالإعانات والمنح بينما شمل الاتفاق معظم إجراءات الاستثمار السائدة في الدول المتقدمة وأهمها شرط المكون المحلي وشرط التوازن التجاري، وذلك رغم تماثل تأثير الإجراءات في الحالتين على الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم على تحرير حركة التجارة الدولية، والاتفاق بذلك يجسد اختلال موازين القوى بين الدول المتقدمة والدول النامية [1]، وهذا يعد منافيا لأسس وقواعد الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف، والتي تهتم بإحداث التوازن بين التزامات وحقوق كل طرف من الأطراف.

كما يتضح من الاتفاق أنه ينشئ التزامات على الدول المضيفة خاصة الدول النامية دون أن تقابلها أي التزامات على الشركات الأجنبية حيث لم يتناول الاتفاق أي إجراء من الممارسات التقييدية للشركات الأجنبية ولا للدولة الأم، بالرغم من أن هذه الممارسات لها تأثير مباشر على تدفق التجارة الدولية، وبالتالي كان من المنطقي أن تخضع هذه الممارسات لآليات وقواعد منظمة التجارة العالمية، ومن ناحية أخرى فإن الإجراءات التي تستخدمها الدول النامية تستخدم في الأساس لتحييد هذه الممارسات التي تفرضها الشركة الأم على شركاتها بالخارج، هذا الاختلال بين الحقوق والالتزامات يمكن أن يؤدي إلى زيادة عوائد الشركات الأجنبية على حساب اقتصاديات الدول النامية، وإضعاف قدراتها على توظيف الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية بها.

لكن على الرغم من أن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة تعد هي الضمان الوحيد للدول النامية في مواجهة قيود ممارسة الأعمال التي تفرضها الشركات المتعددة الجنسيات، إلا أنها قد لا تستخدم تلك التدابير بشكل كامل في المستقبل، حيث المنافسة بين الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر سوف تقلل من أهمية تلك الإجراءات والتدابير[2]، حيث يلاحظ ان هناك توجه كبير نحو سياسات تحرير

[1] - إبراهيم العيساوي، الجات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 75.
[2] - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 79.

الاستثمار الاجنبي المباشر في السنوات الاخيرة من خلال تقديم الحوافز الاستثمارية المختلفة من اجل استقطاب اكثر للاستثمار الاجنبي المباشر، ففي عام 2015 ووفقا لتقرير الاستثمار العالمي 2016 لا تزال معظم التدابير السياسية للاستثمار موجهة نحو تحرير الاستثمار وتشجيعه، فقد اعتمدت 46 دولة في جميع ارجاء العالم 96 تدبيرا سياساتيا اثر في الاستثمار الأجنبي من هذه التدابير 71 تدبيرا متعلقة بتحرير الاستثمار وتشجيعه، في حين بلغت عدد سياسات الاستثمار التقييدية او التنظيمية 13 قيدا، وقد بلغت نسبة تحرير الاستثمار 85% من مجموع التدابير وكانت معظمها في الاقتصاديات الاسيوية النامية[1] ، والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم (3-7):** التغيرات في سياسات الاستثمار الوطنية 2008- 2015 ( عدد التدابير )

| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد البلدان التي ادخلت تغيرات | 40 | 46 | 54 | 51 | 57 | 60 | 41 | 46 |
| عدد التغيرات التنظيمية | 68 | 89 | 116 | 86 | 92 | 88 | 72 | 96 |
| تحرير/ التشجيع | 51 | 61 | 77 | 62 | 65 | 64 | 52 | 71 |
| التقييد/ التنظيم | 15 | 24 | 33 | 21 | 21 | 21 | 11 | 13 |
| محايد | 2 | 4 | 6 | 3 | 6 | 3 | 9 | 12 |

**Sours :** UNCTAD, World investment report, année 2016, p 90, du site, http://www.unctad.org/fdistatistics

وتستخدم الحكومات حوافز الاستثمار على نطاق واسع كأداة من ادوات السياسات العامة لاجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر، على الرغم من الانتقادات المستمرة التي تصف هذه الحوافز بأنها غير فعالة من الناحية الاقتصادية وتؤدي الى اساءة توزيع الاموال العامة، في الاخير بالرغم ما قد يسفر عن تنفيذ هذا الاتفاق من أعباء إضافية على الدول النامية لتعديل سياستها وتشريعاتها الوطنية لتتلاءم مع أحكامه إلا أنه قد يخدم في النهاية مصالح هذه الدول عن طريق توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة اللازمة لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها ودعم النشاط التصديري في الأجل الطويل.

من خلال ما سبق حول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار المنظمة العالمية للتجارة وبسبب الاختلاف الواضح بين أهداف الدول المتقدمة وأهداف الدول النامية فيما يتعلق باتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة يطرح السؤال التالي: ما مدى ملائمة منظمة التجارة العالمية لتناول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهل يمكن معالجة قضايا التجارة والاستثمار بهذه الطريقة ذات الارتباط المباشر بينهما، أو من الأفضل فصلهما أي إقامة نظام مكتمل جديد من التحكم في الاستثمار الأجنبي

[1] - UNCTAD, World investment report, années 2016, p 90, du site, http://www.unctad.org/fdistatistics

المباشر يكون منفصلا عن إطار المنظمة العالمية للتجارة ولكنه يسير في موازاته، وهل ينبغي أن توجد اتفاقية جديدة عامة للاستثمار الدولي أو الأعمال الدولية.

يرى البعض أن المنظمة العالمية للتجارة بحكم لديها عضوية معظم دول العالم، وبالتالي ينظر إليها على أنها المنتدى المثالي للتفاوض على القضايا الحساسة مثل الاستثمار، كما أنها تمكن الدول من التفاوض بأسلوب botton up للتعامل مع موضوعات الاستثمار، مما يمكنها من مراعاة الاعتبارات الخاصة بالبلدان النامية، كما تضمن المنظمة الترابط والتناسق بين الاتفاقية الخاصة بالاستثمار والاتفاقات الأخرى الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، وتجدر الإشارة إلى أن أحد أسباب فشل مفاوضات الاتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار MAI في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان استبعاد الدول النامية من عملية التفاوض وقصرها على الدول الأعضاء بالمنظمة OCED، وعلى العكس من ذلك، فإن منظمة التجارة العالمية تعتمد على فكرة الإجماع في اتخاذ القرارات، ويمكن لأي عضو سواء من الدول المتقدمة أو النامية من إثارة مخاوفه واهتماماته وتوجيه نتائج المفاوضات لصالحه [1].

أما الرأي الآخر يدل على أن المنظمة العالمية للتجارة عليها التركيز على الموضوعات المتعلقة بالتجارة فقط وعدم التدخل في موضوعات انتقال رؤوس الأموال، وقد عبرت الهند عن هذا الرأي في ورقة تم تقديمها لمجموعة العمل الخاصة بالتجارة والاستثمار لمنظمة التجارة العالمية في أكتوبر 2002 [2].

يضاف إلى ذلك أنه قد يكون من الصعب تطبيق نفس المبادئ وأساليب التفاوض المطبقة في إطار منظمة التجارة العالمية على اتفاقيات الاستثمار، فعلى الرغم من الارتباط الوثيق بين التجارة والاستثمار إلا أن هناك أيضا اختلافات كبيرة بينهما ولا ينبغي تبسيطها أو تجاهلها، فالاستثمار المباشر يرتبط بالعديد من المتغيرات داخل المجتمع مثل العمالة والبيئة المحلية وحقوق الإنسان والسياسات المحلية، وهي علاقات معقدة مقارنة بعلاقة التجارة بتلك المتغيرات، وبالتالي فإنه من الصعب تطبيق نفس المبادئ على الحالتين، فبعض المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية سوف يكون لها آثار سلبية على البلدان النامية في حالة تطبيقها في مجال الاستثمار، ومثال ذلك المبادئ الخاصة بالمعاملة الوطنية والدولة الأولى بالرعاية، ففي العديد من البلدان يشعر الاستثمار المحلي بالتحيز ضده لصالح المستثمر الأجنبي، وهناك جدل بشأن المزايا الممنوحة للمستثمر الأجنبي وبأنها تهدد تنمية مجتمع الأعمال المحلي خاصة الصناعات المحلية الصغيرة، كما أن شرط الدولة الأولى بالرعاية يحد من قدرة الدول النامية على منح إحدى الدول مزايا أفضل من غيرها، كما أن آلية فض المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية تختص بالمنازعات بين الحكومات، وان المنظمة ستحتاج إلى إجراء تعديلات كثيرة إذا ما رغبت في تولي

[1] - رشا جلال الدين حسن، مرجع سبق ذكره، ص 170.

[2] - WTO, Working Group on the Relationship between Trade and Investment, communication from India, development provisions, https://docs.wto.org WT/WGTI/W/148, 7 October 2002.

نزاعات الاستثمار بين المستثمرين والحكومات، بالإضافة إلى مبدأ cross retaliation يمكن أن يؤثر سلبا على البلدان النامية في حالة تطبيقه في مجال الاستثمار [1].

كما انا كيفية تناول المنظمة العالمية للتجارة للبعد الانمائي للدول النامية لم يكن وفقا للمعاملة التفضيلية التي اكدتها الامم المتحدة، وإنما وفقا للمعاملة التفضيلية التي حددتها الدول المتقدمة والتي تعتمد على اطر زمنية مصطنعة واعتباطية لا صلة لها بالحاجة والقدرة، والتي وان تم قبولها في مجال التجارة إلا انه لا يمكن القبول بها في تنظيم الاستثمار على المستوى العالمي، ويرجع ذلك على ان منظمة التجارة العالمية لا تنظر للاستثمار على انه قائم على فكرة تنموية، وإنما ترى ان العملية الاستثمارية منشأها التحرر، ويؤكد ذلك من توقع بيع التنمية في المستقبل تحت مظلة تلك المنظمة[2].

دعما للرأي الثاني يرى البعض أنه من الأفضل إنشاء منظمة دولية مستقلة تتولى تنظيم موضوع الاستثمار يكون لها مبادئها المستقلة عن منظمة التجارة العالمية بما يتوافق مع طبيعة موضوع الاستثمار، وأهم ما يجب مراعاته بالمنظمة الجديدة هو أن تكون ذات رؤية تنموية وأن تعمل على تحقيق هدف تشجيع وحماية الاستثمار من خلال هذه الرؤية.

## المبحث الرابع: اثر التكاملات الاقتصادية الاقليمية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية – نماذج مختارة–

شهد العالم موجة من التحولات الاقتصادية والسياسية المتسارعة التي تبنت في جوهرها اقتصادا معرفيا حرا، واتسمت بشدة تأثيرها على حالة التنمية في المستويات المحلية للدول، وقد تجلت هذه التأثيرات بوضوح شديد منذ الحقبة الاخيرة من القرن العشرين وحتى وقتنا الحالي، ولعل احدى اهم الظواهر المصاحبة لتلك التحولات ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي والتي اثبتت العديد من ادبيات التنمية خاصة الاقتصادية منها، انها في الوقت الراهن تعتبر المحرك الرئيسي للمنظومة الاقتصادية العالمية واحد الاطر المباشرة المنظمة لحركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة، لقد باتت لهذه الظاهرة وما يصاحبها من حركة للاستثمارات العالمية، الاثر الفعال في احداث طفرات اقتصادية مضطردة على مستوى الدول الأعضاء، لكونها احدى اهم القوى والآليات التي تهيئ الدول للاندماج في المنظومة العالمية وتحقق لها الاستفادة من الوفرات الاقتصادية المصاحبة لها اثر استقبالها للاستثمارات العالمية، وهو الامر الذي ادى الى سعي الدول الدؤوب للانضمام للعديد من الاتفاقيات الاقليمية والتنافس العالمي لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة خاصة من قبل الدول النامية.

[1] - رشا جلال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 171.
[2] - هبة الله محمود محمد، مرجع سبق ذكره، ص 259.

سنتناول في هذا المبحث الاطار المفاهيمي للعلاقة بين التكاملات الاقتصادية الاقليمية والاستثمار الاجنبي المباشر، كما سنتناول نماذج مختارة عن مبادرات التكاملات الاقتصادية في الدول النامية وتأثيراتها في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحوها.

**المطلب الأول: اثر التكامل الاقتصادي الاقليمي على الاستثمار الاجنبي المباشر**

لا تزال الدراسات المتعلقة بأثر التكاملات الاقتصادية الاقليمية على الاستثمار الاجنبي المباشر في مراحل النمو، ولكن كنتيجة اساسية وحسب المؤشرات الحديثة يمكن ان تساهم التكاملات الاقتصادية الاقليمية في توفير مناخ فعال ليس فقط لنمو التجارة بل ايضا لنمو حجم الاستثمار الاجنبي المباشر[1]، والتحليل المفاهيمي المتعلق بآثار التكاملات الاقتصادية الاقليمية على الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن تقديمه كما يلي:

**أولا: آليات تأثير التكامل الاقتصادي الاقليمي في الاستثمار الاجنبي المباشر**

يؤثر تكوين اتفاقية تكامل اقليمي على قرارات المستثمرين، حول كيف وأين يمكن الاستثمار، على الرغم من ان الاستثمار الاجنبي المباشر يخضع لعدة محددات خاصة به[2]، فالاستثمارات الاجنبية المباشرة تبحث عن الاسواق ذات الربحية الاعلى والمخاطر الأقل وكذلك تلك التي تستطيع من خلالها ترويج منتجاتها بأقل تكلفة ممكنة، الامر الذي يجعلها تفضل الاستثمار داخل التكتل حتى تتمتع منتجاتها بحرية الحركة واتساع السوق وكذلك تستفيد من ضمانات حماية الاستثمارات والمناخ الملائم[3].

فالتكاملات الاقتصادية الاقليمية تؤدي الى خلق الاستثمار، وتحويل اتجاهه أحيانا، من خلال اعادة الهيكلة داخل مجموعات متكاملة، فالاستثمار الاجنبي المباشر يتزايد بين بلدان المنطقة الواحدة نتيجة لرفع القيود المفروضة على الاستمارات مثل تحرير الاستثمار في صناعات معينة أو تقليص تكاليف المعاملات الناتج مثلا عن ازالة الحواجز التجارية بين الدول الاعضاء او تقارب نظم السياسات، ويمكن ان يتزايد الاستثمار الاجنبي المباشر من خارج المنطقة نتيجة لاتساع حجم السوق، وهذا عامل مهما خصوصا بالنسبة الى المجموعات الاقليمية التي تضم اقتصاديات صغيرة أو نتيجة للآثار المترتبة على احلال الواردات، في الحالات التي ينطوي فيها التكامل الاقتصادي الاقليمي على حواجز خارجية امام التجارة (فيلجأ الى الاستثمار الاجنبي المباشر لتفادي التعريفات الجمركية)، ويمكن ان يتزايد الاستثمار من خارج المنطقة ايضا نتيجة تنسيق الجهود الرامية الى تعزيز الاستثمار على المستوى الاقليمي[4]، والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 80.
[2] - نشأت على عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 721.
[3] - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 148.
[4] - الاونكتاد، التكامل الاقليمي والاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، 2013، ص 6.

**الجدول رقم(3-8):** آليات تأثير التكامل الاقتصادي الاقليمي في الاستثمار الاجنبي المباشر

| الآليات | الآثار في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر داخل المنطقة | الآثار في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة من خارج المنطقة |
|---|---|---|
| الاحكام المتعلقة بتحرير الاستثمار و/او حمائية في الاتفاقيات الاقليمية | اتاحة تشجيع مزيد من التدفقات من المستثمرين الاقليمين بذاتهم، بمن فيهم المستثمرين الموجودين في بلدان ثالثة من خارج المنطقة | اتاحة تشجيع مزيد من التدفقات من المستثمرين من بلدان ثالثة غير مستقرين حاليا داخل المنطقة |
| الاحكام المتعلقة بتكامل التجارة والاسواق في الاتفاقيات الاقليمية | اتاحة امكانية اعادة تنظيم الانتاج على المستوى الاقليمي، بما في ذلك الاستثمار وتصفية الاستثمار. | جذب مستثمرين جدد من بلدان ثالثة من خلال توسيع الاسواق، بما في ذلك ضمن سلاسل القيمة العالية. |
| توسيع نطاق المشاريع الاستثمارية الاقليمية (مثل الهياكل الاساسية او البحث والتطوير) نتيجة للاتفاقات الاقليمية او كعنصر اساسي فيها. | اتاحة مزيد من فرص الاستثمار | اتاحة مزيد من فرص الاستثمار |

**المصدر**: الاونكتاد، التكامل الاقليمي والاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، 2013، ص 5.

ويؤثر التكامل الاقليمي ايضا في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من جراء قيام الشركات عبر الوطنية بترشيد مرافق الانتاج داخل المنطقة، نظرا لاستفادتها من انخفاض تكاليف التجارة داخل المنطقة، ويمكن ان تؤدي هذه العملية الى زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر او الى تحويل اتجاه الاستثمار عندما يسمح تخفيض الحواجز التجارية، مثلا، باستفادة بعض الشركات من وفورات الحجم بتركيز انشطتها على الصعيد الوطني والعمل في اسواق اقليمية اوسع نطاقا في الوقت ذاته[1].

بصفة عامة ترتبط درجات ومستويات تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على الاستثمارات الاجنبية المباشرة، على مدى التحيز الايجابي في مناخ الاعمال بعد انشاء التكتل، من خلال مختلف الاصلاحات ودرجات التنسيق ما بين الدول الاعضاء، وتسهيل وتحرير انتقال رؤوس الاموال من جهة، ومن جهة ثانية تتبع درجة التأثير بإستراتيجية الدول الاعضاء ونظرتهم لرأسمال الأجنبي ومدى اقتناعهم بالدور الذي قد يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية.

[1] - الاونكتاد، التكامل الاقليمي والاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، مرجع سبق ذكره، ص 6.

**ثانيا: أثر التجمعات الاقليمية الكبرى على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر**

من اهم التحولات في الخارطة الاستثمارية العالمية حاليا يتمثل في التأثير المتصاعد لمجموعة الاقاليم العملاقة التي باتت اللاعب الرئيسي على الساحة العالمية، ومن اهم هذه المجموعات ثلاث هي حاليا قيد التفاوض وتشمل كل من[1]:

- الشراكة العابرة للباسيفيك (منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي) المعروفة بـ (TPP) التي تضم 12 دولة هي: الولايات المتحدة، كندا، المكسيك، تشيلي، البيرو، واستراليا، واليابان، ونيوزيلندا وماليزيا، سنغافورة، فيتنام. وتعتبر هذه الاتفاقية الاولى عالميا من حيث حصتها من المجموع العالمي للمخزونات الاستثمارية الاجنبية المباشرة.
- الشراكة التجارية والاستثمارية العابرة للأطلسي والمعروفة بـ (TTIP)، وتضم مجموعة كبيرة من الدول تشمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، وتعد الاولى عالميا بين الاتفاقيات من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل 45% من اجمالي الناتج المحلي العالمي.
- الشراكة الاقليمية الاقتصادية الشاملة والتي تدعى اختصارا بـ (RCEP)، وتضم 17 دولة من شرق آسيا واليابان واستراليا ونيوزيلندا، وتعتبر الاكبر من حيث عدد السكان في الدول المنظوية فيها، والذي يضم ما يقارب نصف مجموع سكان العالم.

وتحظى كل مجموعة من هذه الاقاليم العملاقة بنحو ربع أو أكثر من ربع التدفقات الاستثمارية الاجنبية العالمية المباشرة، علما ان حصة مجموعة الشراكة التجارية والاستثمارية العابرة للأطلسي تشهد تراجعا نسبيا الى نحو النصف من نسبة 56% لمتوسط الفترة (2005–2007)، اي ما قبل الازمة العالمية الى نسبة 30% عام 2013، بينما تشهد حصص المجموعتين الاخريين نمو لافتا، حيث بلغ نصيب مجموعة الشراكة الاقتصادية الاقليمية الشاملة أكثر من 20% من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي الوافدة في السنوات الأخيرة اي ما يقارب ضعف مستواه قبل الأزمة، وتبقى مجموعة التعاون الاقتصادي لأسيا الباسيفيك الاهم من بين جميع المجموعات، حيث تنافس مجموعة دول العشرين في الصدارة، وتحظى بنسبة 54% من اجمالي تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة لعام 2013، بالمقارنة مع نسبة 37% لمتوسط السنوات (2005–2007) وفقا لما يبينه الشكل البياني التالي:

[1] - الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تقرير الاستثمار السنوي الخامس، يوليو 2014، ص 10.

**الشكل رقم(3-5):** تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة الى مجموعة مختارة من التجمعات الاقليمية والاقاليمية، متوسط الفترة (2005-2007) وعام 2013

| التجمعات الإقليمية/الأقاليمية | متوسط الفترة 2005-2007 | | 2013 | | نسبة التغير في الحصة (بالنقاط المئوية) |
|---|---|---|---|---|---|
| | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (مليارات الدولارات) | النسبة عالمياً | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (مليارات الدولارات) | النسبة عالمياً | |
| مجموعة العشرين | 878 | 59% | 791 | 54% | -5 |
| منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ | 560 | 37% | 789 | 54% | 17 |
| شراكة المحيط الهادئ | 363 | 24% | 458 | 32% | 8 |
| الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي | 838 | 56% | 434 | 30% | -26 |
| الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة | 195 | 13% | 343 | 24% | 11 |
| مجموعة بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) | 157 | 11% | 304 | 21% | 10 |
| اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية | 279 | 19% | 288 | 20% | 1 |
| رابطة أمم جنوب شرق آسيا | 65 | 4% | 125 | 9% | 5 |
| السوق المشتركة للبلدان المحروط الجنوبي | 31 | 2% | 85 | 6% | 4 |

**المصدر**: الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2014، ص 6.

كما يلاحظ من الشكل السابق ايضا تضاعف حصة دول بريكس (BRICS) من نسبة 11% الى 21%، كما يلاحظ انه على الرغم من تواضع حصة كل من دول آسيان ودول ميركوسور، لكن حصتيهما من اجمالي التدفقات العالمية ازدادت مقارنة بفترة ما قبل الازمة العالمية، من 4% الى 9% بالنسبة للآسيان، ومن 2% الى 6% بالنسبة للميركوسور.

## ثالثا: الاتفاقيات الاقليمية الكبرى وتأثيراتها التنظيمية على الاستثمارات العالمية

ايضا من التحولات الجدية في المشهد الاستثماري العالمي هي بروز الاتفاقيات الاقليمية الكبرى، سواء التي تم ابرامها في السنوات الماضية، ام التي تجري التفاوض بشأنها والتي يمكن أن تحدث تغيرات متصاعدة في توسيع وتطوير حجم الاستثمار العالمي، وأكثر ما يتجلى في معدل المشاركة وضخامة عدد الدول المشاركة في الاتفاقيات، كما في عملية اجراء الاتفاقيات نفسها التي تضفي حيوية جديدة على الاستثمار العالمي بشكل عام، الى جانب الموضوعات الاستثمارية التي تضمها الاتفاقيات والتي تضم توسع المجالات القائمة وإضافة اخرى جديدة اليها.

والاتفاقيات الاقليمية الكبرى هي اتفاقيات اقتصادية واسعة النطاق بين مجموعة بلدان تتميز مجتمعة بوزن اقتصادي فائق الأهمية ويشكل الاستثمار فيها موضوعا رئيسيا في الاتفاق[1]، وقد شهدت السنوات الاخيرة توسعا في المفاوضات الجارية لمثل هذه الاتفاقيات، مثل تلك الجارية عبر الباسفيك (TPP) والاطلسي (TTIP) وبين كندا والاتحاد الاوروبي (CETA)، ومن المنتظر أن تحدث هذه الاتفاقيات

[1] - الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2014، مرجع سبق ذكره، ص 22.

انعكاسات على نظام اتفاقات الاستثمار الدولية ككل، فهي قد تسهم في تدعيم المشهد التعاهدي القائم او قد تتمخض عن اوجه تضارب جراء تقاطعها مع اتفاقات استثمار دولية قائمة، بما فيها تلك المبرمة على صعيد متعدد الأطراف، فهناك على سبيل المثال، ستة اتفاقات اقليمية كبرى تتقاطع مع 140 اتفاق استثماري دوليا قائما، لكنها قد تتمخض عن 200 علاقة تعاهدية استثمارية ثنائية جديدة[1]، كما قد يكون لهذه الاتفاقات انعكاسات على انماط الاستثمار بحد ذاتها، خصوصا وان منها ما يضم معظم المخزون الاستثماري العالمي، ومنها ما يستحوذ على القسم الغالب من الناتج المحلي العالمي، ومنها ما يضم نحو نصف سكان العالم[2].

والواقع انه من غير المعروف لغاية الان مدى ايجابيات وسلبيات هذا التطور الجديد في الخارطة الاستثمارية العالمية، سواء من تمركز القدرة على التأثير في القوانين ومن حيث الطريقة التي ستتوزع بها الامتيازات بين الفرقاء المنضمين على حساب الدول غير المنضمة، ام من حيث دورها في تعميق الخلل بين الاسواق الغنية والفقيرة والتأثير في اضعاف الفرص المتاحة امام الاخيرة لتحقيق التنمية المستدامة.

ولاشك ان المواجهة المناسبة للدول لتجنب التهميش هو في الانفتاح على الاقاليمية والتحصن في إطارها ولا مفر امام البلاد العربية لتحصين اقتصاداتها سوى مشروعها الاقليمي للتكامل التجاري، والمضي قدما في توسيع وتعميق تكاملها الاستثماري، وفي هذا الاطار قامت الدول العربية بتحديث الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال في الدول العربية وأقرت الصيغة الجديدة مطلع 2013 في اطار القمة العربية الاقتصادية التي عقدت في الرياض[3]، وقد اتاحت الصيغة الجديدة حرية اوسع لحركة رؤوس الاموال وللتحويلات الرأسمالية، كما اتاحت المزيد من الضمانات للاستثمارات البينية، وتسعى هذه الاتفاقية الى تحقيق الاهداف التالية[4]:

- زيادة الاستثمارات البينية للدول العربية.
- تعزيز التعاون بين الدول العربية بوضع معايير مشتركة وتبادل المعلومات حول القواعد والفرص التجارية.
- تقوية التكامل الاقتصادي الاقليمي بإتمام اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، وتعزيز الوصول الى الاسواق الاقليمية.
- تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى معيشة المواطنين العرب.
- ارسال اشارة قوية الى الوسط التجاري الدولي والمستثمرين الاجانب.

[1] - نفس المرجع السابق، ص 22.
[2] - الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، مرجع سبق ذكره، ص 13.
[3] - جامعة الدول العربية، القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، الدورة الثالثة، فيفري 2013، ص ص: 25-38.
[4] - جامعة الدول العربية، الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية المعدلة، 2013، ص 2.

لكن الاتفاقية لا تزال تنطوي على ثغرات اساسية وتفرض قيودا منها مالم يكن اصلا موجود في الصيغة السابقة، مما قد يسهم في عرقلة حركة الاستثمار، وأهمها[1]:

- استثناء معاملة الاستثمار والمستثمر العربي من المعاملة الوطنية (الفصل الثاني– المادة الخامسة) بالنسبة للمعاملة الضريبية، بما يفسح المجال للتمييز بين المستثمر العربي والمحلي، وكذلك الاستثناء من تملك الاراضي والعقارات بما يستبعد هذا القطاع الحيوي من المعاملة التفضيلية.
- ربط امتيازات التنقل والإقامة للمستثمر العربي بعدم تعارضها مع انظمة وقوانين الدول المضيفة، وهو ما نصت عليه المادة 11 من الاتفاقية، وهي خطوة متأخرة عن الصيغة السابقة التي لا تضع هذا الشرط، خصوصا وان الهدف النهائي هو تكريس هذه الميزة وتعديل التشريعات الوطنية لتراعي ذلك.
- ربط حرية استخدام اليد العاملة العربية والخبرات العربية والأجنبية بالقوانين، كذلك اشتراط الاولوية للعمالة والخبرات الوطنية لدى توفر المؤهلات المطلوبة، وهو قيد آخر على المستثمر الذي بجب ان يترك له حرية تقدير مدى توفر المؤهلات المطلوبة (المادة 12) من الاتفاقية.
- الطابع الاطاري للاتفاقية: رغم ان الصبغة المعدلة للاتفاقية لها صفة الإلزامية، غير انها لا تزال تحمل طابع الاتفاقية الإطارية، نظرا لأنها تتضمن أحكاما، وبالأخص منها المادة (11) والمادة (12)، تسلب الاتفاقية صفة " التشريع فوق الوطني" الذي عادة ما يحكم الاتفاقيات المتعددة الأطراف، والذي يعطيها اولوية التطبيق على الاحكام الوطنية وفقا للتشريعات الدولية.

بعد ان تطرقنا الى الاطار المفاهيمي حول اثر التكاملات الاقتصادية الاقليمية على الاستثمار الاجنبي المباشر، سنسعى من خلال المطالب التالية الى دراسة نماذج مختارة من بعض تجارب التكامل الاقتصادي الاقليمي في البلدان النامية ومدى تأثيرها على الاستثمار الاجنبي المباشر.

**المطلب الثاني: التكاملات الاقتصادية الاقليمية في افريقيا**

شهدت القارة الافريقية توجها كبيرا نحو تشكيل تجمعات اقليمية اقتصادية فاعلة، واتجاها آخر يهدف لتفعيل المنظمات الاقليمية الاقتصادية الاخرى القائمة بالفعل في القارة الإفريقية، وذلك لمواجهة التحديات الجديدة التي تلوح في افق القارة السمراء، والتي ربما تبشر بمزيد من التهميش الاقتصادي للقارة الإفريقية، ومواجهة تحديات وتداعيات العولمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعالمية، وبدأت عدة محاولات لتكوين وتطوير تجمعات افريقية اقتصادية، حيث بدأت افريقيا في التركيز على التنمية الاقتصادية ومحاولة تجنب الآثار السلبية لتيار العولمة والاستفادة منها من خلال الاعتماد المتبادل[2].

[1] - الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص:40-41.
[2] - حسناء عبد الفتاح، التكتلات الاقتصادية الاقليمية الإفريقية، مجلة افريقيا قارتنا، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، العدد 6، جويلية 2013، ص 1.

لقد شكل اعتماد خطة لاغوس في عام 1980 بداية دفعة جديدة نحو تعزيز التعاون في جميع انحاء القارة، حيث شجعت الخطة على اتباع نهج اقليمي لزيادة التنمية الاقتصادية، ما ادى في فترة الثمانينات والتسعينات الى انتشار منظمات التكامل الاقتصادي الاقليمي في القارة، ونتيجة لارتفاع عدد منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، اصبحت عدة بلدان افريقية اعضاء في اكثر من مجموعة، وتكتفي ثلاث بلدان فقط هي (الجزائر، الرأس الاخضر وموزمبيق) بعضوية منظمة واحدة من منظمات التكامل الاقليمي[1]. والشكل رقم (3-6) يوضح ذلك.

**الشكل رقم (3-6):** شبكات الاتفاقات المبرمة داخل المنطقة الواحدة في افريقيا

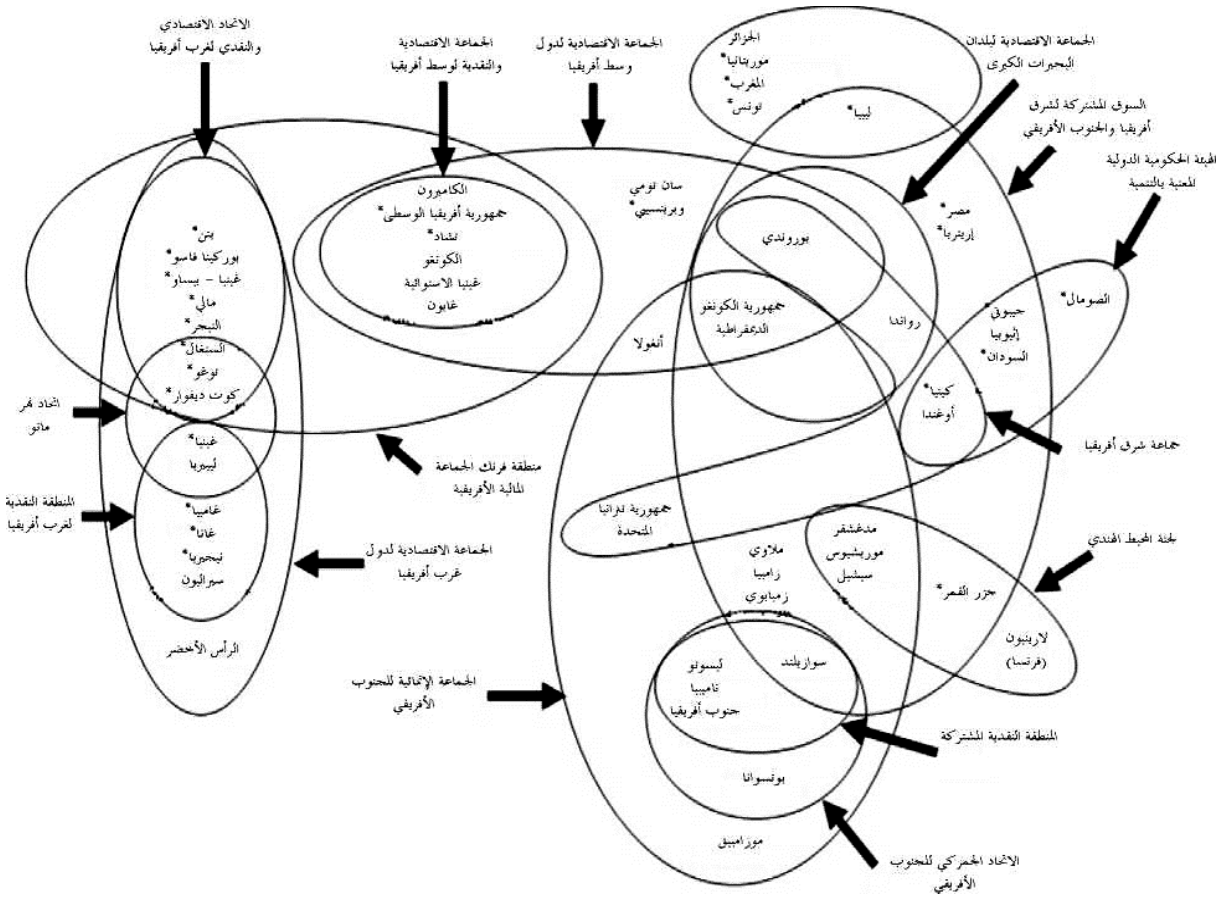


**المصدر**: الاونكتاد، التكامل الاقليمي والاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، 2013، ص 10.

نتيجة ارتفاع عدد منظمات التكامل الاقتصادي الاقليمي، سعى المؤتمر الوزاري الاول للوزراء الافارقة والمنعقد في مارس 2006 في العاصمة البوركينية "واجادوجو" الى الاسراع بعملية دمج وترشيد التجمعات الافريقية القائمة في عدد أقل، حيث ان تعدد التجمعات الافريقية يمثل تكرارا للأهداف ويخلق تداخلا في البرامج، حيث اتفق المجتمعون على اعتماد تجمعات رئيسية تعمل على تحقيق التنسيق والتعاون بينها في السياسات والبرامج، وخلق آليات لإدارة عملية التنسيق بهدف تحقيق الاندماج، وذلك

[1] - الانكتاد، التكامل الاقليمي والاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، مرجع سبق ذكره، ص 8.

وفقا لمعاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية في عام 1991، من خلال اعطاء دور رئيسي للاتحاد الافريقي للإسراع بالتكامل والتنسيق بين التجمعات الاقليمية وهي: السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا، تجمع دول الساحل والصحراء، جماعة شرق افريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، اتحاد المغرب العربي، الجماعة الانمائية للجنوب الإفريقي، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية[1].

ورغم كثرة مبادرات التكامل الاقليمي في إفريقيا، ظل تأثيرها في توليد مزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر او جذبه محدودا بوجه عام، فعند مقارنة متوسط النسبة المئوية للاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي، لبعض اهم منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، يبين ان هذا الاستثمار لم يكن ثابت في معظم الحالات، بل تراجع في حالات معينة– مثل انشاء منطقة الاستثمار المشترك التابعة للسوق المشتركة لشرق افريقيا والجنوب الإفريقي، والشكل رقم (3–7) يوضح ذلك.

**الشكل رقم (3–7):** تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد الى خمس منظمات اقليمية للتكامل الاقتصادي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ( 1986–2011)

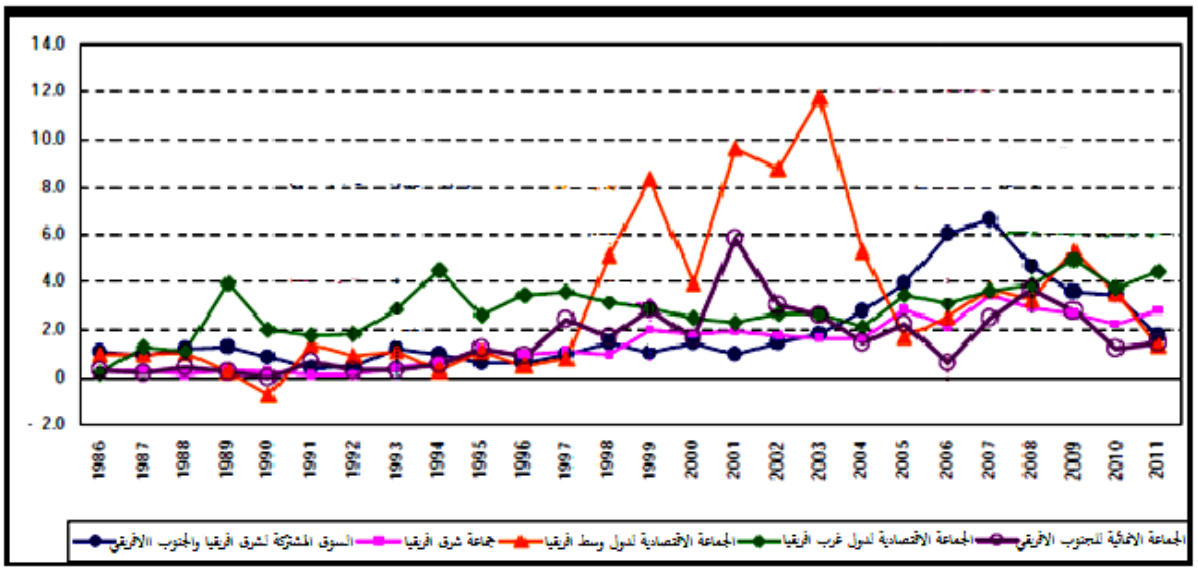


**المصدر**: الاونكتاد، التكامل الاقليمي والاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، 2013، ص 11.

الملاحظ ان هناك تأثير محدود للتكامل الاقليمي في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة الى القارة، وهذا يرجع الى أسباب عديدة تؤدي الى عدم فعالية تلك المنظمات نسبيا في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر، وهي كالتالي[2]:

[1] - حسناء عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 1.
[2] - الانكتاد: التكامل الاقليمي والاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، مرجع سبق ذكره، ص 9.

– ادى انتشار منظمات التكامل الاقتصادي الاقليمية في حد ذاته الى عدم الوفاء التام بدفع اشتراكات الأعضاء، وتدني مستوى تنفيذ البرامج، والازدواج او تنفيذ برامج متضاربة، كما أدت العضويات المتداخلة الى اعاقة عملية تنسيق السياسات والأطر المؤسستية، وعرقلة بالتالي الجهود الرامية الى زيادة التكامل.

– هناك تغطية محدودة لقضايا الاستثمار، وحتى في منظمات التكامل الاقتصادية الاقليمية التي لديها تغطية واسعة نسبيا للقضايا المتصلة بالاستثمار غالبا ما تكون الاحكام العامة الى حد ما من حيث الصياغة والتطبيق، كما أن قضايا الاستثمار تمنح اولوية اقل من قضايا السلام والأمن،، وحرية تنقل الاشخاص والسلع ورؤوس الاموال والخدمات، والزراعة، والهياكل الاساسية والطاقة.

– لم يحرز اي تقدم على مستوى التنفيذ العملي، وساد لدى منظمات التكامل الاقتصادي الاقليمية في افريقيا ميل نحو السعي لتحقيق تكامل بعيد المدى ضمن اطر زمنية طموحة اكثر من اللازم، ونتيجة لذلك لم يكتمل تشكيل مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية دائما ولم تحترم المواعيد النهائية في اغلب الاحيان.

– ارتباط العديد من الدول الاعضاء بتلك التجمعات بالدول الغربية من الناحية الاقتصادية والسياسية والثقافية الى حد كبير، وهو ما يؤثر بالسلب على علاقات تلك الدول بباقي دول التجمع من ناحية والدول الافريقية من ناحية أخرى، كما تؤثر الصراعات والخلافات السياسية فيما بين الدول الاعضاء وعلى تحقيق التنمية الاقتصادية داخل تلك الدول من جهة وعلى مستوى التجمعات من جهة اخرى[1].

– لا تزال التحديات الاساسية قائمة في افريقيا فمثلا تبلغ نسبة التجارة الرسمية في السلع 14% في إفريقيا، مقارنة بنسبة 17% في امريكا الجنوبية والوسطى، و42% في امريكا الشمالية، و62% في الاتحاد الاوروبي، و64% في آسيا، ولا تزال التجارة بين أكبر الاقتصاديات الافريقية تقوم على أساس الدولة الاولى بالرعاية، وهذه ليست سوى امثلة قليلة على المدى الذي يجب ان تبلغه القارة قبل تحقيق التكامل الفعلي[2].

على الرغم من تلك السلبيات، فان واقع الامر يؤكد ان تلك التجمعات تمثل قاعدة مستقبلية للتعاون الاقتصادي والسياسي والأمني في القارة الإفريقية، وتدل على الرغبة القوية من قبل الدول الافريقية في تحقيق تنميتها الاقتصادية، وذلك من خلال عوامل عدة من بينها تحسين بيئتها الاستثمارية، وقد تجلى ذلك من خلال العديد من المبادرات من اهمها المبادرة الثلاثية التي تضم السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا وجماعة شرق افريقيا والجماعة الانمائية للجنوب الإفريقي، التي تسعى لانشاء منطقة للتجارة الحرة

[1] - حسناء عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 2.
[2] - كارلوس لوبيز، التقدم ببطأ نحو التكامل، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 53، جويلية 2016، ص 19.

بين الجهات الثلاث، وجعلها منطقة استثمارية واحدة، ووضع سياسات واستراتيجيات تعزز الاستثمار عبر الحدود، والحد من تكلفة انشطة الاعمال في المنطقة، وتهيئة بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص[1].

ايضا من المبادرات الهامة ما اطلقه الاتحاد الافريقي وبنك التنمية الافريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، وهو دليل التكامل الاقليمي الافريقي الذي يعرض رؤية متعددة الابعاد للتكامل الاقتصادي داخل التجمعات الاقليمية الإفريقية، وهو اداة شاملة وتركز على النتائج وتشدد على تعزيز السياسات والحقائق الفعلية، وقد صمم بغرض تزويد صناع السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، والشركات وغيرها من الاطراف المعنية ببيانات موثوقة تصنف البلدان والمؤسسات في مختلف الفئات والأبعاد[2].

من المبادرات الاخرى ايضا مبادرة برنامج الحد الادنى للتكامل، وهو آلية للتقارب بين منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، ويركز على مجالات قليلة ذات اولوية من بينها الاستثمار، وتهدف مرحلة البرنامج الاولي الى انشاء محفل اقليمي وقاري لتشجيع الاستثمار، ويستلزم ذلك وضع بروتوكولات اقليمية للاستثمار وتنسيقها، وصياغة مدونة للاستثمار في القارة، والتعجيل بإنشاء المصرف الافريقي للاستثمار، والعمل على أن تكون احكام الاستثمار واسعة النطاق وشاملة وتنفيذها تنفيذا تاما لزيادة تأثير التكامل الاقليمي في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

اما التحديات التي تقف امام جهود التكامل الاقتصادي في القارة الافريقية بشكل عام فهي عديدة ومن اهمها نجد[3]:

– فعلى صعيد الاوضاع الداخلية نعلم ان الاستقرار السياسي يلعب دورا رئيسيا في نجاح اقامة اي تكتل اقتصادي، ويتحقق الاقتصاد السياسي من خلال اعلاء سيادة القانون وتحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة بالإضافة الى تداول السلطة بطرق ديمقراطية ووضع استراتيجيات لها صفة الاستمرار في كافة القطاعات، لكن في الواقع نجد ان غالبية الدول الافريقية لا تزال تمر بمرحلة انتقالية من النظم العسكرية او نظام الحزب الواحد الى النظم التعددية المنتخبة ديمقراطيا، وليس من المعتاد ان تفصل دول القارة بين العلاقات السياسية من جانب والعلاقات الاقتصادية من جانب آخر، وهو ما أبطأ وتيرة التعاون داخل التجمعات الاقليمية للقارة.

– كذلك على صعيد السياسات فدول القارة لا تضع استراتيجيات بعيدة المدى، خاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي البيني، حيث تتعطل العلاقات نتيجة لتغير الحكومات من وقت لآخر.

[1] - الانكتاد: التكامل الاقليمي والاستثمار الاجنبي المباشر في الاقاصاديات النامية والانتقالية، مرجع سبق ذكره، ص 11.
[2] - كارلوس لوبيز، مرجع سبق ذكره، ص 19.
[3] - حسناء عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 3.

– كذلك ومن المنظور الثقافي، تفتقد الكثير من الدول الافريقية لما يعرف بثقافة التكامل الاقتصادي اللازمة لإنجاح جهود التكامل الاقتصادي في القارة، فعلى سبيل المثال مازالت الاسواق الافريقية تفضل المنتج المستورد من خارج القارة، وتفضل الشركات الافريقية التعامل مع شركات دول اجنبية على ان تتعامل مع نظيرتها الافريقية.

– افتقاد الدول الافريقية لشبكات النقل والمواصلات فيما بينها، فمن المعروف ان غالبية شبكات المواصلات والنقل كانت تتجه في اتجاه واحد من قلب افريقيا الى موانئ الشحن الى خارجها نحو اوروبا والامريكيتين.

– كذلك لا تزال البنية الاساسية لقطاع النقل والموصلات في حاجة الى تطوير على مستوى القارة بأسرها، حيث تقف محدودية البنية الاساسية لقطاع النقل والمواصلات كعائق رئيسي امام التوسع في التبادل التجاري بين الدول.

**المطلب الثالث: رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ASEAN**

اسس في عام 1967 من خمس دول من جنوب شرق آسيا وهي: ماليزيا، اندونيسيا، الفلبين، تايلاند، سنغافورة، ثم انضمت كل من : بروناي في عام 1984 وفيتنام في عام 1995، لاوس في عام 1997، ومينمار في عام 1999، وكمبوديا في عام 1999[1]، وقد بذلت الرابطة منذ انشائها جهودا كبيرة لتحسين الترابط فيما بينها من خلال تشجيع نمو كل من الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، وقد كان العاملان الاقتصاديان الذين اسهما في تنمية دول جنوب شرق آسيا، وكانت اليابان والولايات المتحدة المصادر الرئيسية للاستثمار في المنطقة، اذ مارسا دورا مهما في توسيع التكامل الاقتصادي على المستوى المحلي مترافقا مع تطور تقسيم العمل والاعتماد المتبادل داخل الإقليم، وقد ظهر دور الاستثمار الاجنبي المباشر ونمو التجارة المتسارع في نطاق التنمية الاقتصادية في شرق آسيا من خلال نموذج الاوز الطائر لموجات التصنيع المتعاقبة في دول الرابطة[2].

لقد حققت الرابطة تقدما كبيرا فيما يتعلق بالتعاون الاقليمي في مجال الاستثمار، في عام 1997 وقع اعضاؤها الاتفاق الاطاري المتعلق بمنطقة الاستثمار لرابطة امم جنوب شرق آسيا بهدف جعل بلدان الرابطة منطقة متحررة قادرة على المنافسة ومواتية للاستثمار باتخاذ عدة تدابير منسقة، وفي عام 2009 عزز الاستثمار الشامل للرابطة الاتفاق الاطاري لمنطقة الاستثمار لعام 1997 واتفاق عام 1987 بشأن تعزيز الاستثمارات وحمايتها[3]، لقد ارتكزت اتفاقية الاستثمار الشامل للآسيان على اربعة محاور اساسية هي التحرير والحماية والتسهيل والتعزيز من خلال تحرير قطاعات الاستثمار والشفافية في قوانين

[1] - نشأت على عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 697.
[2] - هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 155.
[3] - الانكتاد: التكامل الاقليمي والاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والنتقالية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الاستثمار وحماية المستثمرين والاستثمار، وآليات واضحة لتسوية المنازعات، والمعاملة التفضيلية والمعاملة بالمثل بين الدول الاعضاء في الرابطة، كما نصت على تعريف واضح للاستثمار والمستثمرين.

لقد ادى الاتفاق الاطاري لمنطقة الاستثمار وتنفيذه الى تحسين بيئة الاستثمار في بلدان الرابطة، الامر الذي افضى الى تعزيز قدرة المجموعة الاقليمية على المنافسة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وزيادة تدفقاته الوافدة، ومن اهداف انشاء منطقة الاستثمار معالجة الآثار السلبية الناجمة عن الازمة المالية الآسيوية، ويبدو أنها حققت هدفها المتمثل في استعادة ثقة المستثمرين في بلدان الرابطة، وفي عام 2000 بعد مرور عامين على توقيع الاتفاق الاطاري لمنطقة الاستثمار، تراجعت حصة بلدان الرابطة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمية الوافدة الى أقل من 3%، ولكنها عاودت الارتفاع مرة أخرى لتصل لاكثر من 6% في نهايات عام 2006، لتنخفض مرة أخرى في ظل الازمة العالمية الاخيرة لعام 2008، بعدها تحسنت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في السنوات التي تليها، ويظهر ان اتفاق منطقة الاستثمار في بلدان الرابطة كان لها تأثير ايجابي في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء فترة الازمة المالية الآسيوية والأزمة المالية الأخيرة والشكل رقم (3-8) يوضح ذلك.

**الشكل رقم(3-8):** تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (1980-2011)

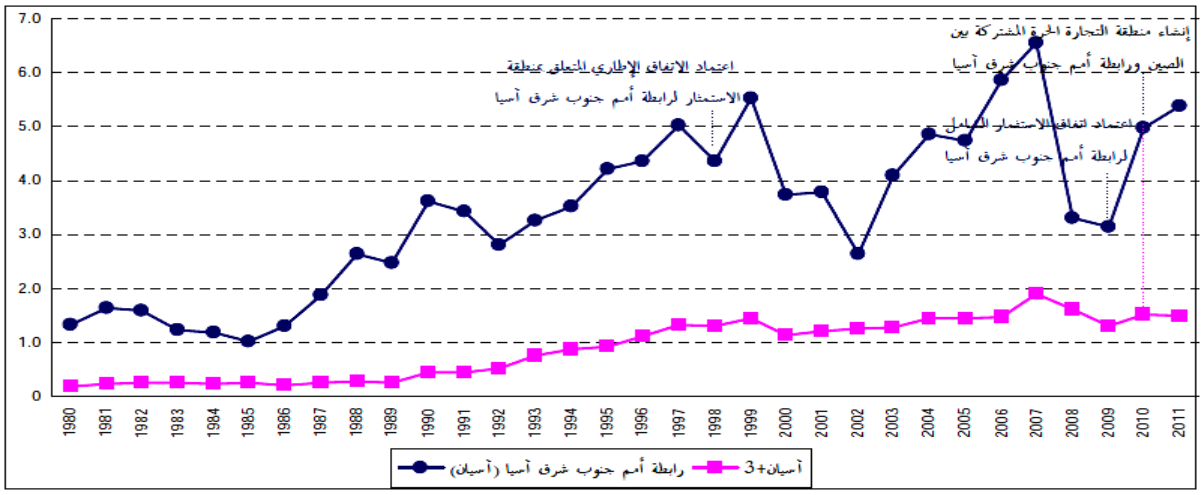


**المصدر**: الاونكتاد، التكامل الاقليمي والاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، 2013، ص 14.

لقد ادت الجهود المبذولة من قبل دول الآسيان في مجال الاستثمار الى تشجيع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر فيما بينها، وذلك مثلا من خلال منح المستثمرين من داخل المنطقة المعاملة الوطنية وزيادة فرص وصولهم الى قطاع الصناعات، وبالإضافة الى ذلك ادى الى تحرير التجارة الى توسيع نطاق السوق الإقليمية، وتعزيز الوعي بالمنطقة الفرعية التي تمثلها بلدان الرابطة وزيادة جاذبيتها

للاستثمار الدولي، وروجت هذه الجهود لمنطقة دول جنوب شرق آسيا بوصفها وجهة استثمارية فريدة، ما جعلها مقصدا رئيسيا للاستثمار من قبل مستثمرين ينتمون لبلدان تقع خارج التجمع الاقليمي لدول رابطة الآسيان، والجدول التالي يوضح أهم مصادر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لدول الآسيان.

**الجدول رقم(3-9):** أهم مصادر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لدول الآسيان ( مليار دولار)

| البلدان | حجم الاستثمار الاجنبي المباشرة | | | النسبة من اجمالي الاستثمار | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2013 | 2014 | 2015 | 2013 | 2014 | 2015 |
| الآسيان | 19.562.2 | 22.134.5 | 22.232.2 | 15.7 | 17.0 | 18.4 |
| استراليا | 2.587.7 | 6.281.5 | 5.245.7 | 2.1 | 4.8 | 4.3 |
| كندا | 816.8 | 1.679.0 | 898.1 | 0.7 | 1.3 | 0.7 |
| الصين | 6.426.2 | 6.990.1 | 8.256.5 | 5.1 | 5.4 | 6.8 |
| الاتحاد الاوربي | 24.511.3 | 24.989.9 | 20.127.6 | 19.6 | 19.2 | 16.7 |
| الهند | 2.100.9 | 605.9 | 1.584.1 | 0.5 | 0.5 | 1.3 |
| اليابان | 24.750.2 | 15.705.4 | 17.559.4 | 12.1 | 12.1 | 14.5 |
| نيوزيلندا | 335.9 | 550.0 | 2.241.2 | 0.4 | 0.4 | 1.9 |
| باكستان | (2.1) | 6.2 | (10.5) | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| كوريا | 4.303.3 | 5.750.7 | 5.710.4 | 3.4 | 4.4 | 4.7 |
| روسيا | 607.9 | (113.2) | (28.9) | 0.5 | 0.0 | 0.0 |
| الولايات المتحدة الامريكية | 7.157.2 | 14.748.5 | 13.646.0 | 5.7 | 11.3 | 11.3 |
| مجموع استثمارات البلدان الشريكة | 93.157.6 | 99.328.4 | 97.462.8 | 74.6 | 76.4 | 80.7 |
| بلدان اخرى | 31.706.9 | 30.666.6 | 23.356.0 | 25.4 | 23.6 | 19.3 |
| المجموع الاجمالي | 124.864.5 | 129.995.1 | 120.818.8 | 100 | 100 | 100 |

**Source**: http://www.aseanstats.org/

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-9) ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة لدول الآسيان قد انتقلت من 124.86 مليار دولار سنة 2013 الى 129.99 مليار دولار سنة 2014، لتنخفض بعدها الى 120.81 مليار دولار لسنة 2015، ويرجع هذا الانخفاض الى تراجع حجم الاستثمار لا سيما في مجال الخدمات والقروض وعمليات الدمج والاستحواذ للشركات العابرة للحدود[1]، وقد ظهر هذا الانخفاض بشكل كبير مع دول الاتحاد الاوروبي التي تعتبر من اكبر المستثمرين في المنطقة، حيث انخفض حجم استثماراتها من 24.98 مليار دولار لسنة 2014 الى 20.12 مليار دولار لسنة 2015، كما نلاحظ انخفاض حجم استثمارات كل من الولايات المتحدة الامريكية واستراليا، وهونغ كونغ، وتايوان ونيوزيلندا خلال سنة 2015، بالرغم من ارتفاع حجم استثماراتهم خلال سنة 2014 اذا ما قارناها بسنة 2013، اما ما يتعلق بكل من اليابان والصين وجمهورية كوريا او ما يسمى بـ "آسيان+3"، فقد ارتفعت حجم

[1] - UNCTAD,ASEAN, Asean Investment Report 2016, p3.

استثمارات كل من اليابان والصين خلال سنة 2015، بينما حافظت كوريا على نفس حجم استثماراتها لسنتي 2014 و2015، بالمقابل يبقى حجم الاستثمار داخل دول الآسيان أكبر مصدر لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لدول المنطقة حيث بلغ 22.23 مليار دولار سنة 2015.

بالرغم من انخفاض حجم الاستثمار داخل منطقة الآسيان خلال سنة 2015، إلا انها تبقى مقصدا رئيسيا لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر فيما بين البلدان النامية، حيث تمثل حصتها حوالي 16% من حجم الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي[1]، وهذا بسبب البيئة الاستثمارية المواتية، فقد عرف الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية نموا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، وهذا منذ اعتماد الاتفاق الاطاري لمنطقة الاستثمار، كما استفادت البلدان المنخفضة الدخل في الرابطة بما فيها كمبوديا وجمهورية لاوس وميانمار وفيتنام من تزايد الاستثمار الوافد من الدول الاعضاء الاكثر تقدما من الناحية الاقتصادية، مثل تايلاندا وماليزيا وسنغفورة، وكذلك من اقتصاديات شرق آسيا مثل جمهورية كوريا والصين، هذه الزيادة في الاستثمار ادت الى الاسراع في اقامة شبكات الانتاج الدولية ضمن بلدان الرابطة.

**المطلب الرابع: السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي– ميركوسور–**

تعتبر السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي احد اهم التكتلات الاقتصادية في العالم الثالث، وأكثر مشاريع التكامل الاقتصادي طموحا في منطقة امريكا اللاتينية، حيث تبرز اهمية هذه السوق في حجم التحديات التي واجهتها في بداية ظهورها، فالمستوى الاقتصادي الضعيف الذي تميزت به دول التجمع لم يكن محفزا لنجاح هذه السوق، لكن ارادة كل من البرازيل والأرجنتين اضافة الى تحديات البيئة الخارجية كانت دافعا لضرورة انجاح هذه العملية التكاملية[2].

**أولا: النشأة والتطور**

تاسس التكتل الاقتصادي بأمريكا اللاتينية "ميركوسور" في 26 مارس 1991 بموجب معاهدة أسونسيون ASUNCION، بعضوية البرازيل، الأرجنتين اوروغواي وباراغواي ودخلت حيز النفاذ في عام 1994، بعد توقيع الدول الاعضاء على بروتوكول "اوروبريتو Ouropreto" الذي وضع الهيكل المؤسسي المالي للميركوسور كبداية فعلية للتجمع من أجل تحقيق الهدف الرئيسي للتجمع وهو الوصول للسوق المشتركة[3]، وقد سبقت هذه المعاهدة اتفاق تكاملي بين الارجنتين والبرازيل عام 1986 لتوسيع التبادل

[1] - ibid, p3.

[2] - محمد عربي لادمي، التجربة التكاملية لمنطقة امريكا اللاتينية "السوق المشتركة" تجمع الميركوسور، تاريخ الاطلاع/ 2016/12/10، http://democraticac.de/?p=41640

[3] - موسوعة الجزيرة، ماذا تعرف عن الميركيسور، تاريخ الاطلاع، http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/12/13

التجاري بين البلدين، ثم معاهدة التكامل الجنوبي عام 1989 واتفاق بيونس ايرس عام 1990[1]، وقد انضمت الى الدول الاربعة المؤسسة للتجمع كل من شيلي وبوليفيا بصفة شريكة الى التجمع عام 1996 ثم انضمت بيرو بصفة شريكة في عام 2003، ثم الاكوادور، فكولومبيا، وقد تحالفت فنزويلا رسميا في 2006 مع البرازيل والارجنتين وبارغواي وأورغواي كجزء من كتل ميركوسور، غير ان الدول المؤسسة للسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية الغت عضويتها في ديسمبر 2016 بتهمة انتهاك المبادئ الديمقراطية للمجموعة[2].

اما اسس السوق المشتركة فتشمل تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء ووضع التعريفة الجمركية الخارجية المشتركة، فمنذ دخول معاهدة نشأة السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية حيز التنفيذ في مارس 1991، بدأت دول هذا التجمع بوضع جدول تحرير التجارة فيما بينها، بدأ التخفيض بنسبة 47% ( البرازيل، الارجنتين) على ان يعقبها تخفيض بنسبة 7% كل 6 أشهر ليكتمل التخفيض 100% بنهاية عام 1994، وقد استطاعت كل من البرازيل والأرجنتين الوصول الى ازالة الرسوم الجمركية بينها بنسبة 85% من التجارة البينية لعام 1994، اما الارغواي والبارغواي فقد شملها البرنامج من خلال استثناءات تنتهي وفقا لجدول زمني معين[3].

كما اقر دول تجمع الميركوسور في ديسمبر 1994 تطبيق التعريفة الجمركية المشتركة CET، يتم تطبيقها اعتبارا من عام 1995 بنسبة 95% من السلع المستوردة من الدول الاخرى، وتتراوح التعريفة المشتركة من 0–20% يسمح بموجبها لكل دولة الاستثناءات التي يتم الغاؤها تدريجيا وتلقائيا وصولا الى التعريفة المشتركة عام 2001، وبموجب الاتفاقية تخفض التعريفات المحلية بنسبة 14% عام 2001 للبرازيل والأرجنتين، وعام 2006 للبارغواي والاورغواي للسلع الرأسمالية، والى 16% عام 2006 للجميع بالنسبة للسلع المعلومات[4].

وقد تم تكوين عدة اجهزة للمتابعة والإشراف، يضم مجلس السوق المشتركة كجهاز لصنع السياسات للميركوسور ويتكون من وزراء الخارجية والاقتصاد للدول الأربع، ومجموعة السوق المشتركة وهي الهيئة التنفيذية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية، اضافة الى السكرتارية في "مونتدفيديو" ومفوضية تجارية وجهاز لتسوية المنازعات مقرها " أسونسيون".

[1] - هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، اليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع ط1، الاردن، 2010، ص 499.
[2] - موسوعة الجزيرة، مرجع سبق ذكره، http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/
[3] - محمد عربي لادمي، مرجع سبق ذكره، http://democraticac.de/?p=41640
[4] - هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سبق ذكره، ص 499.

أما اهداف مجموعة الميركوسور فهي تسعى الى تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين اعضائها من خلال تعزيز التجارة الحرة وتسهيل حركة الأشخاص تعزيز قدرات كل عضو من اعضاء الكتلة، الحد من التفاوتات بين الدول الاعضاء، تبادل المعارف والخبرات والممارسات الجيدة والسياسات العامة سواء داخل الكتلة أو خارجها[1].

**ثانيا: الاستثمار الاجنبي المباشر في تكتل الميركوسور**

لقد سعت جميع البلدان الاعضاء في السوق المشتركة على المستوى الوطني خلال التسعينات، اصلاحات اقتصادية مختلفة في نطاقها ومداها، لتتجاوز نموذج التصنيع البديل للاستيراد، وقد تضمن التوجه السياسي الجديد، الذي يهدف الى السماح للأسواق بتوجيه تخصيص الموارد بدلا من الحكومات، تحولا في سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر شمل زيادة تحرير دخول الاستثمارات، وتوفير الحوافز، وزيادة الضمانات والحماية، والمساواة في المعاملة، وازالة الحواجز التنظيمية والادارية، وشهدت الارجنتين والبرازيل تحديدا، تنفيذ برامج خصخصة واسعة النطاق شملت مجموعة كبيرة من الانشطة، بما في ذلك الخدمات العامة والهيدروكربونات[2].

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-9) ان الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد الى بلدان السوق المشتركة شهد زيادة كبيرة خلال عقد التسعينات وخاصة بين عامي 1995 و 1999، ثم تراجع بحدة في عام 2000، قبل أن يستعيد نموا قويا بعد عام 2003، إلا أنه يصعب فصل دور اتفاق السوق المشتركة في نمو الاستثمار الاجنبي المباشر عن التغيرات الاخرى التي وقعت في تلك الفترة، فقد اقترن ازدهار الاستثمار الاجنبي المباشر في التسعينات بفتح مجموعة واسعة من الانشطة التي كانت مغلقة في السابق امام الاستثمار الاجنبي المباشر، وتكثيف عمليات الخصخصة، وتحسين مناخ الاقتصاد الكلي[3]، كما ان الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي قد عرف تطورا وارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة، ما سمح لبلدان السوق المشتركة بالمشاركة في مجموع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمية[4].

ان التراجع الحاد للاستثمار الاجنبي المباشر الداخل لبلدان السوق المشتركة خلال الفترة 1999-2003 كان بسبب الركود الاقتصادي الذي شهدته الفترة الممتدة بين عامي 1998 و 2002، إلا انه ارتفع بعدها عام 2004، وهذا تزامنا مع الزيادة المستمرة في اسعار السلع الاساسية التي دشنت مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي وفرص التنمية في بلدان السوق المشتركة، التي تشكل جميعا بلدان مصدرة

[1]-MERCOSUR, http://www.mercosur.int/

[2] - الانكتاد، التكامل الاقليمي والاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[3] - نفس المرجع، ص 21.

[4]-Daniel Chudnovsky and Andrés López, Foreign direct investment and development: the MERCOSUR experience, CEPAL review، No. 92, 2007. P 11.

هامة للسلع الاساسية. والشكل التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة الى السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي 1990-2011.

**الشكل رقم (3-9):** تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة الى السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي 1990-2011.

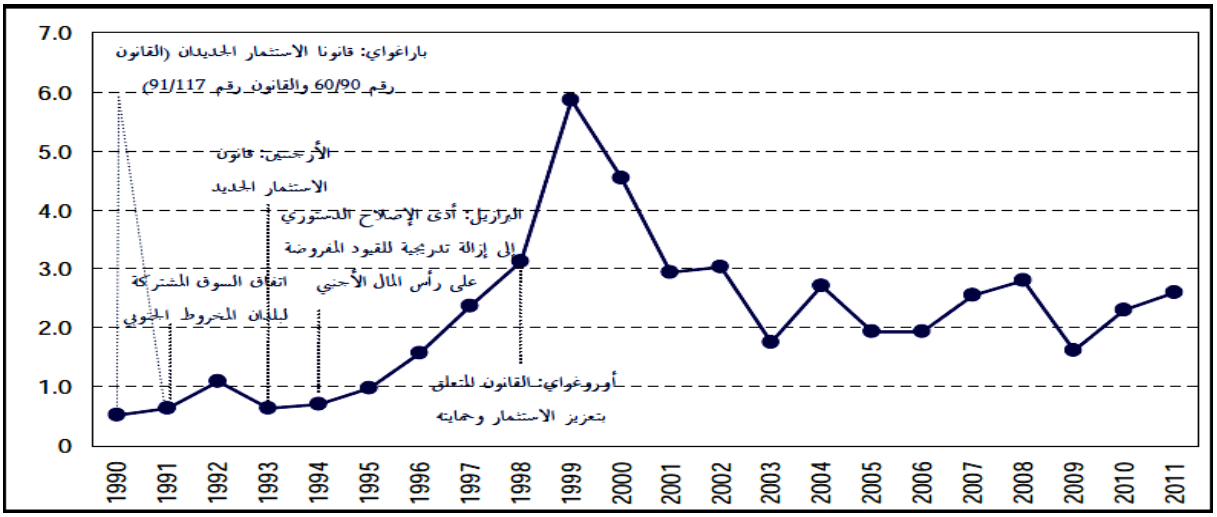


**المصدر:** الاونكتاد، التكامل الاقليمي والاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، 2013، ص22.

وفي دراسة ل Claudio A. C. Paiva Gustavo S. Cortes حول اثر السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى المنطقة، بينا أن التكتل لم يكن له الاثر الكبير على حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث اشارا الى أن نسب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي للميركوسور قد تخلفت عن المتوسط العالمي بنحو نقطة واحدة خلال الفترة من 1981 الى 2010، وقد فسرا هذا النقص الى ضعف الانفتاح التجاري لدول الميركوسور والذي بلغ 43% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالمتوسط العالمي الذي بلغ 81% من الناتج المحلي الاجمالي، حيث اشارا إلا انه بالرغم من ان الانفتاح التجاري قد زاد في بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي بعد انشاء التكتل، إلا انه لم يزدد بما فيه الكفاية للحد من الفجوة بينه وبين الانفتاح التجاري لبقية دول العالم، إلا انهما اكدا ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لا تزال مرتفعة بالمقارنة مع الفترات السابقة وان الوزن النسبي للاستثمار الاجنبي المباشر لا يزال يزداد في اقتصاديات بلدان المنطقة، وان وجود الشركات متعددة الجنسيات لا تزال تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة للتقدم الاقتصادي لدول الميركوسور[1].

[1] - Claudio A. C. Paiva Gustavo S. Cortes، On the Irrelevance of Mercosur: Evidence From Foreign Direct Investment, Latin American Business Review. number 15, 09 Sep 2014.p 304.

لقد عرف نموذج التكامل الاقتصادي لدى السوق المشتركة منذ بداية العقد الاول من الالفية مرحلة جديدة خاصة اقتصادي كل من الارجنتين والبرازيل، حيث تميزت بإعادة تقييم دور الدولة في الاقتصاد وإعادة الاعتبار لمفهوم السياسات الصناعية، الذي اضحى يعود تدريجيا بعد أن استبعد تقريبا من النموذج الاقتصادي الذي تقوده السوق في الثمانينات والتسعينات، وبدأت الارجنتين في عام 2001 والبرازيل في عام 2003 تعلنان عن خطط لتعزيز قطاعات وأنشطة محددة، وتشكل الاهمية الممنوحة لعمل الدولة الاستراتيجي في الدفاع عن المصالح الانمائية الوطنية عنصرا حاسما في التغيير الذي حدث في السوق المشتركة، كما ادت الازمة الاقتصادية العالمية الاخيرة 2008 الى تسارع هذا التحول نحو السياسات الصناعية، ونفذت الارجنتين والبرازيل سياسات لدعم الصناعات وتعزيز الاستثمار والابتكار والتجارة الخارجية، وايضا بحماية السوق المحلية والتصنيع المحلي، كما يهدفان الى انشاء صناعة محلية عالية التكنولوجيا تساعدهما على تنويع الاقتصاد والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية[1].

بفضل هذه السياسات الصناعية اصبحت السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي المنطقة الرائدة في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر في منطقة امريكا اللاتينية، فقد تلقت الكتلة 47.6% من اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الموجه الى امريكا الجنوبية وامريكا الوسطى والمكسيك عام 2012، وقد اصبحت تشكل حيز متميزا للاستثمارات الاجنبية المباشرة، كما اثبتت السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، في أكثر من عشرين عاما، نجاحا كبيرا من الناحية الاقتصادية والتجارية[2]، فمن الناحية الاقتصادية يتميز تجمع الميركوسور بصناعاته المتقدمة والمتنوعة فهو يعتبر احد المنتجين والمصدرين الرئيسيين للسيارات ومكوناتها والمنتجات النسيجية ومنتجات الحديد والصلب، وهي الصناعات المستهدفة من قبل حكومات هذه الدول لتطويرها وتحضى باستثمارات اجنبية كبيرة، وفي المجال الزراعي يعتبر تجمع الميركوسور من اكبر المنتجين والمصدرين للسلع الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة، وتشكل صادراته الزراعية مكونا رئيسيا للدخل الوطني واحد اهم موارد العملات الصعبة لدول المنطقة، اما في المجال التجاري فقد تضاعفت التجارة داخل الكتلة بأكثر من عشر مرات، حيث انتقلت من 5.1 مليار دولار عام 1991 الى 58.2 مليار دولار عام 2012، وفي الفترة نفسها نمت التجارة العالمية خمس مرات فقط، كما تمثل التجارة داخل الكتلة حوالي 15% من قيمة التجارة العالمية للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي[3].

[1] - الانكتاد، التكامل الاقليمي والاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، مرجع سبق ذكره، ص:22.

[2] - ministry of foreign affairs- brazil, http://www.itamaraty.gov.br/en/politica-externa/integracao-regional/6347-mercosur-en. 15/12/2016.

[3]- ibid , http://www.itamaraty.gov.br/en/politica-externa/integracao-regional/6347-mercosur-en.

يبدو ان السوق المشتركة تنتقل نحو نموذج جديد للتنمية والتكامل الاقليمي تضع فيه كل حكومة سياسات واستراتيجيات نشطة لتعزيز التصنيع والقدرة التنافسية وتتوخى تحقيق اهداف انمائية اوسع نطاقا، بغية تقوية الروابط الاقتصادية الاقليمية وتعزيز اوجه التكامل الانتاجي بين البلدان كوسيلة لزيادة القدرة التنافسية وتكثيف العلاقات التجارية.

في الاخير رغم التباين الواضح جدا بين دول تجمع الميركوسور، خاصة في مجال المساحة وعدد السكان والناتج المحلي الذي ميزها في بداية تشكيلها لهذه السوق عام 1991، إلا ان الارداة السياسية لقادة هذه الدول، والانطلاقة العملية لتحقيق التكامل، وحرص البرازيل والأرجنتين على تحقيق الاهداف من هذا التكامل، وتقديمها الدعم لكل من الاوروغواي والبارغواي، جعل السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية تواصل مسارها بشكل مكنها من توسيعها وتبوؤ مكانة اقتصادية هامة على المستوى الاقليمي والعالمي، فهي تعد احد انجح التكتلات الاقتصادية في امريكا اللاتينية، كما تأتي في المرتبة الرابعة من حيث الاهمية الاقتصادية بعد كل من الاتحاد الأوربي، النافتا، الآسيان، فخلال فترة قصيرة استطاع تجمع الميركوسور انشاء اتحاد جمركي وصولا الى سوق مشتركة بين الدول الأعضاء، الامر الذي انعكس بشكل ايجابي على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة عضو في هذا التجمع.

من خلال ما سيق يظهر ان التكاملات الاقتصادية الاقليمية في الدول النامية تتمايز فيما بينها من خلال تقدمها وعمقها واتساع نطاقها عن غيرها، كما ان تجاربها في اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر متفاوتة، تبعا لكثافة ونطاق وقوة هذه الترتيبات، كما انه يمكن ان يكون للتكامل الاقليمي تأثير على اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر وعلى استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات، إلا انه لا يعني بالضرورة ان التكامل الاقليمي يؤدي الى زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر، فلا توجد علاقة سببية واضحة بين التكامل الاقليمي وتزايد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، ذلك ان هناك عوامل عديدة اخرى لها دور كعوامل محددة للاستثمار الاجنبي المباشر، إلا أن التكامل الاقليمي يفضي عموما الى زيادة جاذبية وتنافسية اقليم ما فيما يتصل بالتجارة والاستثمار والإنتاج، وهذا يرجع الى ان التكامل الاقليمي يؤدي مثلا الى زيادة حجم السوق بالنسبة للمستثمرين ويشجع جهود تحقيق المواءمة ويزيل الحواجز التجارية ويمكن ان يحسن تطوير البنى التحتية ضمن الإقليم، بما في ذلك عن طريق تحقيق التقارب بسن نظم اللوائح التنظيمية، مما يؤدي الى تحقيق وفرات حجم وخفض لتكاليف المعاملات.

**خلاصة الفصل:**

يتضح من هذا الفصل أن حركة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في عالم اليوم، أصبحت غير مقيدة من الناحية الجغرافية، فهي تتدفق مع وجود الفرصة الجذابة والمناخ المشجع على تدفقها، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار السياسي والأمني، وعليه حدثة زيادة ضخمة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العقود الأخيرة، كما أصبح نصيب البلدان النامية من حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي منافسا للدول المتقدمة، وهذا يعكس أن البلدان النامية أصبحت أكثر جاذبية للاستثمار الاجنبي المباشر عما كانت عليه سابقا.

شكلت الاستثمارات الاجنبية المباشرة الكبيرة التي عرفتها الصين دور كبير في تنمية صادراتها وهذا بفضل الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الصينية والسياسات والاستراتيجيات الملائمة التي وضعتها، الامر الذي انعكس على وضعها الاقتصادي لتصبح من اقوى الاقتصاديات الكبرى على المستوى العالمي في بدايات القرن الواحد والعشرين.

ان التطورات الاقتصادية التي عرفتها المكسيك، ترجع بالأساس الى اتفاقية التجارة الحرة مع الشمال الامريكي NAFTA، حيث كانت القوة الدافعة لنمو وتحديث الاقتصاد المكسيكي، كما كانت الاصلاحات الهيكلية التي قامت بها الحكومة المكسيكية وبوجود مؤسسات اقتصادية سليمة، وبالتحول نحو اقتصاد حر تحكمه آليات السوق بالانفتاح التجاري نحو العالم الخارجي، كل هذا كان له الدور في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ورفع القدرة التنافسية للصادرات المكسيكية.

بالنسبة لاتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة يرى البعض انها وسيلة جيدة وآمنة لحماية وتسريع منتجاتها، في حين ان البعض الاخر ينظر اليها على انها اداة لإفشال ميزان المدفوعات وترسيخ لنمو الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، غير ان البعض الاخر يرى ان للاتفاقية مزايا وعيوب، وان العمل الجاد من قبل الدول النامية قد يسمح لها من الاستفادة من المزايا وتفادي العيوب.

يظهر ان التكاملات الاقتصادية الاقليمية في الدول النامية تتمايز فيما بينها من خلال تقدمها وعمقها واتساع نطاقها عن غيرها، كما ان تجاربها في اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر متفاوتة، تبعا لكثافة ونطاق وقوة هذه الترتيبات.

# الفصل الرابع:
# العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في دول شمال افريقيا (الجزائر، مصر، المغرب)

**تمهيد:**

لقد تعاظم دور الاستثمار الاجنبي المباشر على الصعيد العالمي، حيث يمثل السمة المميزة للعولمة الاقتصادية والمالية نظرا لما يحققه من عوائد على الدول المضيفة، وفي ظل الضروف العالمية الراهنة التي تتميز بعدم الاستقرار، اصبحت العديد من الدول بغض النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي، في حاجة ماسة الى الاستثمار الاجنبي المباشر، نظرا لانخفاض المصادر الداخلية الناتجة عن عدم كفاية المدخرات المحلية، كما ان القروض الاجنبية اثبتت عدم فاعليتها نظرا للنتائج المترتبة عنها، مما اصبح مصدر التمويل الذي يبقى متاح امام هذه الدول ينحصر في العمل على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي من جهة اخرى.

كما ان العالم يسعى اليوم بكافة الطرق الى التوسع في التجارة الدولية نظرا للأهمية التي تكتسبها هذه الأخيرة، فالهدف من اقامة التبادل التجاري الخارجي عند اي دولة هو محاولة زيادة الدخل الوطني وذلك من اجل رفع مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية لأفرادها، ويلعب التصدير دورا مهما وجوهريا لأي دولة لبلوغ هذا الهدف، حيث كلما زادت صادرات هذه الدولة على حساب وارداتها ساهم ذلك في زيادة دفع معدلات النمو عندها والعكس صحيح، ولهذا يجب على اي دولة ان تولي اهتماما كبيرا بصادراتها وذلك من خلال انتهاجها لاستراتيجيات من شانها ان تؤدي الى زيادتها وتفعيلها.

ومما لاشك فيه ان هناك علاقة وثيقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية سواء من جانب الصادرات او من جانب الواردات، وان كل متغير يحفز الأخر، اي وجود علاقة سببية بينهما، فوجود حوافز تصير في الدول المضيفة، ربما تحفز على تدفق المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر الى تلك الدول، كما ان وجود الاستثمار الاجنبي المباشر قد يحفز على مزيد من الاستيراد للوفاء بمتطلباته الانتاجية والتي لا يتم انتاجها في السوق المحلي للدولة المضيفة، او قد تنتج ولكن بجودة أقل، كذلك قد يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر الى مزيد من الصادرات من قبل الدول المضيفة من خلال فروع الشركات الاجنبية من ناحية والشركات المحلية من ناحية اخرى.

من هذا المنطلق قامت العديد من الدول النامية بشكل عام ودول شمال افريقيا ( الجزائر، مصر، المغرب ) بوجه خاص بوضع حزمة من الحوافز ومنح مجموعة من الامتيازات للمستثمرين الأجانب، وهذا من اجل جذب اكبر نسبة من الاستثمار الاجنبي المباشر، املا في تحقيق اهداف مختلفة اهمها تشجيع التصدير، التي تسعى من خلاله الى دفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها.

على ضوء ماسبق سنتناول في هذا الفصل النقاط التالية:

- واقع الاستثمار الاجنبي المباشر وتطور التجارة الدولية في دول محل الدراسة (الجزائر،مصر،المغرب)
- تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في دول محل الدراسة (الجزائر، مصر، المغرب ) باستخدام النماذج القياسية للفترة (1990-2015)

## المبحث الأول: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في مصر

ايمانا بالدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في عملية التنمية الاقتصادية وفي تحقيق النمو الاقتصادي، انتهجت مصر في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادي، مجموعة من السياسات تهدف الى تحرير التجارة الدولية وتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية، من اجل العمل على زيادة الصادرات، من خلال تهيئة مناخ الاستثمار وإزالة معوقاته، والاستمرار في تبسيط اجراءات الاستثمار ورعاية المستثمرين وتعزيز الوعي الاستثماري والترويج للاستثمار، كل ذلك بهدف تنمية الصادرات وتنويعها، والتقليل من الواردات بإحلالها. من هذا المنطلق سنحاول في هذا البحث تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر وتطور تجارتها الدولية، وتحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية من خلال النماذج القياسة للفترة ( 1990- 2015)

### المطلب الأول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر

تبنت مصر منذ منتصف السبعينيات سياسة الانفتاح الاقتصادي من خلال قيام المشرع المصري بإصدار العديد من قوانين الاستثمار وتنفيذ العديد من الاصلاحات الاقتصادية وبرامج الخصخصة، بهدف توفير مناخ استثماري ملائم، تسعى من خلاله نحو جذب الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة، وتفعيل دورها في بناء قاعدة انتاجية قادرة على جعل الاقتصاد المصري أكثر ملاءمة وانسجاما مع التطورات الاقتصادية العالمية، والاستفادة من التطور الحادث في نظم وأساليب الانتاج مع تقليل المخاطر التي يمكن أن تنجم في حالة الانواع الاخرى من التدفقات الدولية الرأسمالية، إلا أننا نجد أن تطور الاحداث الداخلية كالذي مرت به مصر في سنة 2011 من عدم استقرار سياسي وأمني أو ما يسمى بثورات الربيع العربي، أو أحداث دولية وإقليمية كانت تمثل عائق أمام تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر اليها.

#### أولا: تطور الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر

سنتطرق في هذا الجزء الى تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى مصر، وتطور عدد المشروعات المستثمرة الواردة وتوزيعها الجغرافي حسب اهم الدول المستثمرة في مصر، وما أهم القطاعات التي تتوزع عليها مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر.

#### 1- تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى مصر خلال الفترة (1990-2015).

لقد عرفت السنوات الاولى لفترة التسيعنات تدهور لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر، حيث انتقلت من 734 مليون دولار عام 1990 الى 253 و 459 مليون دولار خلال عامي 1991 و1992 على التوالي، وهذا بسبب الاحداث التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط وذلك على اثر حرب الخليج الثانية وما ترتب عليها من حدوث تدهور ملحوظا في تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى

مصر، إلا انه منذ عام 1994 حتى عام 2000 بدأ يتزايد حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث وصل عام 2000 الى 1235 مليون دولار، ويرجع ذلك الى اهتمام الحكومة المصرية بتهئية المناخ العام والأطر التشريعية والتنظيمية للاستثمار، بإقامة مشروعات البنية الأساسية، ووضح اللوائح والقوانين التي تساعد على جذب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر[1]، والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم (4-1):** تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر خلال الفترة (1990-2015)

الوحدة: (مليون دولار)

| السنوات | الاستثمار الاجنبي المباشر | السنوات | الاستثمار الاجنبي المباشر |
|---|---|---|---|
| 1990 | 734 | 2003 | 237 |
| 1991 | 253 | 2004 | 2157 |
| 1992 | 459 | 2005 | 5376 |
| 1993 | 493 | 2006 | 10043 |
| 1994 | 1256 | 2007 | 11578 |
| 1995 | 598 | 2008 | 9495 |
| 1996 | 636 | 2009 | 6712 |
| 1997 | 891 | 2010 | 6386 |
| 1998 | 1076 | 2011 | 483- |
| 1999 | 1065 | 2012 | 6031 |
| 2000 | 1235 | 2013 | 4256 |
| 2001 | 510 | 2014 | 4612 |
| 2002 | 647 | 2015 | 6885 |

**المصدر**: الانكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، اعداد مختلفة.

ويتضح من خلال الجدول أيضا أنه بعد الارتفاع الذي شهدته الاستثمارات الاجنبية المباشرة عام 2000، عرفت انخفاضا شديدا خلال الفترة (2001-2003) ويرجع ذلك الى عدم استقرار الاوضاع العالمية في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، والتي أثرت سلبا على معدلات النمو الاقتصادي في العديد من دول العالم.

ثم شهدت الفترة من عام 2004 حتى عام 2007 ازدهار ملحوظ في زيادة حجم الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث بلغ أرقاما قياسية خلال عامي 2006 و2007 والتي بلغت 10043 و11578 مليون دولار على التوالي، وهذا بسبب الاصلاحات التشريعية والمؤسسية الهامة التي قامت بها الحكومة المصرية خلال تلك الفترة، إلا أنه وبسبب الازمة المالية العالمية لعام 2008 عرفت الاستثمارات الاجنبية

[1] - أمل جميل عبد الفتاح سالم، تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو من خلال الخارجيات، دراسة مقارنة بين مصر والصين والهند، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، القاهرة، 2013، ص 212.

المباشرة في مصر انخفاض خلال عامي 2008 و2009 والتي بلغت 9495 و 6712 مليون دولار على التوالي، وفي عام 2011 شهدت مصر حدثا من أهم الأحداث، وهو ثورة 25 يناير كإحدى ثورات الربيع العربي والتي تستهدف تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المنطقة والتي كانت لها تداعيات مختلفة كان في مقدمة هذه التداعيات عدم الاستقرار السياسي والأمني والذي انعكس بشكل سلبي على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر، أين بلغت الاستثمارات قيمة سالبة تقدر بـ (-483) مليون دولار عام 2011، إلا أنه بعدها بدأت تعرف الاستثمارات الاجنبية المباشرة تحسنا حيث بلغت عام 2015 ما قيمته 6885 مليون دولار، وهذا رغم بقاء الأوضاع السياسية والأمنية غير مستقرة داخل مصر.

**2- تطور مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى مصر وأهم الدول المصدرة لها:**

استطاعت مصر استقطاب العديد من مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (2003-2015)، حيث بلغ عددها 795 مشروعا استثماريا يتم تنفيذها من قبل 579 شركة عربية وأجنبية، وتقدر تكلفتها الاجمالية بنحو 129.3 مليار دولار وتوظف أكثر من 215.3 ألف عامل، ويرجع سبب ذلك الى الاصلاحات التي قامت بها الحكومة المصرية خلال تلك الفترة لتحسين مناخ الاستثمار، فوفقا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2009، فقد صنفت مصر ضمن الدول العشرة الأكثر اصلاحا لمناخ الاستثمار على مستوى العالم والأولى على مستوى الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، كما أشاد التقرير بالنتائج الايجابية التي تم تحقيقها في عدد من المؤشرات ومنها المؤشرات الخاصة بإجراءات تأسيس الشركات، والحصول على الائتمان وسداد الضرائب، فحسب مؤشر تأسيس الشركات استطاعت مصر أن تحتل المرتبة 24 في هذا المؤشر عام 2009 بدلا من المرتبة 126 عام 2007، كما قامت الحكومة المصرية بعد التداعيات السلبية للازمة المالية لعام 2008، باتخاذ حزمة من السياسات لاستمرار العمل على تيسير اجراءات الاستثمار وتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية، ومضاعفة الجهود الترويجية داخليا وخارجيا لفرص الاستثمار داخل مصر والعمل على تنويع مصادر الاستثمارات[1]، والجدول التالي يوضح تطور مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى مصر خلال الفترة (2003-2015).

[1] - نفس المرجع السابق، ص ص: 207-208.

**الجدول رقم (4-2):** تطور مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى مصر خلال الفترة: (2003- 2015)

| السنة | عدد المشروعات | التكلفة (مليون دولار) | عدد الوظائف | عدد الشركات |
|---|---|---|---|---|
| 2003 | 43 | 4199.4 | 14338 | 41 |
| 2004 | 35 | 1598.0 | 7178 | 34 |
| 2005 | 47 | 11947.1 | 16982 | 45 |
| 2006 | 56 | 11012.2 | 23436 | 50 |
| 2007 | 54 | 11863.6 | 13635 | 52 |
| 2008 | 84 | 10147.5 | 29225 | 78 |
| 2009 | 108 | 18473.9 | 21688 | 76 |
| 2010 | 79 | 9499.8 | 19011 | 69 |
| 2011 | 54 | 5417.0 | 13163 | 50 |
| 2012 | 62 | 9124.7 | 14878 | 49 |
| 2013 | 48 | 3196.7 | 6107 | 41 |
| 2014 | 59 | 18174.8 | 22823 | 46 |
| 2015 | 66 | 14636.2 | 12835 | 45 |
| **الاجمالي** | **795** | **129291** | **215299** | **579** |

**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، ص 171.

أما ما يتعلق بأهم الدول المستثمرة في مصر، فحسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لعام 2015 وخلال الفترة ما بين جانفي 2003 و ماي 2015، فقد احتلت كل من الامارات وقطر واليونان والمملكة المتحدة والكويت والولايات المتحدة وفرنسا والهند وألمانيا والبحرين على التوالي قائمة أهم الدول المستثمرة في مصر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، وقد بلغت التكلفة الاستثمارية لدولة الامارات داخل مصر والتي تتصدر المجموعة 32378 مليون دولار بنسبة تقدر بـ 26.7% من اجمالي التكلفة الاستثمارية للمشروعات، في حين بلغت حصة الدول الثلاث الاولى في المجموعة الامارات قطر واليونان نحو 48% من اجمالي الاستثمارات[1].

## 3- التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى مصر

بالرغم من عمليات الاصلاح الاقتصادي التي قامت بها الحكومة المصرية والتي نتج عنها زيادة في الاستثمارات الاجنبية المباشرة، إلا أن هذه الاستثمارات تركزت في قطاعات اقتصادية معينة، ففي الفترة

[1] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، ص 171.

الممتدة ما بين جانفي 2003 وماي 2015، أخذ كل من قطاع العقارات وقطاع النفط والغاز الحصة الاكبر من الاستثمارات الاجنبية الوافدة، حيث استحوذ قطاع العقارات على نسبة تقدر بـ 32.4% وقطاع النفط والغاز على نسبة تقدر بـ 30.1%، أي ما مجموعه 62.5% من مجموع الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى مصر، وبطبيعة الحال فان مثل هذا النوع من الاستثمارات هي ذات قيمة مضافة ضئيلة، فضلا عن كونها كثيفة رأس المال ولا تؤدي الى خلق فرص عمل بالشكل الذي يتناسب مع احتياجات الاقتصاد المصري الذي يعاني من ارتفاع معدلات البطالة، كما أن مصر تحتاج الى الاستثمار في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، التي تحتاج فيها مصر الى تغيير من هيكل صادراتها من المواد الاولية والصناعات التقليدية الى الصناعات التكنولوجية، وهذا ما يفسره الجدول التالي الذي يوضح أهم القطاعات الاقتصادية التي تتركز فيها الاستثمارات الاجنبية المباشرة في مصر.

**الجدول رقم (4-3):** التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى مصر خلال الفترة (جانفي 2003 وماي 2015)

| الترتيب | نوع القطاع | عدد الشركات | عدد المشروعات | عدد الوظائف | التكلفة بالمليون دولار | % من الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | العقارات | 24 | 34 | 51199 | 39240 | 32 |
| 2 | الفحم والنفط والغاز الطبيعي | 45 | 70 | 13854 | 36563 | 30 |
| 3 | المواد الكيميائية | 26 | 31 | 7912 | 11687 | 10 |
| 4 | الفنادق والسياحة | 36 | 43 | 9084 | 4851 | 4 |
| 5 | الطاقة المتجددة/البديلة | 5 | 5 | 982 | 4393 | 4 |
| 6 | الغذاء والتبغ | 39 | 53 | 16802 | 2533 | 2 |
| 7 | الاتصالات | 27 | 30 | 3769 | 2480 | 2 |
| 8 | البلاستيك | 17 | 17 | 8758 | 1895 | 2 |
| 9 | الخدمات المالية | 54 | 121 | 4211 | 1845 | 2 |
| 10 | التخزين | 5 | 7 | 2840 | 1792 | 1 |
| اخرى | | 268 | 329 | 86346 | 14000 | 12 |
| الاجمالي | | 550 | 740 | 205757 | 121278 | |

**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، ص 171.

**ثانيا: أهم الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتحسين مناخ الاستثمار**

اتجهت الحكومة المصرية منذ بداية تسعينيات القرن العشرين الى اتباع سياسة اقتصادية تهدف الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة بصورة متزايدة، حيث قامت بسن العديد من القوانين والتشريعات

واتخذت العديد من الاجراءات لتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وقد تمثلت هذه الاجراءات فيما يلي:

1- تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي وذلك للانتقال بالاقتصاد المصري من نظام الاقتصاد المركزي الى نظام اقتصاد السوق، بحيث يلعب القطاع الخاص دورا محوريا في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية.

2- تهئية البيئة التشريعية المناسبة للاستثمار من خلال اصدار قانون الاستثمار الموحد (قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم7 لسنة 1997) ليضع نهاية لتعدد التشريعات المنظمة للاستثمار، كما يوحد الجهات المختلفة التي كان يضطر المستثمر للتعامل معها، وأصبحت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الجهة الوحيدة التي يتعامل معها المستثمر وقد تضمن هذا القانون العديد من الضمانات والمزايا[1]، وقد تم تعديله بإصدار قانون الاستثمار الجديد لسنة 2015 وكانت أهم تعديلاته مايلي[2]:

- انهاء الترخيص النهائي للشركات في مدة لا تتجاوز 15 يوم من تاريخ استصدار كافة التراخيص والموافقات المطلوبة من الجهات المختصة.
- عدم محاسبة صاحب الشركة عن جريمة قام بها أحد مسؤولي الشركة.
- آلية جديدة لفض المنازعات وتصفية الشركات.
- تطبيق خدمة الشباك الواحد لتسهيل اجراءات الاستثمار.
- تحقيق المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين والعمل على المساواة بينهم.
- توحيد سلطة توقيع الجزاءات في يد الهيئة العامة للاستثمار كضمانة للمستثمر مع تأكيد حماية حقوق الملكية الفكرية، وتشجيع نقل التكنولوجيا، والشفافية بالنسبة لتسعير الأراضي بإجراءات واضحة وتحديد مقابل الانتفاع.
- تعليق الدعاوي الجنائية لحين أخذ رأي هيئة الاستثمار.
- دفع الحكومة حصة التأمينات للعاملين عن الشركة.

3- استحداث وزارة جديدة للاستثمار بهدف تحسين مناخ الاستثمار، وازالة المعوقات أمام المستثمرين وإيجاد الثقة بين المستثمر والحكومة وفك تشابك القوانين المنظمة للاستثمار لضمان جذب حجم اكبر من الاستثمارات الاجنبية داخل البلاد.

[1] - أمل جميل عبد الفتاح سالم، مرجع سبق ذكره، ص 215.
[2] - صلاح زين الدين، دور القانون في تحسين مناخ الاستثمار في مصر لجذب الاستثمارات الألمانية المباشرة، المؤتمر العلمي الثاني: القانون والاستثمار، 29-30 أفريل 2015، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ص 22.

4- توقيع مصر على العديد من معاهدات الاستثمار الثنائية، فقد قامت بالتوقيع على 111 اتفاقية، وفي يوليو 2007 أصبحت مصر الدولة الاربعين – وأول دولة من بين الدول العربية والإفريقية – تنضم الى اعلان منظمة التعاون والتنمية الخاص بالاستثمار الدولي والشركات متعددة الجنسيات[1].

5- ارتباط مصر بعدد من اتفاقيات التجارة الحرة مع تكتلات دولية وتشمل هذه التجمعات الكوميسا وتجمع وسط افريقيا (ايكواس)، اضافة لاتفاقية المشاركة مع الاتحاد الاوربي واتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى، وذلك لتمكين المستثمرين المصريين والأجانب من التمتع بمزايا النفاذ الى الأسواق عبر استثماراتهم في مصر.

6- ابرام مصر للعديد من اتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع الدول الأخرى لضمان عدم خضوع المستثمر الأجنبي لضريبة أخرى عند قيامه بتحويل أرباحه الى بلده الأم[2].

7- انشاء دوائر قضائية متخصصة لفض المنازعات القضائية بين المستثمرين.

**ثالثا: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر.**

على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن هناك العديد من العقبات التي تعوق دون تدفق هذه الاستثمارات بالقدر المرغوب، ومن أهم هذه العقبات ما يلي:

1- غياب الاستقرار السياسي، ومن ثم الاقتصادي بالدولة، ما يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي ويعوق تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار الاجنبي المباشر.

2- مشكلة الشفافية في مصر، فبالنسبة لشهادات الامن للمستثمرين الأجانب والمعاملة الوطنية، وآليات تسوية المنازعات بصفة خاصة، والمتطلبات، وتوقيت اتخاذ القرار، وأسباب اتخاذه غالبا ما تكون أمور غير واضحة للأطراف المعنية، كما طبقت مصر عددا من تدابير الرقابة على الصرف الأجنبي دون أن يعرف نطاقها وتوقيتها[3].

[1] - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، استعراض مناخ الأعمال في مصر، سياسات الاستثمار وشراكات بين القطاعين العام والخاص، 2014، ص54، تاريخ الاطلاع: 2017/7/10، http://www.oecd.org/mena/competitiveness/BCR_Arabic_reviewed.pdf

[2] - ايهاب ابراهيم محمد ابراهيم، المؤشرات الاقتصادية الكلية وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر دراسة قياسية مقارنة مع (تركيا- الصين) خلال الفترة (1992-2007)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2011، ص 76.

[3] - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، مرجع سبق ذكره، ص 32.

3- بنية أداء الأعمال مازالت بحاجة الى مزيد من الاصلاح حيث تؤثر نظم ولوائح الاستثمار على قرارات الاستثمار بصورة مباشرة، حيث أن تبسيط الاجراءات وتحسين آليات تنفيذ العقود والحفاظ على حقوق المستثمرين، يعد من العوامل التي تؤثر على القرار الاستثماري بصورة ايجابية[1].

4- تركيز صناع السياسة في مصر على الحوافز الضريبية وحدها دون القيام بدراسة باقي محددات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر والتي قد يوليها المستثمر أهمية بالغة، فالمستثمر يهمه بالدرجة الأولى مناخ الاستثمار بمكوناته ومحدداته والعناصر المؤثرة على القدرة التنافسية للدولة المضيفة بالمقارنة بالدول الأخرى، والمقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومي واثبات القدرة على النمو[2].

5- تعقد وطول الاجراءات اللازمة لإعلان الافلاس حيث يرى البعض أن نظام الافلاس في مصر يعد سببا مباشرا في هروب الاستثمارات من مصر بسبب تخوف المستثمر من عرقلة عمليات الخروج من السوق وصعوبة الاجراءات القانونية وطول فترتها، مما يشكل اهدار للوقت والمال، فالوقت اللازم لإنهاء اجراءات الافلاس في مصر من 2 الى 4 سنوات مقارنة بنحو 8 أشهر في سنغافورة، وحوالي عام في هونغ كونج[3].

6- عدم احترام حقوق الملكية الفكرية، وتمثل مشكلة كبيرة لدى المستثمرين الأجانب حيث أن الاقتصاد الحديث يقوم في جزء كبير منه على المكون المعرفي والتقنية التكنولوجية، ومن ثم فان عمليات القرصنة التي قد تتم والسطو على حقوق الملكية الفكرية خاصة فيما يتعلق بنظم الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات من شأنه أن يكون عامل طرد للاستثمار الاجنبي المباشر[4].

7- ضعف البنية الأساسية بالرغم من الجهود التي بذلتها مصر لتحسين ركائز البنية الأساسية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هناك بعض الاختلالات يتمثل أهمها في ارتفاع حدة التباين في توفير المرافق والخدمات العامة بين المحافظات، وهو ما ادى الى تركز المشروعات في المدن.

8- ضعف تنافسية الموارد البشرية وذلك لضعف السياسات التعليمية والتدريبية وبالتالي التأثير السلبي على انخفاض كفاءة العمالة، حيث أن تكلفة العمالة ليس محدد هام للاستثمار ما لم تكن هذه العمالة مدربة.

9- صعوبة الحصول على مستلزمات الامداد من قطع الغيار ومستلزمات التشغيل والمواد الخام للشركات الأجنبية من السوق المحلي وارتفاع الرسوم الجمركية لاستيرادها من الخارج.

[1] - ايهاب ابراهيم محمد ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 69.
[2] - أمل جميل عبد الفتاح سالم، مرجع سبق ذكره، ص 213.
[3] - نفس المرجع، ص 214.
[4] - ايهاب ابراهيم محمد ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 71.

10- بطئ النظام القضائي في مصر للغاية، وقد يستغرق عدة سنوات لحل القضية، علاوة على ذلك هناك ما يدل على أن الاجراءات القانونية الواجبة لا تتبع دائما، وأن الأحكام التي تصدرها المحاكم، وأحكام التحكيم قد لا يتم تنفيذها، وقد سجل المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار(ICSID) 13 قضية ضد مصر بعد عام 2011[1].

ايمانا بأهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية عملت مصر على تحسين المناخ العام للاستثمار من خلال تهيئة البنية التشريعية المناسبة ومنحته العديد من المزايا والإعفاءات الضريبة، وقامت بإحداث تغييرات في البنيان الاقتصادي بإتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات وبتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي منذ بداية التسعينيات، إلا أنه بالرغم من تعدد تلك المزايا والإعفاءات وتنوعها يبقى تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر ما زالت منخفضة مقارنة بدول نامية أخرى وربما يرجع ذلك لعدد من المعوقات التي ما زال يعاني منها مناخ الاستثمار في مصر.

**المطلب الثاني: تطور التجارة الدولية المصرية**

لقد قامت مصر بانتهاج برنامج الاصلاح الاقتصادي والتجاري منذ أوائل التسعينيات، فجاءت سياسة تحرير التجارة جزءا من برنامج اقتصادي أوسع يسمى برنامج التصحيح الهيكلي والذي تم تنفيذه تحت اشراف صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1991 الى 1996) لدمج الاقتصاد المصري في الاسواق العالمية، وبموجب هذا الاتفاق تخلصت مصر تدريجيا من معظم القيود التجارية الكمية وخفضت من أسعار التعريفة الجمركية على وارداتها من البضائع والخدمات، وقد جاءت بعض الاصلاحات التجارية من جانب مصر بينما ارتبطت اصلاحات أخرى بالتزامات مصر كعضو بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية (GATT) منذ عام 1970 ومنظمة التجارة العالمية (WTO) منذ عام 1995 والتي ألزمت مصر ازالة تعريفاتها الجمركية من خلال تخفيضات مجدولة خلال الفترة من 1995 الى 2005[2].

وعلى الصعيد العالمي فقد تزامن تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا الصدد مع اتجاه متسارع نحو الاندماج في تكتلات اقتصادية إقليمية ولم تكن مصر بمعزل عن هذه التطورات حيث اتجهت للاندماج في اتفاقيات تجارية اقليمية ودولية بغرض مواجهة المنافسة الحادة بين التكتلات التجارية المختلفة وتنويع الأسواق والمخاطر والاستفادة من وفورات الحجم وجذب استثمارات جديدة وتعزيز النمو الاقتصادي الذي تقوده الصادرات، ولتحقيق هذه الغاية، وقعت مصر مجموعة واسعة من الاتفاقيات التجارية، كان أهمها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي عام 2001 ودخل حيز النفاذ عام 2004،

[1] - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] - بنك الاسكندرية، مصر: مركز واعد للتجارة والاستثمار في افريقيا والشرق الاوسط، نوفمبر 2016، ص 7. تاريخ الاطلاع: 2017/9/5، https://www.alexbank.com/Cms_Data/Contents/AlexBank/Media/Publication/Other/Egypt_A-Potential-Hub-Ar-2.pdf

الانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية عام 1998، وكذلك الانضمام الى تجمع السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (الكوميسا) عام 1998، وعقد اتفاقية ما يعرف بالمناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) مع الولايات المتحدة الامريكية عام 2004.

**أولا: تطور الصادرات المصرية.**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-4) ان الصادرات المصرية لم تعرف تطورا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 1999، بل تميزت بتذبذب، حيث بلغت أعلى قيمة لها عام 1997 بقيمة 3921 مليون دولار بمعدل نمو يقدر بـ 10.8%، بينما شهدت سنوات 1992 و 1995 و1998 معدلات نمو سلبية بلغت -17.32% و-0.74% و-20.17% على التوالي، ويشير هذا التذبذب الواضح في أداء الصادرات المصرية خلال تلك الفترة الى عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم لتطوير وتنشيط قطاع التصدير، وهو ما نتج عنه حدوث تقلبات ملحوظة في قيمة الصادرات وتأثرها بشكل حاد بالمتغيرات الاقتصادية السلبية والايجابية على الصعيد المحلي والعالمي[1]، والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم(4-4)**: تطور الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة: (1990-2015)

الوحدة: (مليون دولار)

| السنوات | الصادرات | نسبة التغير | السنوات | الصادرات | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 3477 | / | 2003 | 7407 | 33.57 |
| 1991 | 3705 | 6.55 | 2004 | 9661 | 30.43 |
| 1992 | 3063 | 17.32- | 2005 | 12912 | 33.65 |
| 1993 | 3105 | 1.37 | 2006 | 16728 | 29.55 |
| 1994 | 3476 | 11.94 | 2007 | 19224 | 14.92 |
| 1995 | 3450 | 0.74- | 2008 | 26223 | 36.40 |
| 1996 | 3539 | 2.57 | 2009 | 23061 | 12.05- |
| 1997 | 3921 | 10.80 | 2010 | 26437 | 14.63 |
| 1998 | 3130 | 20.17- | 2011 | 30527 | 15.47 |
| 1999 | 3559 | 13.70 | 2012 | 29409 | 3.66- |
| 2000 | 5275 | 48.21 | 2013 | 29017 | 1.33- |
| 2001 | 4824 | 13.77- | 2014 | 26852 | 7.46- |
| 2002 | 5545 | 14.94 | 2015 | 21349 | 20.50- |

**المصدر:**

- https://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.MRCH.CD.WT?locations=EG

[1] - سامي سلامة نعمان، مرجع سبق ذكره، ص311.

أيضا ما يلاحظ من خلال الجدول أنه منذ سنة 2000 حتى عام 2008 بدأت الصادرات المصرية تعرف تطورا ملحوظا باستثناء سنة 2001 أين انخفضت بمعدل سالب بلغ -13.77%، وقد بلغت أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة عام 2008 بقيمة تبلغ 26223 مليون دولار وبمعدل نمو بلغ 36.40%، إلا أنه بعد سنة 2008 بدأت الصادرات المصرية تعرف معدلات نمو سالبة، ففي عام 2009 تراجعت الصادرات المصرية بسبب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 والتي أثرت سلبا على الطلب العالمي على الصادرات المصرية، وفي عام 2012 بسبب أحداث ثورة 25 يناير 2011 التي كان لها تأثير سلبي على الوضع السياسي والأمني في مصر، كما أدى انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية الى تراجع حصيلة الصادرات المصرية عام 2015 والتي بلغت 21349 مليون دولار، والتي تمثل فيها حصيلة الصادرات البترولية نحو 39.5% من اجمالي حصيلة الصادرات السلعية[1]، كما كانت لعوامل سلبية أخرى تأثير على الصادرات المصرية منها: عدم اليقين للأوضاع السياسية، انخفاض الطلب من الأسواق العربية المستوردة مثل ليبيا وسوريا واليمن والتي شهدت أوضاع أمنية غير مستقرة، تكلفة الانتاج المتزايدة بسبب ارتفاع أسعار الطاقة وأجور العمالة والأسعار، ضعف اليورو مقابل الدولار مع استقرار نسبي في سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي والذي أثر سلبا على القدرة التنافسية للصادرات المصرية في الاسواق الاوربية[2].

أما عند تحليل هيكل الصادرات المصرية يتبين ان النسبة الكبرى من الصادرات المصرية تسيطر عليها المواد البترولية ومشتقاتها، ففي عام 2015 بلغت نسبتها 40.1% من اجمالي الصادرات السلعية المصرية، بينما بلغت نسبة المنتجات تامة الصنع 43.2%، أما السلع نصف المصنعة والمواد الخام فقد بلغت 8.9% و7.8% على التوالي[3]، وتبقى الصادرات الصناعية المصرية ذات مستوى تصنيع متواضع وهو ما يعني عدم توسع القدرات الصناعية وعدم قدرة الصادرات الصناعية المصرية على المنافسة في الأسواق العالمية، وهذا يرجع الى العديد من المشكلات والمعوقات أهمها[4]:

- المعوقات الاجرائية والتنظيمية والإدارية والمتمثلة في ارتفاع تكلفة الأراضي الصناعية بالمناطق والتجمعات الصناعية المتخصصة والتي تفتقر الى الخدمات الداعمة للاستثمار.
- المعوقات المالية والمصرفية والمتمثلة في نقص الآليات المؤثرة في مجال التمويل والائتمان الصناعي.
- المعوقات الفنية والإنتاجية والمتمثلة في محدودية برامج ومراكز رفع كفاءة الإنتاج وعدم انتشار مفهوم التحديث والتطوير لوسائل الانتاج.

[1] - البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2015/2014، ص 82.
[2] - بنك الاسكندرية، مرجع سبق ذكره، ص 14.
[3] - البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2015/2014، مرجع سبق ذكره، ص 82.
[4] - امل صابر عبد المنعم عويس، دور منظمة التجارة العالمية في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر (اتفاقية التريبس)- دراسة تطبيقية على مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2014، ص 85.

- قصور دور البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا والابتكار.
- ضعف القاعدة التكنولوجية حيث تتصف معظم الصناعة المصرية بضعف القاعدة التكنولوجية والاعتماد المطلق على التكنولوجيا المستوردة.

اما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للصادرات السلعية المصرية، ففي عام 2015 جاءت دول الاتحاد الاوربي في المركز الأول بما نسبته 33.7% من اجمالي الصادرات تليها الدول العربية بنسبة 25.2% ثم الدول الآسيوية غير العربية بنسبة 14% وعلى مستوى الدول جاءت ايطاليا في المركز الأول كأهم شريك تجاري في جانب الصادرات تليها الولايات المتحدة الأمريكية، والامارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، والهند، والسعودية وفرنسا، حيث مثلت هذه الدول مجتمعة 51% من اجمالي حصيلة الصادرات السلعية المصرية[1].

**ثانيا: تطور الواردات المصرية.**

لقد عرفت الفترة الممتددة من 1990 الى 1999 زيادة كبيرة ومستمرة في الواردات، وهذا على الرغم من امتداد سياسة الاحلال التي شرعت في اتباعها الحكومة المصرية في فترة سابقة لتشمل أغلب السلع الاستهلاكية بما فيها السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السلع الجاهزة، الكهرومنزلية، وسيارات الركوب...، بحيث انخفضت نسبة وارداتها للانتاج المحلي الاجمالي من 2.1% اوائل الثمانينات الى 0.8% أوائل التسعينات، لكن في نفس الوقت تزايدت واردات السلع الوسيطية الى 13% وهذا يعني ارتفاع الواردات من مستلزمات الانتاج لعديد الصناعات التي أنشئت خلال هذه الفترة[2]، وذلك بسبب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وبذلك فان السمة الغالبة على جملة الواردات هي الارتفاع المتزايد في هذه الفترة، حيث بلغت أعلى مستوى لها في سنة 1998 بقيمة 16166 مليون دولار. والجدول التالي يوضح ذلك.

[1] - البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2015/2014، مرجع سبق ذكره، ص87..
[2] - موسوس مغنية، أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000-2013، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد11، جامعة الشلف، الجزائر، 2013، ص139.

**الجدول رقم(4-5):** تطور الواردات السلعية المصرية خلال الفترة: (1990-2015)

الوحدة: (مليون دولار)

| السنوات | الواردات | نسبة التغير | السنوات | الواردات | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 12412 | / | 2003 | 12950 | 1.39 |
| 1991 | 8052 | 35.12- | 2004 | 15950 | 23.16 |
| 1992 | 8325 | 3.39 | 2005 | 22449 | 40.74 |
| 1993 | 8214 | 1.33- | 2006 | 27300 | 21.60 |
| 1994 | 10219 | 24.40 | 2007 | 37100 | 35.89 |
| 1995 | 11760 | 15.07 | 2008 | 48381 | 30.40 |
| 1996 | 13038 | 10.86 | 2009 | 44945 | 7.10- |
| 1997 | 13211 | 1.32 | 2010 | 52922 | 17.74 |
| 1998 | 16166 | 22.36 | 2011 | 58902 | 11.29 |
| 1999 | 16022 | 0.89 | 2012 | 69200 | 17.48 |
| 2000 | 14578 | 9.01- | 2013 | 66179 | 4.36- |
| 2001 | 13375 | 8.25- | 2014 | 66785 | 0.91 |
| 2002 | 12769 | 4.53- | 2015 | 63574 | 4.80- |

**المصدر:**

- https://data.worldbank.org/indicator/TM.VAL.MRCH.CD.WT?locations=EG

شهدت الفترة (2000-2015) عدة اصلاحات في السياسة التجارية المصرية، والتي تصب كلها في المزيد من الانفتاح التجاري، وتخفيض للرسوم الجمركية، كان أهمها دخول اتفاق الشراكة الأورو متوسطية واتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ، بالاضافة الى نجاح مؤتمر الدوحة للمنظمة العالمية للتجارة في زيادة التحرير التجاري العالمي، كما وقعت مصر عدة اتفاقيات تجارية أخرى، كل ذلك كان له الأثر البالغ على حجم الواردات المصرية.

فنلاحظ من خلال الجدول السابق أن الواردات السلعية المصرية قد ارتفعت من 14578 مليون دولار عام 2000 الى 63574 مليون دولار عام 2015 بزيادة تقدر بـ 48996 مليون دولار، وقد كانت الزيادة الكبيرة التي شهدتها الواردات السلعية المصرية خلال هذه الفترة في السنوات التالية، ففي عام 2004 ارتفعت الواردات من 15950 مليون دولار الى 22449 مليون دولار عام 2005 بمعدل نمو يقدر بـ 40.74%، وهذا بسبب دخول اتفاق الشراكة الأورو مصرية حيز التنفيذ عام 2004، كما شهد عام 2007 معدل نمو كبير للواردات بلغ 35.89% وبقيمة تقدر بـ 37100 مليون دولار، وهذا بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، حيث تعتبر مصر من اكبر مستوردي القمح على المستوى العالمي، كما كان لواردات النفط والمنتجات البترولية أثر على ارتفاع وارداتها الإجمالية، حيث

أصبحت مصر مستوردا صافيا للطاقة منذ عام 2010، حيث شكل النفط الخام والمنتجات البترولية أعلى نسبة من اجمالي وارداتهما[1].

بالنسبة للهيكل السلعي للواردات المصرية فقد توزعت خلال عام 2015 على النحو التالي: السلع الوسيطية 27.1%، السلع الاستهلاكية 23.6%، السلع الاستثمارية 17%، الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها 16.8%، المواد الخام 14%، الأصناف المتنوعة غير الموزعة 1.5%[2].

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للمدفوعات عن الواردات خلال عام 2015 فقد جاء الاتحاد الاوربي في المركز الأول بنسبة 29.2% من اجمالي الواردات تليها الدول العربية بما نسبته 22.5%، ثم الدول الآسيوية غير العربية بنسبة 21.8%، وعلى مستوى الدول فقد جاءت الصين في المركز الأول كأهم شريك تجاري في جانب الواردات، تليها السعودية والإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الامريكية، وألمانيا وفرنسا، والكويت، وتركيا، وإيطاليا وسويسرا، حيث مثلت هذه الدول مجتمعة ما نسبته 51.9% من اجمالي الواردات[3].

**ثالثا: تطور الميزان التجاري في مصر.**

لقد شهدت الفترة الممتدة من (1990-1999) تذبذب في قيمة الصادرات بين الارتفاع والانخفاض، على الرغم من أن الزيادة هي السمة الغالبة عليها، إلا أن الواردات كانت تعرف دائما تزايدا مستمر، وكانت قيمتها أعلى من الصادرات، مما نتج عنها عجز مستمر في الميزان التجاري المصري، وقد قدر في أول الفترة 1990 بنحو 9835 مليون دولار ثم أصبح في عام 1999 يقدر بحوالي 12463 مليون دولار، وكان أدنى معدل تغطية لهذه الفترة عام 1998 بنسبة تقدر بـ 19.53%، حيث بلغ العجز التجاري في هذا العام حوالي 13463 مليون دولار. والجدول التالي يوضح ذلك.

[1] - بنك الإسكندرية، مرجع سبق ذكره، ص 15.
[2] - البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2015/2014، مرجع سبق ذكره، ص84.
[3] - نفس المرجع، ص87.

**الجدول رقم (4-6):** تطور الميزان التجاري المصري خلال الفترة (1990-2015)

الوحدة: مليون دولار

| السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رصيد الميزان التجاري | 8935- | 4347- | 5262- | 5109- | 6743- | 8310- | 9672- | 9290- | 13036- |
| معدل التغطية | 28.01 | 46.01 | 36.79 | 37.80 | 34.01 | 29.33 | 27.14 | 29.67. | 19.53 |
| السنة | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
| رصيد الميزان التجاري | 12463- | 9303- | 8551- | 7224- | 5543- | 6289- | 9537- | 10572- | 17876- |
| معدل التغطية | 22.21 | 36.18 | 36.06 | 43.42 | 57.19 | 60.57 | 57.51 | 61.27 | 51.81 |
| السنة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | |
| رصيد الميزان التجاري | 22158- | 21884- | 26485- | 28375- | 40183- | 37162- | 39933- | 42225- | |
| معدل التغطية | 54.20 | 51.30 | 44.95 | 51.82 | 42.49 | 43.84 | 40.20 | 33.58 | |

**المصدر**: من اعداد الباحث اعتمادا على: https://data.worldbank.org

أيضا ما يلاحظ من خلال الجدول وأثناء الفترة الممتدة بين 2000 و2015 أن هناك عجز واضح ومستمر في الميزان التجاري المصري، فقد انتقل العجز من 9303 مليون دولار عام 2000 الى 42225 مليون دولار عام 2015، وهذا يرجع الى الزيادة الكبيرة في الواردات خلال هذه الفترة دون أن يقابلها زيادة معتبرة في الصادرات المصرية، حيث يلاحظ أن معدل تغطية الصادرات للواردات في مصر كان طوال فترة الدراسة متدهورا، لأنه كان دائما أقل من 100% حيث تراوح بين أدنى نسبة للتغطية وهي 36.06% سنة 2001، وبين أعلى قيمة له سنة 2006 بنسبة 61.27%، وهذا مؤشر في غاية الخطورة، ويدل على أن مصر مازالت تعاني من أزمة اقتصادية، وستظل كذلك طالما الصادرات لا تغطي الواردات بنسبة 100%، وبذلك فان اجراءات تحرير التجارة الخارجية والسياسات التي اتبعتها مصر خاصة في الفترة 2000-2015 لم يكن لها تأثير ايجابي على وضعية الميزان التجاري، فلم تؤدي الى تحسنه وإنما زادت في تدهوره.

ان العجز في الميزان التجاري المصري سببه الأساسي هيكلي يتمثل في انخفاض درجة مرونة الصادرات، وانخفاض مرونة الواردات من السلع الوسيطية والاستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية، في حين ارتفاع مرونة واردات السلع الاستهلاكية والكمالية، ويرجع ذلك الى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، بالإضافة الى تزايد حدة المنافسة في الأسواق الدولية بعد تحرير التجارة العالمية في اطار جملة الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، وافتقاد السلع المصدرة الى المواصفات الفنية والبيئية، بما يتوافق مع متطلبات الأسواق الخارجية خاصة أسواق الدول المتقدمة[1].

[1] - موسوس مغنية، مرجع سبق ذكره، ص 142.

من خلال عرضنا لتطور الصادرات والواردات المصرية خلال فترة الدراسة وظهور الفجوة بين الصادرات والواردات على مدى الأعوام 1990 حتى 2015، يمكن القول بحاجة الاقتصاد المصري الماسة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لكي تزداد الأهمية النسبية لتجارة مصر بالنسبة للتجارة العالمية، وتسد الفجوة بين الصادرات والواردات وإزالة العجز الدائم للميزان التجاري المصري.

**المطلب الثالث: التحليل القياسي للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في مصر**

يهدف هذا المطلب الى تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات من ناحية، والاستثمار الاجنبي المباشر والواردات من ناحية أخرى، وذلك باستخدام بيانات سلسلة زمنية تمتد من عام 1990 الى عام 2015، ولتحديد هذه العلاقة تم الاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، وستخدمنا نتائج هذا الاختبار لتحليل مكونات التباين، كما اعتمدنا على اختبار غرانجر للسببية لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات.

**أولا: تحديد متغيرات الدراسة**

لبيان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في مصر اعتمدنا على بيانات سنوية تمتد خلال الفترة (1990- 2015)، وهذا راجع الى بدايات الاصلاحات التي عرفها كل من مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر وقطاع التجارة الدولية خلال تلك الفترة، وهو ما تطرقنا اليه سابقا، اما بالنسبة للبيانات الاحصائية المعتمدة في هذه الدراسة فمصدرها كان كل من البنك الدولي ومنظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد).

تتمثل متغيرات الدراسة في كل من الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى مصر والصادرات والورادات السلعية المصرية، اضافة الى استخدامنا بيانات الناتج المحلي الاجمالي المصري وسعر الصرف الحقيقي للجنيه المصري المقيم بالدولار الامريكي في التحليل، لتجنب احتمال اي نتائج زائفة نتيجة اهمال هذين المتغيرين بين العوامل المشتركة، وبناءا على النموذج المستخدم في الدراسة –نموذج (VAR)– فان هذا النوع من النماذج لا يحدد قيودا مسبقا ولا يحدد طبيعة المتغيرات مسبقا هل هي متغيرات مستقلة ام تابعة، وفيما يلي بيان العلاقة بين تلك المتغيرات.

تعتبر العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية علاقة معقدة، سواء من ناحية الصادرات او من ناحية الواردات، غير ان ما اشرنا اليه سابقا، فقد بينت معظم الدراسات التطبيقية بان هناك ارتباط موجب بين الاستثمار الاجنبي المباشر وصادرات البلدان المضيفة، أي وجود علاقة مكملة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وصادرات البلدان المضيفة، أما فيما يخص آثار الاستثمار الاجنبي المباشر على واردات البلدان المضيفة فقد أظهرت البحوث التجريبية بأن التدفقات الداخلة تميل الى رفع

استيرادات البلد المضيف هذا من جهة، ومن جهة اخرى فان لحجم الواردات دور في تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر باعتبارها احد اهم العوامل في تحديد درجة الانفتاح الاقتصادي، لذلك تعتبر الواردات احدى محددات الاستثمار الاجنبي المباشر حسب بعض الدراسات.

اما بالنسبة للدراسات التي تناولت العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية باستخدام اختبار السببية لجرانجر بعضها توصل الى وجود علاقة سببية تبادلية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصادرات، الواردات)، في حين توصل البعض الاخر الى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصادرات، الواردات).

اما ما يتعلق بالناتج المحلي الاجمالي والذي هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا خلال فترة زمنية معينة، فمن المتوقع ان يكون اثره موجبا على الصادرات، اي كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي زادت قيمة الصادرات، كما اشارت الدراسات التطبيقية بوجود ايضا اثر موجب بين الناتج المحلي الاجمالي والمستوردات، اما علاقة الناتج المحلي الاجمالي بالاستثمار الاجنبي المباشر فقد اقرت الدراسات التطبيقية بوجود علاقة موجبة بينهما، حيث اعتبرت ان الناتج المحلي الاجمالي يعد احد المحددات الاساسية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

اما بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي والذي هو عبارة عن مؤشر تجاري مرجح يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتفاضل معدلات التضخم، فمن المتوقع ان يؤدي انخفاضه لصالح السلع المنتجة محليا، اي يؤدي الى زيادة في الصادرات بينما يقلل من قيمة الواردات، هذا من ناحية ومن الناحية الاخرى فان دور سعر الصرف الحقيقي كمحدد للاستثمار الاجنبي المباشر تبقى غير واضحة لان اختلالات سعر الصرف قد يصحح من مستوى تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

**ثانيا: النموذج القياسي المستخدم في الدراسة**

لدراسة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية سيتم اعتماد نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، حيث يتم في هذا الاسلوب التعبير عن كل متغير من متغيرات النموذج كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة وبقيم المتغيرات الاخرى في النموذج ايضا في الفتراة السابقة، كما لا يحدد في هذا النموذج طبيعة المتغيرات مسبقا هل هي متغيرات مستقلة ام تابعة، لذلك ستقوم هذه الدراسة بتقدير هذا النموذج واستخدام نتائج هذا الاختبار لتحليل مكونات التباين بين المتغيرات، كما سنعتمد على اختبار غرانجر للسببية في تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات.

وبما ان ندرس العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات من جهة والعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات من جهة أخرى، فان معادلات الانحدار لنموذج (VAR) ستكون كالتالي:

1- معادلة الانحدار لنموذج (VAR) المتعلقة بالصادرات

$$X_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1,i} X_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{2,i} IDE_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{3,i} GDP_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{4,i} CHA_{t-1} + \varepsilon_{2t}$$

2- معادلة الانحدار لنموذج (VAR) المتعلقة بالواردات

$$M_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1,i} M_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{2,i} IDE_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{3,i} GDP_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{4,i} CHA_{t-1} + \varepsilon_{2t}$$

**حيث:**

**IDE:** يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل او المتدفق الى مصر مقيم بالمليون دولار.

**X:** تمثل الصادرات من السلع والتي تعبر عن قيم السلع المباعة من المقيمين في البلد المحلي الى غير المقيمين مقيمة بالمليون دولار.

**M:** الواردات عبارة عن السلع المنتجة خارج الاقتصاد المصري مقيمة بالمليون دولار.

**GDP:** يمثل الناتج المحلي الاجمالي وهو قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا في مصر خلال فترة زمنية معينة مقيم بالمليون دولار.

**CHA:** سعر الصرف الحقيقي للجنيه المصري مقيم بالدولار

اما بالنسبة الى $t$ فتشير الى الفترات الزمنية، بينما $p$ فتمثل عدد درجات التأخر في النموذج التي يمكن تحديدها باستخدام معيار AKaiKe (AIC ) ، في حين تشير $\alpha, \beta, \gamma, \delta$ الى معلمات النموذج وهي عبارة عن ثوابت، اما $\varepsilon_{it}$ فهي عبارة عن حدود الاخطاء العشوائية.

**ثالثا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج**

يتم اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر Augmented Dicky (ADF) Fuller على اساس المستوى وعلى اساس الفرق الأول، وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 10 ، كانت نتائج هذا الاختبار لجميع البيانات كما يبينها الجدول التالي:

**الجدول رقم (4-7):** نتائج اختبار(ADF) لجذور الوحدة لمتغيرات الدراسة (حالة مصر)

| استقرارية السلاسل الأصلية | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| X | M | IDE | GDP | CHAR | | |
| -2.9996 | 0.5629 | -1.7093 | -2.7223 | -1.4548 | t-Statistic | ثابت فقط |
| **0.0423** | **0.9855** | **0.4146** | **0.0863** | **0.5393** | **Prob** | |
| -2.2208 | -1.8627 | -2.3732 | -2.6280 | -3.0174 | t-Statistic | ثابت وقاطع |
| **0.4560** | **0.6434** | **0.3832** | **0.2725** | **0.0240** | **Prob.** | |
| -2.3691 | 2.1597 | -0.9148 | -0.8048 | 3.1708 | t-Statistic | ثابت واتجاه عام وقاطع |
| **0.0204** | **0.9905** | **0.3104** | **0.3572** | **0.0272** | **Prob.** | |
| **استقرارية سلاسل الفروق الأولى** | | | | | | |
| X | d(M) | d(IDE) | d(GDP) | CHAR | | |
| | -3.8011 | -5.4946 | -4.0019 | | t-Statistic | ثابت فقط |
| | **0.0087** | **0.0002** | **0.0055** | | **Prob.** | |
| | -3.6936 | -5.3659 | -3.8555 | | t-Statistic | ثابت وقاطع |
| | **0.0426** | **0.0012** | **0.0308** | | **Prob.** | |
| | -3.1787 | -5.5489 | -3.9293 | | t-Statistic | ثابت واتجاه عام وقاطع |
| | **0.0028** | **0.0000** | **0.0004** | | **Prob.** | |

**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن سلسلتي كل من سعر الصرف الحقيقي والصادرات مستقرة عند المستوى نظرا لأن لديهما دلالة احصائية عند مستوى احتمال 5% ومن ثم نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر أحادي، اما بالنسبة لسلاسل كل من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الاجنبي المباشر، الواردات غير مستقرة عند المستوى نظرا لأن ليس لديهم دلالة احصائية عند مستوى احتمال 5%، ولجعل السلاسل الأصلية مستقرة يتطلب الامر المرور الى الفروقات الأولى لاستقرار السلاسل، حيث وبملاحظة الجدول أعلاه نجد أن سلاسل باقي المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول نظرا لأن لديهم دلالة احصائية عند مستوى احتمال 5% ومن ثم نرفض فرضية العدم، وعليه نستنتج ان المتغيرات المستخدمة في التحليل تتسم بالسكون.

**رابعا: اختبار درجات الابطاء الزمني**

قبل تقدير معادلات نموذج (VAR) وإجراء اختبار السببية بين المتغيرات ينبغي تحديد عدد درجات التأخر لهذا النموذج، ، ويتم تحديد درجات التأخر بالاعتماد على معيار ( AIC) Akaike information criterion المعروف بدقته، حيث تحدد درجة التأخر $p$ التي تحقق اقل قيمة حسب هذا المعيار.

بالنسبة لعدد درجات التأخر في نموذج (VAR) المتعلقة بالسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الصادرات والاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف الحقيقي كانت كما يبينها الجدول التالي:

**الجدول رقم (4-8):** درجة التأخر في السلاسل الزمنية للمتغيرات(GDP).(CHAR). (IDE). (X) ) حالة مصر

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: CHAR D(GDP) D(IDE) X
Exogenous variables: C
Sample: 1990 2015
Included observations: 23

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | -750.4690 | NA | 3.65e+23 | 65.60600 | 65.80348 | 65.65566 |
| 1 | -693.8997 | 88.54317* | 1.10e+22* | 62.07824* | 63.06562* | 62.32656* |
| 2 | -682.7553 | 13.56713 | 1.95e+22 | 62.50046 | 64.27776 | 62.94745 |

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول ان اقل قيمة حسب معيار( AKaiKe (AIC تصاحب التأخر رقم 1 مما يعني ان عدد درجات التأخر $p$ هي 1.

اما بالنسبة لعدد درجات التأخر في نموذج (VAR) المتعلقة بالسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الواردات والاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف الحقيقي كانت كما يبينها الجدول التالي:

**الجدول رقم (4-9):** درجة التأخر في السلاسل الزمنية للمتغيرات(GDP).(CHAR).(IDE).(M) ) حالة مصر

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: CHAR D(GDP) D(IDE) D(M)
Exogenous variables: C
Sample: 1990 2015
Included observations: 23

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | -744.7965 | NA | 2.23e+23 | 65.11274 | 65.31022 | 65.16241 |
| 1 | -709.4936 | 55.25673* | 4.28e+22* | 63.43423* | 64.42161* | 63.68255* |
| 2 | -696.1916 | 16.19371 | 6.28e+22 | 63.66884 | 65.44613 | 64.11582 |

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان اقل قيمة حسب معيار( AKaiKe (AIC تصاحب التأخر رقم 1 مما يعني ان عدد درجات التأخر $p$ هي 1.

**خامسا: اختبار جرانجر للسببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية**

سنسعى من خلال هذا الاختبار الى معرفة اتجاه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات من جهة، والاستثمار الاجنبي المباشر والواردات من جهة أخرى، حيث سنعتمد على طريقة جرانجر للسببية Granger Causality والمعتمدة منذ عام 1969 في دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات، ووفقا لهذه الطريقة يتم تحديد اي المتغيرات هو السبب وأيها هو المستجيب، فمثلا اذا كانت $X_t$ تسبب $Y_t$ فان $X_t$ تساعد على التنبؤ بقيمة $Y_t$ اذا كانت قيم معاملات $Y_t$ المتباطئة معنوية إحصائيا، وهذا يعني ان التغيرات التي تحدث في $X_t$ يجب ان تحدث قبل التغيرات التي تحدث في $Y_t$، والعكس اذا كانت $Y_t$ تسبب$X_t$، وتحدث السببية باتجاهين اذا كانت قيمة كل متغير تتحدد وفق قيمه المتباطئة والقيم المتباطئة للمتغير الاخر.

ويكون الاختبار المناسب لدراسة السببية هو اختبار فيشر Fisher ويكون ذلك حسب فرضيتين، فرضية العدم $H_0$ التي تنص على انعدام العلاقة السببية بين المتغيرين، او الفرض البديل $H_1$ الذي ينص على وجود علاقة سببية بينهما.

وبعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات، كانت نتائج العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات من ناحية والاستثمار الاجنبي المباشر والواردات من ناحية اخرى (بالاعتماد على 95% كحد ادنى لاحتمالية وجود علاقة سببية ) كما يبينها الجدولين التاليين:

**الجدول رقم ( 4-10):** نتائج اختبار السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات في مصر

Pairwise Granger Causality Tests
Sample: 1990 2015
Lags: 2

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| X does not Granger Cause D(IDE) | 23 | 0.07179 | 0.9310 |
| D(IDE) does not Granger Cause X | | 0.76798 | 0.4786 |

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

يتضح من الجدول السابق بالنظر إلى حالة "نمو الصادرات يسبب التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر" تسجل النتائج ان الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر(0.9310) أكبر من مستوى المعنوية عند مستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم القائلة بأن الصادرات لا تسبب الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر، اما بالنسبة لحالة "التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب نمو الصادرات" تسجل النتائج ان الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر(0.4786) أكبر من مستوى المعنوية عند مستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم القائلة بأن الاستثمار الاجنبي المباشر لا يسبب الصادرات في مصر، وعليه يتبين ان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات في مصر هي في اتجاه واحد من الصادرات الى الاستثمار الاجنبي المباشر.

اما بالنسبة للعلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات في مصر كانت النتائج كمايلي:

**الجدول رقم (4-11):** نتائج اختبار السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات في مصر

Pairwise Granger Causality Tests
Sample: 1990 2015
Lags: 2

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| D(M) does not Granger Cause D(IDE) | 23 | 0.40105 | 0.6755 |
| D(IDE) does not Granger Cause D(M) | | 0.79269 | 0.4678 |

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

يتضح من الجدول السابق بالنظر إلى حالة "نمو الواردات يسبب التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر" تسجل النتائج ان الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر(0.6755) أكبر من مستوى المعنوية عند مستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم القائلة بأن الواردات لا تسبب الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر، اما بالنسبة لحالة "التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب نمو الواردات" تسجل النتائج ان الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر(0.4678) أكبر من مستوى المعنوية عند مستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم القائلة بأن الاستثمار الاجنبي المباشر لا يسبب الواردات في مصر، وعليه يتبين انه لا توجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات في مصر.

**سادسا: معايرة نموذج** (VAR) **للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات**

بما اننا نركز في تحليلنا على بيان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات فانه سيتم معايرة معادلة الصادرات الناتجة عن نموذج (VAR) مع دراسة تحليل مكونات التباين لها. وقبل وضع المعادلة وتحليلها سنحاول التأكد من صحة النموذج اولا ومدى استقراره كمايلي:

يبين الشكل رقم (4-1) ان نموذج (VAR) المقدر يحقق شروط الاستقرارية اذ ان جميع المعاملات اصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع دائرة داخل دائرة واحدة، مما يعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء او عدم ثبات التباين، والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم (4-1):** جذور الانحدار الذاتي AR لمعادلة الصادرات (حالة مصر)

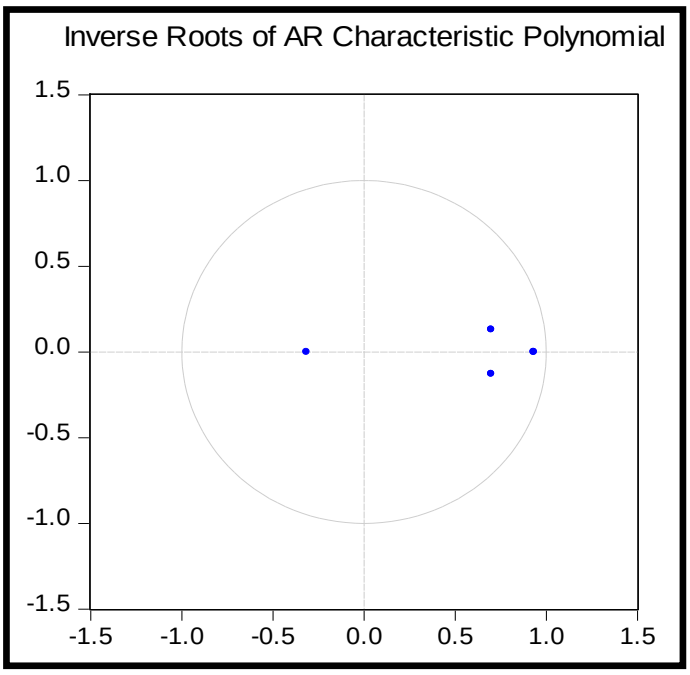


**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

## 1- المعادلة الخاصة بالصادرات

باستخدام برنامج Eviews 10 كانت النتائج المتحصل عليها لمعادلة الصادرات كمايلي:

X = 154.384247241*CHAR(-1) + 0.00381440186769*D(GDP(-1)) + 0.286286302774*D(IDE(-1)) + 1.00906806994*X(-1) - 15374.668274

R-squared = 0.71 F-statistic = 85.26486 F- Table = 2.93 N = 23

من الناحية الاحصائية نلاحظ من خلال معامل التحديد ان 71% من التغيرات في الصادرات تم تفسيرها بالمتغيرات الداخلة في النموذج، كما نجد ان قيمة فيشر المحسوبة اكبر من القيمة المجدولة، الامر الذي يدل على ان المعلمات معنوية وهذا بصفة مجمعة.

نلاحظ من خلال المعادلة ان هناك علاقة موجبة بين ابطاء الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات، وهذا يعني ان الزيادة في الاستثمار الاجنبي المباشر تؤدي الى الزيادة في الصادرات، ويفسر هذا الى الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصادرات المصرية خاصة الصادرات النفطية والذي يعد القطاع الاول الذي يستقطب الحجم الاكبر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، اضافة الى اهمية قطاع المواد الكيميائية الذي يستقطب قدر جيد من تلك الاستثمارات، غير ان دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تدعيم الصادرات السلعية الاخرى يبقى غير كافي ومحدود، وهذا ما اشرنا اليه في تحليلاتنا السابقة، اما بالنسبة للعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والصادرات فقد جاءت موجبة، كما ان العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والصادرات قد اظهرت علاقة موجبة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما ان الصادرات لها علاقة موجبة بقيمتها السابقة.

**2- اختبار مكونات التباين لنموذج الصادرات**

يستخدم تحليل مكونات التباين من اجل التعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير والعائد الى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار العائد الى خطأ التنبؤ في التغيرات الأخرى، والجدول التالي يبين نتائج مكونات التباين لنموذج الصادرات في مصر.

**الجدول رقم (4-12):** تحليل مكونات التباين لنموذج الصادرات (X) في مصر

| Period | S.E. | CHAR | D(GDP) | D(IDE) | X |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 2667.235 | 13.46610 | 7.664572 | 7.812691 | 71.05663 |
| 2 | 3748.461 | 10.17256 | 13.06029 | 4.158337 | 72.60882 |
| 3 | 4519.203 | 8.336494 | 12.87804 | 3.020914 | 75.76455 |
| 4 | 5142.559 | 6.926587 | 13.11721 | 2.357707 | 77.59849 |
| 5 | 5657.147 | 5.904029 | 13.28888 | 1.960628 | 78.84647 |
| 6 | 6090.144 | 5.153413 | 13.55807 | 1.697683 | 79.59084 |
| 7 | 6456.468 | 4.601464 | 13.86092 | 1.515562 | 80.02205 |
| 8 | 6767.679 | 4.190894 | 14.18085 | 1.384401 | 80.24386 |
| 9 | 7032.560 | 3.881213 | 14.49477 | 1.287545 | 80.33647 |
| 10 | 7258.341 | 3.643838 | 14.79016 | 1.214582 | 80.35142 |

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال ملاحظة تحليلات مكونات التباين للصادرات نجد ان معظم التقلبات الظرفية التي تمس الصادرات هي ناتجة بالأساس من الصدمات الذاتية للمتغير نفسه، حيث بلغت في الفترة الاولى ما قيمته 71.5% من مجموع التغيرات الحاصلة على الصادرات، كما عرفت هذه النسبة ارتفاعا مستمر الى ان وصلت الى 80.5% خلال الفترة العاشرة، اما متغير الاستثمار الاجنبي المباشر فنجد انه لا يلعب دور

كبير في تفسير تقلبات وتغيرات الصادرات، اذ ان نسبة مساهمته كانت ضئيلة حيث بلغت 7.81% في الفترة الأولى، كما عرفت هذه النسبة بعدها انخفاضا مستمر اين وصلت الى 1.21% في الفترة العاشرة، ويبين هذا التراجع الواضح لضعف دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصادرات السلعية، وانه لا يزال بعيد عن القطاعات الانتاجية التي تهدف الى التصدير، كما يتوجه جزء معتبر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى قطاعي الخدمات والسياحة، اما متغير سعر الصرف فيظهر ان تأثيره على الصادرات يتراجع مع مرور الوقت، حيث بدا بنسبة 13.46% في الفترة الاولى الى ان يصل الى 3.64% في الفترة العاشرة، بينما كان تأثير الناتج المحلي الاجمالي على الصادرات متواضعا برغم من اهميته في تنمية الصادرات الوطنية.

**سابعا: معايرة نموذج** (VAR) **للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات**

بما اننا نركز في تحليلنا على بيان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات فانه سيتم معايرة معادلة الواردات الناتجة عن نموذج (VAR) مع دراسة تحليل مكونات التباين لها. وقبل وضع المعادلة وتحليلها سنحاول التأكد من صحة النموذج اولا ومدى استقراره كمايلي:

يبين الشكل رقم (4-2) ان نموذج (VAR) المقدر يحقق شروط الاستقرارية اذ ان جميع المعاملات اصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع دائرة داخل دائرة واحدة، مما يعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء او عدم ثبات التباين، والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم (4-2):** جذور الانحدار الذاتي AR لمعادلة الواردات (حالة مصر)

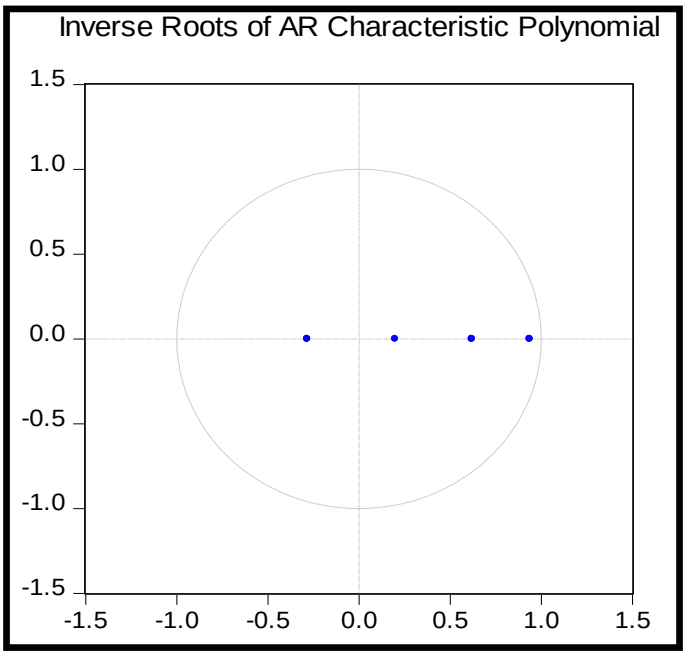


**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

**1- المعادلة الخاصة بالواردات**

باستخدام برنامج Eviews 10 كانت النتائج المتحصل عليها لمعادلة الواردات كمايلي:

D(M) = - 50.079993144*CHAR(-1) - 0.0260024807383*D(GDP(-1))
- 0.336284598492*D(IDE(-1)) + 0.318789599501*D(M(-1)) + 7085.71286983
R-squared = 0.61 F-statistic = 8.467330 F- Table = 2.93 N = 23

من الناحية الاحصائية نلاحظ من خلال معامل التحديد أن 61% من التغيرات في الواردات تم تفسيرها بالمتغيرات الداخلة في النموذج، كما نجد ان قيمة فيشر المحسوبة اكبر من القيمة المجدولة، الامر الذي يدل على ان المعلمات معنوية وهذا بصفة مجمعة.

نلاحظ من خلال المعادلة ان هناك علاقة عكسية بين ابطاء الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات، وهذا يشير الى ان تلك الاستثمارات هي من النوع الباحث عن الموارد اضافة الى النوع الباحث عن السوق، وهذا النوع من الاستثمارات يؤدي الى حلال جزء من الواردات، اضافة الى ان ضعف الاستثمارات الاجنبية في القطاعات الصناعية المنتجة لا يسمح باستيراد حجم اكبر من سلع التجهيز التي يحتاجها هذا النوع من الصناعات والتي هي غير متوفرة في السوق المحلي، الامر الذي ينتج عنه عدم حدوث زيادة في حجم الواردات الإجمالية، اما بالنسبة لعلاقة سعر الصرف الحقيقي بالواردات فهي علاقة سلبية، كما ان الناتج المحلي الاجمالي يبدي ايضا علاقة سلبية مع الواردات، في حين ان العلاقة بين الواردات وقيمتها السابقة فهي علاقة موجبة، بمعنى ان قرارات عمليات الاستيراد تتأثر بالخبرات السابقة.

**2- تحليل مكونات التباين لنموذج الواردات**

يستخدم تحليل مكونات التباين من اجل التعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير والعائد الى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار العائد الى خطأ التنبؤ في التغيرات الأخرى، والجدول التالي يبين نتائج مكونات التباين لنموذج الواردات في مصر.

**الجدول رقم (4-13):** تحليل مكونات التباين لنموذج الواردات (M) في مصر

| Period | S.E. | CHAR | D(GDP) | D(IDE) | D(M) |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 4526.028 | 20.79539 | 22.90765 | 0.420984 | 55.87598 |
| 2 | 4753.868 | 20.32638 | 20.76664 | 3.111381 | 55.79560 |
| 3 | 4765.557 | 20.30621 | 20.94392 | 3.106730 | 55.64314 |
| 4 | 4768.916 | 20.30794 | 20.93741 | 3.156559 | 55.59809 |
| 5 | 4770.168 | 20.31218 | 20.95138 | 3.164438 | 55.57200 |
| 6 | 4770.955 | 20.31814 | 20.95496 | 3.171879 | 55.55502 |
| 7 | 4771.503 | 20.32411 | 20.95742 | 3.175887 | 55.54259 |
| 8 | 4771.926 | 20.32985 | 20.95843 | 3.178855 | 55.53287 |
| 9 | 4772.268 | 20.33513 | 20.95890 | 3.181008 | 55.52497 |
| 10 | 4772.552 | 20.33991 | 20.95904 | 3.182695 | 55.51836 |

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال ملاحظة تحليل مكونات التباين للواردات نجد ان الناتج المحلي الاجمالي قد فسر ما نسبته 22% لتباين الواردات في الفترة الأولى، لتنخفض بعدها هذه النسبة الى 20% في الفترة الثانية، وتستمر هذه النسبة في الثبات لبقية الفترات اللاحقة الأخرى، ويعني هذا ان جزء من الطلب الداخلي يتم تلبيته من الخارج، كما نجد ايضا ان سعر الصرف الحقيقي يؤثر على تباين الواردات بنسبة 20%، في حين نجد ان تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر عل تباين الواردات كان ضعيفا، حيث بلغت نسبته في الفترة الاولى 0.42% لترتفع بعدها هذه النسبة الى 3.11% في الفترة الثانية، لتستمر بعدها هذه النسبة في الثبات حتى الفترة العاشرة، ويفسر هذا على ان الاستثمارات الاجنبي المباشرة لا تلعب دورا كبيرا في التقليل من السلع المستوردة من خلال انتاجها محليا، اما التفسير الاكبر لتباين الواردات فيعزى الى المتغير نفسه، والتي بلغت نسبتها 55% خلال كل الفترات العشرة.

وفي الاخير يمكن ان نلخص النتائج السابقة، من خلال اجراء اختبار السببية لجرانجر لتحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات في مصر، تبين انه لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات في كلا الاتجاهين، اما التقدير القياسي لدالة الصادرات عن طريق نموذج (VAR) فقد تبين ان هناك علاقة موجبة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات.

كما اتضح ايضا من خلال اجراء اختبار السببية لجرانجر لتحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات في مصر، انه لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات في كلا الاتجاهين، ومن خلال التقدير القياسي لدالة الواردات عن طريق نموذج (VAR) تبين ان هناك علاقة سالبة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات.

## المبحث الثاني: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في المغرب

بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي عرفتها المغرب وحاجتها لإيجاد مصادر تمويل إضافية تعوض هذا النقص في مصادرها المحلية، ولجوئها إلى المؤسسات المالية الدولية وتطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي ( كإحدى النتائج الأساسية لمديونية البلد ) التي تقوم على زيادة درجة الانفتاح وتخفيف القيود على عمليات التجارة والاستثمار، فقد عملت المغرب على استقطاب المزيد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية من خلال تحسين بيئة الأعمال فيها وإقرارها لمجوعة قوانين وتشريعات لتشجيع هذه الاستثمارات ومنحها العديد من الحوافز والتسهيلات، لتكون عنصرا محوريا في إستراتيجية التنمية بهذا البلد.

وإدراكا من المغرب بأهمية التجارة الدولية في التنمية الاقتصادية، كانت من اولى الدول العربية والإفريقية في اختيار انفتاح اقتصادها ودمجه في الاقتصاد العالمي، من خلال وضع استراتيجية تحرير المبادلات التجارية في اطار مخطط التقويم الهيكلي في بدية الثمانينات، ليستمر هذا التوجه خلال التسعينات بتعزيز الاصلاحات في اطار مخطط التقويم الهيكلي، ليتبع بعد ذلك بإستراتيجية جديدة انطلاقا من بداية الالفية الثانية، تستند الى البرنامج الوطني للإقلاع الصناعي الذي دخل حيز النفاذ منذ 2005، وكانت هذه الاستراتيجية تهدف الى استقطاب استثمارات اجنبية جديدة تكون اداة في تطوير صادراتها وتنوعها.

من خلال ما سبق سنسعى في هذا المبحث الى دراسة وتحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب وتطور تجارته الدولية، مع تحديد طبيعة العلاقة بينهما

### المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

سجل تطور السياسة الاقتصادية الدولية المغربية ابتداءا من عقد التسعينات تحولا في منظور السلطات العمومية للمصادر الخارجية للتمويل، وذلك بالاتجاه نحو الاستثمار الأجنبي كإحدى العناصر المحددة في السياسات العمومية الوطنية، وهو واقع أدى الى حدوث تغيرات رئيسية على مستوى حجم تدفق وخصائص هذه الاستثمارات، اذ تمكن المغرب على امتداد السنوات الأخيرة، من استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية، حيث يعكس هذا التحول أن الاقتصاد المغربي لم يعد بمنأى عن تأثير التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية[1].

[1] - جواد النوحي، مقاربة سياسية للاستثمارات الأجنبية في المغرب، مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، المغرب، 2010، ص 221.

**أولا: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الى المغرب.**

سنتناول في هذا الجزء تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الى المغرب من خلال تحليل التدفقات التي حصل عليها سواء من حيث الحجم أو عدد المشروعات المستثمرة أو التوزيع الجغرافي والقطاعي لها.

**1- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المغرب خلال الفترة (1990-2015)**

عرفت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في المغرب خلال الفترة (1990-2015) تطور نحو الارتفاع، غير أن هذا التطور سار بوتيرة غير منتظمة، فمن خلال الجدول رقم (4-14) نلاحظ أنه خلال السنوات الخمسة الأولى (1990-1994) هناك ارتفاع ملحوظ في حجمها، حيث انتقلت من 227 مليون دولار عام 1990 الى 551 مليون دولار عام 1994، غير أنه خلال السنتين التاليتين 1995-1996 تراجع حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى المغرب حيث بلغت 332 و354 مليون دولار على التوالي، إلا أن المنعطف الحاسم في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى المغرب كان سنة 1997 أين ارتفعت قيمتها بشكل واضح خلال تلك السنة الى 1079 مليون دولار، ويعود سبب ذلك الى نجاح المغرب في استقطاب مجموعات أجنبية كبرى، تمثلت في الاستثمارات التي باشرتها المجموعة الكورية الجنوبية DAEWOO والمجموعة الفرنسية ACCOR اضافة الى استثمارات شركة CORAL اللبنانية في قطاع البترول[1].

بعد القفزة النوعية في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى المغرب سنة 1997، عادت هذه التدفقات للتراجع خلال السنوات الثلاثة الموالية، حيث بلغت سنة 2000 ما قيمته 215 مليون دولار، إلا أنه وبسبب عمليات الخوصصة التي قامت بها الحكومة المغربية بعد تلك السنة ارتفعت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى مستويات قياسية خلال سنتي 2000 و2001، أين بلغت 2825 مليون دولار و2279 مليون دولار على التوالي، الامر الذي مكن المغرب من احتلال المرتبة الأولى مغاربيا والثانية افريقيا وفقا لتقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2001، ويرجع هذا الارتفاع الى خوصصة 35% من رأس مال المتعامل العمومي للهاتف النقال (المغرب للاتصالات) لشركة Vivendi universal بقيمة 2.72 مليار دولار في سنة 2001، وفي سنة 2003 تم التنازل عن 80% من أسهم شركة التبغ المغربية بقيمة 1.7 مليار دولار لصالح الشركة الفرانكو-اسبانية Altadis.[2]

[1] - نفس المرجع، ص 225.

[2] - UNCTAD, Examen de la politique de l'Investissement, Maroc, New York, 2008, p6.

**الجدول رقم(4-14):** تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المغرب (1990-2015)

الوحدة( مليون دولار)

| السنوات | الاستثمار الاجنبي المباشر | السنوات | الاستثمار الاجنبي المباشر |
|---|---|---|---|
| 1990 | 227 | 2003 | 2279 |
| 1991 | 375 | 2004 | 1070 |
| 1992 | 503 | 2005 | 2946 |
| 1993 | 491 | 2006 | 2449 |
| 1994 | 551 | 2007 | 2805 |
| 1995 | 332 | 2008 | 2487 |
| 1996 | 354 | 2009 | 1952 |
| 1997 | 1079 | 2010 | 1574 |
| 1998 | 417 | 2011 | 2568 |
| 1999 | 850 | 2012 | 2728 |
| 2000 | 215 | 2013 | 3298 |
| 2001 | 2825 | 2014 | 3561 |
| 2002 | 481 | 2015 | 3162 |

**المصدر**: الانكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، اعداد مختلفة.

أيضا ما يلاحظ من خلال الجدول السابق أنه بعد الانخفاض المسجل سنة 2004 في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المغرب، عرفت سنوات 2005، 2006، 2007 نموا متزايدا في حجم هذه الاستثمارات، حيث بلغت أعلى قيمة لها عام 2007 بقيمة تبلغ 2805 مليون دولار، إلا أنه بسبب موجة الركود وتراجع الطلب الذي مس الاقتصاد العالمي نتيجة الازمة الاقتصادية العالمية 2008 وأزمة الديون السيادية الاوربية، فقد تراجع نصيب المغرب من التدفقات الاستثمارية ابتداءا من سنة 2008 واستمر بعدها خلال سنتي 2009 و 2010 التي بلغت فيها حجم التدفقات الاستثمارية 1574 مليون دولار، وهو ما يعني انخفاض بحوالي النصف عن التدفقات المحصلة سنة 2007.

ومع التجاوز الجزئي لتبعات الأزمة الاقتصادية العالمية وبداية عودة الانتعاش الى الاقتصاد العالمي فقد عاودت المغرب لتسجل استقطابات مهمة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال السنوات التالية، حيث حققت عام 2014 ما قيمته 3561 مليون دولار، وهي أعلى قيمة لها تسجلها منذ سنة 1990، إلا أنه في عام 2015 انخفضت تلك الاستثمارات جزئيا لتصل الى 3162 مليون دولار، وعلى الرغم من ذلك يبقى أداء المغرب في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر جيدا بالنظر الى الظروف الاقليمية

الصعبة، والمرتبطة أساسا بالربيع العربي، وكذا تفاقم الازمة الاقتصادية خاصة في أهم الدول المستثمرة في المغرب[1].

لكن مع أهمية هذه التدفقات إلا أنه تبقى محدودة وغير كافية قياسا الى حجم التدفقات الاستثمارية الواردة الى مختلف مناطق العالم، حيث أن حصة المغرب من التدفقات المتوجهة الى افريقيا كانت في حدود متوسط 5% ومن التدفقات الواردة الى البلدان النامية كانت ضعيفة جدا بمتوسط يقارب 0.4%[2].

**2: تطور مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى المغرب وأهم الدول المصدرة لها.**

منذ أوائل القرن الحالي، أثبت المغرب أنه دولة جاذبة للمستثمرين الأجانب، فقد استطاع خلال الفترة (2003- 2015) جلب العديد من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد بلغ عددها 797 مشروعا استثماريا يتم تنفيذها من قبل 636 شركة عربية وأجنبية، وتمثل تكلفتها الاجمالية نحو 59.8 مليار دولار وتوظف أكثر من 216.5 ألف عامل، ويرجع سبب ذلك التطور الى مختلف الحوافز والامتيازات المالية والقانونية والإدارية التي منحتها المغرب الى المستثمرين الاجانب من خلال ميثاق الاستثمار وكذا الشروع في تنفيذ برنامج الخصخصة الذي تم بموجبه فتح رأس مال الشركات العمومية أمام المستثمرين الخواص المحليين والأجانب، كما سعت الى تسريع وتيرة الاصلاحات وتحسين مناخ الأعمال، اضافة الى تنفيذ مختلف الاستراتيجيات والسياسات القطاعية التي مكنت من زيادة الفرص الاستثمارية في كل القطاعات التقليدية مثل( الفلاحة والصيد البحري والتعدين)، والقطاعات الحديثة ( صناعة السيارات، والطائرات والخدمات اللوجيستكية والطاقة المتجددة...)[3]، والجدول التالي يوضح لنا تطور مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى المغرب.

[1] - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2017، ص 36.
[2] - نفس المرجع، ص 35.
[3] - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2016، ص 32.

**الجدول رقم(4-15):** تطور مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى المغرب خلال الفترة (2003- 2015)

| السنة | عدد المشروعات | التكلفة(مليون دولار) | عدد الوظائف | عدد الشركات |
|---|---|---|---|---|
| 2003 | 39 | 1363.6 | 8203 | 36 |
| 2004 | 37 | 2212.2 | 8707 | 33 |
| 2005 | 58 | 4059.4 | 17220 | 57 |
| 2006 | 46 | 3831.0 | 12780 | 39 |
| 2007 | 60 | 5250.8 | 24297 | 58 |
| 2008 | 98 | 16858.2 | 40951 | 74 |
| 2009 | 50 | 6840.1 | 11794 | 42 |
| 2010 | 55 | 2445.1 | 7914 | 54 |
| 2011 | 96 | 2891.6 | 20211 | 90 |
| 2012 | 66 | 1485.2 | 8188 | 57 |
| 2013 | 50 | 2939.5 | 11215 | 46 |
| 2014 | 68 | 5132.9 | 19329 | 59 |
| 2015 | 74 | 4512.7 | 25801 | 65 |
| **الاجمالي** | **797** | **59822** | **216540** | **636** |

**المصدر**: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، ص 175.

أما ما يتعلق بأهم الدول المستثمرة في المغرب حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات خلال الفترة ما بين جانفي 2003 وماي 2015 فقد احتلت الامارات وفرنسا الصدارة بتكلفة استثمارية متقاربة بلغت 11.69 و11.63 مليار دولار على التوالي، لتليهما اسبانيا بتكلفة استثمارية بلغت 9 مليار دولار، وقد بلغت حصة الدول الثلاث الاولى نحو 56% من اجمالي التكلفة الاستثمارية للمشروعات، والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم (4-16):** أهم عشرة دول مستثمرة في المغرب خلال الفترة جانفي 2003 وماي 2015

| الترتيب | الدول المصدرة | عدد الشركات | عدد المشروعات | عدد الوظائف | التكلفة بالمليون دولار |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الامارات | 25 | 46 | 21120 | 11693 |
| 2 | فرنسا | 168 | 220 | 47997 | 11639 |
| 3 | اسبانيا | 121 | 148 | 29432 | 9001 |
| 4 | الولايات المتحدة | 71 | 90 | 16835 | 3108 |
| 5 | ايرلندا | 6 | 9 | 2148 | 2888 |
| 6 | الصين | 3 | 3 | 2017 | 2157 |
| 7 | سويسرا | 16 | 21 | 5865 | 2121 |
| 8 | روسيا | 2 | 4 | 7594 | 2081 |
| 9 | اليابان | 21 | 26 | 14499 | 1671 |
| 10 | المملكة المتحدة | 26 | 29 | 6282 | 1226 |
| باقي الدول | | 123 | 132 | 34433 | 8213 |
| الاجمالي | | 582 | 728 | 188222 | 55798 |

**المصدر**: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، ص 175.

أما ما يتعلق بعدد المشروعات المنجزة داخل المغرب فتحتل فرنسا الصدارة بـ 220 مشروع استثماري وبعدد أكبر من الشركات بلغ 168 شركة، والتي ساهمت في خلق ما يقارب 48 ألف وظيفة عمل، تليها بعد ذلك اسبانيا بـ 148 مشروع استثماري وبتواجد 121 شركة اسبانية داخل المغرب، ويفسر هذا التواجد للبلدان الاوربية لعوامل جغرافية وتاريخية، كما شهد المغرب أيضا ارتفاع عدد المشروعات الاستثمارية من بلدان الخليج العربي ومن الولايات المتحدة الامريكية وسويسرا في السنوات القليلة الاخيرة من هذه الفترة.

### 3- التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى المغرب:

من خلال بيانات الجدول رقم (4-17) يظهر أن القطاع الذي جذب اكبر حجم من الاستثمارات الاجنبية خلال الفترة (2003-2015) هو قطاع العقارات بتكلفة استثمارية بلغت 12 مليار دولار وبنسبة تقدر بـ 22% من مجموع حجم الاستثمارات الاجنبية المسجلة بالمغرب، ثم يليه قطاع الفحم و النفط والغاز الطبيعي بتكلفة استثمارية بلغت 9.8 مليار دولار، وبنسبة تقدر بـ 18% من مجموع الاستثمارات الأجنبية، ليحتل بعدها قطاع الفنادق والسياحة المرتبة الثالثة بتكلفة استثمارية تقدر بـ 8.2 مليار دولار وبنسبة تقدر بـ 15% من مجموع الاستثمارات الاجنبية.

أما المرتبة الرابعة والخامسة فقد احتلها كل من قطاع الطاقات المتجددة وقطاع صناعة المعدات الاساسية للسيارات على التوالي، وهي أحد القطاعات الاستراتيجية التي أصبحت تلقى اهتمام ودعم من طرف المغرب بالنظر لإمكاناتها الهائلة في تحقيق النمو، فبالنسبة لقطاع الطاقات المتجددة يهدف المغرب الى زيادة حصته منها الى 42% من اجمالي القدرة الطاقية بحلول عام 2020، وهذا من خلال زيادة الاستثمارات في الطاقات المائية والشمسية والريحية، أما بالنسبة لقطاع صناعة السيارات فيمكن الاشارة الى أن المغرب أصبح بعد بناء مصنع السيارات رونو في طنجة، ثاني اكبر منتج للسيارات في القارة الافريقية بعد جنوب افريقيا، ويسعى الى تحسين مكانته بأداء أفضل في السنوات المقبلة من خلال الافتتاح المرتقب لمصنع تابع لمجموعة بيجو سيتروين[1]، وقد استند المغرب في الاهتمام بهذين القطاعين وبعض القطاعات الاخرى (كصناعة الطائرات والصناعة الالكترونية...) بإعادة النظر في استراتيجيته الطبيعية المبنية على الموقع الجغرافي وتوفر القوة العاملة ضعيفة التكلفة الى استراتيجية مبنية على اللوجيستيات والعرض التنافسي[2].

**الجدول رقم (4-17):** التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى المغرب خلال الفترة جانفي 2003-ماي 2015

| الترتيب | نوع القطاع | عدد الشركات | عدد المشروعات | عدد الوظائف | التكلفة بالمليون دولار | % من الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | العقارات | 27 | 40 | 38642 | 12018 | 22 |
| 2 | الفحم والنفط والغاز الطبيعي | 10 | 13 | 4992 | 9872 | 18 |
| 3 | الفنادق والسياحة | 39 | 59 | 17045 | 8210 | 15 |
| 4 | الطاقة المتجددة/البديلة | 11 | 12 | 926 | 4349 | 8 |
| 5 | صناعة المعدات الاساسية للسيارات | 12 | 14 | 22386 | 3143 | 6 |
| 6 | البناء ومواد البناء | 8 | 11 | 2969 | 1944 | 3 |
| 7 | التخزين | 10 | 10 | 1490 | 1839 | 3 |
| 8 | المعادن | 16 | 19 | 5825 | 1820 | 3 |
| 9 | الاتصالات | 20 | 21 | 5458 | 1549 | 3 |
| 10 | المواد الكيميائية | 14 | 14 | 1412 | 1522 | 3 |
| اخرى | | 415 | 515 | 87077 | 9533 | 17 |
| الاجمالي | | 582 | 728 | 188222 | 55798 | |

**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، ص 175.

[1] - جان بيير شوفور، المغرب في أفق 2040، الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الاقلاع الاقتصادي، مجموعة البنك الدولي، 2017، ص 9.

[2] - الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، تشجيع سلاسل القيمة الاقليمية في شمال إفريقيا، أديسا بابا، إثيوبيا، 2016، ص 19.

**ثانيا: اهم الاجراءات التي اتخذتها المغرب لتحسين مناخ الاستثمار**

نظرا لكون الاستثمار عاملا اساسيا في ضمان نمو اقتصادي مستدام ومدعوم، فقد انخرط المغرب في تحرير اقتصاده بتسهيل الإجراءات، وبتأمين أفضل الحماية للعاملين الخواص، وذلك بتبنيه قوانين جديدة تهدف الى تحسين شروط الاستثمار وصولا الى تدفق معتبر من رؤوس الاموال الخاصة الوطنية والأجنبية على وجه الخصوص[1].

وقد جاءت هذه المبادرات متماشية مع التطورات التي عرفتها المعاملات التجارية الدولية، وعولمة الاقتصاد، وسرعة تحرك أموال الاستثمار، وتنامي حدة المنافسة وطلب الجودة، هذا بالإضافة الى ما أصبح يتطلبه الامر الآن بخصوص الاستعداد لأفاق اتفاق التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الامريكية، ومع بعض الدول العربية، وكذلك الاستحقاقات المتعلقة باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي.

وفي هذا السياق أصدرت السلطات المغربية سنة 1995 قانون رقم 95-18 الذي يعد قانون اطار بمثابة ميثاق للاستثمارات، وقد هدف هذا القانون الى التحفيز على الاستثمار عن طريق[2]:

- تخفيض العبء الضريبي المتعلق بعمليات شراء المعدات والآلات والسلع التجهيزية والأراضي اللازمة لانجاز المشروع.
- تخفيض نسب الضريبة المفروضة على الدخول والأرباح.
- سن نظام ضريبي تفضيلي لفائدة التنمية الجهوية.
- تعزيز الضمانات الممنوحة للمستثمرين بتسيير طرق الطعن فيما يتعلق بالنظام الضريبي الوطني والمحلي.
- انعاش المناطق المالية الحرة، ومناطق التصدير الحرة ونظام المستودعات الصناعية الحرة.
- تحقيق توزيع أفضل للعبء الضريبي وتطبيق أحسن للقواعد المتعلقة بالمنافسة الحرة وخاصة عن طريق مراجعة نطاق تطبيق الاعفاء من الضريبة.

أما ما يتعلق بأهم الحوافز ذات الطبيعة المالية والجبائية والجمركية، فقد قامت المملكة المغربية بمنح المستثمرين مجموعة من الامتيازات في اطار اتفاقيات أو عقود استثمار تبرم مع الدولة يتعلق الأمر بمايلي[3]:

[1] - الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار، الاطار القانوني للاستثمار، تاريخ الاطلاع:2017/10/7
http://www.invest.gov.ma/?lang=&Id=17

[2] - المملكة المغربية، الامانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 213-95-1 الصادر في 8 نوفمبر 1995، بتنفيذ القانون الاطار رقم 95-18 بمثابة ميثاق الاستثمارات.

[3] - الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار، الحوافز، تاريخ الاطلاع: 2017/10/7، http://www.invest.gov.ma/?lang=ar&Id=20

- مساهمة الدولة ببعض النفقات المرتبطة بالاستثمار في قطاعات صناعية محددة وتطوير التكنولوجيا الحديثة: صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الاعفاء من الرسوم الجمركية بمقتضى المادة 17 من قانون المالية رقم 12-98.
- الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد في اطار المادة 123-22ب من المدونة العامة للضرائب.

وفي اطار حماية وضمان حقوق المستثمرين قامت المملكة المغربية بالمصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بضمان وحماية الاستثمار، ويتعلق الأمر بالاتفاقيات الصادرة عن الهيئات التالية[1]:

- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.
- المنظمة العربية لضمان الاستثمار.

كما نسج المغرب شبكة واسعة من الاتفاقيات الدولية لحماية وتعزيز الاستثمارات ذات الطابع الثنائي والإقليمي تشمل 65 اتفاقية ثنائية و4 اتفاقيات إقليمية، وبذلك يحتل المغرب المركز الثاني في إفريقيا، بعد مصر من حيث عدد الاتفاقيات الموقعة، كما أبرم المغرب 52 اتفاقية تتعلق باتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي[2].

أيضا ما يميز المغرب أنه بلد نشيط في شمال افريقيا فيما يخص اتفاقيات التجارة والاستثمار بينه وبين الدول الافريقية، فمن بين مجموع الاتفاقيات الثنائية التي أبرمها المغرب مع دول العالم فيما يتعلق باتفاقيات الاستثمار، كان منها 18 اتفاقية مع دول إفريقية، وقد اتخذ المغرب العديد من الاجراءات والتدابير المحفزة للمستثمرين المغاربة في القارة الإفريقية، الامر الذي مكنه من أن يصبح المستثمر الافريقي الثاني في القارة بعد جنوب افريقيا[3].

وفي اطار الاصلاحات الجديدة لتحسين مناخ الاستثمار قام المغرب بإطلاق مخطط جديد لإصلاح الاستثمار في 4 جويلية 2016 يقوم على ستة محاور رئيسية، هي اعادة تقويم ميثاق الاستثمار وإعادة تحديد مضامينه، وتبني تدابير جديدة لدعم وتحفيز الاستثمار، واعادة هيكلة هيئات النهوض بالاستثمار، وإحداث مديرية عامة للصناعة وأخرى للتجارة، وإعادة صياغة الاستراتيجية الرقمية[4].

[1] - الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار، حماية المستثمر، تاريخ الاطلاع: 2017/10/7، http://www.invest.gov.ma/?lang=ar&Id=21
[2] - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، العلاقات المغرب- افريقيا، مجلة المالية، العدد28، أوت 2015، ص ص:4-5.
[3] - نفس المرجع، ص 5.
[4] - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2017، مرجع سبق ذكره، ص 38.

كما تم اطلاق خمس اجراءات من اجل تطوير الاستثمار، يتعلق الامر بإعفاء الشركات الصناعية حديثة النشأة من الضريبة على الشركات لمدة خمس سنوات الاولى من تأسيسها، وانشاء منطقة حرة في كل جهة من جهات المغرب، ومنح وضعية المنطقة الحرة للصناعات المصدرة الكبرى، والحصول على وضعية مصدر غير مباشر بالنسبة للمناولين، وإيجاد صيغ دعم متقدمة للجهات الاقل دعما.

لكن بالرغم من كل الجهود المبذولة من قبل المغرب لتحسين مناخ الاستثمار إلا أن هناك العديد من النقائص والمعوقات التي تقف حجر عثرة أمام تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إليها، والتي سنتناولها في الجزء الموالي.

**ثالثا: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب**

بالرغم من تحسن بيئة الاعمال في المغرب والتي انعكست ايجابا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، غير أنه ثمة العديد من العراقيل والمشاكل التي يواجهها المستثمر الاجنبي و المحلي وتتمثل فيما يلي:

**1- مشكلة العقار الصناعي:**

يعتبر العقار الصناعي من أهم العوائق التي تواجه المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب وذلك من خلال:

- ازدواجية بنية العقار بالمغرب وتعدد أنظمته القانونية يضعفان الحماية القانونية للمستثمرين، ويشكلان حجر عثرة أمام الولوج الى العقار بسلاسة[1].
- قلة المعروض من الأراضي المعدة للاستثمار وارتفاع تكلفتها بسبب المضاربة.
- عدم توفر بعض الأوعية العقارية على عقود الملكية وعدم تسوية وضعيتها القانونية.
- صعوبة تحديد المالكين الحقيقين للأراضي.
- تعدد الاجراءات الادارية الخاصة بالحصول على العقار وتسجيل الممتلكات (يحتاج الى 9 اجراءات وفي فترة زمنية تقدر بـ 42 يوم وبتكلفة 5.9% من قيمة العقار)[2].

**2- صعوبات تمويلية:**

تعتبر صعوبة الوصول الى التمويل من أهم العقبات التي تواجه المستثمرين بالمغرب، وتتعلق بصرامة الاطار التشريعي المنظم لعمليات منح القروض، وغياب المعلومات المفصلة عن طريق الحصول

[1] - المملكة المغربية، البوابة الوطنية، المناظرة الوطنية حول السياسات العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،على الموقع، http://www.maroc.ma

[2] - World Bank, Doing Business, 2015, www.diing business.org.

على القروض والتسهيلات المالية، اضافة الى الحجم الكبير للضمانات البنكية التي تطلبه البنوك، مما جعلها تحتل المرتبة 104 حسب مؤشر الحصول على الائتمان وفقا لتقرير ممارسة الاعمال لعام 2015 للبنك الدولي، وهو ما يفسره تراجع المؤشرات الفرعية المكونة له كمؤشر قوة الحقوق القانونية (2 نقاط من 10) ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6 نقاط من 8).

**3- صعوبات قانونية:**

وتتمثل هذه الصعوبات في النقاط التالية[1]:

- بطئ تكييف المنظومة القانونية المتعلقة بعالم الاعمال لتتلاءم مع القوانين الدولية، خاصة بعد انفتاح الاقتصاد المغربي على العالم الخارجي من خلال ابرامه لعدة اتفاقيات للتجارة الحرة.
- قلة خبرة القضاة بالمسائل المتعلقة بقانون الاعمال وبقضايا التحكيم والنزاعات التجارية.

**4- الفساد والبيروقراطية:**

تبقى الرشوة أحد مظاهر فشل سياسات الدولة، وأحد الانتقادات الموجهة لأدائها، وتعكس عدم فعالية نظام الحكومة في المغرب، اذ بالرغم من أهمية الخطاب الداعي الى محاربة هذه الظاهرة، تبين المعطيات أن حجم الرشوة في المغرب يظل في مستويات مرتفعة بل ويسير بوتيرة غير متحكم فيها[2]، وهذا ما أظهره المنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير التنافسية العالمي لسنة 2016/2015 أن الفساد يعد أهم العناصر المعيقة للاستثمار في المغرب ويمثل نسبة 12.2%[3].

**5- انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي:**

تمثل أنشطة الاقتصاد غير الرسمي حوالي 36.4% من الناتج الداخلي الاجمالي للمغرب، وقد مست قطاعات عديدة كالتهريب (12% من واردات المغرب)، والتقليد غير الشرعي يمثل 58%( بينما يمثل المعدل الافريقي 48% والمعدل العالمي يمثل 39%)، وقد كبدت تلك الأنشطة غير المشروعة الخزينة المغربية خسائر هامة تقدر بـ 7.5% مليار درهم سنويا[4].

ان الانتشار الكبير لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي في المغرب سيساهم في تسويق صورة غير مشجعة عن المغرب ويضع المستثمرين المحليين والأجانب امام منافسة غير متكافئة وغير شريفة ويقلل من أرباحهم لصالح المتعاملين في هذه السوق.

[1] - جمال بلخياط، جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة باتنة، 2015/2014، ص 178.

[2] - جواد النوحي، مرجع سبق ذكره، ص 167.

[3] - WORLD ECONOMIC FORUM, the Global competitiveness Report 2015/2016, p266.

[4] - UNCTAD,Examen de la politique de l'Investissement: Maroc, New York, 2008, pp:47-48.

**المطلب الثاني: تطور التجارة الدولية المغربية.**

بذل المغرب منذ عدة سنوات جهودا مكثفة من اجل انفتاح اقتصاده على الخارج وتشجيع صادراته، وقد تمت اجراءات هذا الخيار من خلال وضع استراتيجية تحرير المبادلات التجارية في اطار مخطط التقويم الهيكلي في بداية الثمانينات ليستمر هذا التوجه خلال التسعينات بتعزيز الاصلاحات في اطار نفس المخطط[1]، وقد جسد هذا من خلال الانضمام الى منظمة التجارة العالمية سنة 1995، وتوقيع العديد من اتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الأمريكية ودول اتفاقية أغادير، كما وقع المغرب العديد من الاتفاقيات التجارية مع بلدان أخرى لا سيما من افريقيا[2].

من ناحية أخرى شرع المغرب في جيل جديد من الاصلاحات بداية سنة 2000، وهكذا بدأ عرض استراتيجيات قطاعية جديدة لجعل المغرب تحتل مكانة دولية على مستوى قطاعات "المهن العالية للمغرب"، وتشمل هذه القطاعات الأنشطة التقليدية لاقتصاد المغرب مثل الفلاحة، الصيد البحري، الفلاحة المصنعة، النسيج السياحي والصناعة التقليدية، ولكن أيضا قطاعات جديدة ناهضة مثل الالكترونيات الطيران وترحيل الخدمات، وقد سمحت الاستثمارات في البنية التحتية بربط المغرب مع باقي العالم بشكل جيد، أما تنفيذ كل هذه المؤهلات واستغلالها، فقد تم من خلال وضع استراتيجية جديدة للتنمية والنهوض بالصادرات سميت "المغرب تصدير"[3].

**أولا: تطور الصادرات المغربية.**

لقد عرفت الصادرات المغربية خلال الفترة (1990-2015) تطور ملحوظا حيث انتقلت من 4265 مليون دولار عام 1990 الى 22334 مليون دولار عام 2015 بمعدل نمو بلغ 423.65%، بالرغم من الانخفاض الحاد الذي عرفته عام 2009 أين وصلت الى 14054 مليون دولار بعدما كانت عام 2008 تقدر بـ 20344 مليون دولار، وهذا كان بسبب الأزمة المالية العالمية التي مر بها الاقتصاد العالمي والتي كان لها تأثير كبير عن التجارة العالمية.

وتعزى التطورات التي عرفتها الصادرات المغربية خلال السنوات الأخيرة الى حد كبير الى التنويع التدريجي للعرض التصديري الموجه نحو قطاعات جديدة مثل قطاع السيارات وصناعة الطيران التي لا تفتأ حصتها تتأكد على مستوى الصادرات العامة. والجدول التالي يوضح تطور الصادرات المغربية.

[1] - المركز العربي المتعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية، الدليل المغربي للإستراتيجية والعلاقات الدولية ، دار نشر هارمتان، 2012، ص 706.
[2] - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2014، التقرير الاقتصادي والمالي، 2014، ص 14.
[3] - المركز العربي المتعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية، مرجع سبق ذكره، ص 706.

**الجدول رقم (4-18):** تطور الصادرات السلعية المغربية خلال الفترة (1990-2015)

الوحدة:(مليون دولار)

| السنة | الصادرات | السنة | الصادرات |
|---|---|---|---|
| 1990 | 4265 | 2003 | 8778 |
| 1991 | 4284 | 2004 | 9925 |
| 1992 | 3973 | 2005 | 11189 |
| 1993 | 3991 | 2006 | 12743 |
| 1994 | 5556 | 2007 | 15340 |
| 1995 | 6881 | 2008 | 20344 |
| 1996 | 6881 | 2009 | 14054 |
| 1997 | 7032 | 2010 | 17770 |
| 1998 | 7153 | 2011 | 21653 |
| 1999 | 7367 | 2012 | 21445 |
| 2000 | 7432 | 2013 | 21971 |
| 2001 | 7144 | 2014 | 23919 |
| 2002 | 7849 | 2015 | 22334 |

**المصدر:**

https://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.MRCH.CD.WT?locations=MA

اما التحليل الهيكلي للصادرات المغربية فيبين ان هناك بداية تحول هيكلي فيها، وهذا بفضل ظهور صناعات تصديرية جديدة، وتحسين المحتوى التكنولوجي، والتنوع الجغرافي، وخاصة نحو الأسواق الافريقية والأمريكية، فقد شهدت بنية الصادرات المغربية تغيرات مهمة ما بين الفترتين 2000-2007 و2008 لفائدة الصناعات الناشئة ذات القيمة المضافة العالمية ( صناعة السيارات، الصناعة الكهربائية، الالكترونيات...) في حين تبحث القطاعات التقليدية عن تموقع أفضل (صناعة الملابس والمنتجات الفلاحية)[1].

ويفسر هذا التحول خصوصا بتوجه الصناعة المغربية نحو المهن العالمية الجديدة، مما أدى الى زيادة مهمة في صادرات بعض المنتجات مثل الخيوط والأسلاك الكهربائية التي ارتفعت مبيعاتها من 5% في الفترة الاولى الى 8.9% في الفترة الثانية، ويعزى هذا التحول أيضا الى ظهور منتجات جديدة مثل السيارات السياحية، حيث بلغت صادراتها 4.2% من اجمالي مبيعات المغرب خلال الفترة الثانية. والشكل التالي يوضح ذلك.

[1] - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2017، التقرير الاقتصادي والمالي، 2017، مرجع سبق ذكره، ص ص: 31-32.

**الشكل رقم(4-3):** تطور حصة الصادرات المغربية حسب المنتجات الرئيسية

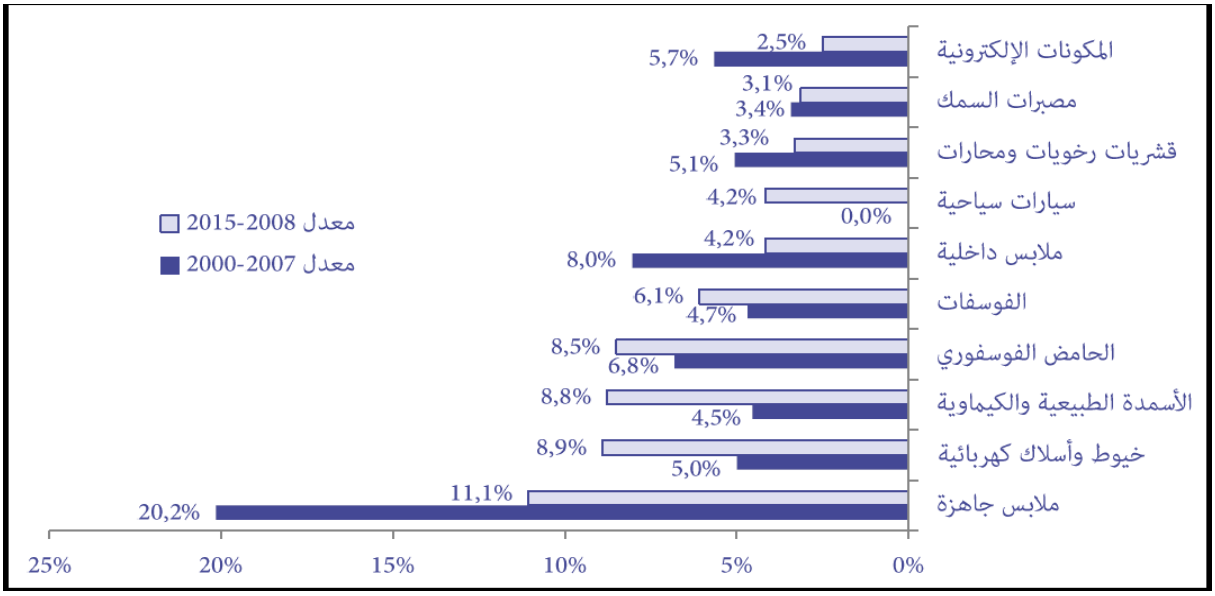


**المصدر**: المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2017، التقرير الاقتصادي والمالي، 2017، ص 32.

وفي نفس السياق تعززت حصة كل من الصادرات الاستخراجية والمواد الكيمياوية خلال هذه الفترة، بفضل دينامية كل من الفوسفاط الخام (من 4.7% الى 6.1%) بما في ذلك الأسمدة الطبيعية والكيمياوية (من 4.5% الى 8.8%) وحامض الفوسفور (من 6.8% الى 8.5%).

وفي المقابل شهدت حصة صادرات الملابس في الصادرات المغربية الاجمالية انخفاضا كبيرا، لاسيما صناعة الالبسة المحاكة، حيث انتقلت حصتها (من 20.2% الى 11.1%) كما انخفضت صادرات المنتجات الفلاحية خلال الفترة الثانية، حيث تراجعت حصة مصبرات السمك (من 3.4% الى 3.1%) وقشريات ورخويات (من 5.1% الى 3.3%).

لقد اقترنت هذه التطورات بزيادة تنويع وجهات التصدير، حيث انخفضت حصة الاتحاد الاوربي من 75% من اجمالي صادرات المغرب، كمتوسط سنوي بين سنتي 2000 و2007 الى 61.1% بين 2008 و2015، ارتباطا بتأثير الأزمة النفطية على مستوى الدول الاوربية[1].

غير أنه رغم الانخفاض النسبي لحصة كل من فرنسا واسبانيا على مدى السنوات القليلة الماضية، لا يزال هذان البلدان يمثلان الشريكين الرئيسيين للمغرب بنسبة 21.5% و 19.3% من اجمالي الصادرات المغربية على التوالي خلال الفترة 2008-2015 مقابل 31.9% و 17.4% في الفترة 2000-2007.

[1] - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2017، التقرير الاقتصادي والمالي، 2017، مرجع سبق ذكره، ص 33.

ومن جانب آخر، عرفت الصادرات المغربية الى خارج الاتحاد الأوربي، بما في ذلك البرازيل والهند، زيادة ملموسة في حصتها مسجلة على التوالي 5% و5.7% في الفترة 2008-2015، مقابل 2.2% و3.8% في الفترة 2000-2007 نتيجة تحسن مبيعات الفوسفاط ومشتقاته، وفي نفس السياق تتزايد الصادرات المغربية نحو سوق افريقيا جنوب الصحراء بشكل ملموس (من 2.7% الى 5.5%) وتركيا (من 0.7% الى 1.9% بين الفترتين)[1].

ومما سبق ودون التقليل من أهمية التطور الايجابي للمحتوى التكنولوجي للصادرات الجديدة للمنتجات المصنعة (قطاع السيارات، الطيران، الالكترونيات)، فان المغرب يعاني في المجموع للزيادة من حجم صادراته والرفع من مستوى تصنيع وتثمين منتوجاته المصدرة، ويعتبر حوالي 70% من المستهلكين المغاربة المنتوج الذي يحمل علامة "صنع في المغرب" متوسط الجودة مقارنة مع المنافسة الأجنبية، حتى الآن، وعلى الرغم من النتائج المشجعة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، لم تتمكن المغرب من ولوج سوى جزء صغير من أسواقه المحتملة[2].

ويبقى هناك انخفاض في معدل اختراق الصادرات المغربية الى الاسواق الدولية سواء السلع أو الخدمات، وهذا يسلط الضوء على المشاكل الهامة للقدرة التنافسية لهذا البلد، لا تخص هذه المشاكل ارتفاع كلفة عوامل الانتاج فقط، الناجمة عن الحماية الممنوحة لقطاع الخدمات وعن جمود الأسعار المحلية، بل وكذلك جودة المنتوجات والبنى التحتية والخدمات اللوجيستية المرتبطة بالتجارة[3].

**ثانيا: تطور الواردات المغربية**

عرفت الواردات المغربية نموا واضحا خلال الفترة الممتدة من (1990-2015) خاصة بداية الألفية الثانية، حيث بلغت أعلى قيمة لها عام 2014 بقيمة تقدر بـ 46282 مليون دولار، لتنخفض بعدها عام 2015 لتصل الى 38100 مليون دولار، وهذا بسبب تدني مشتريات المنتجات البترولية المرتبطة بالانخفاض الكبير للأسعار في الاسواق العالمية، وقد كان ارتفاع الواردات المغربية في السنوات العشر الاخيرة يرجع الى عدم استقرار الاسواق العالمية المرتبطة بالارتفاع الكبير لأسعار النفط والمواد الغذائية من جهة، وبسب الدينامية المتنامية للاقتصاد المغاربي المدفوعة الى حد بعيد بالطلب الداخلي من جهة أخرى، اضافة الى ذلك ساهمت عوامل أخرى في الارتفاع الهائل للواردات منها[4]:

- تحسن القدرة الشرائية للمغاربة وذلك بفضل دعم المواد الاساسية والزيادة في الاجور.
- الزيادة في الأوراش المهيكلة وتطوير اداة الانتاج مما عزز واردات سلع التجهيز.

[1] - نفس المرجع، ص 33.
[2] - جان بيير شوفور، مرجع سبق ذكره، ص 27.
[3] - نفس المرجع، ص 27.
[4] - المركز العربي المتعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية، مرجع سيق ذكره، ص 716.

- تحسين شروط التمويل خاصة من خلال تسهيل قروض الاستهلاك (شراء السيارات والمعدات الكهربائية الخاصة بالمنازل).

**الجدول رقم (4-19):** تطور واردات المغرب السلعية خلال الفترة (1990-2015)

الوحدة: (مليون دولار)

| السنة | الواردات | السنة | الواردات |
|---|---|---|---|
| 1990 | 6922 | 2003 | 14250 |
| 1991 | 6873 | 2004 | 17822 |
| 1992 | 7348 | 2005 | 20790 |
| 1993 | 6732 | 2006 | 23979 |
| 1994 | 8272 | 2007 | 32010 |
| 1995 | 10032 | 2008 | 42365 |
| 1996 | 9704 | 2009 | 32881 |
| 1997 | 9525 | 2010 | 35381 |
| 1998 | 10290 | 2011 | 44272 |
| 1999 | 9925 | 2012 | 44871 |
| 2000 | 11534 | 2013 | 45189 |
| 2001 | 11038 | 2014 | 46282 |
| 2002 | 11863 | 2015 | 38100 |

**المصدر**: https://data.worldbank.org/indicator/TM.VAL.MRCH.CD.WT?locations=MA

اما هيكل الواردات المغربية فتتشكل وذلك حسب مجموعات الاستعمال، من المواد الطاقوية (بنسبة متوسطة تعادل 24% بين 2008 و 2015)، يليها أنصاف المواد والمواد النهائية للتجهيز الصناعي(بنسبة 21% لكل منهما) متبوعة بالمواد النهائية الاستهلاكية (18%)، ثم المواد الغذائية (10%)، وتتميز هذه البنية على الخصوص بتزايد حصة المواد الطاقوية بنسبة 5% وكذا حصة المواد النهائية للتجهيز الصناعي بحوالي 1% بالمقارنة مع الفترة الممتدة من 2000 الى 2007، مقابل انخفاض حصة المواد النهائية الاستهلاكية بنسبة 4% والتي شهدت وارداتها نمو أبطأ بقليل من باقي مجموعات الاستعمال[1].

اما تطور البنية الجغرافية للواردات المغربية فقد شهدت انخفاض حصة عدة موردين تقليديين، خاصة فرنسا التي تدهورت حصتها من 19.1% الى 13.9% ما بين 2000-2007 و 2008-2015، بالإضافة الى المملكة المتحدة التي شهدت حصتها تراجعا من 3.5% الى 2.1% وكذا ايطاليا

[1] - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2017، التقرير الاقتصادي والمالي، 2017، مرجع سبق ذكره، ص 34.

من 6.1% الى 5.6%، وفي المقابل عززت الصين مركزها، حيث تزايدت حصتها من 4.3% الى 7.2%، كما تمكنت كل من الولايات المتحدة الامريكية واسبانيا وتركيا من الرفع من حصتها ولكن بنسبة أقل، وذلك من 4.5% الى 6.8%، ومن 11.3% الى 12.5%، ومن 1.9% الى 2.9%،على التوالي.

والى جانب كل من فرنسا وإسبانيا، اللتان تظلان أهم موردين للمغرب، تقدمت الصين والولايات المتحدة الامريكية الى المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي بين 2008 و2015 مقابل المرتبة الثامنة والسابعة بين 2000 و2007. تليها السعودية وايطاليا، المملكة المتحدة. والشكل التالي يوضح ذلك.

**الشكل رقم(4-4):** تطور حصة الموردين العشر الأوائل للمغرب

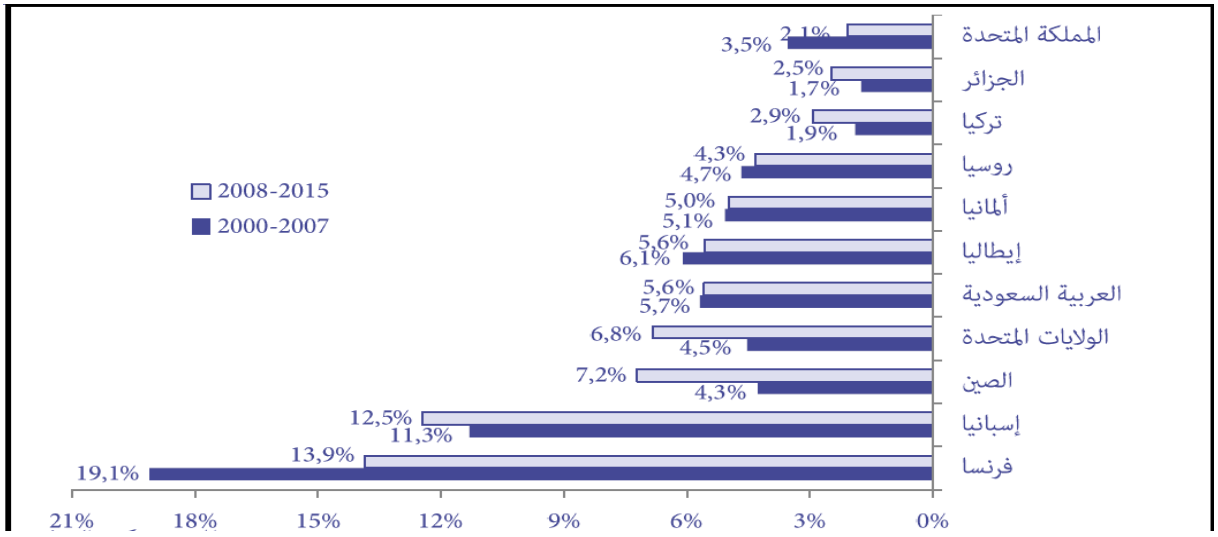


**المصدر**: المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2017، التقرير الاقتصادي والمالي، 2017، ص 34.

**ثالثا: تطور الميزان التجاري في المغرب.**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-20) وخلال الفترة الممتدة من (1990-2015) أن المغرب يواجه عجز مستمر في ميزانه التجاري، خاصة بعد سنة 2000، حيث بلغ أعلى قيمة له سنة 2012 والتي بلغت 23218 مليون دولار، ويفسر هذا العجز الى الزيادة في الواردات من منتجات الطاقة والمنتجات الغذائية التي ترتبط قيمتها بتقلبات الاسعار وكذا بمعدلات الصرف على المستوى العالمي، اضافة الى ارتفاع حجم الواردات الضرورية للاقتصاد المغربي، فقد بينت الدراسة المنجزة من طرف المجلس الوطني للتجارة الخارجية المغربي أن ما يقارب 85% من اجمالي الواردات تتشكل من واردات لا يمكن الاستغناء عنها، حيث تتعلق ثلاثة أرباعها بالمنتجات الطاقوية (25%)،مواد التجهيز 26% وأنصاف المنتجات 22%، والتي تضل ضرورية لمواكبة دينامية الاستثمار داخل المغرب[1]، كما أسهمت

[1] - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2014، التقرير الاقتصادي والمالي، 2014، مرجع سبق ذكره، ص 15.

عوامل أخرى في تفاقم العجز التجاري منها على وجه الخصوص محدودية العرض المغربي القابل للتصدير كما وكيفا، الشئ الذي لا يمكن من تحقيق نمو سريع للصادرات يوازي أو يفوق نمو الواردات، وهناك أيضا أثر الازمة الاقتصادية التي أثرت سلبا على أهم شركائها التجاريين في الاتحاد الاوربي، وكذلك احتدام المنافسة في هذه الأسواق.

**الجدول رقم(4-20)**: تطور الميزان التجاري في المغرب خلال الفترة 1990-2015

الوحدة: مليون دولار

| السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رصيد الميزان التجاري | 2657- | 2589- | 3375- | 2741- | 2716- | 3142- | 2823- | 2493- | 3137- |
| معدل التغطية | 61.61 | 62.30 | 54.06 | 59.28 | 67.16 | 68.65 | 70.90 | 73.82 | 69.51 |
| السنة | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
| رصيد الميزان التجاري | 2558- | 3606- | 3894- | 4014- | 5472- | 7897- | 9601- | 11236- | 16670- |
| معدل التغطية | 74.22 | 67.33 | 64.72 | 66.16 | 61.66 | 55.68 | 53.81 | 53.14 | 47.92 |
| السنة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | |
| رصيد الميزان التجاري | 22311- | 18827- | 17611- | 22619- | 23426- | 21218- | 22363- | 15766- | |
| معدل التغطية | 48.02 | 42.74 | 50.22 | 48.90 | 47.79 | 48.62 | 51.68 | 58.61 | |

**المصدر**: من اعداد الباحث اعتمادا على: https://data.worldbank.org

يظهر مما سبق أن الميزان التجاري المغربي يعاني من عجز هيكلي مرتبط بالنموذج التنموي للاقتصاد المغربي الذي يرتكز أساسا على الطلب الداخلي، حيث أن جزءا كبيرا من هذا الطلب يلبا عبر الواردات، الامر الذي يستدعي اعادة النظر في تقييم مدى نجاعة الآليات المعتمدة وتحديد الاجراءات التصحيحية اللازمة لتجاوز المشاكل التي أثرت بشكل كبير في عجز الميزان التجاري المغربي، وفي هذا الصدد أكد وزير التجارة المغربي في حوار لجريدة الشرق الأوسط ان الحكومة وبتشارك مع جميع المتدخلين في قطاع التجارة الخارجية تضع خطة عمل تسعى من خلالها لتجاوز مشكل العجز التجاري المغربي من جهة والنهوض بقطاع التجارة الخارجية من جهة أخرى من خلال النقاط التالية[1]:

- الرفع من مستوى التنسيق بين كل المتدخلين لترشيد الوسائل وضمان مردودية اكبر.
- تحسين القدرة التنافسية للشركات وتعزيز العرض الانتاجي المغربي والرفع من جودته وملاءمته لمتطلبات الأسواق العالمية.
- اعتماد الاصلاحات الضرورية الملائمة للإطار القانوني للتجارة الخارجية مع تطور قواعد وممارسات التجارة الدولية.

[1] - جريدة الشرق الأوسط، الرباط ماضية قدما في سياسة تحرير أسواقها رغم الانتقادات، العدد 12847، 30 جانفي 2014، تاريخ الاطلاع:2017/10/10،
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=6&issueno=12847&article=759560#.WlvTnlXibIU

على الرغم من كل المجهودات المبذولة من طرف المغرب من أجل تحرير وتطوير النظام الانتاجي وتعزيز التجارة الدولية، خاصة من خلال تنفيذ استراتيجيات قطاعية طموحة وكذا تحسين مناخ الأعمال، لا تزال دينامية الصادرات المغربية دون مستوى بنية نمو الحاجيات من الواردات، وكذا مستوى نمو الواردات العالمية الشئ الذي أثر على حصة المغرب التجارية في السوق العالمية، ولهذا لم تعرف التطور المنشود.

**المطلب الثالث: التحليل القياسي للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في المغرب**

يهدف هذا المطلب الى تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات من ناحية، والاستثمار الاجنبي المباشر والواردات من ناحية أخرى، وذلك باستخدام بيانات سلسلة زمنية تمتد من عام 1990 الى عام 2015، ولتحديد هذه العلاقة تم الاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، وستخدمنا نتائج هذا الاختبار لتحليل مكونات التباين، كما اعتمدنا على اختبار غرانجر للسببية لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات.

**أولا: تحديد متغيرات الدراسة**

لبيان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في المغرب اعتمدنا على بيانات سنوية تمتد خلال الفترة (1990- 2015)، وهي تمثل بدايات الاصلاحات التي عرفها كل من مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر وقطاع التجارة الدولية خلال تلك الفترة، اما بالنسبة للبيانات الاحصائية المعتمدة في هذه الدراسة فمصدرها كان كل من البنك الدولي ومنظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد).

تتمثل متغيرات الدراسة في كل من الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى المغرب والصادرات والورادات السلعية المغربية، اضافة الى استخدامنا بيانات الناتج المحلي الاجمالي المغربي وسعر الصرف الحقيقي للدرهم المغربي المقيم بالدولار الامريكي في التحليل، لتجنب احتمال اي نتائج زائفة نتيجة اهمال هذين المتغيرين بين العوامل المشتركة، وبناءا على النموذج المستخدم في الدراسة –نموذج (VAR)– فان هذا النوع من النماذج لا يحدد قيودا مسبقا ولا يحدد طبيعة المتغيرات مسبقا هل هي متغيرات مستقلة ام تابعة، اما بيان العلاقة بين تلك المتغيرات فقد اشرنا اليها سابقا في حالة مصر يمكن العودة اليها.

**ثانيا: النموذج القياسي المستخدم في الدراسة**

لدراسة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية سيتم اعتماد نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، حيث يتم في هذا الاسلوب التعبير عن كل متغير من متغيرات النموذج كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة وبقيم المتغيرات الاخرى في النموذج ايضا في الفتراة السابقة، كما لا يحدد في هذا النموذج طبيعة المتغيرات مسبقا هل هي متغيرات مستقلة ام تابعة، لذلك ستقوم هذه الدراسة

بتقدير هذا النموذج واستخدام نتائج هذا الاختبار لتحليل مكونات التباين بين المتغيرات، كما سنعتمد على اختبار غراجير للسببية في تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات.

وبما ان ندرس العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات من جهة والعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات من جهة أخرى، فان معادلات الانحدار لنموذج (VAR) ستكون كالتالي:

**1**- معادلة الانحدار لنموذج (VAR) المتعلقة بالصادرات

$$X_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1,i} X_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{2,i} IDE_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{3,i} GDP_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{4,i} CHA_{t-1} + \varepsilon_{2t}$$

**2**- معادلة الانحدار لنموذج (VAR) المتعلقة بالواردات

$$M_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1,i} M_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{2,i} IDE_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{3,i} GDP_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{4,i} CHA_{t-1} + \varepsilon_{2t}$$

**حيث:**

**IDE:** يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل او المتدفق الى المغرب مقيم بالمليون دولار.

**X:** تمثل الصادرات من السلع والتي تعبر عن قيم السلع المباعة من المقيمين في البلد المحلي الى غير المقيمين مقيمة بالمليون دولار.

**M:** الواردات عبارة عن السلع المنتجة خارج الاقتصاد المغربي مقيمة بالمليون دولار.

**GDP:** يمثل الناتج المحلي الاجمالي وهو قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا في المغرب خلال فترة زمنية معينة مقيم بالمليون دولار.

**CHA:** سعر الصرف الحقيقي للدرهم المغربي مقيم بالدولار

اما بالنسبة الى $t$ فتشير الى الفترات الزمنية، بينما $P$ فتمثل عدد درجات التأخر في النموذج التي يمكن تحديدها باستخدام معيار AKaiKe (AIC ) ، في حين تشير $\alpha, \beta, \gamma, \delta$ الى معلمات النموذج وهي عبارة عن ثوابت، اما $\varepsilon_{it}$ فهي عبارة عن حدود الاخطاء العشوائية.

**ثالثا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج**

يتم اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر Augmented Dicky (ADF) Fuller على اساس المستوى وعلى اساس الفرق الأول، وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 10 ، كانت نتائج هذا الاختبار لجميع البيانات كما يبينها الجدول التالي:

**الجدول رقم (4-21):** نتائج اختبار (ADF) لجذور الوحدة لمتغيرات الدراسة (حالة المغرب)

| استقرارية السلاسل الأصلية | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| X | M | IDE | GDP | CHAR | | |
| 0.7520 | -0.5825 | -0.3856 | -0.0716 | -1.4548 | t-Statistic | ثابت فقط |
| **0.9907** | **0.8577** | **0.8968** | **0.9424** | **0.5393** | **Prob** | |
| -2.7250 | -2.0763 | -6.4347 | -1.6975 | -2.0174 | t-Statistic | ثابت وقاطع |
| **0.2357** | **0.5333** | **0.0001** | **0.7221** | **0.5640** | **Prob.** | |
| 2.8641 | 0.8591 | 7.1656 | 2.4038 | 0.1708 | t-Statistic | ثابت واتجاه عام وقاطع |
| **0.9980** | **0.8894** | **0.0001** | **0.9945** | **0.7272** | **Prob.** | |
| **استقرارية سلاسل الفروق الأولى** | | | | | | |
| d(X) | d(M) | IDE | d(GDP) | d(CHAR) | | |
| -5.4029 | -4.3593 | | -3.5620 | -4.0086 | t-Statistic | ثابت فقط |
| **0.0002** | **0.0024** | | **0.0148** | **0.0054** | **Prob.** | |
| -5.6091 | -4.1700 | | -3.3907 | -4.5587 | t-Statistic | ثابت وقاطع |
| **0.0008** | **0.0161** | | **0.0763** | **0.0070** | **Prob.** | |
| -5.6149 | -4.0549 | | -2.9831 | -4.0963 | t-Statistic | ثابت واتجاه عام وقاطع |
| **0.0000** | **0.0003** | | **0.0046** | **0.0002** | **Prob.** | |

**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر مستقرة عند المستوى نظرا لأن لديها دلالة احصائية عند مستوى احتمال 5%، ومن ثم نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر أحادي، اما بالنسبة لسلاسل كل من الناتج المحلي الاجمالي، سعر الصرف الحقيقي، الصادرات، الواردات غير مستقرة عند المستوى نظرا لأن ليس لديهم دلالة احصائية عند مستوى احتمال 5%، ولجعل السلاسل الأصلية مستقرة يتطلب الامر المرور الى الفروقات الأولى لاستقرار السلاسل، حيث وبملاحظة الجدول أعلاه نجد أن سلاسل باقي المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول نظرا لأن لديها دلالة احصائية عند مستوى احتمال 5%، ومن ثم نرفض فرضية العدم، وعليه نستنتج ان المتغيرات المستخدمة في التحليل تتسم بالسكون.

**رابعا: اختبار درجات الابطاء الزمني**

قبل تقدير معادلات نموذج (VAR) وإجراء اختبار السببية بين المتغيرات ينبغي تحديد عدد درجات التأخر لهذا النموذج، ويتم تحديد درجات التأخر بالاعتماد على معيار AKaiKe (AIC) المعروف بدقته، حيث تحدد درجة التأخر $p$ التي تحقق اقل قيمة حسب هذا المعيار.

بالنسبة لعدد درجات التأخر في نموذج (VAR) المتعلقة بالسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الصادرات والاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف الحقيقي كانت كما يبينها الجدول التالي:

**الجدول رقم (4-22):** درجة التأخر في السلاسل الزمنية للمتغيرات (GDP).(CHAR).(IDE) .(X) حالة المغرب

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: D(CHAR) D(GDP) IDE D(X)
Exogenous variables: C
Sample: 1990 2015
Included observations: 22

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | -645.4311 | NA* | 5.14e+20 | 59.03919 | 59.23756* | 59.08592 |
| 1 | -630.5923 | 22.93263 | 5.89e+20 | 59.14476 | 60.13661 | 59.37841 |
| 2 | -587.2970 | 21.97305 | 4.14e+20* | 58.11791* | 60.69674 | 58.72541* |

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول ان اقل قيمة حسب معيار( AKaiKe (AIC تصاحب التأخر رقم 2 مما يعني ان عدد درجات التأخر $p$ هي 2.

اما بالنسبة لعدد درجات التأخر في نموذج (VAR) المتعلقة بالسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الواردات والاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف الحقيقي كانت كما يبينها الجدول التالي:

**الجدول رقم (4-23):** درجة التأخر في السلاسل الزمنية للمتغيرات (GDP).(CHAR).(IDE).(M) حالة المغرب

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: D(CHAR) D(GDP) IDE D(M)
Exogenous variables: C
Sample: 1990 2015
Included observations: 23

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | -685.4593 | NA* | 1.86e+21 | 60.29919 | 61.28658 | 60.54751 |
| 1 | -673.4407 | 18.81176 | 1.28e+21* | 59.95298* | 60.15046* | 60.00265* |
| 2 | -658.3656 | 18.35231 | 2.34e+21 | 60.37961 | 62.15691 | 60.82660 |

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان اقل قيمة حسب معيار( AKaiKe (AIC تصاحب التأخر رقم 1 مما يعني ان عدد درجات التاخر $p$ هي 1.

**خامسا: اختبار جرانجر للسببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية**

سنسعى من خلال هذا الاختبار الى معرفة اتجاه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات من جهة، والاستثمار الاجنبي المباشر والواردات من جهة أخرى، حيث سنعتمد على طريقة جرانجر للسببية Granger Causality والمعتمدة منذ عام 1969 في دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات، ووفقا لهذه الطريقة يتم تحديد اي المتغيرات هو السبب وأيها هو المستجيب، فمثلا اذا كانت $X_t$ تسبب $Y_t$ فان $X_t$ تساعد على التنبؤ بقيمة $Y_t$ اذا كانت قيم معاملات $Y_t$ المتباطئة معنوية إحصائيا، وهذا يعني ان التغيرات التي تحدث في $X_t$ يجب ان تحدث قبل التغيرات التي تحدث في $Y_t$، والعكس اذا كانت $Y_t$ تسبب $X_t$، وتحدث السببية باتجاهين اذا كانت قيمة كل متغير تتحدد وفق قيمه المتباطئة والقيم المتباطئة للمتغير الاخر.

ويكون الاختبار المناسب لدراسة السببية هو اختبار فيشر Fisher ويكون ذلك حسب فرضيتين، فرضية العدم $H_0$ التي تنص على انعدام العلاقة السببية بين المتغيرين، او الفرض البديل $H_1$ الذي ينص على وجود علاقة سببية بينهما.

وبعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات، كانت نتائج العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات من ناحية والاستثمار الاجنبي المباشر والواردات من ناحية اخرى (بالاعتماد على 95% كحد ادنى لاحتمالية وجود علاقة سببية ) كما يبينها الجدولين التاليين:

**الجدول رقم(4-24)** : نتائج اختبار السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات في المغرب

Pairwise Granger Causality Tests
Sample: 1990 2015
Lags: 2

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| D(X) does not Granger Cause IDE | 23 | 0.37879 | 0.6900 |
| IDE does not Granger Cause D(X) | | 0.92429 | 0.4148 |

**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

يتضح من الجدول السابق بالنظر إلى حالة "نمو الصادرات يسبب التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر" تسجل النتائج ان الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر(0.6900) أكبر من مستوى المعنوية عند

مستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم القائلة بأن الصادرات لا تسبب الاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب، اما بالنسبة لحالة "التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب نمو الصادرات" تسجل النتائج ان الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر(0.4148) أكبر من مستوى المعنوية عند مستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم القائلة بأن الاستثمار الاجنبي المباشر لا يسبب الصادرات في المغرب، وعليه يتبين انه لا توجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات في المغرب.

اما بالنسبة للعلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات في المغرب كانت النتائج كمايلي:

**الجدول رقم(4-25):** نتائج اختبار السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات في المغرب

Pairwise Granger Causality Tests
Sample: 1990 2015
Lags: 2

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| D(M) does not Granger Cause IDE | 23 | 0.95008 | 0.4053 |
| IDE does not Granger Cause D(M) | | 0.11770 | 0.8896 |

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

يتضح من الجدول السابق بالنظر إلى حالة "نمو الواردات يسبب التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر" تسجل النتائج ان الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر(0.4053) أكبر من مستوى المعنوية عند مستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم القائلة بأن الواردات لا تسبب الاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب، اما بالنسبة لحالة "التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب نمو الواردات" تسجل النتائج ان الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر(0.8896) أكبر من مستوى المعنوية عند مستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم القائلة بأن الاستثمار الاجنبي المباشر لا يسبب الواردات في المغرب، وعليه يتبين انه لا توجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات في المغرب.

**سادسا: معايرة نموذج** (VAR) **للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات**

لبيان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات فانه سيتم معايرة معادلة الصادرات الناتجة عن نموذج (VAR) مع دراسة تحليل مكونات التباين لها. وقبل وضع المعادلة وتحليلها سنحاول التأكد من صحة النموذج اولا ومدى استقراره كمايلي:

يبين الشكل رقم (4-5) ان نموذج (VAR) المقدر يحقق شروط الاستقرارية اذ ان جميع المعاملات اصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع دائرة داخل دائرة واحدة، مما يعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء او عدم ثبات التباين، والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم (4-5):** جذور الانحدار الذاتي AR لمعادلة الصادرات (حالة المغرب)

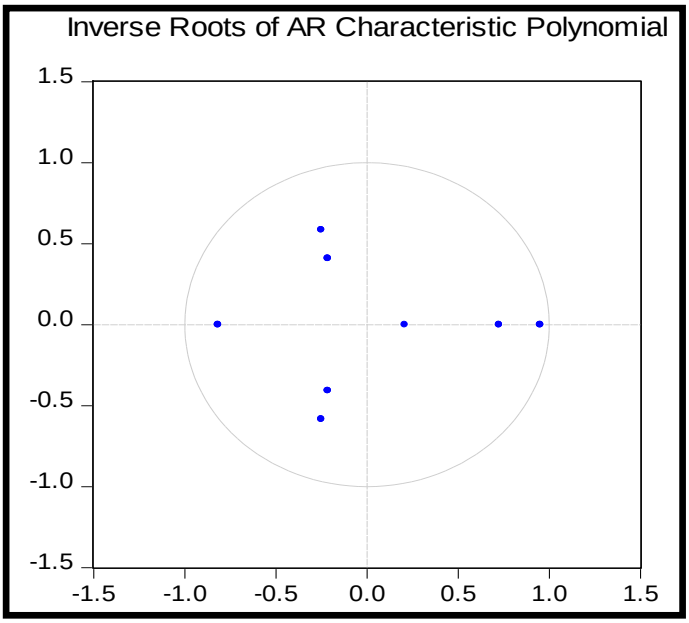


**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

### 1- المعادلة الخاصة بالصادرات

باستخدام برنامج Eviews 10 كانت النتائج المتحصل عليها لمعادلة الصادرات كمايلي:

D(X) = - 234.06708676*D(CHAR(-1)) - 42.6679970064*D(CHAR(-2)) + 0.114454965871*D(GDP(-1)) - 0.0646328655617*D(GDP(-2)) + 0.0521832120309*IDE(-1) + 0.304521520239*IDE(-2) - 0.756898870505*D(X(-1)) - 0.443893106247*D(X(-2)) + 1087.57023187

R-squared = 0.67 F-statistic = 11.02480 F- Table = 2.81 N = 23

من الناحية الاحصائية نلاحظ من خلال معامل التحديد أن 67% من التغيرات في الصادرات تم تفسيرها بالمتغيرات الداخلة في النموذج، كما نجد ان قيمة فيشر المحسوبة اكبر من القيمة المجدولة، الامر الذي يدل على ان المعلمات معنوية وهذا بصفة مجمعة.

نلاحظ ان هناك علاقة موجبة بين ابطاء الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات، بمعنى ان الزيادة في الاستثمار الاجنبي المباشر تؤدي الى الزيادة في الصادرات، حيث جاء تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الصادرات في فترتي الابطاء الاولى والثانية، وهذا يشير الى الدور الذي يلعبه الاستثمار

الاجنبي المباشر في زيادة صادرات السلعية للمغرب، خاصة في الاونة الاخيرة من خلال زيادة صادرات بعض الصناعات الجديد مثل صناعة السيارات وغيرها، وهذا من خلال ما يساهم به الاستثمار الاجنبي المباشر في تحسين من المحتوى التكنولوجي وكذا المساعدة في البحث عن اسواق جديدة في الخارج، اما بالنسبة للعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والصادرات فهي تبدي علاقة عكسية سواء في التأخر الاول او الثاني، حيث ان انخفاض في سعر الصرف الحقيقي يؤدي الى زيادة في الصادرات، في حين ان العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والصادرات فهي تبدي علاقة موجبة في التأخر الاول وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، بينما كانت سالبة في التأخر الثاني، اما العلاقة بين الصادرات وقيمتها السابقة فقد جاءت موجبة، وهذا يشير الى ان قرار الشركات العاملة في مجال التصدير سواء المحلية او الاجنبية تبني على الخبرات السابقة.

## 2- تحليل مكونات التباين لنموذج الصادرات

يستخدم تحليل مكونات التباين من اجل التعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير والعائد الى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار العائد الى خطأ التنبؤ في التغيرات الأخرى، والجدول التالي يبين نتائج مكونات التباين لنموذج الصادرات في المغرب.

**الجدول رقم (4-26):** تحليل مكونات التباين لنموذج الصادرات (X) في المغرب

| Period | S.E. | D(CHAR) | D(GDP) | IDE | D(X) |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 2156.825 | 0.641499 | 41.58685 | 3.396412 | 54.37523 |
| 2 | 2535.031 | 2.096408 | 32.40307 | 3.590033 | 61.91049 |
| 3 | 2606.047 | 2.225181 | 35.67197 | 3.401213 | 58.70163 |
| 4 | 2712.007 | 2.550817 | 36.88969 | 3.387505 | 57.17199 |
| 5 | 2724.715 | 2.527682 | 36.54760 | 3.389546 | 57.53517 |
| 6 | 2741.712 | 2.752277 | 36.90565 | 3.392232 | 56.94985 |
| 7 | 2748.636 | 2.813160 | 36.91675 | 3.384449 | 56.88564 |
| 8 | 2750.271 | 2.861812 | 36.88657 | 3.397512 | 56.85411 |
| 9 | 2752.154 | 2.887507 | 36.91785 | 3.396571 | 56.79807 |
| 10 | 2753.752 | 2.965813 | 36.87696 | 3.416447 | 56.74078 |

**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال تحليل مكونات التباين للصادرات نجد ان معظم التقلبات الظرفية التي تشهدها الصادرات ناتجة بالأساس عن الصدمات الذاتية للمتغير نفسه، حيث بلغت نسبته 54% في الفترة الأولى، لترتفع بعدها هذه النسبة الى 61% في الفترة الثانية، غير انها انخفضت الى 56% في الفترة العاشرة، اما تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على تباين الصادرات فيظهر انه ضعيف حيث بلغت نسبته 3% خلال كل الفترات العشرة، وهذا يشير على انه بالرغم من الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في تطوير

بعض الصناعات التصديرية الجديدة إلا نه يبقى غير كافي، وهذا نظرا للمشاكل التي لا يزال يواجهها قطاع التصدير في المغرب مثل جودة المنتجات، البنى التحتية والخدمات اللوجستية المرتبطة بالتجارة، ارتفاع تكاليف عوامل الانتاج وغيرها، اما تأثير الناتج المحلي الاجمالي فيظهر اهمية هذا المتغير في تفسير تباين الصادرات، حيث بلغت نسبته 41% في الفترة الأولى، غير انها انخفضت الى 36% في الفترة العاشرة، يشير هذا الى الدور الذي يلعبه بعض القطاعات الاستخراجية والقطاع الفلاحي في التأثير على الصادرات الاجمالية في المغرب، اما تأثير سعر الصرف الحقيقي على تباين الصادرات فقد جاء ضعيف ولم يتجاوز عتبة 2.96% والتي كانت في الفترة العاشرة.

**سابعا: معايرة نموذج** (VAR) **للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات**

لبيان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات فانه سيتم معايرة معادلة الواردات الناتجة عن نموذج (VAR) مع دراسة تحليل مكونات التباين لها. وقبل وضع المعادلة وتحليلها سنحاول التأكد من صحة النموذج اولا ومدى استقراره كمايلي:

يبين الشكل رقم (4-6) ان نموذج (VAR) المقدر يحقق شروط الاستقرارية اذ ان جميع المعاملات اصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع دائرة داخل دائرة واحدة، مما يعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء او عدم ثبات التباين، والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم (4-6):** جذور الانحدار الذاتي AR لمعادلة الواردات (حالة المغرب)

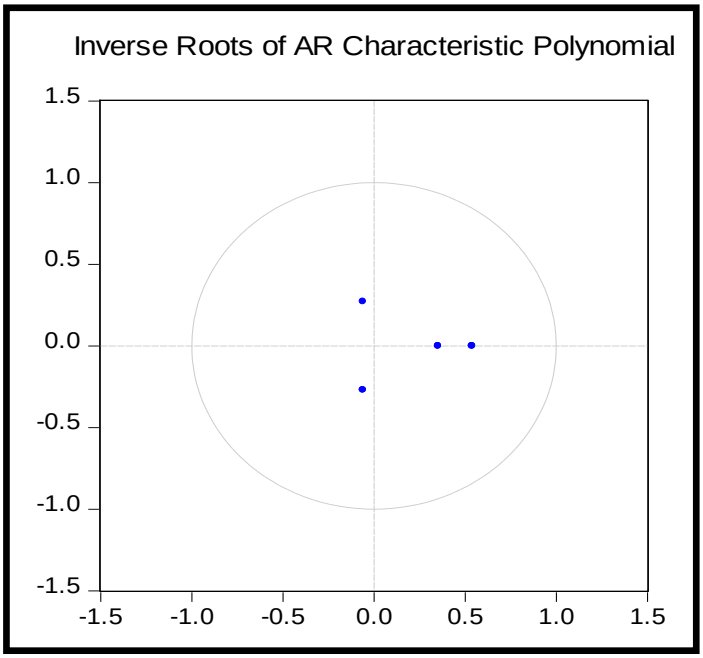


**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

**1- المعادلة الخاصة بالواردات**

باستخدام برنامج Eviews 10 كانت النتائج المتحصل عليها لمعادلة الواردات كمايلي:

D(M) = - 927.66017501*D(CHAR(-1)) + 0.221219869391*D(GDP(-1)) - 1.07948945526*IDE(-1) - 0.270987175598*D(M(-1)) + 2815.66248164

R-squared = 0.65 F-statistic = 12.74105 F- Table = 2.93 N = 23

من الناحية الاحصائية نلاحظ من خلال معامل التحديد أن 65% من التغيرات في الواردات تم تفسيرها بالمتغيرات الداخلة في النموذج، كما نجد ان قيمة فيشر المحسوبة اكبر من القيمة المجدولة، الامر الذي يدل على ان المعلمات معنوية وهذا بصفة مجمعة.

نلاحظ ان هناك علاقة عكسية بين ابطاء الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات، حيث جاءت معلمة الاستثمار الاجنبي المباشر سالبة ، وهذا يشير الى ان جزء من الاستثمارات الاجنبية المباشرة كان لها دور في احلال جزء من الواردات، حيث لاحظنا في التحليلات السابقة ان حصة الموارد النهائية الاستهلاكية قد انخفضت بنسبة 4%، كما ان حصة المواد النهائية للتجهيز الصناعي لم ترتفع بقدر كبير خلال الفترة (2008-2015) مقارنة بالفترة (2000-2007) والتي في الغالب ان الشركات الاجنبية تزيد من استيرادها لتلك السلع نظرا لعدم توفرها في السوق الداخلي، اما بالنسبة للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والواردات فقد جاءت موجبة، حيث ان ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي قد يسمح بمزيد من الطلب على عوامل الانتاج والسلع الرأسمالية الضرورية لعملية الانتاج من الخارج، كما ان ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي يزيد من الدخل الامر الذي يقود الى مزيد من الطلب عل السلع المستوردة، اما بالنسبة للعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والواردات فقد جاءت سالبة، بمعنى ان انخفاض في سعر الصرف الحقيقي ادى الى زيادة في الواردات، في حين ان العلاقة بين الواردات وقيمتها السابقة فهي سالبة.

**2- اختبار مكونات التباين لنموذج الواردات**

يستخدم تحليل مكونات التباين من اجل التعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير والعائد الى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار العائد الى خطأ التنبؤ في التغيرات الأخرى، والجدول التالي يبين نتائج مكونات التباين لنموذج الواردات في المغرب.

**الجدول رقم (4-27):** تحليل مكونات التباين لنموذج الواردات (M) في المغرب

| Period | S.E. | D(CHAR) | D(GDP) | IDE | D(M) |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 4370.247 | 2.333570 | 55.72304 | 0.191996 | 41.75139 |
| 2 | 4662.043 | 8.656064 | 49.13355 | 2.827671 | 39.38271 |
| 3 | 4731.802 | 8.427813 | 47.91374 | 3.740080 | 39.91836 |
| 4 | 4742.352 | 8.562389 | 47.72327 | 3.947375 | 39.76697 |
| 5 | 4745.236 | 8.591175 | 47.66703 | 4.017104 | 39.72469 |
| 6 | 4746.381 | 8.604016 | 47.64568 | 4.039820 | 39.71048 |
| 7 | 4746.760 | 8.609963 | 47.63867 | 4.046315 | 39.70505 |
| 8 | 4746.875 | 8.611861 | 47.63663 | 4.048200 | 39.70331 |
| 9 | 4746.910 | 8.612435 | 47.63603 | 4.048758 | 39.70278 |
| 10 | 4746.921 | 8.612614 | 47.63585 | 4.048921 | 39.70261 |

**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال تحليل مكونات التباين للواردات على اهمية متغير الناتج المحلي الاجمالي في تفسير تباين الواردات، حيث مثلت نسبته 55% في الفترة الأولى، غير انها انخفضت الى 47% في الفترة الثانية، لتحافظ بعدها على نفس النسبة لبقية الفترات اللاحقة الأخرى، ويشير هذا الى مدى اعتماد السوق الداخلي على الواردات من السلع الأجنبية، وهذا بسبب الدينامية المتنامية للاقتصاد المغربي التي عرفها بعد الالفية الثانية، اما تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الواردات فيظهر ان نسبته كانت ضئيلة جدا في الفترة الأولى، حيث بلغت 0.19% لترتفع بعدها الى 4.01% في الفترة الخامسة، لتستمر هذه النسبة بالثبات حتى الفترة العاشرة، ويشير هذا الى دور متنامي للاستثمار الاجنبي المباشر في تأثيره على الواردات لكنه لا يزال ضعيف، اما تأثير سعر الصرف الحقيقي على تباين الواردات فقد بلغت نسبته 8% لكل الفترات العشرة تقريبا، بينما ترجع التفسيرات الاخرى لتباين الواردات للمتغير نفسه، وقد بلغت 41.75% في الفترة الأولى، لتنخفض بعدها الى 39% في الفترة الثانية، وتحافظ على نفس النسبة لبقية الفترات اللاحقة الاخرى.

وفي الاخير يمكن ان نلخص النتائج السابقة، من خلال اجراء اختبار السببية لجرانجر لتحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات في المغرب، تبين انه لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات في كلا الاتجاهين، اما التقدير القياسي لدالة الصادرات عن طريق نموذج (VAR) فقد تبين ان هناك علاقة موجبة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات.

كما اتضح ايضا من خلال اجراء اختبار السببية لجرانجر لتحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات في المغرب، انه لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر

والواردات في كلا الاتجاهين، ومن خلال التقدير القياسي لدالة الواردات عن طريق نموذج (VAR) تبين ان هناك علاقة سالبة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات.

**المبحث الثالث: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في الجزائر**

تعتبر الجزائر من بين البلدان حديثة العهد بالانفتاح التجاري، فبعد الاستقلال عام 1962 وعلى غرار العديد من الدول النامية انتهجت الخيار الاشتراكي الذي كان ينظر اليه على انه النظام الاقتصادي الكفيل بتحقيق التنمية السريعة والعدالة والرفاهية لجميع افراد المجتمع، وقد تم في ظل هذا النهج فرض الرقابة الادارية على التجارة الدولية، من خلال احتكار الدولة لها الى غاية الثمانينات من القرن الماضي، ولكن التداعيات الخطيرة للصدمة البترولية المعاكسة لعام 1986 على الاقتصاد الجزائري ولاسيما الانخفاض الكبير في المداخيل النفطية والعجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، دفع بالسلطات الى اعادة النظر في نهجها الاقتصادي المتبع من خلال خيار التحول نحو اقتصاد السوق والدخول في اصلاحات اقتصادية شاملة مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، كان من بين جوانبها تخلي الدولة عن احتكارها للتجارة الدولية وتبني سياسة تحررية، تتلاءم والتوجه الانفتاحي الجديد الذي تبنته الجزائر.

كما كان لاملاءات هذه المؤسسات المالية الدولية وتحت ضغط المديونية الخارجية ومن اجل معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد الجزائري وإيجاد مصادر دخل بديلة للصادرات من المحروقات، اضطرت الجزائر الى الانفتاح على راس المال الاجنبي بشكله المباشر لمواجهة عبء وتكاليف المديونية والمساهمة في تحسين اداء الاقتصاد الوطني والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، حيث عملت من اجل تحقيق هذا الهدف على تحسين مكونات بيئتها الاستثمارية بأبعادها المتعددة املا في تشجيع وتحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر اليها.

فهل كانت هذه الاصلاحات الاقتصادية دور في تحسين بيئتها الاستثمارية وانعكاس على رفع قدرتها التنافسية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إليها، وهل كانت لهذه الاستثمارات الاجنبية دور في تطوير تجارتها الدولية.

من هذا المنطلق سنسعى في هذا المبحث الى تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وتطور تجارتها الدولية، مع تحديد طبيعة العلاقة بينهما.

## المطلب الأول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

لقد بذلت الجزائر العديد من الجهود من خلال الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها منذ مطلع التسعينات وذلك بغية تكريس مبدأ الانفتاح الاقتصادي والتجاري على الخارج وتهيئة بيئة الأعمال بهدف تحسين جاذبية الموقع الجزائري لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، وقد تجلى ذلك من خلال فتح المجال للخوصصة والشراكة الاجنبية وفتح رؤوس الأموال للمؤسسات العمومية وإصدار العديد من القوانين والنصوص، وتوسيع الحوافز والامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب، رغبة في زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر اليها.

### أولا: تطور الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر

سنتطرق في هذا الجزء الى تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، وتطور عدد المشروعات المستثمرة الواردة من الاستثمار، وأهم الدول المصدرة له، وما أهم القطاعات التي تتوزع عليها مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر.

### 1- تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

لقد عرفت تطورات تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال هذه الفترة تذبذبات نتيجة الضروف والأوضاع التي مر بها الاقتصاد الجزائري، فنلاحظ من خلال الجدول رقم (4-28) أن الفترة الممتدة من سنة 1990 الى سنة 1994 أن حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة كانت ضئيلة جدا ومعدومة وهذا بسبب الأوضاع الامنية المتدهورة جدا خلال هذه الفترة، بحيث هزت من ثقة المستثمر الاجنبي وزادت من معدل الخطر السياسي، إلا أنه بعد هذه الفترة عرفت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر تطورا معتبرا حيث سجل في سنة 1996 تدفق يقدر بـ 270 مليون دولار لتستمر بعدها هذه الزيادة لتصل سنة 2000 الى 438 مليون دولار، ولعل من أسباب هذا التطور المستمر لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر يرجع الى الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة كالتشريع الخاص بقرار خوصصة المؤسسات العمومية سنة 1995 وقبلها قانون الاستثمار لسنة 1995 والتي بدأت الاستثمارات الاجنبية المباشرة تعرف نمو على إثره، والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم (4-28):** تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر للفترة (1990-2015)

الوحدة (مليون دولار)

| السنوات | الاستثمار الاجنبي المباشر | السنوات | الاستثمار الاجنبي المباشر |
|---|---|---|---|
| 1990 | 0.33 | 2003 | 634 |
| 1991 | 12 | 2004 | 882 |
| 1992 | 30 | 2005 | 1081 |
| 1993 | 0.00 | 2006 | 1795 |
| 1994 | 0.00 | 2007 | 1662 |
| 1995 | 0.00 | 2008 | 2594 |
| 1996 | 270 | 2009 | 2746 |
| 1997 | 260 | 2010 | 2301 |
| 1998 | 501 | 2011 | 2580 |
| 1999 | 507 | 2012 | 1499 |
| 2000 | 438 | 2013 | 1693 |
| 2001 | 1196 | 2014 | 1507 |
| 2002 | 1065 | 2015 | 587- |

**المصدر**: الانكتاد: تقرير الاستثمار العالمي،( 2002-2004-2007-2012-2016)

- https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=DZ . data (1990-...1995)

أيضا ما يلاحظ من خلال الجدول أن حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة منذ سنة 2001 بدأت تعرف تطورا معتبرا وانتعاشا ملحوظا، حيث بلغت أعلى قيمة لها عام 2009 بقيمة 2746 مليون دولار، ويرجع هذا الانتعاش خلال هذه الفترة الى تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية وكذلك الاصلاحات التي قامت بها الدولة في هذا المجال من خلال التحفيزات والضمانات التي أقرتها عبر مختلف القوانين المنظمة للاستثمار الاجنبي المباشر، كما ساعد انشاء هيئات مختلفة باستقبال وتوجيه المستثمرين الاجانب والمحليين كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على تشجيع استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر، إلا أنه في سنة 2012 عرفت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر تراجعا على غرار باقي دول المنطقة العربية إجمالا، وذلك بالنظر الى الأحداث السياسية الصعبة التي عرفتها هذه الدول مما زاد من قلق المستثمرين الأجانب، حيث بلغت قيمتها خلال تلك السنة 1499 مليون دولار، كما عرف عام 2015 استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587 مليون دولار، جراء تصفية بعض عمليات الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث مثلت نحو 18% من اجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية خلال هذا العام[1].

[1] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، ص 118.

يظهر تحليل تدفقات الاستثمارات الاجنبية الوارد الى الجزائر مقارنة مع كل من مصر والمغرب، ان هناك تدني في حجم الاستثمارات الواردة الى تلك الدول، مقارنة بالتدفقات الواردة الى بعض بلدان العالم النامية الاخرة، وهذا بالرغم من ارتفاعها في السنوات الأخيرة، وقد تميزت تلك التدفقات الى الدول الثلاث بالتذبذب والتقلبات نتيجة ارتباطها بالتطورات الدولية ( الازمات الاقتصادية ) والأوضاع المحلية ( طبيعة مناخ الاستثمار )، غير ان هذه التدفقات كانت اقل استقطابا الى الجزائر مقارنة بمصر والمغرب.

**2- تطور مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر وأهم الدول المصدرة لها:**

استطاعت الجزائر استقطاب العديد من مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (2003-2015)، حيث بلغ عددها 381 مشروعا استثماريا يتم تنفيذها من قبل 315 شركة عربية وأجنبية، وتمثل تكلفتها الاجمالية نحو 60 مليار دولار وتوظف نحو 92 ألف عامل[1]، ويرجع سبب ذلك التطور الى طبيعة القوانين والتشريعات الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية والتي تضمنت عدة مزايا وتسهيلات استثمارية شملت مزايا جمركية وضريبية وتبسيط للإجراءات الإدارية، اضافة الى عديد الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها مع عديد الهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة بالاستثمار حتى توفر جملة من الضمانات للمستثمر الأجنبي، إلا أنه بالرغم من استقطاب الجزائر الى العديد من المشاريع الاستثمارية، إلا انها لم ترقى الى تطلعات وآمال السلطات العمومية الجزائرية فيما يخص نظرتها في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم (4-29):** تطور مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة ( 2003-2015)

| العام | عدد المشروعات | التكلفة (مليون دولار) | عدد الوظائف | عدد الشركات |
|---|---|---|---|---|
| 2003 | 23 | 5,046.3 | 4,732 | 22 |
| 2004 | 19 | 857.2 | 3,332 | 19 |
| 2005 | 45 | 10,545.3 | 11,049 | 43 |
| 2006 | 50 | 9,686.6 | 9,491 | 45 |
| 2007 | 29 | 4,070.1 | 5,711 | 28 |
| 2008 | 75 | 16,408.2 | 27,305 | 66 |
| 2009 | 32 | 2,605.1 | 5,872 | 28 |
| 2010 | 21 | 1,367.4 | 3,797 | 17 |
| 2011 | 27 | 1,431.6 | 2,565 | 24 |
| 2012 | 18 | 2,376.8 | 4,951 | 17 |
| 2013 | 16 | 4,284.6 | 7,298 | 12 |
| 2014 | 13 | 535.5 | 2,130 | 13 |
| 2015 | 13 | 749.4 | 3,758 | 13 |
| الاجمالي | 381 | 59,964 | 91,993 | 315 |

**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، ص119.

[1] - نفس المرجع، ص 118.

أما ما يتعلق بأهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات فتحتل الامارات الصدارة بتكلفة استثمارية بلغت 15.2 مليار دولار لتليها كل من اسبانيا وفرنسا بتكلفة استثمارية بلغت 7.8و 5.9 مليار دولار على التوالي، وقد بلغت حصة الدول الثلاث نحو 43% من اجمالي التكلفة الاستثمارية للمشروعات، والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم (4-30):** أهم عشرة دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة جانفي 2003 وماي 2015

| الترتيب | الدول المصدرة | التكلفة(بالمليون دولار) | عدد الشركات | عدد المشروعات | عدد الوظائف |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الامارات | 15280 | 25 | 26 | 11651 |
| 2 | اسبانيا | 7860 | 20 | 24 | 6702 |
| 3 | فرنسا | 5950 | 62 | 81 | 10011 |
| 4 | فيتنام | 4743 | 2 | 2 | 1999 |
| 5 | سويسرا | 4538 | 7 | 12 | 5874 |
| 6 | مصر | 4178 | 9 | 11 | 7350 |
| 7 | المملكة المتحدة | 3738 | 18 | 24 | 2033 |
| 8 | الولايات المتحدة | 3303 | 31 | 34 | 3210 |
| 9 | الصين | 2658 | 12 | 12 | 9566 |
| 10 | لوكسمبورغ | 2447 | 1 | 3 | 4349 |
| باقي الدول | | 13945 | 119 | 146 | 30498 |
| الاجمالي | | 68040 | 306 | 375 | 93153 |

**المصدر**: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، ص 119.

أما ما يتعلق بعدد المشروعات المنجزة فتحتل البلدان الاوربية الصدارة بـ 144 مشروع استثماري بتكلفة استثمارية بلغت 24.5 مليار دولار، واغلبها متمركزة في قطاع المحروقات، وتحتل فيها فرنسا المرتبة الأولى بـ 81 مشروع استثماري و بـ 62 شركة متواجدة في الجزائر، ويفسر هذا التواجد للبلدان الأوربية لعوامل جغرافية وتاريخية، أما عن تواجد البلدان العربية في الجزائر كدول مستثمرة فيمكن تفسيره للتسهيلات التي قدمتها الجزائر للمستثمرين العرب في الولوج الى السوق الوطنية بحكم الاتفاقيات المشتركة بينهما.

يبين التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى كل من الجزائر ومصر والمغرب، ان هناك تشابه بين الجزائر والمغرب فيما يتعلق باهم الدول المستثمرة، حيث نجد فرنسا والامارات واسبانيا اهم الدول المصدرة للاستثمارات للدولتين، وهذا يرجع الى اعتبارات جغرافية وتاريخية، بينما في مصر تحتل كل من الامارات وقطر واليونان والمملكة المتحدة اهم الدول المستثمرة داخلها.

### 3- التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر.

حسب التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر، فقد أخذ قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي الحجم الأكبر من حصة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر بتكلفة استثمارية بلغت 19.1 مليار دولار، وهذا باعتباره القطاع الأهم جذبا لهذه الاستثمارات، وقد تحصل هذا القطاع على نسبة تقدر بـ 28.1% من مجموع حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة المسجلة بالجزائر لغاية ماي 2015 بمجموع 28 مشروع استثماري اجنبي مباشر، ثم يليه قطاع المعادن بتكلفة استثمارية بلغت 14.3 مليار دولار، وبنسبة تقدر بـ 21% من مجموع حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة، كما يحتل هذا القطاع الصدارة من حيث توفير مناصب الشغل، حيث يوفر ما عدده 16486 وظيفة عمل، ليحتل بعدها قطاع العقارات المرتبة الثالثة بتكلفة استثمارية تقدر بـ 13.3 مليار دولار، وبنسبة تقدر بـ 19.6% من مجموع حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر، والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم (4-31):** التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (جانفي 2003 وماي 2015)

| الترتيب | نوع القطاع | التكلفة(مليون دولار) | عدد الشركات | عدد المشروعات | عدد الوظائف | %من الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الفحم والنفط والغاز الطبيعي | 19130 | 22 | 28 | 6489 | 28.1 |
| 2 | المعادن | 14371 | 17 | 21 | 16486 | 21.1 |
| 3 | العقارات | 13343 | 14 | 19 | 14199 | 19.6 |
| 4 | المواد الكمياوية | 7294 | 12 | 14 | 3863 | 10.7 |
| 5 | الفنادق والسياحة | 2678 | 8 | 12 | 5826 | 3.9 |
| 6 | البناء ومواد البناء | 2238 | 9 | 14 | 3726 | 3.3 |
| 7 | خدمات الاعمال | 1599 | 39 | 39 | 1814 | 2.3 |
| 8 | صناعة المعدات الاساسية للسيارات | 1252 | 20 | 28 | 14728 | 1.8 |
| 9 | المنسوجات | 997 | 9 | 9 | 3678 | 1.5 |
| 10 | التخزين | 858 | 2 | 3 | 1786 | 1.3 |
| أخرى | | 4282 | 159 | 188 | 20558 | 6.3 |
| الاجمالي | | 68040 | 306 | 375 | 93153 | |

**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، ص 119.

كما يظهر من الجدول ايضا ان باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى ( الزراعة، السياحة، الصناعات التحويلية)، لم تلقى اهتمام كبير من قبل المستثمر الأجنبي، وقد جاءت نسبها من الاستثمار الاجنبي المباشر ضعيفة ومتواضعة، وهذا بالرغم ما تدعيه الحكومة من جهود تبذلها من اجل ترقية تلك

القطاعات، والتي تعتبر قطاعات اقتصادية حيوية تمتلك فيها الجزائر امكانيات هائلة يمكن ان تكون بديلا لقطاع المحروقات.

يظهر التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر وبالمقارنة مع كل من مصر والمغرب ان الحجم الاكبر من الاستثمارات الاجنبية للدول الثلاث تتركز في قطاعات اقتصادية محددة اهمها قطاع النفط والعقارات اضافة الى المعادن بالنسبة للجزائر، إلا ان المغرب استطاع ان ينجح في السنوات الاخيرة في توجيه هذه الاستثمارات الى قطاعات استراتيجية مهمة ( قطاع الطاقات المتجددة، صناعة المعدات الاساسية للسيارات...) والتي اصبحت تلقى اهتمام ودعم من طرف المغرب بالنظر لإمكاناتها الهائلة في تحقيق النمو.

**ثانيا: أهم الاجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار**

يعتبر ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحاور الهامة لتنفيذ السياسات التنموية التي تعتمدها الجزائر، بحيث تتجسد هذه الارادة في تحسين المنظومة الخاصة بالاستثمار وتبسيط اجراءاته من خلال الحوافز الممنوحة بموجب قوانين الاستثمار، كما تقدم ضمانات معتبرة لتدعيم هذه الحوافز وحماية المستثمر الأجنبي، بالإضافة الى تطوير الاطار المؤسسي من أجل التكفل بمختلف جوانب الاستثمار، وقد تمثلت مختلف هذه الاجراءات فيما يلي:

- اصدار المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر، وهو يهدف أساسا إلى: فسح مجال الشراكة بين رأس المال الوطني ورووس الأموال الأجنبية، وتهيئة الضروف الملائمة لتسهيل انتقال رؤوس الأموال، واعطاء ضمانات مطمئنة بمعية حوافز تشجيعية للاستثمار، وإعطاء الأولوية للمشروعات التي من شأنها زيادة موارد البلاد من العملات الصعبة[1].
- اصدار الامر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والذي تضمن مفهوما جديدا للاستثمار على أنه[2]:
  - اقتناء أصول تندرج في اطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو اعادة التأهيل أو اعادة الهيكلة.
  - المساهمة في رأس مال مؤسسة على شكل مساهمات نقدية أو عينية.
  - استعادة النشاطات في اطار خصخصة جزئية أو كلية.

كما منح هذا القانون العديد من الحوافز والامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع وتطوير حجم الاستثمار.

[1] - محمد بركة، تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة ، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر3، 2014/2013، ص 76.

[2] - الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، المادة 2 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001، ص 5.

- اصدار الامر رقم06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006[1] ، وقد جاء لتعزيز مناخ الاستثمار وجعله أكثر جاذبية بإعطاء أكثر حوافز للمستثمرين الاجانب وإقرار الضمانات.
- من أجل تدعيم المجال القانوني للاستثمار تم انشاء هيئات مكلفة بمتابعة وترقية الاستثمار وتتمثل فيما يلي:
  - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث تتولى مهمة ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار، وتسهيل اجراءات انجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد.
  - المجلس الوطني للاستثمار وهو تحت رئاسة الحكومة الذي يكلف برسم استراتيجية تطوير الاستثمار.
  - صندوق لدعم الاستثمار من أجل تمويل أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمارات الى جانب المزايا الممنوحة للاستثمارات.
  - الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، وتتمثل مهامها في تهيئة الأراضي المخصصة لإنشاء المناطق الصناعية، مناطق النشاطات وكل الفضاءات المخصصة للنشاط الاقتصادي، مهمة الوساطة لفائدة كل المالكين، مهمة تسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الاقتصادية[2].
- قامت الجزائر بالتوقيع على عدة اتفاقيات على المستوى الدولي والإقليمي، منها متعددة الأطراف وأخرى ثنائية، والتي لها صلة بالاستثمار حتى توفر جملة من الضمانات للمستثمر الأجنبي أهمها:
  - الانضمام للوكالة الدولية لضمان الاستثمار بمقتضى الأمر رقم (95-05) المؤرخ في 21 جانفي 1995[3].
  - دخول الجزائر في الاتفاقية الدولية الخاصة بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بموجب الامر رقم (95-04) المؤرخ في 21 جانفي 1995[4].
- الانضمام الى الاتفاقية المغاربية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي.
- الانضمام الى الاتفاقية العربية لضمان الاستثمار.
- ابرام العديد من الاتفاقيات الثنائية لا سيما مع أهم البلدان المصدرة للاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر وذلك بهدف تشجيع استقطاب مستمثري هذه البلدان ومنحهم ضمانات كافية لذلك.

[1] - الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، الأمر رقم (06-08) المؤرخ في 15 جويلية 2006، العدد 47، الصادرة في 19 جويلية 2006، ص 18.

[2] - الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، http://www.aniref.dz/index.php/ar/

[3] - كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين وتركيا ومصر والجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر3، 2013/2012، ص 291.

[4] - نفس المرجع، ص 291.

**ثالثا: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.**

على الرغم من الاصلاحات الاقتصادية التي اجريت للاقتصاد الوطني وكل المجهودات التي تبذل لتهيئة وترقية مناخ الاستثمار، وبعض النتائج المحققة، إلا أن هناك العديد من العوائق التي تفسد بيئة الأعمال، وتقف عائق امام تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر نحو الجزائر، وهذه العوائق تتمثل فيمايلي:

**1- المعوقات الاقتصادية:**

هناك العديد من المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة في الجزائر ونوردها فيما يلي:

- عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي وعدم وضوح السياسات الاقتصادية لمختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر مما شكل عائقا أمام الاستثمار الاجنبي المباشر؛
- عدم توفر الحرية الاقتصادية بالشكل الملائم الذي يطمح اليه أصحاب رؤوس الاموال غير مقيميين مما يعيق تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر؛
- تواضع موقع الصناعة الجزائرية في مراحل الحلقة التكنولوجية العالمية، الأمر الذي يحد من استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر؛
- ضعف أداء السوق المالي كغياب سوق نشط وفعال للبورصة في الجزائر، وعجز امكانيات التمويل المتاحة عن مقابلتها للاحتياجات التمويلية للمشروعات الاستثمارية؛
- رغم شساعة الموقع الجغرافي الذي تتمتع به الجزائر إلا أن السوق المحلية تعتبر ذات حجم صغيرة مقارنة بأسواق أخرى كأسواق آسيا وأمريكا اللاتينية، لذى تعتبر أقل جذبا للاستثمار الاجنبي المباشر؛
- تعتبر اليد العاملة الجزائرية في نظر المستثمرين الاجانب غير منتجة أو ذات انتاجية قليلة مقارنة بما تتقاضاه من أجر وهذا مقارنة بالعمالة الآسيوية اين انتاجيتها جد مرتفعة والأجر منخفض نوعا ما؛
- تفشي ظاهرة القطاع غير الرسمي، وشيوع الرشوة والفساد الاداري والمنافسة غير المشروعة داخل النشاط الاقتصادي.

**2- المعوقات التنظيمية والإدارية:**

على الرغم من سلسلة التشريعات والتوصيات بشأن تبسيط الاجراءات الادارية المنظمة للاستثمار، إلا أن ثمة جملة من العوائق الادارية والتنظيمية ساهمت في تشويه البيئة الاستثمارية في الجزائر، والمتمثلة فيما يلي:

- تعقد وبطء الاجراءات الادارية حيث أن عملية تسجيل مؤسسة تتطلب 18 اجراء و 93 يوما في المتوسط و130 يوما للحصول على رخصة البناء و35 يوما لرخص أخرى[1]؛
- غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الاجنبية المباشرة فقط، كما يوجد تداخل في الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار، وعدم الشفافية وتعدد الجهات الوصية؛
- صعوبة الحصول على العقار الصناعي لمزاولة نشاط استثماري، بسبب تعقد الاجراءات الادارية المرتبطة بالحصول على عقد الملكية والتصريحات الواجبة التحضير، يضاف الى ذلك طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة؛
- عدم استقرار القوانين المنظمة لعملية الاستثمار، فبعد ما كانت قوانين الاستثمار تسمح بإمكانية التملك المطلق للمشروع الاستثماري ماعدا فيبعض القطاعات الإستراتيجية، جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ليحدد حجم المساهمة الأجنبية في أي مشروع يجسد في الجزائر، حيث لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51 % على الأقل من رأس المال الاجتماعي[2]، والمعروف أن التغيير المستمر للقوانين يؤثر سلبا على المستثمرين الأجانب في اختيارهم للجزائر لإقامة مشاريعهم.
- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الاجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار[3]؛
- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الاساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار كعدم توفر خدمات الماء والكهرباء وخطوط الهاتف وقنوات صرف المياه؛
- عدم توفر البيانات والاحصائيات الحديثة بالنسبة لكافة القطاعات والتي يطلبها المستثمرين الاجانب لتقييم فرص الاستثمار.

**3- العوائق التمويلية والبنكية:**

يعتبر النظام البنكي من أهم العوائق في وجه المستثمرين الاجانب نظرا لعدة أسباب، منها صعوبة منح القروض من طرف البنوك الجزائرية وعدم وجود بنوك متخصصة في عملية الاستثمار وعدم تحمل البنوك الجزائرية المخاطرة مما ادى الى غياب مصدر أساسي لتمويل المؤسسات، بالإضافة الى ذلك صعوبة تحويل الاموال والقيود المفروضة على عملية الصرف بالعملة الصعبة وغيرها من الأسباب التي أدت الى عدم استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة[4].

[1] - بلال بوجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الاجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الانمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص 272.

[2] - الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، المادة 58 من قانون المالية التكميلي 2009، المؤرخ في 22 يوليو 2009، العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 يوليو 2009، ص 13.

[3] - ساطور رشيد، محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، حالة الاستثمار الخاص –دراسة قياسية 1970-2010، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2013/2012، ص 202.

[4] - يونس دحماني، اشكالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية للواقع والآفاق، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2010، ص 214.

**4- المعوقات السياسية:**

على الرغم من ان الجزائر عرفت استقرارا سياسيا وأمنيا نسبيا مع مطلع القرن الحالي، وهذا بعد التدهور الامني الذي عرفته خلال مرحلة التسعينيات، إلا أن المشكل السياسي في الجزائر وتأثيره على قرارات المستثمرين الاجانب لا يزال، وأن القررات الاقتصادية فيها تبقى مرهونة بالمواقف والتدخلات السياسية الفوقية.

بالرغم من بعض التحسن الذي طرأ على مستوى مناخ الاستثمار بالجزائر في السنوات الاخيرة بفعل تحسن الوضع الأمني وسعي السلطات على تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال وضع الاطر القانونية المشجعة له، إلا أن هذا يبقى غير كاف في نظر المستثمرين الذين يزالون يواجهون عدة عراقيل تحول دون تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع، فحجم تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو الجزائر لا تزال ضعيفة مقارنة بالإمكانيات المتوفرة، الامر الذي يستدعي تذليل العقبات ووضع سياسات واستراتيجيات ملائمة تكون فعالة لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

**المطلب الثاني: تطور التجارة الدولية في الجزائر**

يعد قطاع التجارة الدولية من أهم القطاعات الاقتصادية الحيوية في أي اقتصاد، لما له من تأثير على مختلف القطاعات والمؤشرات الاقتصادية وغير الاقتصادية الأخرى، وأن صحة التنمية واستقرارها مرتبط بصحة التجارة الدولية خاصة في وقتنا الحالي، ونحن نعيش عصر العولمة، وقد شهد هذا القطاع تطورات وإصلاحات عديدة في الجزائر خاصة بعد أزمة النفط لعام 1986، بهدف مواجهة التحديات الاقتصادية المحلية والدولية، سنسعى من خلال هذا المطلب الى تتبع التطورات التي شهدتها التجارة الدولية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، وتداعيات أزمة انخفاض اسعار النفط لعام 2014 على الصادرات الجزائرية وما تبعها من تطورات على الاقتصاد الجزائري.

**أولا: تطور الصادرات الجزائرية**

ما يميز الصادرات الجزائرية هو المساهمة الكبيرة فيها للصادرات من المحروقات، بحيث تمثل نسبة 97% من مجموع صادرات الجزائر للعالم الخارجي، وخاصة خلال السنوات الاخيرة التي عرفت ارتفاعا محسوسا في أسعار البترول، فمن خلال الجدول رقم (4-32) نلاحظ أن ارتفاع وانخفاض الصادرات الجزائرية مرهون بارتفاع وانخفاض اسعار النفط في الأسواق العالمية، فمنذ عام 2000 وبتزامن مع ارتفاع أسعار النفط عرفت حصيلة الصادرات الجزائرية ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت أعلى قيمة لها عام 2008 بمقدار 79298 مليون دولار، لتعرف انخفاضا بعدها عام 2009 أين وصلت الى 45194 مليون دولار، وهذا يعزى بشكل أساسي الى تداعيات الازمة المالية العالمية لعام 2008 وما سببته من كساد اقتصادي

عالمي أثر في قيمة الصادرات الجزائرية، إلا أنه بعد عام 2010 عاودت الارتفاع مرة أخرى خاصة المحروقات وذلك بسبب التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي، لتصل الى 71866 مليون دولار عام 2012 ، والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم (4-32):** تطور حجم وهيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2015)

الوحدة (مليون دولار)

| | الصادرات من المحروقات | | الصادرات خرج المحروقات | | الصادرات الاجمالية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة |
| 1990 | 10865 | 96.11 | 439 | 3.88 | 11304 | 100 |
| 1991 | 11726 | 96.90 | 375 | 3.10 | 12101 | 100 |
| 1992 | 10388 | 95.86 | 449 | 4014 | 10837 | 100 |
| 1993 | 9612 | 95.56 | 479 | 4.74 | 10091 | 100 |
| 1994 | 8053 | 96.56 | 287 | 3.44 | 8340 | 100 |
| 1995 | 9731 | 95.02 | 509 | 4.97 | 10240 | 100 |
| 1996 | 12494 | 93.41 | 881 | 6.58 | 13375 | 100 |
| 1997 | 13378 | 93.32 | 511 | 3.67 | 13889 | 100 |
| 1998 | 9855 | 96.49 | 358 | 3.50 | 10213 | 100 |
| 1999 | 12084 | 96.50 | 438 | 3.49 | 12522 | 100 |
| 2000 | 21419 | 97.22 | 612 | 2.77 | 22031 | 100 |
| 2001 | 18484 | 96.61 | 648 | 3.38 | 19132 | 100 |
| 2002 | 18091 | 96.10 | 734 | 3.9 | 18825 | 100 |
| 2003 | 23939 | 97.26 | 673 | 2.73 | 24612 | 100 |
| 2004 | 31302 | 97.56 | 781 | 2.43 | 32083 | 100 |
| 2005 | 45094 | 98.02 | 907 | 1.97 | 46001 | 100 |
| 2006 | 53429 | 97.83 | 1184 | 2.16 | 54613 | 100 |
| 2007 | 58831 | 97.78 | 1332 | 2.21 | 60163 | 100 |
| 2008 | 77361 | 97.55 | 1937 | 2.44 | 79298 | 100 |
| 2009 | 44128 | 97.64 | 1066 | 2.35 | 45194 | 100 |
| 2010 | 55527 | 97.32 | 1526 | 2.67 | 57053 | 100 |
| 2011 | 71427 | 97.19 | 2062 | 2.80 | 73489 | 100 |
| 2012 | 69804 | 97.13 | 2062 | 2.86 | 71866 | 100 |
| 2013 | 62960 | 96.90 | 2014 | 3.09 | 64974 | 100 |
| 2014 | 60304 | 95.89 | 2582 | 4.10 | 62886 | 100 |
| 2015 | 33081 | 94.14 | 2057 | 5.85 | 35138 | 100 |

**المصدر**: المديرية العامة للجمارك الجزائرية، http://www.douane.gov.dz/Import%20Export.html -

أيضا ما يلاحظ من خلال الجدول هو الانخفاض الكبير الذي شهدته الصادرات الجزائرية لعام 2015، حيث انخفضت بنسبة تقدر بـ 43% مقارنة بالسنة السابقة، أين وصلت الى 35138 مليون

دولار، وهذا تحت تأثير الانخفاض الهائل لأسعار البترول منذ جوان 2014، فقد انخفض سعر برميل البترول لعام 2015 بـ 47.1% منتقلا من 100.2 دولار في عام 2014 الى 53.1 دولار عام 2015، حيث نجم عن هذا الانخفاض الكبير، والمتزامن مع انخفاض طفيف في كمية المحروقات المصدرة، تقلصا في ايرادات صادرات المحروقات بـ 45.14%، حيث انخفضت الى 33.08 مليار دولار عام 2015 مقابل 60304 مليار دولار عام 2014[1]، ويدل هذا الانخفاض الكبير في الايرادات الكلية للصادرات الجزائرية على مدى هشاشة الايرادات الخارجية ازاء تقلبات أسعار البترول، ومدى اعتماد الجزائر بشكل أساسي على صادرات المحروقات في تمويل احتياجاتها من العملة الصعبة.

أما ما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات فنلاحظ من خلال الجدول أنها تتواصل في تسجيل نسب ضئيلة جدا لا تتعدى 6.58% كحد أقصى لها حققتها عام 1996، مما يدل على ضعف مساهمتها في حجم الصادرات الإجمالية، وهذا على الرغم من الحوافز وإجراءات الدعم التي قدمتها الجزائر لزيادة هذه الصادرات، ومما يزيد الأمر خطورة كون أن هذه الصادرات تنحصر في مجموعة محدودة من المنتجات، حيث تتكون الصادرات من نفس التركيبة لعدة سنوات، فتتصدر المنتجات نصف المصنعة المركز الأول بنسبة تقدر بـ 81.91% من اجمالي الصادرات خارج المحروقات لعام 2015، بقيمة تبلغ 1685 مليون دولار، بينما تحتل المنتجات الغذائية المركز الثاني بنسبة تقدر بـ 11.61% وتبلغ قيمتها 239 مليون دولار، أما المواد الخام فتحتل المركز الثالث بنسبة تقدر بـ 5.10% وتبلغ قيمتها 105 مليون دولار، وتحتل التجهيزات الصناعية المركز الرابع بنسبة تقدر بـ 0.82% وبقيمة تبلغ 17 مليون دولار، بينما تحتل السلع الاستهلاكية غير الغذائية المركز الخامس والأخير بنسبة تقدر بـ 0.53% وبقيمة تبلغ 11 مليون دولار[2]، هذه النسب ما هي الا دليل واضح على الفشل الذريع للحكومة الجزائرية في البلوغ للهدف الاستراتيجي المنشود والمتمثل في جعل هيكلة الصادرات متنوعة وفك ارتباطها الوثيق بقطاع المحروقات، وبالتالي خلق اقتصاد متوازن ومتنوع في موارده.

اما ما يتعلق بتوزيع مبيعات صادراتنا حسب المناطق الاقتصادية فتبقى دول الاتحاد الاوربي دائما الزبون الاول للجزائر، ففي عام 2015 بلغت حصتها 22976 مليون دولار من مجموع المبيعات الخارجية، اي ما نسبته 66.27%، وقد احتلت ايطاليا الزبون الأول بقيمة 8369 مليون دولار وما نسبته 22.15% من مجمع المبيعات، لتليها كل من اسبانيا وفرنسا بنسبة تقدر ب 17.37% و 13.02% على التوالي[3].

[1] - بنك الجزائر، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016، أفريل 2017، ص 6.
[2] - بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 34، جوان 2016، ص 28.
[3] - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر، احصائيات التجارة الخارجية، تاريخ الاطلاع: 2017/12/10، http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

ان قطاع الصادرات في الجزائر يظهر أنه يعاني من مشاكل وصعوبات عديدة تقف حجر عثرة أمام النهوض بهذا القطاع والمتمثلة فيما يلي:

- ضعف القاعدة الصناعية في الجزائر وعدم تنوعها، وكذا الى عدم اعتماد استراتيجية وطنية واضحة لتنمية الصادرات مبنية على أسس متينة، فضلا عن غياب ثقافة التسويق الدولي لدى المؤسسات الجزائرية؛
- عدم امتلاك المصدرين الجزائريين المعلومات الكافية عن الأسواق العالمية والتي يمكن أن تشكل فرصا تسويقية بالنسبة لهم[1]؛
- استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد وذلك على حساب المشاريع الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير؛
- عدم تطابق المنتجات الوطنية مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة والنوعية، وافتقار بعض المؤسسات الوطنية للإمكانيات الفنية للفرز والتجميع والتعبئة والتغليف المناسب، الامر الذي يؤثر سلبا على المنتج الوطني المصدر؛
- غياب التنسيق الجيد بين الوكالات التجارية وغرف التجارة والصناعة عبر العالم من جهة، والمصدرين من جهة ثانية، حول ايجاد أفضل السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية الى الخارج؛
- العوائق التي يجدها المصدرون لدى الادارات الحكومية من بيروقراطية وفساد وغيرها.

يظهر تحليل هيكل صادرات الجزائر مقارنة مع مصر والمغرب، ان الدول الثلاث اولا لا تزال تعتمد في نمو صادراتها على القطاعات الاولية او الموارد الطبيعية، غير ان مصر والمغرب اكثر تنوعا في صادراتهما من الجزائر، التي يحتل فيها قطاع النفط 97% من صادراتها الاجمالية، غير ان هناك تفوق نسبي للصادرات المغربية في بعض الصناعات الجديدة ذات المهن العالمية الجديدة، وهذا في السنوات الأخيرة، غير انها تبقى ضعيفة جدا ( صادرات المغرب ) اذا ما قورنت مثلا بصادرات بعض اقتصاديات البلدان الناشئة كماليزيا او تركيا او المكسيك.

**ثانيا: تطور الواردات الجزائرية**

بعد عقود من احتكارها للتجارة الخارجية تحولت الجزائر خلال التسعينيات نحو خيار التحرير التجاري، حيث تبنت سياسة انفتاح تجاري تميزت بالتدرج مخافة من المخاطر المحدقة بهذا التحرير، ولا سيما احتمال زيادة الاستيراد بشكل كبير، وهو ما حصل فعلا، حيث شهدت السنوات الاخيرة نموا مفرطا في المستوردات، مما دفع بالسلطات الى اتخاذ بعض التدابير لمواجهة هذا الوضع خاصة بعد انخفاض

[1] - براق محمد، عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، 2006، ص 131.

حصيلة الصادرات عام 2015 بسبب تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية، والجدول التالي يوضح التطورات الذي شهدته الواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2015).

**الجدول رقم (4-33):** تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2015)

الوحدة (مليون دولار)

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الواردات | 9684 | 7681 | 8406 | 8788 | 9365 | 10761 | 9098 | 8687 | 9403 | 9164 | 9173 | 9940 | 12009 |
| نسبة النمو | - | 20.68- | 9.43 | 4.54 | 6.56 | 14.90 | 15.45- | 4.51- | 8.24 | 2.54- | 0.09 | 8.36 | 20.81 |
| السنوات | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| الواردات | 13534 | 18308 | 20357 | 21456 | 27631 | 39479 | 39294 | 40473 | 47247 | 50376 | 55028 | 58580 | 51646 |
| نسبة النمو | 12.69- | 35.27 | 11.19 | 5.39 | 28.77 | 42.87 | 0.46- | 3 | 16.73 | 6.62 | 9.23 | 6.45 | 11.83- |

**المصدر**: المديرية العامة للجمارك الجزائرية، http://www.douane.gov.dz/Import%20Export.html -

من خلال الجدول نلاحظ أن الواردات الجزائرية عرفت تذبذبا خلال الفترة (1990-1999) بين الارتفاع والانخفاض، وهذا بسبب الاصلاحات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة، إلا أنه بعد سنة 2000 بدأت تعرف تزايد مستمر، حيث انتقلت من 9173 مليون دولار عام 2000 الى 58580 مليون دولار عام 2014 بمعدل ارتفاع قدره 538%، وهذا رغم الانخفاض الطفيف المسجل سنة 2009، وكان سبب هذا الارتفاع في الواردات يرجع الى تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي، الذي بدأت الجزائر تطبيقه بداية من الألفية الثالثة، والذي كان يحتاج الى تمويل من الخارج خاصة ما يتعلق بالسلع التجهيزية من أجل تطوير البنية التحتية للجزائر وتحقيق التنمية المرجوة من قبل السلطات الجزائرية، كذلك عرفت هذه الفترة تزايد محسوس في أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق العالمية، ما انعكس على فاتورة الاستيراد للسلع الغذائية خاصة وأن الجزائر تعد من اكبر المستوردين لبعض السلع الغذائية الأساسية في العالم كالقمح والحليب وغيرها، أيضا ما سبب هذا الارتفاع المفرط للواردات الجزائرية هو عدم قدرة السلطات الجزائرية من خلال اداراتها المختلفة كالجمارك ووزارة التجارة والمالية من التحكم والمراقبة الجيدة للسلع المستوردة التي كان جزء منها يغرق السوق الوطنية دون أن تكون له أهمية في تلبية احتياجات السوق الوطنية، اضافة الى ضعف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على تلبية احتياجات السوق الوطنية بمختلف المنتجات المحلية التي يمكن أن تكون بديلا للسلع المستوردة من الخارج.

أيضا ما يلاحظ من خلال الجدول هو الانخفاض الذي شهدته الواردات خلال عام 2015 أين وصلت الى 51646 مليون دولار بعدما كانت تبلغ 58580 مليون دولار عام 2014 ، بنسبة انخفاض تقدر بـ 11.83% في ظرف يتسم بانخفاض حاد في قيمة اليورو مقارنة بالدولار (-16.55% كمتوسط سنوي)[1]، وكان نتيجة هذا الانخفاض هو الاجراءات والتدابير التي قامت بها الحكومة الجزائرية خلال سنوات سابقة للتحكم في هذا التزايد المفرط للواردات وقد شملت هذه التدابير ما يلي:

[1] - بنك الجزائر، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016، أفريل 2017، مرجع سبق ذكره، ص 7.

- تضمن قانون المالية التكميلي 2009 تدابير لا تسمح بإمكانية استيراد آلات أو تجهيزات مستعملة وحتى تجديدها بضمان، وكذا تجميد القروض الاستهلاكية (ماعدا العقارات) وفرض رقابة صارمة على عمليات التجارة الخارجية من خلال الزامية تسديد الواردات عبر آلية القرض المستندي* مع بعض الاستثناءات وإجبارية توطينها لدى أحد البنوك التجارية المرخص لها[1].
- سماح بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل اليورو عام 2012 بنسبة بلغت 10%، حيث انتقل سعر الصرف 102.08د.ج لكل واحد يورو الى 112.32د.ج لليورو الواحد، كما سمح بتخفيض ثاني للدينار الجزائري في 17 أوت 2015 أين بلغ 117.48د.ج لكل واحد يورو، بهدف الحد من الطلب على الواردات[2].
- فرض رخص الاستيراد على بعض المنتجات مثل السيارات، الاسمنت، بعض المواد الغذائية وغيرها.
- تشديد المتطلبات المتعلقة بالتحديد، من طرف البنوك للوضعية المالية للمستورد عند توطين عملية الاستيراد.
- تخفيض المعيار الاحترازي الخاص بمستوى التزامات المصارف المتعلقة بالتجارة الخارجية، نسبة الى أصولها الخاصة، والذي انتقل من اثنان(2) الى واحد(1)، أي من مرتين الأصول الخاصة الى مرة واحدة لهذه الأصول.
- الزامية التوطين المسبق الالكتروني، بغرض الرقابة المسبقة لتطابق العملية للقوانين والانظمة المعمول بها[3].

بالرغم من التدابير التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للتحكم في النمو المفرط للواردات، إلا أنها لم تكن بالقدر الكافي في تغيير الوضع القائم، الامر الذي يستدعي اعادة النظر في استراتيجية بديلة تكسب رهان الانفتاح التجاري وتدنئة مخاطره، من خلال جعل الواردات عاملا رئيسيا في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، بدلا من ترسيخ ثقافة العيش على هوامش التجارة الخارجية في اطار سياسة الباب المفتوح لتجارة الاستيراد.

* - جاء في قانون المالية لسنة 2014 الغاء اجبارية التعامل بالاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع، والسماح للمستوردين والمتعاملين الاقتصاديين باللجوء الى وسيلة دفع اخرى وهي التحصيل المستندي.

[1] - مراد يونس، عبد الحميد مرغيث، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات، مداخلة مقدمة في اطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع" البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري" قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 25 أفريل 2016، ص 9.

[2] - نفس المرجع، ص 10.

[3] - بنك الجزائر، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016، أفريل 2017، مرجع سبق ذكره، ص 11.

**ثالثا: تطور الميزان التجاري في الجزائر**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-34) أن الميزان التجاري الجزائري قد عرف فائضا طيلة السنوات الاربعة الاولى منذ (1999-1993)، غير أنه قد شهد تراجعا في حصيلته، حيث انتقل رصيده من 4420 مليون دولار عام 1991 الى 1303 مليون دولار عام 1993، وهذا الانخفاض يرجع الى تراجع قيمة الصادرات من المحروقات خلال هذه المدة، ثم يشهد بعدها هذا الرصيد تراجع حاد أين قدر بـ (-1025) مليون دولار عام 1994، مسجلا أدنى معدل تغطية له والذي بلغ 89%، حيث أن ايرادات الصادرات لم تستطع تغطية مدفوعات الواردات، كما شهد عام 1995 عجزا تجاريا بلغ(-521) مليون دولار، فهذا العجز المسجل على مدى سنتين قد كان له ما يبرره، فتراجع حصيلة الصادرات بفعل انخفاض أسعار البترول من 20 دولار للبرميل عام 1991 الى 16 دولار عام 1994 قد كان السبب الأول في تحقيق هذا العجز، وأما السبب الثاني فهو يتعلق بارتفاع معدلات خدمة الديون الخارجية خلال هذه الفترة، إلا أنه بعد سنة 1995 شهد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا، حيث تم تحقيق فائض تجاري مهم عام 1997 وبمعدل تغطية بلغ 160%، وذلك بفضل تحسن أسعار البترول الخام في السوق العالمية من جهة، وكذا بفضل الحد من الواردات من جهة أخرى، فقد قدر هذا الرصيد بـ 5202 مليون دولار، غير أنه قد تراجع مع بداية سنة 1998 الى 810 مليون دولار لتراجع سعر النفط الى 12.3 دولار للبرميل خلال هذه السنة. والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم(4-34):** تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (1990-2015)

الوحدة (مليون دولار)

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الميزان التجاري | 1620 | 4420 | 2431 | 1303 | -1025 | -521 | 4277 | 5202 | 810 | 3358 | 12858 | 9192 | 6816 |
| معدل التغطية | 117 | 158 | 129 | 115 | 89 | 95 | 147 | 160 | 108 | 136 | 240 | 192 | 157 |
| السنوات | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| الميزان التجاري | 11078 | 13775 | 25644 | 33157 | 32532 | 39819 | 5900 | 16580 | 26242 | 21490 | 9946 | 4306 | -16508 |
| معدل التغطية | 182 | 175 | 226 | 255 | 218 | 201 | 115 | 141 | 156 | 143 | 118 | 107 | 68 |

**المصدر**: المديرية العامة للجمارك الجزائرية، http://www.douane.gov.dz/Import%20Export.html -

أيضا ما يلاحظ من خلال الجدول أنه منذ 1999 بدأ الميزان التجاري يعرف تزايد مستمر، حيث بلغ أعلى قيمة له سنة 2008 برصيد موجب بلغ 39819 مليون دولار، كما شهدت سنة 2006 اعلى معدل تغطية خلال فترة الدراسة والذي بلغ نسبة 255%، وهذا بسبب الارتفاع الكبير والمفاجئ في اسعار النفط في السوق العالمية منذ نهاية سنة 2004، إلا انه في سنة 2009 عرف رصيد الميزان التجاري تراجع كبير في قيمته وصولا الى 5900 مليون دولار، ويرجع هذا الى تراجع سعر البرميل من البترول الى مستوى 47 دولار من جهة، والى ارتفاع فاتورة الاستيراد بفعل ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية في العالم من جهة أخرى وهذين السببين قد تجسدا بفعل الازمة الاقتصادية العالمية لعام 2008.

كذلك بسبب الانخفاض الكبير لأسعار النفط منذ جوان 2014 نلاحظ تدني كبير لرصيد الميزان التجاري عام 2014 والذي بلغ 4306 مليون دولار، وعجز تجاري بلغ (-16505) مليون دولار عام 2015، وهذا بالرغم من انخفاض الواردات لعام 2015، الامر الذي انعكس على رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الذي سجل عجزا قياسيا بلغ 27.29 مليار دولار في سنة 2015 بنسبة تقدر بـ 16.5% الى اجمالي الناتج المحلي، كما أثر على الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات والذي سجل عجزا قدره 5.88 و27.54 مليار دولار خلال سنتي 2014 و2015 على التوالي، ونتيجة لذلك انخفضت قيمة احتياطات الصرف للجزائر بـ 34.81 مليار دولار، منتقلا من 178.94 مليار دولار في نهاية عام 2014 الى 144.13 مليار دولار في نهاية 2015[1].

يتبين لنا مما سبق ان انخفاض اسعار النفط منذ منتصف عام 2014 وتداعياتها السلبية على حصيلة الصادرات الجزائرية وعلى رصيد الميزان التجاري وعلى ميزان المدفوعات وقيمة احتياطات الصرف ان الاقتصاد الجزائري لايزال رهينة ايرادات المحروقات، وان استمرار هذا الانخفاض في اسعار النفط لسنوات التالية سيكون له اثار واسعة النطاق على الاقتصاد الجزائري، حيث سيؤدي الى تراجع معدل النمو وزيادة عجز الميزانية وانخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة البطالة وخفض التحويلات الاجتماعية وتوقف البدء في انشاء مشروعات جديدة خصوصا مشروعات البنية الاساسية المكلفة، لهذا سعت الجزائر لمواجهة هذا الانخفاض في اسعار النفط باتخاذ مجموعة من الاجراءات بغرض ضبط اوضاع المالية العامة، وتحييد اثار الصدمة على النمو الاقتصادي وقد شملت مايلي:

- استخدمت الحكومة الفوائض الموجدة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الايرادات للحد من اثر تراجع اسعار النفط على النمو.
- عملت الجزائر على تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الامريكي عند تحويلها الى الدينار الجزائري، وكذلك بهدف الحد من الطلب على الواردات.
- اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر احراز مزيد من التقدم في ترشيد الانفاق العام وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، وتحقيق وفرات مالية من خلال رفع الدعم عن بعض السلع وزيادة في فرض الضرائب عن البعض الاخر.

ان هذه الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمواجهة الازمة التي عرفتها تراجعات اسعار النفط هي اجراءات ناجحة ومهمة ولكن في الاجل القصير فقط، لان الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الايرادات ) سوف تنفذ في غضون بضع سنوات اذا استمر انخفاض اسعار النفط، كما ان باقي الاجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الانفاق العام ورفع اسعار الطاقة... هي

[1] - بنك الجزائر، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016، أفريل 2017، مرجع سبق ذكره، ص ص:7-8.

اجراءات لاتحضى بالدعم الشعبي، وقد تكون سبب في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وأكثر من ذلك يحيط بالاقتصاد الجزائري الكثير من اجواء عدم اليقين التي قد تزيد الامور تعقيدا، ولاسيما ان الطلب على الطاقة الاحفورية ( النفط) يواجه تحديات كبيرة في المستقبل.

من هذا المنطلق ينبغي على الحكومة الجزائرية ان تكون اكثر استعدادا للتعامل مع مثل هذه التحديات الناشئة عن هذه الأزمة وان تعمل على اعادة صيغة نموذج النمو الاقتصادي الذي تقوده الدولة ويعتمد على الريع النفطي الى نموذج اقتصادي يكون اكثر تنوعا يقوده جميع الفاعلين في الاقتصاد الوطني، ويتطلب هذا التحول جدول اعمال طموح للإصلاح الهيكلي، ومن اهم الاصلاحات تحسين مناخ الأعمال، وكذلك فتع الاقتصاد امام مزيد من التجارة والاستثمار، وتحسين الحصول على التمويل، وتطوير اسواق راس المال، وتعزيز المنافسة والشفافية، وترشيد عمل الحكومة، والاهتمام اكثر بعملية التعليم والمعرفة والبحث والتطوير، بحيث ترسخ لاقتصاد معرفي متنوع مبدع يفي بأغراض التنمية البشرية المستدامة.

**المطلب الثالث: التحليل القياسي للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في الجزائر**

يهدف هذا المطلب الى تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات من ناحية، والاستثمار الاجنبي المباشر والواردات من ناحية أخرى، وذلك باستخدام بيانات سلسلة زمنية تمتد من عام 1990 الى عام 2015، ولتحديد هذه العلاقة تم الاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، وستخدمنا نتائج هذا الاختبار لتحليل مكونات التباين، كما اعتمدنا على اختبار غرانجر للسببية لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات.

**أولا: تحديد متغيرات الدراسة**

لبيان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في الجزائر اعتمدنا على بيانات سنوية تمتد خلال الفترة (1990– 2015)، وهذا راجع الى بدايات الاصلاحات التي عرفها كل من مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر وقطاع التجارة الدولية خلال تلك الفترة، اما بالنسبة للبيانات الاحصائية المعتمدة في هذه الدراسة فمصدرها كان كل من البنك الدولي ومنظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، والمديرية العامة للجمارك الجزائرية.

تتمثل متغيرات الدراسة في كل من الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر والصادرات والواردات السلعية الجزائرية، اضافة الى استخدامنا بيانات الناتج المحلي الاجمالي الجزائري وسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري المقيم بالدولار الامريكي في التحليل، لتجنب احتمال اي نتائج زائفة نتيجة اهمال هذين المتغيرين بين العوامل المشتركة، وبناءا على النموذج المستخدم في الدراسة –نموذج

(VAR)– فان هذا النوع من النماذج لا يحدد قيودا مسبقا ولا يحدد طبيعة المتغيرات مسبقا هل هي متغيرات مستقلة ام تابعة، اما بيان العلاقة بين تلك المتغيرات فقد اشرنا اليها سابقا في حالة مصر يمكن العودة اليها.

**ثانيا: النموذج القياسي المستخدم في الدراسة**

لدراسة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية سيتم اعتماد نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، حيث يتم في هذا الاسلوب التعبير عن كل متغير من متغيرات النموذج كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة وبقيم المتغيرات الاخرى في النموذج ايضا في الفتراة السابقة، كما لا يحدد في هذا النموذج طبيعة المتغيرات مسبقا هل هي متغيرات مستقلة ام تابعة، لذلك ستقوم هذه الدراسة بتقدير هذا النموذج واستخدام نتائج هذا الاختبار لتحليل مكونات التباين بين المتغيرات، كما سنعتمد على اختبار غراجير للسببية في تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات.

وبما ان ندرس العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات من جهة والعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات من جهة أخرى، فان معادلات الانحدار لنموذج (VAR) ستكون كالتالي:

**1**– معادلة الانحدار لنموذج (VAR) المتعلقة بالصادرات

$$X_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1,i} X_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{2,i} IDE_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{3,i} GDP_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{4,i} CHA_{t-1} + \varepsilon_{2t}$$

**2**– معادلة الانحدار لنموذج (VAR) المتعلقة بالواردات

$$M_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1,i} M_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{2,i} IDE_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{3,i} GDP_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{4,i} CHA_{t-1} + \varepsilon_{2t}$$

**حيث:**

**IDE:** يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل او المتدفق الى الجزائر مقيم بالمليون دولار.

**X:** تمثل الصادرات من السلع والتي تعبر عن قيم السلع المباعة من المقيمين في البلد المحلي الى غير المقيمين مقيمة بالمليون دولار.

**M:** الواردات عبارة عن السلع المنتجة خارج الاقتصاد الجزائري مقيمة بالمليون دولار.

**GDP:** يمثل الناتج المحلي الاجمالي وهو قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا في الجزائر خلال فترة زمنية معينة مقيم بالمليون دولار.

**CHA:** سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقيم بالدولار

اما بالنسبة الى $t$ فتشير الى الفترات الزمنية، بينما $p$ فتمثل عدد درجات التأخر في النموذج التي يمكن تحديدها باستخدام معيار AKaiKe (AIC ) ، في حين تشير $\alpha, \beta, \gamma, \delta$ الى معلمات النموذج وهي عبارة عن ثوابت، اما $\varepsilon_{it}$ فهي عبارة عن حدود الاخطاء العشوائية.

**ثالثا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج**

يتم اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر Augmented Dicky (ADF) Fuller على اساس المستوى وعلى اساس الفرق الأول، وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 10 ، كانت نتائج هذا الاختبار لجميع البيانات كما يبينها الجدول التالي:

**الجدول رقم (4-35):** نتائج اختبار (ADF) لجذور الوحدة لمتغيرات الدراسة (حالة الجزائر)

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **استقرارية السلاسل الأصلية** | | | | | | |
| X | M | IDE | GDP | CHAR | | |
| -1.3491 | 0.6039 | -2.0580 | -0.4890 | -6.0044 | t-Statistic | ثابت فقط |
| **0.5902** | **0.9869** | **0.2620** | **0.8777** | **0.0000** | **Prob** | |
| -1.8576 | -1.8647 | -1.8275 | -2.3013 | -8.0060 | t-Statistic | ثابت وقاطع |
| **0.6459** | **0.6424** | **0.6531** | **0.4181** | **0.0000** | **Prob.** | |
| -0.4578 | 2.2622 | -1.0288 | 0.6675 | -2.0742 | t-Statistic | ثابت واتجاه عام وقاطع |
| **0.5065** | **0.9924** | **0.2648** | **0.8536** | **0.0388** | **Prob.** | |
| **استقرارية سلاسل الفروق الأولى** | | | | | | |
| d(X) | d(M) | d(IDE) | d(GDP) | CHAR | | |
| -4.8295 | -3.2850 | -0.2260 | -3.9134 | | t-Statistic | ثابت فقط |
| **0.0008** | **0.0271** | **0.9214** | **0.0067** | | **Prob.** | |
| -4.7158 | -3.1219 | -0.5520 | -3.5599 | | t-Statistic | ثابت وقاطع |
| **0.0050** | **0.1239** | **0.9720** | **0.0553** | | **Prob.** | |
| -4.9007 | -2.7817 | -3.6821 | -3.7050 | | t-Statistic | ثابت واتجاه عام وقاطع |
| **0.0000** | **0.0075** | **0.0007** | **0.0007** | | **Prob.** | |

**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن سلسلة سعر الصرف الحقيقي مستقرة عند المستوى نظرا لأن لديها دلالة احصائية عند مستوى احتمال 5% ومن ثم نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر أحادي، اما بالنسبة لسلاسل كل من الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار الاجنبي المباشر، الصادرات، الواردات غير مستقرة عند المستوى نظرا لان ليس لديهم دلالة احصائية عند مستوى احتمال 5%، ولجعل السلاسل الأصلية مستقرة يتطلب الامر المرور الى الفروقات الأولى لاستقرار السلاسل، حيث وبملاحظة الجدول أعلاه نجد أن سلاسل باقي المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول نظرا لأن لديهم دلالة احصائية عند مستوى احتمال 5% ومن ثم نرفض فرضية العدم. وعليه نستنتج ان المتغيرات المستخدمة في التحليل تتسم بالسكون.

**رابعا: اختبار درجات الابطاء الزمني**

قبل تقدير معادلات نموذج (VAR) وإجراء اختبار السببية بين المتغيرات ينبغي تحديد عدد درجات التأخر لهذا النموذج، ويتم تحديد درجات التأخر بالاعتماد على معيار( AKaiKe (AIC المعروف بدقته، حيث تحدد درجة التأخر $p$ التي تحقق اقل قيمة حسب هذا المعيار.

بالنسبة لعدد درجات التأخر في نموذج (VAR) المتعلقة بالسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الصادرات والاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف الحقيقي كانت كما يبينها الجدول التالي:

**الجدول رقم (4-36):** درجة التأخر في السلاسل الزمنية للمتغيرات (GDP).(CHAR).(IDE).(X) حالة الجزائر

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: CHAR D(GDP) D(IDE) D(X)
Exogenous variables: C
Sample: 1990 2015
Included observations: 23

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | -752.5371 | NA | 4.37e+23 | 65.78583 | 65.98331 | 65.83550 |
| 1 | -727.3153 | 39.47751* | 2.02e+23* | 64.98394* | 65.97133* | 65.23227* |
| 2 | -712.3294 | 18.24375 | 2.55e+23 | 65.07212 | 66.84942 | 65.51911 |

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول ان اقل قيمة حسب معيار( AKaiKe (AIC تصاحب التأخر رقم 1 مما يعني ان عدد درجات التأخر $p$ هي 1.

اما بالنسبة لعدد درجات التأخر في نموذج (VAR) المتعلقة بالسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الواردات والاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف الحقيقي كانت كما يبينها الجدول التالي:

**الجدول رقم (4-37):** درجة التأخر في السلاسل الزمنية للمتغيرات (GDP).(CHAR).(IDE).(M) حالة الجزائر

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: CHAR D(GDP) (IDE) D(M)
Exogenous variables: C
Sample: 1990 2015
Included observations: 24

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | -808.7460 | NA | 3.05e+24 | 67.72883 | 67.92517 | 67.78092 |
| 1 | -732.2947 | 121.0479* | 2.03e+22* | 62.69122* | 63.67293* | 62.95167* |
| 2 | -720.6756 | 14.52385 | 3.33e+22 | 63.05630 | 64.82338 | 63.52511 |

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول ان اقل قيمة حسب معيار( AKaiKe (AIC تصاحب التأخر رقم 1 مما يعني ان عدد درجات التأخر $p$ هي 1.

**خامسا: اختبار جرانجر للسببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية**

سنسعى من خلال هذا الاختبار الى معرفة اتجاه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات من جهة، والاستثمار الاجنبي المباشر والواردات من جهة أخرى، حيث سنعتمد على طريقة جرانجر للسببية Granger Causality والمعتمدة منذ عام 1969 في دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات، ووفقا لهذه الطريقة يتم تحديد اي المتغيرات هو السبب وأيها هو المستجيب، فمثلا اذا كانت $Y_t$ تسبب $X_t$ فان $X_t$ تساعد على التنبؤ بقيمة $Y_t$ اذا كانت قيم معاملات $Y_t$ المتباطئة معنوية إحصائيا، وهذا يعني ان التغيرات التي تحدث في $X_t$ يجب ان تحدث قبل التغيرات التي تحدث في $Y_t$، والعكس اذا كانت $Y_t$ تسبب$X_t$، وتحدث السببية باتجاهين اذا كانت قيمة كل متغير تتحدد وفق قيمه المتباطئة والقيم المتباطئة للمتغير الاخر.

ويكون الاختبار المناسب لدراسة السببية هو اختبار فيشر Fisher ويكون ذلك حسب فرضيتين، فرضية العدم $H_0$ التي تنص على انعدام العلاقة السببية بين المتغيرين، او الفرض البديل $H_1$ الذي ينص على وجود علاقة سببية بينهما.

وبعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات، كانت نتائج العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات من ناحية والاستثمار الاجنبي المباشر والواردات من ناحية اخرى ( بالاعتماد على 95% كحد ادنى لاحتمالية وجود علاقة سببية ) كما يبينها الجدولين التاليين:

**الجدول رقم (4-38):** نتائج اختبار السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات في الجزائر

Pairwise Granger Causality Tests
Sample: 1990 2015
Lags: 2

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| D(X) does not Granger Cause D(IDE) | 23 | 1.85776 | 0.1847 |
| D(IDE) does not Granger Cause D(X) | | 0.70650 | 0.5065 |

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

يتضح من الجدول السابق بالنظر إلى حالة "نمو الصادرات يسبب التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر" تسجل النتائج ان الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر(0.1847) أكبر من مستوى المعنوية عند مستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم القائلة بأن الصادرات لا تسبب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، اما بالنسبة لحالة "التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب نمو الصادرات" تسجل النتائج ان الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر(0.5065) أكبر من مستوى المعنوية عند مستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم القائلة بأن الاستثمار الاجنبي المباشر لا يسبب الصادرات في الجزائر، وعليه يتبين انه لا توجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات في الجزائر.

اما بالنسبة للعلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات في الجزائر كانت النتائج كمايلي:

**الجدول رقم(4-39)** : نتائج اختبار السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات في الجزائر

Pairwise Granger Causality Tests
Sample: 1990 2015
Lags: 2

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| D(M) does not Granger Cause D(IDE) | 23 | 0.58373 | 0.5680 |
| D(IDE) does not Granger Cause D(M) | | 0.95093 | 0.4050 |

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

يتضح من الجدول السابق بالنظر إلى حالة "نمو الواردات يسبب التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر" تسجل النتائج ان الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر(0.5680) أكبر من مستوى المعنوية عند

مستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم القائلة بأن الواردات لا تسبب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، اما بالنسبة لحالة "التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب نمو الواردات" تسجل النتائج ان الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (0.4050) أكبر من مستوى المعنوية عند مستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم القائلة بأن الاستثمار الاجنبي المباشر لا يسبب الواردات في الجزائر، وعليه يتبين انه لا توجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات في الجزائر.

**سادسا: معايرة نموذج** (VAR) **للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات**

لبيان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات فانه سيتم معايرة معادلة الصادرات الناتجة عن نموذج (VAR) مع دراسة تحليل مكونات التباين لها. وقبل وضع المعادلة وتحليلها سنحاول التأكد من صحة النموذج اولا ومدى استقراره كمايلي:

يبين الشكل رقم (4-7) ان نموذج (VAR) المقدر يحقق شروط الاستقرارية اذ ان جميع المعاملات اصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع دائرة داخل دائرة واحدة، مما يعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء او عدم ثبات التباين، والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم (4-7):** جذور الانحدار الذاتي AR لمعادلة الصادرات (حالة الجزائر)

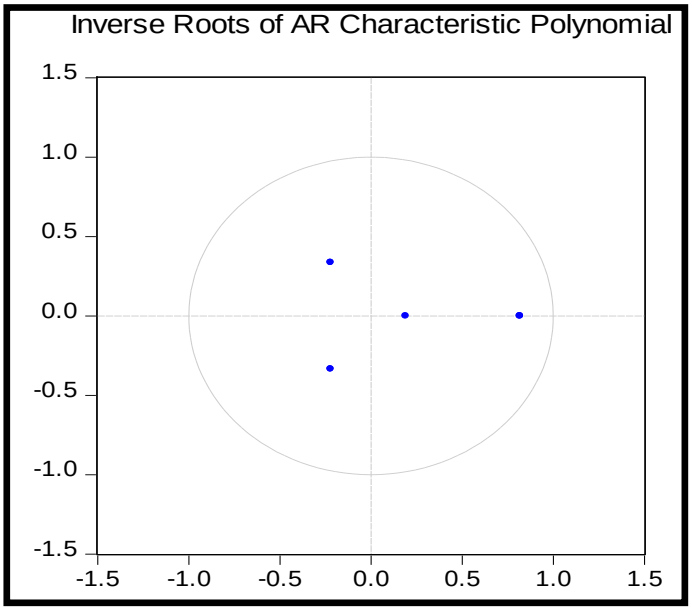


**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

**1- المعادلة الخاصة بالصادرات**

باستخدام برنامج Eviews 10 كانت النتائج المتحصل عليها لمعادلة الصادرات كمايلي:

D(X) = - 169.291198492*CHAR(-1) - 0.328471315686*D(GDP(-1))
-5.39527954476*D(IDE(-1)) + 0.223847942002*D(X(-1)) + 22250.381739
R-squared = 0.63 F-statistic = 8.548533 F- Table = 2.93 N = 23

من الناحية الاحصائية نلاحظ من خلال معامل التحديد أن 63% من التغيرات في الصادرات تم تفسيرها بالمتغيرات الداخلة في النموذج، كما نجد ان قيمة فيشر المحسوبة اكبر من القيمة المجدولة، الامر الذي يدل على ان المعلمات معنوية وهذا بصفة مجمعة.

نلاحظ من خلال معادلة الصادرات ان هناك علاقة عكسية بين ابطاء الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات، بمعنى ان تأثير التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر على الصادرات هو تأثير سلبي، وهذا يشير الى ضعف دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصادرات السلعية في الجزائر، حيث ان جزء كبير من الاستثمارات الاجنبية المباشرة تم استقطابها في تمويل مشروعات البنية التحتية وبعض القطاعات الخدمية الأخرى، في حين ان القطاعات المتعلقة بالصادرات خارج المحروقات كان استقطابها للاستثمارات الاجنبية المباشرة ضئيل وضئيل جدا، وهذا بالرغم من الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في تطوير صادرات المحروقات لكنه غير كافي في تطوير الصادرات الإجمالية، اما بالنسبة للعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والصادرات فهي علاقة عكسية، بمعنى ان انخفاض في سعر الصرف الحقيقي يؤدي الى زيادة في الصادرات، بينما العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والصادرات فنجد انهما تبدي علاقة عكسية، في حين جاءت الصادرات وقيمتها السابقة موجبة.

**2- اختبار مكونات التباين لنموذج الصادرات**

يستخدم تحليل مكونات التباين من اجل التعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير والعائد الى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار العائد الى خطأ التنبؤ في التغيرات الأخرى، والجدول التالي يبين نتائج مكونات التباين لنموذج الصادرات في الجزائر.

**الجدول رقم (4-40):** تحليل مكونات التباين لنموذج الصادرات (X) في الجزائر

| Period | S.E. | CHAR | D(GDP) | D(IDE) | D(X) |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 12411.50 | 0.145322 | 91.44387 | 0.656008 | 7.754797 |
| 2 | 14134.75 | 3.361211 | 85.91319 | 4.446798 | 6.278802 |
| 3 | 14262.84 | 3.332874 | 84.58991 | 5.360012 | 6.717200 |
| 4 | 14291.83 | 3.465778 | 84.45914 | 5.347873 | 6.727213 |
| 5 | 14305.83 | 3.583602 | 84.35584 | 5.346467 | 6.714088 |
| 6 | 14309.22 | 3.617370 | 84.31915 | 5.349579 | 6.713902 |
| 7 | 14311.93 | 3.652874 | 84.28818 | 5.347559 | 6.711391 |
| 8 | 14313.70 | 3.676485 | 84.26748 | 5.346242 | 6.709796 |
| 9 | 14314.79 | 3.690865 | 84.25476 | 5.345522 | 6.708853 |
| 10 | 14315.55 | 3.701010 | 84.24586 | 5.344967 | 6.708159 |

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال تحليل مكونات التباين للصادرات على مدى اهمية الناتج المحلي الإجمالي، حيث شكل النسبة الاكبر في تفسيره للصادرات مقارنة ببقية المتغيرات الأخرى، والتي بلغت نسبته في حدود 84%، وهذا يشير الى مدى ارتباط الصادرات النفطية التي تشكل النسبة الاكبر من الصادرات الاجمالية بالناتج المحلي الاجمالي من السلع النفطية في الجزائر، في حين بلغت نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تفسير تباين الصادرات 0.65% في الفترة الأولى، لترتفع بعدها الى 5% في الفترة الثالثة، لتحافظ بعدها على نفس النسبة لبقية الفترات اللاحقة الأخرى، وهي نسبة تفسير ضئيلة، ما يعني ان الاستثمار الاجنبي المباشر لا يزال بعيد عن القطاعات الانتاجية التي تعمل في مجال التصدير خارج قطاع المحروقات، وهذا بسبب ضعفه من جهة وعدم استقراره من جهة أخرى، اما تأثير سعر الصرف الحقيقي على الصادرات فيظهر انه ضعيف، حيث بلغت نسبته في حدود 3%، وهذا يفسر على ان التخفيضات التي قامت بها الحكومة الجزائرية للدينار الجزائري لم تكن كافية في التأثير على ارتفاع الصادرات السلعية الوطنية، اما تفسير الصادرات بقيمه السابقة فيظهر انها منخفضة، حيث بلغت 7% في الفترة الاولى لتنخفض بعدها الى 6% لبقية الفترات اللاحقة الاخرى.

**سابعا: معايرة نموذج** (VAR) **للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات**

لبيان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات فانه سيتم معايرة معادلة الواردات الناتجة عن نموذج (VAR) مع دراسة تحليل مكونات التباين لها. وقبل وضع المعادلة وتحليلها سنحاول التأكد من صحة النموذج اولا ومدى استقراره كمايلي:

يبين الشكل رقم (4-8) ان نموذج (VAR) المقدر يحقق شروط الاستقرارية اذ ان جميع المعاملات اصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع دائرة داخل دائرة واحدة، مما يعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء او عدم ثبات التباين، والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم (4-8):** جذور الانحدار الذاتي AR لمعادلة الواردات (حالة الجزائر)

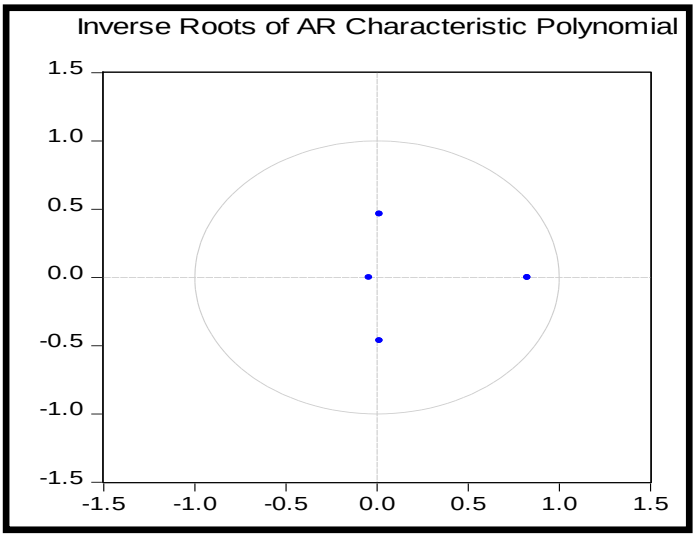


**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

**1- المعادلة الخاصة بالواردات**

باستخدام برنامج Eviews 10 كانت النتائج المتحصل عليها لمعادلة الواردات كمايلي:

D(M) = -74.36098*CHAR(-1) + 0.066081*D(GDP(-1)) -1.420758*D(IDE(-1))
-0.181204*D(M(-1)) + 10370.37
R-squared = 0.66 F-statistic = 11.38110 F- Table = 2.93 N = 23

من الناحية الاحصائية نلاحظ من خلال معامل التحديد أن 66% من التغيرات في الواردات تم تفسيرها بالمتغيرات الداخلة في النموذج، كما نجد ان قيمة فيشر المحسوبة اكبر من القيمة المجدولة، الامر الذي يدل على ان المعلمات معنوية وهذا بصفة مجمعة.

نلاحظ من خلال معادلة الواردات ان هناك علاقة عكسية بين ابطاء الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات وهذا ما تبينه معلمة الاستثمار الاجنبي المباشر السالبة، ويمكن تفسير ذلك على ان تلك الاستثمارات الاجنبية المباشرة هي تلك من النوع الباحث عن الموارد، اضافة الى الاستثمار من النوع الباحث عن السوق، وكما نعلم ان غالبية الواردات السلعية الجزائرية هي من السلع الاستهلاكية النهائية،

ما يعني ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة كان لها جزء من الاثر على احلال تلك الواردات هذا من جهة، ومن جهة اخرى يشير ذلك ايضا الى ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر لم يكن لها تأثير كبير على استيراد سلع الاستثمار والسلع التكنولوجية التي تدخل في العمليات الانتاجية والتنموية والتي ترفع من وتيرة النمو الاقتصادي، والتي في الغالب استيرادها يحدث اثر موجب بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات، اما بالنسبة للعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والواردات فهي تبدي علاقة عكسية، في حين ان العلاقة بين ابطاء الناتج المحلي الاجمالي والواردات فهي علاقة موجبة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث ان الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى مزيد من الطلب على السلع المستوردة التي تدخل في عمليات الانتاج والتي قد لا تتوفر في السوق المحلي، كما ان الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي يزيد من الدخل، والذي يقود تباعا الى زيادة في الطلب على السلع المختلفة سواءا المنتجة محليا او المستوردة.

## 2- تحليل مكونات التباين لنموذج الواردات

يستخدم تحليل مكونات التباين من اجل التعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير والعائد الى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار العائد الى خطأ التنبؤ في التغيرات الأخرى، والجدول التالي يبين نتائج مكونات التباين لنموذج الواردات في الجزائر.

**الجدول رقم (4-41):** تحليل مكونات التباين لنموذج الواردات (M) في الجزائر

| Period | S.E. | CHAR | D(GDP) | D(IDE) | D(M) |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 3357.005 | 0.287583 | 70.78088 | 1.763042 | 27.16849 |
| 2 | 3575.077 | 5.984661 | 62.45814 | 6.815491 | 24.74171 |
| 3 | 3700.067 | 10.34539 | 60.08252 | 6.366780 | 23.20531 |
| 4 | 3749.873 | 11.70348 | 58.77488 | 6.302089 | 23.21955 |
| 5 | 3779.566 | 12.65022 | 58.08973 | 6.249862 | 23.01019 |
| 6 | 3798.492 | 13.47523 | 57.51335 | 6.212130 | 22.79929 |
| 7 | 3810.887 | 13.99105 | 57.14584 | 6.172458 | 22.69065 |
| 8 | 3819.270 | 14.31192 | 56.91375 | 6.147296 | 22.62704 |
| 9 | 3824.906 | 14.53637 | 56.75384 | 6.132187 | 22.57760 |
| 10 | 3828.712 | 14.69000 | 56.64466 | 6.121348 | 22.54400 |

**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال ملاحظة مكونات تباين الواردات نجد ان مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تفسير تباين الواردات ضعيف حيث بلغت قيمته 1.76% في الفترة الاولى ولم تتجاوز 6% في الفترات الزمنية اللاحقة الأخرى، وهذا يبين الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر ليس له دور كبير في التأثير على الواردات سواء من حيث دوره في احلال جزء من السلع المستوردة من خلال انتاجها داخل السوق

الوطني، او من خلال دوره في استيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها الصناعات الانتاجية التي تتميز بمحدوديتها داخل الاقتصاد الوطني، اما تأثير الناتج المحلي الاجمالي على تباين الواردات فقد شكل النسبة الاكبر مقارنة ببقية المتغيرات الأخرى، حيث بلغت نسبته 70% في الفترة الأولى، وان ابدى تراجعا في الفترات اللاحقة الاخرى اين وصل الى 56.64% في الفترة العاشرة، وهذا يعكس مدى اعتماد السوق الوطنية على الواردات في تلبية احتياجاتها من السلع الأجنبية، بينما كان تفسير سعر الصرف الحقيقي لتباين الواردات منخفضا في الفترة الاولى حيث بلغ 0.25% في الفترة الأولى، غير انه عرف تزايد مستمر في الفترات اللاحقة حيث وصل الى 14.69% في الفترة العاشرة، وهذا يشير الى ان التخفيضات التي قامت بها الحكومة الجزائرية لسعر صرف الدينار الجزائري كان تأثيرها نسبي لكنها لم تكن كافية في تخفيض قيمة الواردات الجزائرية، وهذا يرجع الى ان معظم الواردات الجزائرية هي عبارة عن سلع استهلاكية ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، كما ان الواردات تحتوي على مواد مصنعة تدخل في الصناعة الجزائرية ولا يوجد بديل محلي لها لهذا فان الاقتصاد الجزائري لا يمكن الاستغناء عنها، اما مدى تفسير الواردات لقيمته فيظهر انها بلغت في الفترة الاولى 27.16%، غير انها عرفت تراجعا مستمر بعدها حيث بلغت 22.54% في الفترة العاشرة، وهذا قد يفسر الى الاجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية لتقليل من الواردات نظير الارتفاعات الهائلة التي عرفتها الواردات في السنوات الاخيرة.

وفي الاخير يمكن ان نلخص النتائج السابقة، من خلال اجراء اختبار السببية لجرانجر لتحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات في الجزائر، تبين انه لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات في كلا الاتجاهين، اما التقدير القياسي لدالة الصادرات عن طريق نموذج (VAR) فقد تبين ان هناك علاقة سالبة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات.

كما اتضح ايضا من خلال اجراء اختبار السببية لجرانجر لتحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات في الجزائر، انه لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات في كلا الاتجاهين، ومن خلال التقدير القياسي لدالة الواردات عن طريق نموذج (VAR) تبين ان هناك علاقة سالبة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات.

**خلاصة الفصل:**

يبين تحليل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى دول الدراسة ( الجزائر، مصر، المغرب)، انها عرفت تطورات مستمرة خلال فترة الدراسة، غير انها لم ترتقي بعد الى المستوى المطلوب، فالبرغم من الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها حكومات الدول الثلاث من تحسين مناخ الاستثمار، والعمل على تقديم العديد من المزايا والاعفاءات، إلا ان تعدد المشاكل والمعوقات وعدم حلحلتها اسهم في ان تكون تلك الدول اقل استقطابا للاستثمار الاجنبي المباشر اذا ما قورنة بدول نامية اخرى.

كما اظهر التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى دول الدراسة، على سيطرة القطاعات النفطية والعقارية على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وان نصيب القطاعات الانتاجية ذات القيمة المضافة من حجم الاستثمارات الوافدة اليها لا يزال ضعيف، وان تميزت المغرب نوعا ما عن توجيه استثمارات معتبرة الى بعض القطاعات التصديرية المهمة، وان لم ترقى بعد الى الاداء الجيد المطلوب.

اما وضع قطاع التجارة الدولية لبلدان شمال افريقيا ( الجزائر، مصر، المغرب )، فقد اظهر ان البلدان الثلاثة لا تزال تعتمد في نمو صادراتها على القطاعات الاولية او الموارد الطبيعية، وان نمو صادراتها خارج تلك القطاعات لا يزال ضعيف، بالمقابل ارتفاعات واضحة في قيمة الواردات، وهذا لا يعكس طلب على سلع راسمالية وتكنولوجية اجنبية تحتاجها الالة الانتاجية المحلية، بقدر ما يعكس تبعية واضحة الى الخارج، وهذا يشير الى ضعف الاداء الاقتصادي للبلدان الثلاث من خلال ضعف الجهاز الانتاجي واختلال هيكل الانتاج المحلي.

كما اظهرت نتائج الدراسة القياسية انه بالرغم من الدور الايجابي للاستثمارات الاجنبية المباشر على وضع التجارة الدولية سواء الصادرات او الواردات لدول الدراسة إلا انه يبقى غير كافي، وان تأثيره لا يزال محدود، وان الدول الثلاث لا تزال عاجزت عن استقطاب استثمارات اجنبية مهمة تخدم وضع التجارة الدولية بشكل أفضل، وهذا بسبب غياب اصلاحات اقتصادية حقيقية، اضافة الى غياب الرؤية الاستراتيجية الملائمة.

# الخـاتمة

حاولت هذه الدراسة فهم العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، وقد اظهرة مدى الصلة الوثيقة بينهما، وهي علاقة معقدة ومتشابكة سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي للاستراتيجيات وعمليات الشركات او على مستوى الاقتصاد الكلي للاقتصاديات الوطنية، وان كل متغير يحفز الأخر، وهما بذلك يؤثران على التنمية بشكل مشترك ومباشر، وغير مباشر من خلال الروابط التي تربطهما ببعضهما البعض.

كما ان للبيئة العالمية الجديدة المتميزة بتغيراتها العديدة والمتسارعة الاثر الواضح على العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، فبروز المنظمة العالمية للتجارة، وإزالة الحواجز الجمركية، وتحرير نظم الاستثمار الاجنبي المباشر، وانتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتطور وسائل النقل ومزيد من التقدم التكنولوجي، وتكامل الانتاج الدولي، ادى الى مزيد من الترابط بينهما، كما ساهم كل ذلك الى مزيد من الاثر على حجم الاستثمارات العالمية وعلى اتجاهات التجارة العالمية، ومما لاشك فيه ان البلدان النامية الان اصبحت محركا رئيسا من محركات الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة العالمية، وقد حققت بلدان كثيرة استفادة عظيمة من التكامل العالمي، واللافت للنظر انه ليس هناك بلدان حققت في العقود الاخير مستويات عالية مستدامة من النمو وزيادة كبير في نصيب الفرد من الدخل دون توسع كبير في التجارة والاستثمار، فالبلدان الاشد ديناميكية اجتذبت تدفقات كبيرة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وهي متكاملة مع سلاسل القيمة العالمية استنادا في اغلب الاحوال الى تكامل اقليمي قوي.

لقد عرفت التدفقات العالمية للاستثمار الاجنبي المباشر ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، غير ان التدفقات الوافدة الى بلدان شمال افريقيا (الجزائر، مصر، المغرب) لا تزال ضعيفة ودون المستوى المطلوب، بالرغم من الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها تلك الدول، ويبدو ان هناك مرحلة خلال عمليات الاصلاح التي تمر بها البلدان تنشط فيها تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد، لتطلق حلقة حميدة من الاصلاحات والتنمية الاقتصادية الداعمة لقطاع الأعمال، فبينما يعرض بلد ما فرص اعمال جيدة يراقب المستثمرون الاجانب الوضع ويحذون حذو المستثمرين الاجانب الآخرين، فالنجاح في الاساس يولد النجاح، وتفسر اقطاب النمو الاقليمي الجديدة (مثلا بلدان جنوب شرق اسيا) كيف يمكن للبلدان النامية الاستفادة من هذه الحلقة الحميد للاستثمار الاجنبي المباشر في استراتيجياتها لكي تصبح اسواق ناشئة، ويبدو ان (الجزائر، مصر، المغرب) لم تستفد من هذه الحلقة الحميدة، وهذا بسبب مجموعة من المعوقات المتعلقة بقضايا الاقتصاد السياسي والإجراءات والسياسات والتنظيمات وغيرها، والتي تحول بينها وبين الاستفادة من هذه الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

لقد عجزت البلدان الثلاث (الجزائر، مصر، المغرب) الاستفادة من هذه الاستثمارات، وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الحيوية ذات القيمة المضافة بالمقارنة بالقطاعات النفطية والعقارية التي اخذت حصة الاسد من استثماراتها الوافدة إليها، وهذا بالرغم من الاداء الجيد نسبيا الذي حققته المغرب في توجيه استثماراتها الاجنبية الى بعض القطاعات التصديرية المهمة، وان لم ترقى بعد الى الاداء الجيد المطلوب.

ويبدو ان الاداء الاقتصادي الضعيف هو السبب وراء هذا الضعف، والذي يرجع جزء كبير منه الى الاصلاحات المحلية المفتقرة الى الحماس والإرادة الحقيقية واستيلاء القلة على المنافع، فلا يمكن قطف ثمار هذه الاصلاحات اذا كان تصميم السياسات العامة وإدارتها، بما فيها السياسات القطاعية، يشوهان القرارات الاقتصادية ويخنقان المنافسة، ولذا لأي استراتيجية تكامل جديدة من خلال التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر ان تظهر قطيعة واضحة مع اصحاب المصالح الضيقة، وان تواجه التحديات السياسية والفساد والبيروقراطية، وان تبني هذه الاستراتيجيات على اسس سليمة وواضحة وان يكون هدفها تعزيز النمو والرفاهية لجميع المواطنين.

## 1- النتائج.

من خلال ماسبق كانت النتائج التي توصلنا اليها كما يلي:

### أ- النتائج العامة:

اصبحت حركة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في عالم اليوم، غير مقيدة من الناحية الجغرافية، فهي تتدفق مع وجود الفرصة الجذابة والمناخ المشجع على تدفقها، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار السياسي والأمني، وعليه حدثة زيادة ضخمة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العقود الأخيرة، كما أصبح نصيب البلدان النامية من حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي منافسا للدول المتقدمة، بل ومتفوقا عليها وهذا ما لاحظناه في عام 2014.

أصبحت الاقتصاديات النامية والانتقالية حاليا تشكل نصف البلدان العشرين المصنفة في أعلى قائمة الاقتصاديات المتلقية للاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا يعكس أن البلدان النامية أصبحت أكثر جاذبية للاستثمار الاجنبي المباشر عما كانت عليه سابقا، أما الملاحظة الاخرى فتتجلى في تباين توزيع تلك الاستثمارات بين مجموعات الدول النامية في المناطق المختلفة، وبين الدول النامية داخل المجموعة الواحدة، حيث نجد أن معظم تلك الاستثمارات قد استقطبت من طرف دول شرق وجنوب شرق آسيا بدرجة كبيرة ودول امريكا اللاتينية بدرجة أقل.

اما القارة الافريقية فتبقى اقل المناطق جذبا للاستثمار الاجنبي المباشر مقارنة بمناطق البلدان النامية الأخرى، ويرجع ذلك الى أسباب عدة منها، التأخر النسبي في تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي مقارنة بدول آسيا وأمريكا اللاتينية، افتقارها للموارد البشرية المدربة، الصراعات العرقية فيها وعدم استقرارها السياسي والاقتصادي وهو ما تمر به مثلا منطقة شمال افريقيا في الوقت الحالي من عدم استقرار سياسي وامني بسبب التوترات والنزاعات في بعض البلدان، اضافة الى أن دول افريقيا تضم أكبر تجمع للدول الاقل نمو في العالم.

ان اتجاه التراجع العام الذي شهدته التجارة العالمية يسلط الضوء على جوانب الضعف التي لا تزال البلدان النامية تواجهها في وقت يشهد نمو واهنا في البلدان المتقدمة، وذلك على خلفية العديد من العوامل، من أبرزها تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وتراجع أسعار السلع الاساسية والتوترات السياسية والتقلبات الكبيرة في أسعار الصرف وفي الاسواق المالية، وتباطؤ اقتصاد الصين القوة التجارية الاولى في العالم، وتحولها في سياساتها التنموية من الاعتماد على الطلب الخارجي الى الاعتماد على الطلب المحلي، كما أن التقدم المخيب للآمال المحرز على صعيد السياسات الحمائية يعد كذلك أحد أهم عوامل ضعف التجارة العالمية، كما أن في ذلك دلالة على أن البيئة التجارية الخارجية يحتمل أن تكون أقل مواتاة خلال السنوات القليلة المقبلة.

بالرغم من الانخفاض الذي عرفته التجارة الدولية للدول النامية بعد الازمة العالمية 2008، إلا انه بشكل عام عرفت صادرات البلدان النامية تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، فقد أصبح لها نصف صادرات العالم، وهو تحول كبير في التجارة الدولية للدول النامية، والذي سيكون له أثر في المستقبل على موازين القوى الدولية الحاكمة للنظام الاقتصادي في العالم، والأكثر أهمية أن عدة دول نامية استطاعت أن تتجه صوب الصادرات الصناعية الاكثر تقدما.

لقد كان للاستثمارات الاجنبية المباشرة دورا مهما في زيادة الصادرات الصينية، غير ان هذه الاستثمارات الاجنبية المباشرة الكبيرة التي عرفتها الصين والحجم الكبير في مساهمتها في التجارة العالمية، ما كانت لتكون لولا الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الصينية والسياسات والاستراتيجيات الملائمة التي وضعتها، لتنقل اقتصادها من اقتصاد هش وضعيف قبل 1978 لتصبح من اقوى الاقتصاديات الكبرى على المستوى العالمي في بدايات القرن الواحد والعشرين.

ان الدور الذي لعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصادرات المكسيكية، يرجع بالأساس الى اتفاقية التجارة الحرة مع الشمال الامريكي NAFTA، حيث كانت القوة الدافعة لنمو وتحديث الاقتصاد المكسيكي، ما جعلها تصبح ثاني اكبر اقتصاد في امريكا اللاتينية بعد البرازيل، اضافة الى الاصلاحات الهيكلية التي قامت بها الحكومة المكسيكية مع وجود مؤسسات اقتصادية سليمة، وكذا التحول نحو اقتصاد حر تحكمه آليات السوق يخدم الانفتاح التجاري نحو العالم الخارجي.

لقد اظهرت التجربة الصينية والمكسيكية ان جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشر لا يتوقف فقط على مجرد تقديم بعض التسهيلات او منح بعض الاعفاءات او تبسيط الاجراءات ولكن ذلك يتوقف ايضا وبشكل اساسي على حالة الاقتصاد ودرجة نموه ومدى استقراره، ومدى فاعلية السياسات العمومية التي تضعها الدولة في الاستفادة من هذه الاستثمارات الاجنبية وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة.

يمكننا القول بالنسبة لاتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة، وإن كان قد تضمن بنودا أسهمت في تحقيق ضمانة ما لاستثمارات الدول المتقدمة، إلا أنه لم يلقى أي اهتمام بحماية الدول النامية المضيفة لتلك الاستثمارات سواء بتقديم ضمانات تتناسب مع قدراتها على الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول المتقدمة أو بتقديم تدابير تتخذها للحماية من منافسات وممارسات الشركات متعددة الجنسيات بأسواقها المحلية، وعليه فإن هذا الاتفاق بحاجة إلى ادخال تعديلات جوهرية عليه بحيث يغطي كافة القيود المفروضة عليه لاسيما تلك التي يتم فرضها بواسطة الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات وعلى الأخص قيود ممارسة الدولة الأم على شركاتها بالخارج.

اما بالنسبة لمدى ملاءمة المنظمة العالمية للتجارة لحماية وتنظيم الاستثمار الاجنبي المباشر على مستواها، فهناك اختلاف في الاتجاهات بين مؤيد ومعارض، فالمؤيدون يرون أن المنظمة العالمية للتجارة بحكم ان لديها عضوية معظم دول العالم، وبالتالي ينظر إليها على أنها المنتدى المثالي للتفاوض على القضايا الحساسة مثل الاستثمار، وأنها المكان الافضل للدول النامية لممارسة تأثيرها الجماعي، وكذلك طرح مشاكلهم الانمائية امام اجندة التفاوض، كما ان المنظمة العالمية للتجارة تعتمد على فكرة الإجماع في اتخاذ القرارات، ما جعلها منتدى ملائم لهذه الدول، اضافة الى انها تضمن الترابط والتناسق بين الاتفاقية الخاصة بالاستثمار والاتفاقات الأخرى الخاصة بمنظمة التجارة العالمية.

اما المعارضون فيرون ان المنظمة العالمية للتجارة عليها التركيز فقط على الموضوعات المتعلقة بالتجارة وعدم التدخل في موضوعات انتقال رؤوس الأموال، باعتبار انه من الصعب تطبيق نفس المبادئ وأساليب التفاوض المطبقة في إطار منظمة التجارة العالمية على اتفاقيات الاستثمار، مثال ذلك المبادئ الخاصة بالمعاملة الوطنية والدولة الأولى بالرعاية، فالاستثمار المباشر يرتبط بالعديد من المتغيرات داخل

المجتمع مثل العمالة والبيئة المحلية وحقوق الإنسان والسياسات المحلية، وهي علاقات معقدة مقارنة بعلاقة التجارة بتلك المتغيرات، وبالتالي فإنه من الصعب تطبيق نفس المبادئ على الحالتين، لذلك يرى البعض أنه من الأفضل إنشاء منظمة دولية مستقلة تتولى تنظيم موضوع الاستثمار يكون لها مبادئها المستقلة عن منظمة التجارة العالمية بما يتوافق مع طبيعة موضوع الاستثمار.

اما بالنسبة لتأثير التكاملات الاقتصادية الاقليمية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية، يظهر انا تجاربها في اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر متفاوتة تبعا لكثافة ونطاق وقوة هذه الترتيبات، وان التكاملات الاقتصادية الاقليمية يمكن ان تأثر على اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر وعلى استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات، إلا انه لا يعني بالضرورة ان التكامل الاقليمي يؤدي الى زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر، فلا توجد علاقة سببية واضحة بين التكامل الاقليمي وتزايد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، ذلك ان هناك عوامل عديدة اخرى لها دور كعوامل محددة للاستثمار الاجنبي المباشر، غير ان التكاملات الاقليمية تفضي عموما الى زيادة جاذبية وتنافسية اقليم ما فيما يتصل بالتجارة والاستثمار والإنتاج، وهذا يرجع الى ان التكامل الاقليمي يؤدي مثلا الى زيادة حجم السوق بالنسبة للمستثمرين ويشجع جهود تحقيق المواءمة ويزيل الحواجز التجارية ويحسن تطوير البنى التحتية ضمن الإقليم مما يؤدي الى تحقيق وفرات حجم وخفض لتكاليف المعاملات.

**ب- نتائج الدراسة التطبيقية**

ان تحليل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى دول شمال افريقيا ( الجزائر، مصر، المغرب) يبين تدني حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة الى تلك الدول، مقارنة بالتدفقات الواردة الى مختلف بلدان العالم الأخرة، وهذا بالرغم من ارتفاعها في السنوات الأخيرة وقد تميزت تلك التدفقات بالتذبذب والتقلبات نتيجة ارتباطها بالتطورات الدولية ( الازمات الاقتصادية ) والأوضاع المحلية ( طبيعة مناخ الاستثمار )، كما كانت هذه التدفقات اقل استقطابا في الجزائر مقارنة بمصر والمغرب.

اظهر التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى كل من الجزائر ومصر والمغرب انها تتركز في قطاعات اقتصادية محددة اهمها قطاع النفط والعقارات اضافة الى المعادن بالنسبة للجزائر، إلا ان المغرب استطاع ان ينجح في السنوات الاخيرة في توجيه هذه الاستثمارات الى قطاعات استراتيجية مهمة ( قطاع الطاقات المتجددة، صناعة المعدات الاساسية للسيارات...) والتي اصبحت تلقى اهتمام ودعم من طرف المغرب بالنظر لإمكاناتها الهائلة في تحقيق النمو.

بالنسبة للتوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى تلك الدول، نجد هناك تشابه بين الجزائر والمغرب فيما يتعلق بأهم الدول المستثمرة، حيث نجد فرنسا والإمارات واسبانيا اهم الدول المصدرة للاستثمارات للدولتين، بينما مصر تحتل كل من الامارات وقطر واليونان والمملكة المتحدة اهم الدول المستثمرة داخلها.

لقد قامت الدول الثلاث الجزائر ومصر والمغرب بالعديد من الاصلاحات الاقتصادية من اجل تحسين بيئتها الاستثمارية، من خلال توفير المزيد من المزايا والحوافز للمستثمرين الأجانب، إلا انه يتضح ان بيئة الاستثمار في تلك الدول لا تزال تعرف عقبات كثيرة تقف حائلا امام تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إليها، وهي اكثر تعقيدا في الجزائر وأفضل تحسننا في المغرب وبدرجة اقل في مصر، غير انه ما يميز مصر عن الجزائر والمغرب هي غياب الاستقرار السياسي والأمني لديها، وهذا بعد احداث ثورة 25 يناير 2011، وهو ما ينعكس على بيئتها الاستثمارية.

وفي هذا الصدد يمكن الاشارة الى ان اهم العقبات التي تواجهها بيئة الاعمال والاستثمار في البلدان الثلاث هي قضايا الفساد المالي والإداري، ويرجع سبب وجودها في هذه البلدان إلى: غياب الحكم الراشد، تداخل المصالح السياسية والاقتصادية، غياب الشفافية، ضعف السلطة القضائية وسيادة القانون، عدم القابلية للمساءلة، التميز في تنفيذ القوانين وتطبيقها، غموض القواعد المتصلة بحوكمة الشركات، غياب الاليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد.

فيما يتعلق بتحليل قطاع التجارة الدولية لبلدان شمال افريقيا ( الجزائر، مصر، المغرب )، يظهر ان البلدان الثلاثة لا تزال تعتمد في نمو صادراتها على القطاعات الاولية او الموارد الطبيعية، غير ان مصر والمغرب اكثر تنوعا في صادراتهما من الجزائر، وهناك تفوق نسبي للصادرات المغربية في بعض الصناعات الجديدة ذات المهن العالمية الجديدة، وهذا في السنوات الأخيرة غير انها تبقى ضعيفة جدا (صادرات المغرب) اذا ما قورنت بصادرات بعض اقتصاديات البلدان الناشئة كماليزيا او تركيا او المكسيك، وتبقى صادرات الجزائر رهينة قطاع النفط الذي يمثل 97% من صادراتها الاجمالية.

ويشكل هذا القصور في تنويع صادرات البلدان الثلاثة ضغطا على الموارد المتاحة لحكومات تلك الدول من اجل دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالنسبة الى غالبية تلك البلدان الثلاثة انها تعتمد في ميزانيتها العامة على عدد محدود من القطاعات والموارد غير المستقرة، وقد ظهر هذا جليا في وضع الميزانية العامة للجزائر بعد الانخفاض الحاد في ايرادات الجزائر من المحروقات من جراء انخفاض النفط في الاسواق العالمية بعد جوان 2014.

بالنسبة لأهم اسواق التصدير للبلدان الثلاث نجد ان الجزائر والمغرب تعتمد بشدة على السوق الاوربية في تصدير منتجاتهما، حيث نجد ان دول الاتحاد الاوربي هي الوجهة الاولى لصادراتهما، وهذا قد يجعلهما عرضة للتقبات الاقتصادية او السياسية التي قد تحدث في منطقة الاتحاد الأوربي، بينما مصر اقل تبعيتا في صادراتها اتجاه السوق الاوربية برغم من أهميتها، فمصر توجه صادرات مهمة نحو السوق الأمريكية، وهو ما يعكسه عدد من العوامل بما في ذلك الوصول التفضيلي الى هذه السوق، كما تملك مصر نموذج تصدير اكثر تنوعا نحو البلدان العربية، والبلدان الاسيوية غير العربية، والبلدان الإفريقية، وتستقبل هذه البلدان حصة كبيرة جدا من الصادرات المصرية مقارنة مع الجزائر والمغرب.

اما تحليل وضع الميزان التجاري للجزائر ومصر والمغرب يظهر ان الدول الثلاث تعاني من عجز تجاري هيكلي، بالرغم من الفائض التجاري الذي حققته الجزائر في سنوات الدراسة، والذي يرجع سببه بالأساس الى ارتفاع اسعار النفط، وهي السلعة الاساسية التي تعتمد عليها الجزائر بنسبة كبيرة في صادراتها، فلم تحقق لا الصادرات المصرية ولا المغربية ولا الجزائرية خارج المحروقات القفزة المرجوة، في حين ارتفعت فيه قيمة الواردات في اغلب الحالات، ما خلق فجوة بين الصادرات والواردات، وهو ما كان له الاثر البالغ والسلبي على معدل التغطية، وهو الامر الذي يعكس ضعف الاداء الاقتصادي للبلدان الثلاث من خلال ضعف الجهاز الانتاجي واختلال هيكل الانتاج المحلي، ما اوجب ضعف صادراتهم كما وكيفا، وتبيعة كبيرة وواضحة للسلع المستوردة، كما كان لإجراءات تحرير التجارة الدولية والسياسات التي اتبعتها الدول الثلاث الفشل الذريع في تأثير ايجابي على وضعية الميزان التجاري، فلم تؤدي الى تحسنه وإنما زادت في تدهوره، اضافة الى ان الظروف والأزمات الاقتصادية العالمية ( ارتفاع اسعار المواد الغذائية، تقلبات اسعار النفط، الازمة العالمية 2008، ازمة منطقة اليورو ) الاثر الواضح والبالغ على وضعية الميزان التجاري.

اما بالنسبة للدول الاكثر انفتاحا وارتباطا باتفاقيات تجارية سواء كانت متعددة الاطراف او اقليمية او ثنائية فنجد ان مصر والمغرب افضل اندماجا في الاقتصاد العالمي من الجزائر، فمصر والمغرب يعتبران بلدين نشيطين في شمال افريقيا فيما يخص اتفاقات التجارة، وهو عضوان في عدد كبير من الاتفاقيات، فهما عضوان في منظمة التجارة العالمية منذ انشائها سنة 1995 بخلاف الجزائر التي لا تزال تتمتع بصفة مراقب في المنظمة، لكن هم يشتركون (الجزائر، مصر، المغرب) في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وكأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا)، غير ان الجزائر ليست من بين مجموعة اتفاق اغادير الذي تعتبر فيه مصر والمغرب من بين أعضائه، كما ان مصر والمغرب يربطهما اتفاق التجارة الحرة مع تركيا، وتتمتع مصر بامتياز الولوج الى السوق الامريكية عبر اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة، كذلك المغرب يجمعها مع الولايات المتحدة الامريكية اتفاقية لتجارة الحرة، كما وقعت ايضا مصر اتفاق للتجارة الحرة مع بلدان السوق المشتركة الجنوبية لأمريكا اللاتينية (الميركيسور).

وتعد مصر والمغرب ايضا افضل اندماجا من الجزائر في اتفاقات التجارة الإفريقية، فمصر عضو في الكوميسا وتجمع وسط افريقيا ( ايكواس ) وفي منطقة التجارة الحرة الإفريقية، وعضوا ايضا في جماعة بلدان الساحل والصحراء، والمغرب عضوا في جماعة بلدان الساحل والصحراء، وعضو في اتحاد المغرب العربي، كما تعمل على تعزيز علاقات التعاون مع دول غرب إفريقيا، ولا سيما مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا، كما تتفاوض حاليا بشان اتفاقيات الشراكة الإستراتيجية، بما في ذلك التأسيس التدريجي لمناطق التجارة الحرة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، اما الجزائر ليست عضوا في منطقة التجارة الحرة الافريقية او في مبادرات التجارة الاقليمية الإفريقية، باستثناء اتحاد المغرب العربي.

**ج- نتائج الدراسة القياسية**

من خلال اجراء اختبار السببية لجرانجر لتحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات في مصر، تبين انه لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات في كلا الاتجاهين، ومن خلال التقدير القياسي لدالة الصادرات عن طريق نموذج (VAR) تبين ان هناك علاقة موجبة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات.

ويشير هذا الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر يلعب دور في تنمية الصادرات السلعية المصرية، غير ان النسبة الاكبر تتجه الى القطاع النفطي، وان القطاعات الانتاجية الاخرى برغم من اهميتها إلا انها لا تزال الاستثمارات الاجنبية فيها ضعيفة، وان مساهمتها في الصادرات الاجمالية تبقى قليلة، كما ان جزء من الاستثمارات الاجنبية المباشرة تستقطبه القطاعات الخدمية الاخرى وعلى رأسها السياحة.

اما نتائج تحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات في مصر، ومن خلال اجراء اختبار السببية لجرانجر، فقد تبين انه لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات في كلا الاتجاهين، كما اظهر التقدير القياسي لدالة الواردات على وجود علاقة سالبة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات.

ويبين هذا الى ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى مصر عملت على احلال جزء من الواردات، غير انه اثرها لم يكن بالقدر الكافي، وهذا بسبب ضعفها، كما ان نوعية تلك الاستثمارات والبعيدة عن القطاعات الصناعية المنتجة سمح بعدم استيراد حجم اكبر من سلع التجهيز التي يحتاجها هذا النوع من الصناعات والتي هي غير متوفرة في السوق المحلي، الامر الذي نتج عنه عدم حدوث زيادة في حجم الواردات الإجمالية.

اما بالنسبة للمغرب فقد اظهرت نتائج اختبار السببية لجرانجر لتحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات، انه لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات في كلا الاتجاهين، وانه من خلال التقدير القياسي لدالة الصادرات عن طريق نموذج (VAR) تبين ان هناك علاقة موجبة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات.

ويفسر هذا الى الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة صادرات السلعية للمغرب، خاصة في الاونة الاخيرة من خلال زيادة صادرات بعض الصناعات الجديد مثل صناعة السيارات والصناعت الالكترونية وغيرها، إلا انه يبقى غير كافي، نظرا الى ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة لا تزال ضعيفة من جهة، كما ان قطاع التصدير في المغرب لا يزال يواجه العديد من المشاكل من جهة اخرى مثل جودة المنتجات، البنى التحتية والخدمات اللوجستية المرتبطة بالتجارة، ارتفاع تكاليف عوامل الانتاج وغيرها.

اما نتائج اختبار السببية لجرانجر لتحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات في المغرب، فقد اظهرت انه لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات في كلا الاتجاهين، بينما جاءت نتائج التقدير القياسي لدالة الواردات ان هناك علاقة سالبة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات.

ويشير هذا الى ان جزء من الاستثمارات الاجنبية المباشرة كان لها دور في احلال جزء من الواردات في المغرب، حيث لاحظنا في الهيكل السلعي للواردات ان حصة الموارد النهائية الاستهلاكية قد انخفض استيرادها بنسبة 4%، كما ان حصة المواد النهائية للتجهيز الصناعي لم ترتفع بقدر كبير خلال الفترة (2008-2015) مقارنة بالفترة (2000-2007) والتي في الغالب ان الشركات الاجنبية تزيد من استيرادها لتلك السلع نظرا لعدم توفرها في السوق الداخلي.

اما بالنسبة للجزائر فقد اظهرت نتائج اختبار السببية لجرانجر لتحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات، انه لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات في كلا الاتجاهين، اما التقدير القياسي لدالة الصادرات عن طريق نموذج (VAR) تبين ان هناك علاقة سالبة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات.

ويشير هذا الى ضعف دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصادرات السلعية في الجزائر، حيث ان جزء كبير من الاستثمارات الاجنبية المباشرة تم استقطابها في تمويل مشروعات البنية التحتية وبعض القطاعات الخدمية الأخرى، في حين ان القطاعات الانتاجية التي تعمل في مجال التصدير لا يزال استقطابها للاستثمارات الاجنبية المباشرة ضئيل وضئيل جدا، فبالرغم من الدور الذي يلعبه الاستثمار

الاجنبي المباشر في تطوير الصادرات من المحروقات لكنه غير كافي في تطوير الصادرات خارج المحروقات.

كما اتضح ايضا من خلال اجراء اختبار السببية لجرانجر لتحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات في الجزائر، انه لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات في كلا الاتجاهين، ومن خلال التقدير القياسي لدالة الواردات تبين ان هناك علاقة سالبة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات.

ويفسير ذلك على ان تلك الاستثمارات الاجنبية المباشرة هي تلك من النوع الباحث عن الموارد، اضافة الى الاستثمار من النوع الباحث عن السوق، وتلك الانواع من الاستثمارات تسمح بإنتاج سلع بديلة للسلع المستوردة، ما يسمح بتخفيض قيمة الواردات، إلا ان ضعف الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومحدوديتها لم يكن لها تأثير كبير على حجم الواردات الإجمالية.

**2- الاقتراحات:**

على ضوء النتائج السابقة، يمكننا تقديم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية وذات صلة بالموضوع والمتمثلة فيمايلي:

- تحسين مناخ الاستثمار من خلال تبسيط نظم الاستثمار وترشيده، تيسير سبل الحصول على عوامل الانتاج (الاراضي الصناعية، النقد الاجنبي )، تحسين البنية الأساسية وضع القوانين الملائمة (قوانين تحرير التجارة ورؤوس الامول، حماية الملكية الفكرية..)، تبسيط اجراءات التقاضي وفض المنازعات، وغيرها من القوانين والإجراءات التي توفر الامان والسهولة للمستثمر الاجنبي.

- العمل على معالجة مشكلات الحوكمة الاقتصادية الهيكلية، من خلال مكافحة الفساد، القضاء على البيروقراطية، الحد من السلطة التقديرية، وانعدام المساواة في تطبيق السياسات، والمساءلة وتدعيم سيادة القانون وتكافؤ الفرص وتشجيع الشفافية من خلال اصلاح حرية المعلومات.

- العمل على تعزيز الاطار التشريعي من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار مع تبسيط الاجراءات والعمل على ادخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية على الصعيد العالمي.

- يجب على هذه الدول ان تشجع نوعية الاستثمار الاجنبي الذي يحقق تنمية الصادرات، من خلال تحديد القطاعات التي ترغب في جذب الاستثمارات الاجنبية اليها، كما ينبغي العمل على ربط حوافز

الاستثمار الأجنبي بالأداء المحقِق لأهداف التصدير، كالاستثمار في الصناعات عالية القيمة المضافة، وتقديم التدريب الجيد للعمالة، والحفاظ على نسبة معينة من التصدير، والقيام بالبحوث والتطوير.

– على الدول الثلاث العمل على تنويع سلة صادراتها خاصة الجزائر والخروج من التبعية لصادرات النفط، من خلال تشجيع الاستثمارات الموجهة للتصدير، وتقديم التسهيلات والامتيازات الملائمة، ومحاولة القضاء على كل العراقيل الادارية والمالية والقانونية وغيرها، التي تعيق عملية الانتاج والتصدير.

– يجب العمل على مساندة الصادرات، من خلال منح المصدرين مدفوعات نقدية مباشرة، وقروض تفضيلية، بالإضافة إلى تمويل البحوث والابتكار لإيجاد منتجات جديدة للتصدير، ودعم التسويق، والحفاظ على تنافسية سعر الصرف إضافة إلى توفير الأراضي للمصدرين بأسعار مدعمة، ولكن لا بد من التأكيد على أهمية توجيه الدعم للشركات التى تعمل على تحقيق أهداف التصدير.

– على الدول الثلاث العمل على تنظيم عمليات الاستيراد والتقليل من الواردات خاصة في الجزائر، من خلال وضع اجراءات ادارية مدروسة، توازن بين الحد من خروج العملة الصعبة وبين متطلبات السوق الوطني واحتياجاته، وبالمقابل العمل على تشجيع المؤسسات الوطنية من اجل احلال هذه الواردات.

– العمل على ارساء اسس الاقتصاد المعرفي من خلال الاستفادة من الاستثمارات الاجنبية الحالية منها والمستقبلية في زيادة انتشار التكنولوجيا، ووضع استراتيجيات شاملة للمعرفة والابتكار، والتوسع في نشر تقنيات المعلومات والاتصالات.

– تعزيز الاستثمار في التعليم وفي نوعيته لخدمة التنمية البشرية والحضارية، ولتعزيز مجالات الابتكار وزيادة الإنتاجية.

– الاهتمام والعمل الدؤوب حول تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي كونهما من أهم المحددات لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

**3– افاق البحث:**

في الختام يمكن أن نقترح بعض المواضيع في هذا السياق، والتي يمكن أن تكمل هذه الدراسة، من خلال التطرق إلى جوانب أخرى لم نتناولها في هذه الدراسة.

- اثر الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر.
- دراسة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية على مستوى قطاعات صناعية معينة

# قائمة المراجع

**المراجع باللغة العربية:**

**قائمة الكتب:**

1- أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 2001.

2- أبو شرار علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات، دار الميسرة، الأردن، ط3، 2013.

3- أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001.

4- اكيوز يلماز، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، احمد بديع بليح، الدول النامية والتجارة العالمية الاداء والأفاق المستقبلية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.

5- الاسرج حسين عبد المطلب، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005.

6- التكريتي هيفاء عبد الرحمن ياسين، اليات العولمة الاقتصادية واثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع ط1، الاردن، 2010.

7- الناشد محمد، التجارة الداخلية والخارجية، ماهيتها، تخطيطها، منشورات جامعة حلب، مصر، 1977.

8- النوحي جواد، مقاربة سياسية للاستثمارات الأجنبية في المغرب، مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، المغرب، 2010.

9- السيد عاطف، الجات والعالم الثالث، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.

10- إبراهيم العيساوي، الجات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

11- الغزالى محمد ، مشكلة الإغراق (دراسة مقارنة)، الدار الجامعة الجديدة، مصر،2007،.

12- جميل سرمد كوكب، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، الحامد، الأردن، 2000.

13- حاتم سامي عفيفي، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ط1، 2004.

14- حاتم سامي عفيفي، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

15- حمزة حسين كريم، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء، عمان، 2011.

16- حشيش عادل احمد، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

17- حشيش عادل أحمد، مجدي محمد شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجدية، الاسكندرية، 2005.

18- حشاد نبيل، العولمة ومستقبل العالم العربي، دار إيجي للنشر، مصر، ط1، 2006.

19- خلف فلح حسين، التمويل الدولي، دار الوراق، مصر، ط1، 2004.

20- خلف فليح حسن، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010.

21- داود حسام علي وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الميسرة، عمان، الأردن، ط1، 2002.

22- ريوفيد جوناثان، ترجمة: مجدي صابر محمد، ايناس الوكيل، نافذة على الاعمال في الصين، مجموعة النيل العربية، القاهرى، ط1، 2009.

23- سامي سلامة نعمان، الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة والعمالة والتصدير في الدول النامية، بدون دار نشر، 2008.

24- سلامة مصطفى، منظمة التجارة العالمية: النظام الدولي للتجارة الدولية، الدار الجامعة الجديدة للنشر، 2006.

25- شهاب مجدي محمود، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006.

26- عباس علي، إدارة الأعمال الدولية، دار الميسرة، عمان، 2013.

27- عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

28- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

29- عبد الحميد عبد المطلب، نماذج تنموية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط1، 2013.

30- عبد الخالق جودة، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 1992، ص .169

31- عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، ط1، 2007.

32- عبد السلام رضا، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

33- عبد العال نشأت علي، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.

34- عبد الغفار هناء، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين إنموذجا، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

35- عبد المقصود نزيهة، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

36- عوض الله زينب حسن، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
37- قابل محمد صفوت، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، 2009.
38- قبلان فريد أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2008.
39- نعمان سامي سلامة، الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة والعمالة والتصدير في الدول النامية، بدون دار النشر، 2008.
40- وراد طالب عوض، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2013.
41- وفا عبد الباسط، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
42- يونس محمد، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1992.
43- يونس محمود، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2000.

**الاطروحات والرسائل**

44- أبو السعود جمعة محمد سيد، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على قطاع الغزل والنسيج في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة مصر، 2006.
45- ابراهيم ايهاب ابراهيم محمد، المؤشرات الاقتصادية الكلية وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر دراسة قياسية مقارنة مع (تركيا- الصين) خلال الفترة (1992-2007)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2011.
46- آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر- مصر)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة باتنة، 2011/2010.
47- سالم أمل جميل عبد الفتاح، تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو من خلال الخارجيات، دراسة مقارنة بين مصر والصين والهند، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، القاهرة، 2013.
48- بركة محمد، تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة ، جامعة الجزائر3، 2014/2013.
49- بلخياط جمال، جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة باتنة، 2015/2014.
50- بيطار منى لطفي، الاستثمارات الخاصة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2004.

51- حبيب عاطف نعيم الدمياطي، اثر اتفاقيات (TRIMS) على أداء منظمة التجارة العالمية (WTO) استثمار باستثمارات الدول النامية: دراسة حالة للتطبيق على مصر، أطروحة دكتوراه في الاقصاد غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2013.

52- حسن رشا جلال الدين، الاطار المؤسسي لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ضوء دراسة عدد من الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012.

53- على السن عادل عبد العزيز، سياسة التجارة الخارجية في اطار منظمة التجارة العالمية والاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه في الحقوق غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة،2001.

54- عويس امل صابر عبد المنعم، دور منظمة التجارة العالمية في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر (اتفاقية التريبس)- دراسة تطبيقية على مصر،اطروحة دكتوراه غير منشوة، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2014.

55- فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين وتركيا ومصر والجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2013/2012.

56- محمود محمد هبة الله، حماية الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل تحرير التجارة العالمية- مع دراسة خاصة بالاقتصاد المصري، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الجقوق، قسم الاقتصاد، جامعة المنصورة، مصر، 2010.

**<u>المجلات والدوريات العلمية والمؤتمرات</u>**

57- السواعي خالد محمد، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الصادرات الاردنية، دورية الادارة العامة، المجلد 51 العدد 3، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 2011.

58- الفضلي منصور صباح وآخرون، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأعمال الدولية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 33، العدد 01، 2009.

59- حسين ناصر جلال، علاقة تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي والقدرة التنافسية بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر السنوي الثاني عشر، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، 01- 02 ديسمبر 2007، جامعة عين شمس.

60- خضر حسان، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، عدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

61- خليفة محمد مسعود، خالد علي أحمد، الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد، مؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،.2006

62- خليل محمد خليل، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية: بحث في النظرية، المجلة العلمية، العدد 2، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 1994.

63- زين الدين صلاح، دور القانون في تحسين مناخ الاستثمار في مصر لجذب الاستثمارات الألمانية المباشرة، المؤتمر العلمي الثاني: القانون والاستثمار، 29-30 أفريل 2015، كلية الحقوق، جامعة طنطا.

64- سلامي ميلود،جمال بوسته، حماية حقوق الملكية الفكرية وفقا لاتفاقية التريبس وتأثيرها على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 11، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، جوان 2017.

65- عبد الفتاح حسناء، التكتلات الاقتصادية الاقليمية الإفريقية، مجلة افريقيا قارتنا، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، العدد6، جويلية 2013.

66- علي احمد ابريهي، التجارة الخارجية في العالم بين عامي 2000 و2014، اتجاهات الامد البعيد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد49، الجامعة المستنصرة، العراق، 2016.

67- عوض صفوت عبد السلام، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مصر، 2004.

68- عيسى عبد المقصود، اتفاق تدابير الاستثمار المرتبطة بالجدارة في إطار اتفاقية الجات 1994، المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، الاسكندرية، 29-31 ماي 1995.

69- فوزي سميحة السيد، ظاهر الشركات دولية النشاط والدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، العددان 415- 416، الجمعية المصرية للاقتصاد والسياسة والتشريع والاحصاء، القاهرة، 1989.

70- لوبيز كارلوس، التقدم ببطأ نحو التكامل، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 53، جويلية 2016.

71- موسوس مغنية، أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000-2013، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد11، جامعة الشلف، الجزائر، 2013.

72- هيرمان كاميل وحيريمي زووك، عودة القدرة التنافسية للمكسيك، مجلة التمويل والتنمية، المجلد50، العدد1، صندوق النقد الدولي، مارس2013.

**<u>التقارير الحكومية والهيئات الدولية والاقليمية</u>**

73- الانكتاد، التدابير التجارية المتصلة بالاستثمار، نيويورك وجنيف، 1999، ص.1

74- الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2004.

75-الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2015.

76- الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي2012.

77- الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2013.
78-الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2014.
79-الانكتاد، تقرير التجارة والتنمية، 2013.
80- الاونكتاد، التكامل الاقليمي والاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، 2013.
81- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، تشجيع سلاسل القيمة الاقليمية في شمال افريقيا، أديسا بابا، اثيوبيا، 2016.
82- مجموعة البنك الدولي، جان بيير شوفور، المغرب في أفق 2040، الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الاقلاع الاقتصادي، 2017.
83- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدولة العربية، التقرير السنوي 2012 – 2013، الكويت.
84- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، التقرير السنوي 2007، الكويت.
85- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2014، الكويت.
86- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016.
87- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015.
88- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2015.
89- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.
90- جامعة الدول العربية، القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، الدورة الثالثة، فيفري 2013،
91- جامعة الدول العربية، الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية المعدلة، 2013.
92- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، فريق من الخبراء، تطوير الأداء الجمركي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإداري، القاهرة، 2006.
93- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تقرير الاستثمار السنوي الخامس، يوليو 2014.
94- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2015/2014.

95- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، العلاقات المغرب- افريقيا، مجلة المالية، العدد28، أوت 2015.

96- المركز العربي المتعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية، الدليل المغربي للإستراتيجية والعلاقات الدولية، دار نشر هارمتان، 2012.

**قوانين ومناشير وزارية**

97- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، المادة 2 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001.

98- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، الأمر رقم (06-08) المؤرخ في 15 جويلية 2006، العدد47، الصادرة في 19 جويلية 2006.

99- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2017.

100- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2016.

101- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي، 2014، مشروع قانون المالية لسنة 2014.

**المراجع باللغة الاجنبية**

**Books and Articles and Working papers**

1- Agarwal.J. P, « Determinants of Foreign direct investment Asurvey ». welitwrits chaftsarchiv, Bd , 1980.

2- Aitken, B, Hanson,G.H.and A.E.Harrison، "Spillovers, Foreign Investment and Export Behavior" , Journal of International Economics, vol.43, EL Sevier Science B.V 1997.

3- Aizenman.J, NOY.I, "FDI and Trade-Two-way linkages", the review Quarterly of Economic and Finance, vol 46,2006.

4- Alguacil.M, and Orts.v, "Inward Foreign Direct Investment and Imports in Spain " international economic journal, VOL 17, NO13,2003.

5- Aworkuse, T.and Gu, w, " the contribution of Foreign Direct Investment To china's Export performance From Disaggregated Sectors" Department of food and research economics, USA: university of Delaware, 2005.

6- Barrell Ray and N.paim, " Foreign Direct Investment, Technological change and Economic Growth within Europe", the Economic Journal.vol.107,No 445, Black well publishers, USA, November, 1997.

7- Bayoumi, T. and G. Lipworth (1997)، « Japanese foreign direct investment and regional trade »، IMF working paper, wp/97 Asia Paci Fic department, IMF. Washington. DC , August.

8- Blomstrom, M. and A.KOKKO, "the Impact of Foreign Investment on Host countries،A review of the Empirical Evidence", policy Research working paper, WB, Washington, D.C, December,1996.

9- Chen, C. Chang, L. and Y Zhang,(1995), « The role of foreign direct investment in China's post 1978, Economic development », world development, Vol, 23 No, 4.

10- Claudio A. C. Paiva Gustavo S. Cortes، On the Irrelevance of Mercosur: Evidence From Foreign Direct Investment, Latin American Business Review. number 15, 09 Sep 2014.

11- Daniel Chudnovsky and Andrés López, Foreign direct investment and development: the MERCOSUR experience, CEPALA review، No.92, 2007.

12- Duning. J. H (1973) « The determinants of international production » oxford economic papers, New Series, Vol 25, N. 3.

13- Dunning. J, Explaining changing pattern of international production : in defense of the elective theory, Oxford Bulletin of economics and statistics, Vol 41, No 4, 1979 .

14- Edwards, S. (1990), « Capital Flows, foreign direct investment and Dept-Equity swaps in developing countries », NBER working paper, No. 3497. October.

15- Hardeep puri and delfino, trims, development aspects, and the general agreement, Uruguay round: further paper on selected issues, un new York، 1990.

16- Hardeep puri and Philippe Brusic، Trade Related Investment Measures، Issues For Developing Countries in the Uruguay Round Uruguay Round، paper on selected Issues، UN, Ney York,1989.

17- Hess, P. and C, Ross (1997), « Economic development : the ories, evidence and policies », The Dryden Press, Harcourt Brace Collage publishers, USA.

18- Jegathesan, J.(1995)، « foreign direct investment in developing countries », in Liuksila Claire, « External Assistance and policies for Growth in Africa »، paper presented at a seminar Held in Paris, IMF and Ministry of finance of Japan, Washington, Feb. 13 – 14.

19- Lopez.p, " Foreign Direct Investment, Exports and Imports In Mexico", University of Kent, Canterbury, Kent, 2004.

20- Luis A.Rivera-Batiz and Maria-Angels Oliva, International Trade: Theory, Strategies, and Evidence, New York: Oxford university press, 2003.

21- E. Mansfield, Protection of Intellectual property Rights in developing Countries, World Bank. Washington, D.C, 1989.

22- Mekki.R, "The Impact of Foreign Direct Investment on Trade: Evidence From Tunisia", G.A.I.N.S university of Le Mans, Avenue Olivier Messiaen Le France, 2005.

23- Morrissey oliver and yogesh rai, the GATT agreement on trade related investment measures: Implications for developing countries, and their relationship with transnational corporation, the journal of development studies, vol, 31, no, 5, June 1995.

24- Mouriaux F (2004), « Le concept d'attractivité en union Monétaire », Bulletin de Banque de France, N 123, Mars.

25- Mundell. R, international trade and factor mobility, the American economic review, Vol. 47, No. 3, June. 1957.

26- oliver Morrissey, "Investment and competition policy in developing countries: Implications of and for the WTO, research paper No: 00/2. Centre for research in economic development and international trade, university of Nottingham ham 2000.

27- Padma Mallompally and Karl P: Foreign direct investment in developing countries, in finance and development, March, 1999.

28- patrick Low and arvind subramanian, "TRISM in the Uruguay Round ",An unfinished Business, world Bank, discussion, paper, no 307, 1995.

29- Rosenn, K. (1997), « Regulation of Investment in Angola », Discussion papers, No. 12. December.

30- R. Vernon , « international investment and international trade in the product cycle », the quarterly journal of economics, vol 80, Issue 2, 1966.

31- Salvatore. D, international economics, USA, Johnend sons. inc. 9th edition, 2007.

32- Singh, H. and K.W.Jun. (1995)، « Some new evidence on determinants of foreign Investment in developing countries », policy research working paper, No 1531, the world bank, November.

33- Thomsen.s, "Southeast Asia: The Role of Foreign Direct Investment policies in Development", working papers on International Investment, OECD,1999.

34- Young, L. and K. Miyagiwa, « International investment and immiserizing Growth », journal of international economics, El-Sevier science publishers , B.V. North-Holland, 1986.

**Reports**

35- UNCTAD. World, Investment Report, Transnational corporation and Internationalization of R & D. New York, 2005.

36- UNCTAD, "International Investment Agreements: Multilateral Frame Work on Investment, March, 2000.

37- UNCTAD, World Investment Report 2012.

38- UNCTAD, World Investment Report 2007.

39- UNCTAD, key statistics and Trends in international Trade, 2015.

40- UNCTAD, World investment Report 2016.

41- UNCTAD, Examen de la politique de l'Investissement, Maroc, New York, 2008.

42- UNCTAD,ASEAN, Asean Investment Report 2016.

43- WTO, research paper No: 00/2. Centere for research in economic development and international trade, university of notting ham 2000.

44- WTO, Committee on Trade-Related Investment Measures - COMMUNICATION FROM BRAZIL AND INDIA, The Mandated Review of the TRIMs Agreement Paragraph 12(b) of the Doha Ministerial Declaration Implementation-related issues and concerns, https://docs.wto.org, G/C/W/428 ; G/TRIMS/W/25, 9 october 2002.

45- WTO, Working Group on the Relationship between Trade and Investment, communication from India, development provisions, https://docs.wto.org WT/WGTI/W/148, 7 October 2002.

46- WTO," Investment" , Annual Report 1996.

47- World Bank Group, Trade Developments in 2016

48- World Bank, Doing Business, 2015, www.diing business.org.

49- WORLD ECONOMIC FORUM, the Global competitiveness Report 2015.

50- UNCTC, New Issues in the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations, UN, New York, July, 1990.

51- chima Statistical, Yearbook, Total value of Imports and Exports of Goods, 2015.

52- Overseas development institute (1997), « Foreign direct investment Flows to Low-Income countries : A review of the evidence »، Briefing paper, September.

53- KPMG: investment Mexico 2015.

**مواقع الانترنت:**

1- https://data.worldbank.org/indicator/TM.VAL.MRCH.CD.WT?locations=EG
2- https://data.worldbank.org

3- https://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.MRCH.CD.WT?locations=MA

4- https://data.worldbank.org/indicator/TM.VAL.MRCH.CD.WT?locations=MA

5- data.World bank.org: Foreign direct investment, net inflows, 2015.

6- World bonk, World Integrated Trade Solution, Mexice export, 2015/wits, world bonk.org

7- http://www.aseanstats.org/

8- MERCOSUR, http://www.mercosur.int/

9- ministry of foreign affairs- brazil, http://www.itamaraty.gov.br/en/politica-externa/integracao-regional/6347-mercosur-en. 15/12/2016.

10- https://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.MRCH.CD.WT?locations=EG

11- محمد عربي لادمي، التجربة التكاملية لمنطقة امريكا اللاتينية "السوق المشتركة" تجمع الميركوسور، تاريخ الاطلاع/ 2016/12/10، http://democraticac.de/?p=41640

12- موسوعة الجزيرة، ماذا تعرف عن الميركيسور، تاريخ الاطلاع، http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/12/13

13- ذات التقنية العالية المكسيك/- الصادراتhttp://www.worldbank.org

14- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD)، استعراض مناخ الأعمال في مصر، سياسات الاستثمار وشراكات بين القطاعين العام والخاص، 2014، ص54، تاريخ الاطلاع: 2017/7/10، http://www.oecd.org/mena/competitiveness/BCR_Arabic_reviewed.pdf

15- بنك الاسكندرية، مصر: مركز واعد للتجارة والاستثمار في افريقيا والشرق الاوسط، نوفمبر 2016، ص 7. تاريخ الاطلاع: 2017/9/5، https://www.alexbank.com/Cms_Data/Contents/AlexBank/Media/Publication/Other/Egypt_A-Potential-Hub-Ar-2.pdf

16- الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار، الاطار القانوني للاستثمار، تاريخ الاطلاع:2017/10/7 http://www.invest.gov.ma/?lang=&Id=17

17- المملكة المغربية، الامانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 213-95-1 الصادر في8 نوفمبر 1995، بتنفيذ القانون الاطار رقم 95-18 بمثابة ميثاق الاستثمارات.

18- الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار، الحوافز، تاريخ الاطلاع:2017/10/7، http://www.invest.gov.ma/?lang=ar&Id=20

19- الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار، حماية المستثمر، تاريخ الاطلاع: 2017/10/7، http://www.invest.gov.ma/?lang=ar&Id=21

20 – المملكة المغربية، البوابة الوطنية، المناظرة الوطنية حول السياسات العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، http://www.maroc.ma

21– جريدة الشرق الأوسط، الرباط ماضية قدما في سياسة تحرير أسواقها رغم الانتقادات، العدد 1284710، 30 جانفي 2014، تاريخ الاطلاع: 2017/10/
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=6&issueno=12847&article=759560#.WlvTnlXibIU

22– الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، http://www.aniref.dz/index.php/ar/

**الملخص:**

جاءت هذه الدراسة لتتبع اثر العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية على الدول النامية في ظل البيئة العالمية الجديدة، من خلال رصد اتجاهات وتطور الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي والتجارة الدولية وما نصيب الدول النامية منهما، وإبراز مدى مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية صادرات الدول النامية من خلال التطرق للتجربة الصينية والمكسيكية، مع تحليلنا للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في اطار المنظمة العالمية للتجارة، من خلال الحديث على اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS) واثارها على الدول النامية، لنوضح بعدها اثر التكاملات الاقتصادية الاقليمية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية.

كما سعت هذه الدراسة الى دراسة واقع الاستثمار الاجنبي المباشر وتطورات التجارة الدولية في دول شمال افريقيا (الجزائر، مصر، المغرب)، من خلال الحديث عن تطورات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد إليها، واهم الاجراءات التي اتخذتها لتحسين مناخ الاستثمار، وما اهم المعوقات التي تواجهها تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إليها، كما حاولنا تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية بشقيها الصادرات والواردات لدول الدراسة خلال الفترة 1990–2015 بالاعتماد على المنهج القياسي.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الاجنبي المباشر، التجارة الدولية، العلاقة، الصادرات، الواردات، الجزائر، مصر، المغرب.

**Abstract**

the current study's primary concern is to investigate the relationship between FDI and international trade and its effect on developing countries in the new global environment, by monitoring the trends and development of global FDI and international trade and the share of developing countries, also highlighting the contribution of FDI to the export development in developing countries by addressing the Chinese and Mexican experience, and this's through an analysis of the relationship between FDI and international trade within the framework of the World Trade Organization, and the impact of Trade-Related Investment Measures agreement on developing countries, then the impact of regional economic integration on FDI in developing countries.

Within the same context, the present study meant to examine the reality of foreign direct investment and the developments of international trade in North African countries (Algeria, Egypt and Morocco), the development of its incoming FDIs, the most important measures taken into consideration to improve the investment environment, and the most prominent obstacles faced by FDI flows in the countries mentioned previously. Moreover, the researcher aimed to determine the nature and direction of the relationship between FDI and international trade embodied in exports and imports during the period 1990-2015 based on an econometric approach.

**Keywords**: foreign direct investment (FDI), international trade, Relationship, Exports, Imports, Algeria, Egypt, Morocco.

**Résumé**:

la présente étude a pour principal objectif d'examiner l'impact de la relation entre l'investissement étranger direct et le commerce international sur les pays en développement à la lumière du nouvel environnement mondial en tâtant les tendances et le développement de l'investissement étranger direct et du commerce international et de la part des pays en développement, tout en soulignant la contribution de l'investissement étranger direct au développement des exportations des pays en développement en citant les expériences chinoise et mexicaine, en menant une analyse de la relation entre l'investissement direct étranger et le commerce international dans le cadre de l'Organisation Mondiale du Commerce, en évoquant les TRIMS et leurs effets sur les pays en développement, et par la suite préciser l'impact de l'intégration économique régionale sur les investissements directs étrangers dans les pays en développement.

L'étude a également examiné la réalité des investissements directs étrangers et du développement du commerce international dans les pays d'Afrique du Nord (Algérie, Égypte, Maroc) en évoquant l'évolution de ces investissements et les principales mesures prises pour améliorer le climat des investissements. Nous avons également essayé de déterminer la nature et l'orientation de la relation entre l'investissement direct étranger et le commerce international, tant les exportations que les importations vers les pays objet de l'étudiés au cours de la période 1990-2015, en s'appuyant sur une approche économétrique.

**Mots-clés**: investissement direct étranger (IDE), commerce international, relations, exportations, importations, Algérie, Égypte, Maroc.

تم بحمد الله